جامعة الجزائر 03

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث نظام ل م د

تحت عنوان:

دور أدوات السياسات التجارية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات حالة الجزائر 2014-2021

من إعداد الطالبة:

خلفاوي بسمة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

آيت محمد محمد

السنة الجامعية: 2026/2025

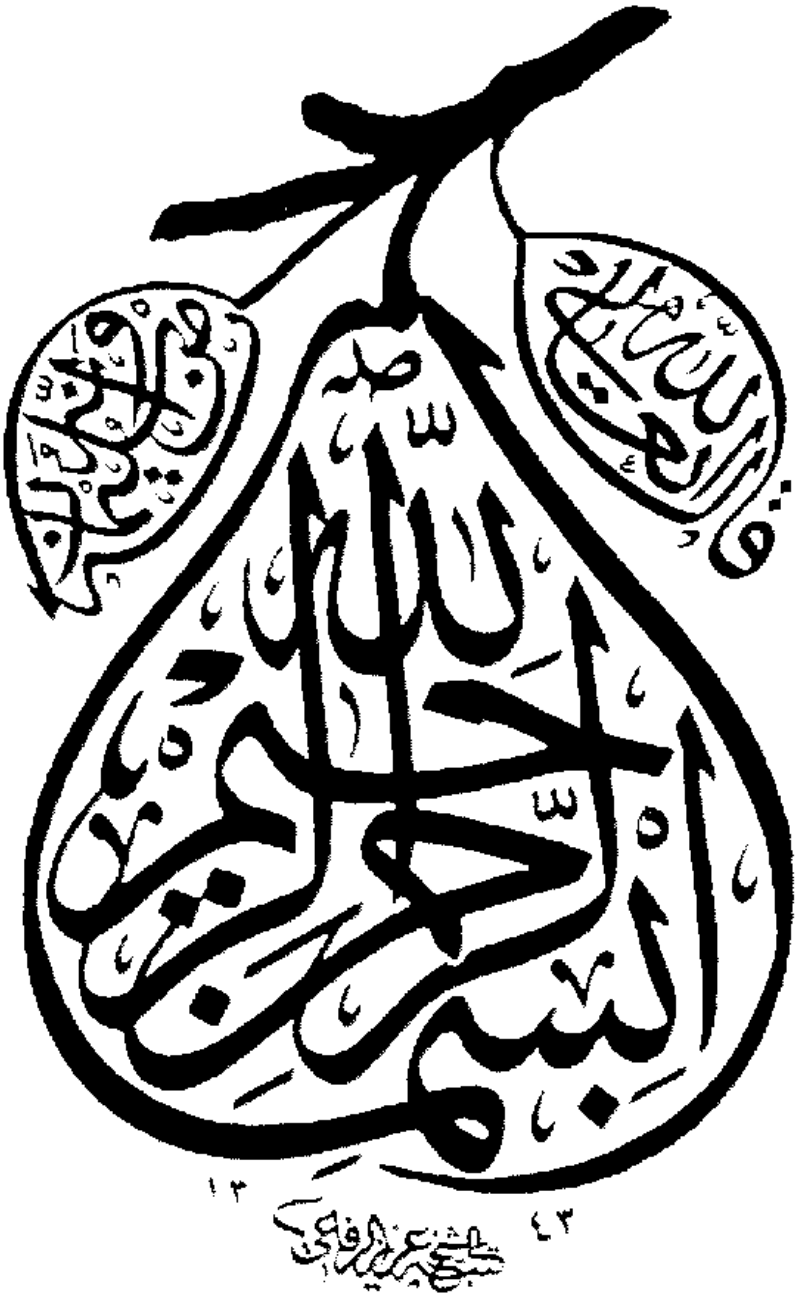
بسم الله الرحمن الرحيم
١٣
٤٣
شفيق عبد الرفاعي

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف

الأنبياء والمرسلين

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الشكر لله والحمد لله على إتمام هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان وعظيم عبارات الامتنان للأستاذ

المشرف

الدكتور: آيت محمد محمد

على نصائحه و توجيهاته القيمة وكلماته الداعمة

و الى كل من قدم لي يد المساعدة ودعا لي دعوة خير بظهر

الغيب

شكرا جزيلا لهم جميعا

إهداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي الطاهرة تغمده الله برحمته الواسعة وأسكنه فسيح جـنانه

إلى والدتي الكريمة حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها وأدام صحتها وعافيتها

إلى زوجي العزيز، رفيق الدرب والحياة

إلى ابني فرحتي الأولى" مصعب سراج الدين" اللهم اجعله ولدا بارا

إلى إخوتي سندي في الحياة حفظهم الله ورعاهم

إل كل من ساندني وشجعني على إتمام هذا العمل

بسمة خلفاوي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير.....i

إهداء.....ii

فهرس المحتويات.....iv

قائمة الجداول.....ix

قائمة الأشكال.....x

الملخص بالعربية.....xii

الملخص بالانجليزية.....xiii

المقدمة العامة.....2

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية وأدوات السياسة التجارية

تمهيد الفصل.....8

المبحث الأول: الاطار العام للتجارة الخارجية.....9

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية و أهميتها..... ...9

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية و أهدافها.....13

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية.....16

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية وآثارها على الاقتصاد.....48

المبحث الثاني: ماهية السياسات التجارية.....52

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياسات التجارية.....53

المطلب الثاني: تعريف السياسة التجارية وأهدافها.....55

المطلب الثالث: المقاربة الاقتصادية لدراسة السياسات التجارية.....60

المطلب الرابع: السياسة التجارية في ظل العولمة الاقتصادية.....63

المبحث الثالث: اتجاهات السياسة التجارية بين التقييد و الحرية.....65

المطلب الأول: السياسة الحمائية التجارية..... 65

المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية.....69
المطلب الثالث: العوامل المحددة نحو سياسة التقييد أو حرية التجارة.....72
المبحث الرابع: أدوات السياسات التجارية.....74
المطلب الأول: الأساليب السعرية للسياسة التجارية.....74
المطلب الثاني: الأساليب الكمية للسياسة التجارية..... 84
المطلب الثالث: الأدوات التنظيمية للسياسة التجارية.....88
خلاصة الفصل.....95

الفصل الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات وآليات تحقيق التوازن الخارجي

تمهيد الفصل.....96
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.....97
المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات و خصائصه.....97
المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات و أهدافه.....99
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات ومؤشراته الاقتصادية.....103
المطلب الرابع: القيود المحاسبية في ميزان المدفوعات.....107
المبحث الثاني: تركيبة ميزان المدفوعات وعناصره الرئيسية.....111
المطلب الأول: حساب العمليات الجارية.....112
المطلب الثاني: حساب العمليات الرأسمالية (الميزان الأساسي).....116
المطلب الثالث: حساب التسويات الرسمية.....120
المطلب الرابع : حساب السهو والخطأ.....121
المبحث الثالث: وضعيات ميزان المدفوعات بين التوازن و الاختلال.....123
المطلب الأول: ماهية توزان ميزان المدفوعات وأنواعه.....123
المطلب الثاني: اختلال ميزان المدفوعات.....129
المطلب الثالث: العجز في ميزان المدفوعات.....139
المبحث الرابع : آليات التصحيح لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.....147
المطلب الأول: تسوية العجز عن طريق حركة الأسعار وفق النظرية الكلاسيكية.....147

المطلب الثاني: توازن ميزان المدفوعات عن طريق آلية التدفقات المالية (حركة الدخل).....150
المطلب الثالث: دور سياسات الصرف على تصحيح اختلال ميزان المدفوعات.....154
المطلب الرابع: مناهج التصحيح الخارجي لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات.....160
خلاصة الفصل.....171

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لتأثير أدوات السياسات التجارية على توازن ميزان المدفوعات الجزائري ما بين (2014-2021)

تمهيد الفصل.....173
المبحث الأول: واقع تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2021....174
المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري.....174
المطلب الثاني: تحليل أثر تقلبات أسعار البترول على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات للفترة (2014-2021).....177
المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا COVID19 على توازن ميزان المدفوعات في الجزائر (2019-2021).....190
المبحث الثاني: تشخيص وتحليل الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات الجزائري فترة الدراسة (2014-2021).....199
المطلب الأول: دراسة تحليلية لرصيد حساب العمليات الجارية خلال الفترة 2014-2021.....199
المطلب الثاني: دراسة تحليلية لتطور رصيد حساب رأس المال الجزائري.....220
المبحث الثالث: تنظيم السياسات التجارية وأدواتها في الجزائر.....225
المطلب الأول: مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.....225
المطلب الثاني: واقع السياسة التجارية في الجزائر بين التقييد و التوجه نحو التحرير.....237
المطلب الثالث: تحليل تطور أدوات ووسائل السياسات التجارية في الجزائر.....242
المبحث الرابع: تقييم فعالية أدوات السياسات التجارية في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2014-2021.....288
المطلب الأول: أثر التغير في سعر صرف العملة على تطور حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 2014-2021 وتأثيره على توازن ميزان المدفوعات.....288

المطلب الثاني: تحليل أثر الحصيلة الجمركية على الصادرات والواردات خلال الفترة 2014-2021.....293
المطلب الثالث: أثر فرض نظام الحصص ورخص الاستيراد على بنية الواردات في الجزائر.....296
المطلب الرابع: تفعيل دور السياسات التجارية في ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات.....303
خاتمة الفصل.....315
الخاتمة العامة.....317
قائمة المراجع.....323

قائمة الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	عرض توضيحي لنظرية آدم سميث	19
(01-02)	عرض توضيحي لنظرية ريكاردو	22
(01-03)	وضع البرتغال وإنجلترا بقيام و غياب التجارة الخارجية	23
(01-04)	عرض توضيحي لنظرية القيم لستيوارت ميل	26
(01-05)	مدخلات ومخرجات الاقتصاد الأمريكي لسنة 1947	33
(02-01)	القيد في ميزان المدفوعات وفق مبدأ الميزانية السنوية(الأصول و الخصوم)	109
(02-02)	حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات	115
(02-03)	حساب التسويات الرسمية لميزان المدفوعات	121
(03-01)	تطور سعر النفط الفترة (2014-2016)	178
(03-02)	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة: 2014-2016	179
(03-03)	تطور أسعار البترول خلال السنوات (2017-2021)	182
(03-04)	تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2017-2021	182
(03-05)	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)	190
(03-06)	تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات للسنوات(2020-2021)	192
(03-07)	تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات للسنوات(2020-2021)	193
(03-08)	تطور رصيد احتياطي الصرف في الجزائر ونسبته إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2015-2021	195
(03-09)	تطور حجم الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2015-2021)	197
(03-10)	تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2014-2021)	200
(03-11)	البنية السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014-2021	202
(03-12)	التقسيم الجغرافي لحجم الصادرات على مستوى العالم خلال الفترة 2014-2020)	205
(03-13)	حجم الواردات الجزائرية من 2014 إلى 2021	206
(03-14)	البنية السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2021	208
(03-15)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة من 2014-2018	211
(03-16)	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2014إلى2021	212
(03-17)	تطور رصيد ميزان الخدمات ونسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي الجزائر خلال الفترة 2014-2021	214

(03-18)	تطور رصيد دخل العوامل في الجزائر خلال الفترة(2014-2021)	216
(03-19)	تطور رصيد ميزان التحويلات الصافية خلال الفترة 2014-2021	217
(03-20)	تطور رصيد حساب العمليات الجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2021	218
(03-21)	تطور رصيد ميزان رأس المال الجزائري خلال الفترة 2014-2021	220
(03-22)	تطور الحساب الرأسمالي في الجزائر الفترة (2014-2021)	222
(03-23)	تطور الحساب المالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2021)	223
(03-24)	كرونولوجيا تطور التعريفة الجمركية في الجزائر ما بعد الاستقلال إلى غاية 2021	243
(03-25)	نسبة الإعانات المقدمة من طرف صندوق دعم الصادرات FSPE	252
(03-26)	تطور الصادرات المؤمن عليها خلال الفترة (2014-2020)	266
(03-27)	تطور سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر للفترة 2014-2021	273
(03-28)	التفكيك الجمركي للسلع الصناعية في إطار الشراكة الأورو جزائرية	286
(03-29)	العلاقة بين تغير سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو وتطور حجم الصادرات والواردات وأثره على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2014-2021	288
(03-30)	تطورات الإيرادات الجمركية، الصادرات - الواردات ما بين 2014-2021	294
(03-31)	أهم الشركاء التجاريين للجزائر حسب المناطق الجغرافية لسنة 2020	297
(03-32)	ورادات المنتجات الغذائية والحيوانات الحية	299
(03-33)	وارادات المشروبات والتبغ	301
(03-34)	واردات المنتجات القابلة للأكل و المعادن، الزيوت والمنتجات المرافقة	302
(03-35)	أهم المنتجات الزراعية المستوردة سنة 2018	308
(03-36)	أهم المواد الزراعية المصدرة من قبل الجزائر سنة 2018	309

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	نموذج الفجوة التكنولوجية (الإنتاج و التصدير)	40
(01-02)	دورة حياة المنتج	42
(01-03)	أشكال التكامل الاقتصادي	94
(02-01)	قيد التدفقات في ميزان المدفوعات	110
(02-02)	حساب رأس المال في ميزان المدفوعات	119
(02-03)	صورة العامة لميزان المدفوعات (تركيبة ميزان المدفوعات)	122
(02-04)	التوازن الآلي لميزان المدفوعات في ظل قاعدة الذهب	149
(03-01)	أسعار البترول وأثرها على وضعية ميزان المدفوعات(2014-2016)	180
(03-02)	أثر أسعار البترول على ميزان المدفوعات (2017-2019)	183
(03-03)	تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2017-2021	183
(03-04)	تطور الواردات من السلع للسنوات 2020-2021 (انتشار كوفيد 19)	194
(03-05)	تطور حجم الصادرات الجزائرية والتركيبة السلعية (2014-2021)	203
(03-06)	الحصص النسبية للمنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات	203
(03-07)	قيم التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2015-2021	209
(03-08)	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2014-2021)	213
(03-09)	تطور حجم التحويلات من طرف واحد خلال الفترة (2014-2021)	217
(03-10)	تطور رصيد حساب العمليات الجارية في الجزائر خلال الفترة (2014-2021)	219
(03-11)	تطور رصيد ميزان رأس المال الجزائري خلال الفترة (2014-2021)	221
(03-12)	تطور حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة(2014-2021)	222
(03-13)	تطور الحساب المالي في الجزائر خلال الفترة 2015-2021	224
(03-14)	العلاقة بين تغير سعر الصرف وأثره على الصادرات-الواردات وميزان المدفوعات	289
(03-15)	تطور الحصيلة الجمركية، الصادرات والواردات للفترة ما بين 2014-2021	294

الملخص :

تناولت هذه الدراسة موضوع دور أدوات السياسات التجارية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائري باعتباره حالة تحليلية وهذا خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2021 التي تميزت بصدمات خارجية متكررة لعل أبرزها انهيار أسعار النفط سنة 2014 التي أثرت بشكل مباشر على تطور المبادلات التجارية وتراجع الموارد المالية، وكذا انتشار جائحة كورونا سنة 2020، بحيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم فعالية هذه السياسات و أثر أدواتها الرئيسية على توازن أهم المؤشرات الاقتصادية في ظل اقتصاد يتسم بالتبعية لقطاع المحروقات وضعف التنويع الاقتصادي، كما تسعى هذه الدراسة إلى إظهار مدى قدرة السياسة التجارية وآلياتها المعتمدة في الحد من الاختلالات الخارجية وتحقيق الاستدامة على مستوى الحسابات ضمن نطاق تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبغرض تحقيق أهداف البحث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوافقه مع طبيعة الاشكالية المطروحة بالاستناد على أدوات البحث المتمثلة في تحليل الوثائق الرسمية و التقارير الاحصائية الوطنية والدولية، وكذا تحليل النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بالتجارة الخارجية، دون الاستعانة بالنماذج القياسية والأساليب الاحصائية المتقدمة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن فعالية السياسات التجارية في الجزائر خلال فترة الدراسة ظلت محدودة في تحسين توازن ميزان المدفوعات، حيث استمر الأداء الخارجي في الارتباط الوثيق بتقلبات أسعار النفط كما بينت النتائج أن أثر تطبيق بعض الأدوات في تقييد حركة الواردات كان مؤقتا بحيث أسهم في تقليص حجمها نسبيا دون أن يكون لها أثر كافي لتحقيق تحسن هيكلي في الميزان التجاري وميزان المدفوعات في ظل هشاشة القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني وضعف تنافسية الصادرات خارج المحروقات.

وفي ضوء هذه النتائج ضرورة إعادة توجيه السياسات التجارية ضمن رؤية اقتصادية شاملة بهدف تعزيز التنويع الاقتصادي والعمل على تحسين تنافسية الصادرات غير النفطية من خلال تسهيل الاجراءات وتحسين مناخ الأعمال وأخيرا ربط السياسات التجارية بإصلاحات هيكلية أعمق بما يسمح بتحقيق توازن أكثر استدامة في ميزان المدفوعات للحد من آثار الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: توازن ميزان المدفوعات، سياسة تجارية، تعريفة جمركية، أسعار النفط، صادرات ، واردات

Abstract:

This study dealt with the role of trade policy instruments in balancing the balance of payments in Algeria as an analytical case during the period from 2014 to 2021, which was characterized by repeated external shocks, perhaps the most prominent of which was the collapse of oil prices in 2014, which directly affected the development of trade exchanges and the decline of financial resources, as well as the spread of the Corona pandemic in 2020, This study aims to analyze and evaluate the effectiveness of these policies and the impact of their main tools on the balance of the most important economic indicators in an economy characterized by dependence on the hydrocarbons sector and weak economic diversification. It also seeks to demonstrate the extent to which trade policy and its adopted mechanisms can reduce external imbalances and achieve sustainability at the account level, within the context of oil price fluctuations in global markets.

To achieve the research objectives, the study used the descriptive and analytical approach. This matched the nature of the problem presented. The research tools included analysis of official documents and national and international statistical reports. It also involved examining legal and regulatory texts related to foreign trade. The study did not use standard models or advanced statistical methods.

The results of the study showed that the effectiveness of trade policies in Algeria during the study period remained limited in improving the balance of payments balance External performance continued to be closely correlated with oil price fluctuations, and results showed that the application of some instruments to restrict the movement of imports was temporary, contributing to a relative downsizing without sufficient impact to achieve a structural improvement in the trade and balance of payments balance in light of the fragility of the productive base of the national economy and the weak competitiveness of In light of these results, trade policies should be reoriented within a comprehensive economic vision in order to promote economic diversification and improve the competitiveness of non-oil exports by facilitating procedures and improving the business climate. Finally, trade policies should be linked to deeper structural reforms to enable a more sustainable balance of payments, thereby reducing the effects of external shocks on the national economy. non-fuel exports.

Keywords: Balance of payments, trade policy, tariffs, oil prices, exports, imports.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تعتبر التجارة الخارجيةّ أحد الركائز الأساسية في التحليل الاقتصادي الكلي ، لكونها تمثل الشريان الأساسي الذي يربط الدولة ببعضها البعض والقناة الرئيسية لانفتاح الاقتصاد الوطني على المحيط الدولي فلا يمكن تصور العالم من غير التبادل التجاري، كما أنها أداة حيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتدعيم القدرة التنافسية، وضمان التوازنات الخارجية كما تشكل نتائج المبادلات التجارية الخارجية المرجع الرئيسي لوضعية موازين مدفوعات الدول.

فقد عرفت التجارة الخارجية نمو متسارع بفضل اتخاذ الدول منهج التعاون والتكامل فيما بينها والاندماج في النظام التجاري الدولي، عن طريق تبني سياسات تجارية مناسبة تهدف للتحرير التجاري عن طريق إزالة كل الحواجز والعوائق التي تقع في طريق حرية التجارة وتجنب النزعة الحمائية التي طبقت في ثلاثينيات القرن الماضي.

تطورت السياسة التجارية الدولية بشكل كبير عبر السنوات الماضية، ويرجع ذلك إلى التطورات الكبيرة في الاقتصاد العالمي والجغرافيا السياسية والتحول في القوة العالمية. وكان للطبيعة الديناميكية وتدفق التجارة الدولية أيضاً تأثير في هذا الصدد. فقد تطورت السياسة التجارية لتلبية احتياجات تتعلق أكثر بسياسات تحرير التجارة التي تقودها منظمة التجارة العالمية على المستويات متعددة الأطراف من خلال سياسات الحماية في صورة رسوم جمركية، والقيود الطوعية على التجارة وحماية الصناعة المحلية، مما يعني أن للسياسات التجارية اتجاهين مختلفين لقيادة التجارة الدولية أحدها نحو التحرير، والآخر نحو التقييد.

يختلف تطبيق السياسات التجارية بين الدول داخل التكتل الواحد، واتجاه الدول الأخرى خارج التكتل حسب الغرض الذي وضعت من أجلها، من خلال استخدامها لجملة من الأدوات والوسائل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سواء تحريرية انفتاحية أو حمائية فهي خيارات متاحة أمام الدول أو مزيج بينهما يجمع بين ايجابيات كل منهما، بحيث تسعى الدول من خلال استخدامها لتحقيق التوازن في موازين مدفوعاتها، من خلال التوازن الخارجي كأحد أهم الأهداف الرئيسية للسياسات التي تنعكس كميا على موازين مدفوعات هذه الدول.

تعاني الاقتصاديات الصغيرة من اختلالات وتقلبات في منظومتها الاقتصادية نتيجة عدم الاستقرار الحاصل في المؤشرات الكلية للاقتصاد، ونتيجة أيضا لغياب التنوع في مركباتها التجارية وهو حال الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على صادرات محدودة كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

ارتكزت السياسة التجارية في البلدان النفطية على النفط الخام بوضعه السلعة الرئيسية في هيكل الصادرات وقد أدى هذا الاعتماد المطلق على النفط الى تذبذب حجم عوائد الصادرات لعدم استقرار السوق العالمية، الذي أدى إلى عدم تحقيق التوازن المطلوب في أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي وهو ميزان المدفوعات الذي يضمن التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، باعتباره المؤشر الأساسي الذي يعكس الوضعية الاقتصادية الخارجية لأي دولة فهو بمثابة أداة قياس شاملة تظهر مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تغطية التزاماته الخارجية والحفاظ على استقرار عملته واحتياطاته من النقد الأجنبي.

تشير العديد من الدراسات على وجود علاقة بين السياسات التجارية وميزان المدفوعات، حيث تقوم الدول خاصة النامية منها بإتباع إحدى السياسات التجارية كاستراتيجية لمعالجة عجز ميزان المدفوعات، فهي تستخدم سياسة تحرير التجارة الخارجية من أجل زيادة تدفق السلع والخدمات ورفع طاقة التصدير، بينما تتبع سياسة تقييد التجارة الخارجية للتقليل من تدفق السلع خاصة ما يتعلق بالاستيراد من خلال التوظيف الأمثل للأدوات الكمية والسعرية والتنظيمية ، فإتباع السياسة التجارية الملائمة أمر مهم ، بحيث يمكن أن تقلل من آثار الصدمات الخارجية ويعالج الخلل في مؤشرات الأداء الاقتصادي.

وفي هذا الإطار تواجه الجزائر منذ سنوات عديدة تحديات في ما يتعلق بتحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها نتيجة تقلبات أسعار النفط، وضعف تنويع الصادرات، وارتفاع فاتورة الاستيراد وهو ما جعل السلطات العمومية تسعى إلى تبني سياسات تجارية من خلال تفعيل مجموعة من أدوات السياسات التجارية سواء تعريفية منها أو غير تعريفية ، إلى جانب إجراءات مرافقة تهدف من خلالها إلى تشجيع الإنتاج المحلي وترشيد الطلب على العملة الأجنبية وقد جاء هذا التوجه في إطار تشجيع الصادرات خارج المحروقات وترشيد الواردات بما يضمن تقليص العجز الخارجي وتحقيق الاستدامة المالية، غير أن اعتمادها يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى فعاليتها في تحقيق التوازن الخارجي خاصة في ظل الالتزامات الدولية للجزائر وتأثير هذه الأدوات على بنية التجارة الخارجية.

❖ إشكالية الدراسة:

تنبثق إشكالية الدراسة من التساؤل الرئيسي المتمثل في تقييم مدى فعالية أدوات السياسة التجارية في معالجة الاختلالات التي عرفها ميزان المدفوعات الجزائري، باعتباره مؤشرا يعكس الوضعية الاقتصادية للدولة ومستوى توازن معاملاتها مع العالم الخارجي، فرغم الاصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر، إلا أنها واجهت ابتداء من نهاية سنة 2014 صدمة خارجية تمثلت في الانخفاض الحاد لأسعار النفط في السوق العالمية الامر الذي

أدى إلى تراجع عائدات الصادرات النفطية واتساع فجوة العجز في ميزان المدفوعات، مما استدعى تبني مجموعة من أدوات السياسة التجارية للحد من تفاقم هذه الاختلالات واستعادة التوازن الخارجي.

إلى أي مدى ساهمت أدوات السياسات التجارية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2014-2021؟.

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ كيف كان أداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2014-2021؟
- ✓ ما هو واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؟
- ✓ ما طبيعة أدوات السياسات التجارية المعتمدة في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ✓ كيف كان تطور هيكل التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمات؟
- ✓ هل تمكنت الأدوات المطبقة بأنواعها على امتصاص العجز الخارجي أم اقتصر دورها على المعالجة الظرفية؟
- ✓ ما حدود فعالية السياسات التجارية في ظل غياب تنويع حقيقي للقاعدة الإنتاجية وبنية اقتصادية ريعية؟

❖ فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المطروحة نقترح جملة من الفرضيات وهي كما يلي:

1. تحد تقلبات أسعار النفط من فعالية أدوات السياسة التجارية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
2. أفضى تطبيق أدوات السياسة التجارية ، مدعومة بسياسة تخفيض قيمة العملة، إلى الحد من الواردات والتقليل من حدة اختلالات ميزان المدفوعات، غير أن أثره في تحقيق توازن مستدام لميزان المدفوعات ظل محدودا بفعل الاختلال الهيكلي للاقتصاد الجزائري.
3. تزداد فعالية أدوات السياسة التجارية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات كلما ارتفع مستوى تنويع القاعدة الانتاجية وتراجعت درجة الاعتماد على صادرات المحروقات.

❖ أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في إثراء الأدبيات المتعلقة بالسياسات التجارية في الاقتصادات الريعية، والوقوف على انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على توازن ميزان المدفوعات ، وكذا تقييم أداء السياسات التجارية في مواجهة الصدمات الخارجية، في ظل توجه الجزائر نحو إعادة هيكلة نموذجها التجاري وتقليص التبعية للمحروقات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

❖ أهداف الدراسة:

جاءت هذه الدراسة بمجموعة من الأهداف تتمثل في:

- ✓ إبراز أهمية ميزان المدفوعات من خلال شرح كل حساباته.
- ✓ تقييم تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2021 وتحليل أثر انعكاس أسعار النفط والأزمات الاستثنائية (جائحة كورونا).
- ✓ تقييم أداء أدوات السياسات التجارية وقدرتها على احتواء الاختلالات على مستوى ميزان المدفوعات.
- ✓ إبراز حدود السياسات التجارية في ظل اقتصاد ريعي.
- ✓ تبيان الاتجاهات المستقبلية للسياسة التجارية في الجزائر.

❖ حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة المكانية باختيار الاقتصاد الجزائري كدراسة حالة من خلال التطرق لسياساته التجارية ومختلف أساليبها مع تحليل أثرها على ميزان المدفوعات دون التوسع إلى السياسات الأخرى، وتغطي هذه الدراسة الفترة الزمانية الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2021، بحيث تم اعتماد هذه الفترة بسبب تقلبات أسعار النفط سنة 2014 وما نتج عنها من صدمة خارجية أثرت بشكل مباشر على عائدات الصادرات، ما دفع السلطات إلى إقرار إجراءات التقشف آنذاك، ناهيك عن الازمة الصحية الاستثنائية بانتشار جائحة كورونا سنة 2020.

❖ دوافع اختيار الموضوع:

يندرج اختيار الموضوع ضمن جملة من المبررات نذكرها فيما يلي:

- الأهمية التطبيقية للموضوع في ظل التوجهات الحالية الرامية إلى إعادة هيكلة التجارة الخارجية وسياسة ترشيد الواردات وتشجيع الإنتاج الوطني.
- الرغبة في الاسهام في النقاش الأكاديمي حول حدود السياسة التجارية في الاقتصاديات الريعية ومدى قدرتها على تحقيق توازن خارجي مستدام.

❖ منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة والاجابة عن تساؤلاتها واختبار صحة الفرضيات المقترحة ، تم الاعتماد على مقاربة منهجية متكاملة تجمع بين أكثر من منهج بما يتلائم مع طبيعة الموضوع وأهدافه، فقد تم توظيف المنهج الوصفي لعرض الاطار النظري المتعلق بتطور الفكر الاقتصادي، والنظريات المفسرة للتجارة الخارجية، والسياسات التجارية، وكذا الاطار النظري المرتبط بميزان المدفوعات.

أما الجانب التطبيقي ، فقد تم اعتماد المنهج التحليلي الاحصائي لتحليل تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر ومكوناته الرئيسية ، وتقييم أثر أدوات السياسة التجارية على توازنه خلال فترة الدراسة، ولتحقيق ذلك، تم جمع البيانات والمعطيات من مختلف المصادر الرسمية ومعالجتها وتبويبها في جداول إحصائية وتمثيلها بأشكال بيانية، بما يسهم في تحليلها واستخلاص النتائج وتفسيرها بما يخدم أهداف الدراسة.

❖ **هيكل الدراسة**

لدراسة ومعالجة الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول وهي على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** الاطار النظري للتجارة الخارجية وأدوات السياسة التجارية، يتفرع إلى أربع مباحث. تناول المفاهيم الأساسية للتارة الخارجية، وأهم النظريات المفسرة لها، ثم استعرض مفهوم السياسة التجارية وأهدافها وأدواتها مع إبراز دورها في تنظيم المبادلات التجارية وتحقيق الأهداف.
- **الفصل الثاني:** الاطار النظري لميزان المدفوعات وآليات تحقيق التوازن الخارجي يحتوي على أربع مباحث، تضمن دراسة مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته ، وأهم نظريات وآليات تصحيح اختلالاته، إضافة إلى التوازن الداخلي والخارجي والعوامل المؤثرة في تحقيقه.
- **الفصل الثالث:** دراسة تحليلية لتأثير أدوات السياسات التجارية على توازن ميزان المدفوعات الجزائري ما بين (2014-2021) ويتفرع إلى أربع مباحث وهو مخصص للجانب التطبيقي للدراسة ، يسمح بتحليل تطور مزان المدفوعات وأدوات السياسة التجارية في الجزائر، وتقييم أثرها على تحقيق التوازن الخارجي ، مع استخلاص أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: الاطار النظري للتجارة الخارجية وأدوات السياسة التجارية

تمهيد الفصل:

تشكل التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الدولي بالنظر إلى دورها في تحديد التخصص الدولي، تحفيز النمو الاقتصادي وتوجيه تدفقات السلع والخدمات، وقد ساهم الفكر الاقتصادي بمختلف تياراته في بلورة إطار نظري متكامل في تفسير دوافع التبادل التجاري بين الدول انطلاقا من النظريات الكلاسيكية القائمة على فروق الإنتاجية النسبية، مرورا بنماذج الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج ، وصولا للمقاربات الحديثة التي تركز على اقتصاديات الحجم وبنية الأسواق غير تنافسية.

وفي هذا السياق برزت السياسات التجارية كأداة لتنظيم التجارة الخارجية والتأثير في حجم وهيكل المبادلات الدولية وتصحيح الاختلالات الخارجية لاسيما ما يتعلق بعجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات بشكل أدق، وتتنوع أساليب السياسة التجارية بين أدوات سعرية وأخرى غير سعرية بما يعكس اختلاف توجهات الدول ودرجة تدخلها في النشاط الاقتصادي كما تختلف آثارها الاقتصادية بتباين مستوى الانفتاح الاقتصادي والإطار المؤسسي.

في ضوء ما سبق خصص هذا الفصل لتأصيل الجوانب النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة بما يضمن بناء بناء إطار مفاهيمي ومنهجي متكامل لمعالجة الجانب التطبيقي، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: الاطار العام للتجارة الخارجية

المبحث الثاني: ماهية السياسات التجارية

المبحث الثالث: اتجاهات السياسة التجارية بين التقييد و الحرية

المبحث الرابع: أدوات السياسات التجارية

المبحث الأول: الاطار العام للتجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحساسة التي تعتمد عليها الدول سواء كانت متقدمة أو نامية لما توفره من مزايا متعددة لاقتصادات الدول، فهي تسمح بالدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بشكل كبير من خلال تأثيرها على مستوى الإنتاج والعمل ، ومن ثم إيجاد منافذ تسمح بتصريف ما يفيض من انتاجها المحلي من سلع وخدمات واستيراد حاجياتها من فائض الدول الأخرى ، ما ينعكس بالإيجاب على رصيد الدولة من العملة الصعبة الذي يهدف إلى تحقيق التوازن في موازينها الكلية وتحسين مستوى الرفاه الاقتصادي خاصة في ظل الوضع الراهن الذي تعيشه دول العالم في مجال التبادل الدولي.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية و أهميتها

أولا: مفهوم التجارة الخارجية

جاءت التجارة الخارجية بشكل خاص لتفسر عملية التبادل التجاري بين دول العالم في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج ، بهدف تحقيق مكاسب ومنافع متبادلة، فمن غير الممكن أن تنتج الدولة كل احتياجاتها من السلع والخدمات وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي لأفرادها، بحكم الظروف الاقتصادية والجغرافية التي قد لا تسمح بذلك[1]، وإنما يفيض الأمر إلى أن تتخصص في انتاج السلع التي تتوفر فيها على الإمكانيات لتبادلها بفائض منتجات دول أخرى، أو تستطيع انتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة ليصبح عندها الاستيراد مفضلا، وهو الأساس الذي تبنى عليه التجارة الخارجية.

تعددت الصيغ المختلفة لمفهوم التجارة الخارجية وهذا ما تظهره التعاريف في العديد من المراجع بناء على اختلاف وجهات نظر الاقتصاديين منها:

- عرفت على أنها : " أحد فروع علم الاقتصاد التي تدرس التعاملات الاقتصادية الدولية، من خلال حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين مختلف الدول عن طريق تبني سياسات معينة تطبقها هذه الدول للتأثير على عملية التبادل التجاري[2].

[1] محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1993، ص 12.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2009، ص08.

- هي تلك المعاملات التجارية الدولية في أشكالها الثلاث في انتقال الأموال والسلع والخدمات، التي تتم بين مختلف الأفراد المقيمين أو بين مؤسسات ومنظمات اقتصادية في العديد من الأماكن السياسية[1].

- تعرف التجارة الخارجية كذلك على أنها "مجموع المبادلات التجارية التي تتم بين دولة معينة وباق دول العالم، وتشمل أساسا عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات ، وفقا للأطر القانونية والتنظيمية والاتفاقيات التجارية التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية.

من خلال ما سبق نستنتج أن مصطلح التجارة الخارجية يخضع لتباين كبير في الرأي حول نطاق محتواه والصور التي يشكلها، وفي هذا الشأن نجد مصطلح التجارة الخارجية من المنظور الضيق ومصطلح التجارة الخارجية من المنظور الواسع.

نجد أن مصطلح التجارة الخارجية ب"المعنى الضيق" والتي يشير إلى نظرية جزئية في العلاقات الاقتصادية بين دولة معينة ودول أخرى كلا من الصادرات والواردات المنظورة (السلع) والصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).

في حين يغطي مصطلح التجارة الخارجية ب"المعنى الواسع" في نظرة شمولية: الصادرات والواردات من السلع والخدمات ، وانتقال الأفراد بين عديد المناطق في العالم (الهجرة)، والتعاملات المالية(حركات رؤوس الأموال بين دول العالم).

وكتعريف شامل للتجارة الخارجية هو عملية التبادل التجاري للسلع المنظورة كالمواد الأولية والسلع الموجهة للإنتاج والاستهلاك والسلع الغير منظورة (الخدمات) كخدمات التأمين والنقل، وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة ، وحركات رؤوس الأموال كالتعاملات المالية الدولية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية بين عدة دول بهدف تحقيق منافع ومكاسب متبادلة لأطراف التبادل.

ثانيا: أهمية التجارة الدولية

تمثل التجارة الخارجية إحدى الدعائم الأساسية في اقتصاديات الدول سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، ويعتبر مستوى التجارة الخارجية مقياسا للنمو الاقتصادي فيها، إذ يمكن من خلالها تحديد الملامح السياسية للدولة وانعكاساتها على الجوانب الاجتماعية والعلمية في المجتمعات، وهذا ما يجعلها جزء من هيكل الاقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى أنها تساعد على توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح منافذ وأسواق جديدة أمام فائض الإنتاج في الدولة.

[1] ناجي ساري فارس، واقع التجارة الخارجية بين إيران والدول النامية وآفاقها المستقبلية، مجلة الاقتصادي الخارجي، المجلد 31، العدد 26، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 2015، ص145.

من خلال ما سبق نجد أن للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في العديد من المجالات من بينها:

1- المجال الاقتصادي: تسعى التجارة الخارجية في هذا المجال إلى :

- فتح آفاق تسويقية ومنافذ جديدة على مستوى السوق الأجنبية لتصريف الفائض من المنتجات عن حاجة السوق المحلية؛
- تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الإنتاجية أو الاستهلاكية أو الخدماتية عن طريق تفعيل الحركة التجارية في المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات الاستيراد والتصدير[1] ؛
- تعزيز حصيلة الدولة من النقد الأجنبي من خلال زيادة عائدات الصادرات من السلع والخدمات، بما يسهم في دعم الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية، وتحسين القدرة على تمويل الواردات والوفاء بالالتزامات الخارجية.
- تحسين وضعية الموازين الكلية للاقتصاد من بينها إحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما توفره الدولة من متطلبات وما يترتب عليه من إيرادات تساهم في تخفيض العجز وعدم التوازن[2] ؛
- تيسير انتقال التكنولوجيا الحديثة والمعرفة التقنية عبر التجارة الدولية، ولاسيما من خلال استيراد التجهيزات والآلات المتطورة والسلع الرأسمالية، بما يسهم في تطوير القاعدة الانتاجية، وتحسين الانتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

2- المجال الاجتماعي: تساهم التجارة الخارجية في الجانب الاجتماعي إلى تحقيق ما يلي:

- زيادة رفاه الأفراد عن طريق توسيع دائرة الاختيارات فيما يتعلق بمجال الاستهلاك والاستثمار في المنتجات؛
- تحسين البنية الاجتماعية للأفراد والتمكن من إشباع حاجياتهم من السلع والخدمات والارتقاء بأذواقهم من خلال إمكانية الحصول على سلع وخدمات يصعب إنتاجها محليا والتمتع بقدر أكبر منها؛ خلق فرص العمل، وخاصة عندما تتخصص البلدان في إنتاج سلع معينة التي تتمتع فيها بميزة نسبية عن سواها، يمكنها إنتاج هذه السلع بكفاءة أكبر وبتكلفة أقل.

---

[1] عابي وليد، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2019/2018، ص27.

[2] دحماني عبد القادر، سياسة تحرير التجارة الخارجية وانعكاسها على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، أطروحة دكتوراه، فرع علوم تجارية، تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2023-2024، ص28.

- التجارة الدولية ذات أهمية كبرى بالنسبة للبلدان النامية، والتي يمكن أن تستخدم التجارة كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر[1].

3- المجال السياسي: تساهم التجارة الخارجية في

- إقامة العلاقات الودية مع الدول الأخرى والعمل على تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية بهدف تعزيز فرص التعاون والتشاركية السياسية؛
- العولمة السياسية التي تسعى إلى اختصار المسافات والرفع من الحواجز فهي تحاول أن تجعل من العالم قرية كونية، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومعابر التجارة الخارجية العابرة للحدود[2]؛
- تمكن التجارة الدولية من تعزيز السلام والاستقرار من خلال تعزيز الترابط الاقتصادي بين البلدان، وتتحد المصالح المشتركة في سبيل الحفاظ على العلاقات السلمية من أجل ضمان استمرار التجارة والحد من الصراع السياسي بين البلدان[3].

يمكن القول أن أهمية التجارة الخارجية تختلف من بلد لآخر بحسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توفر عناصر الإنتاج لديها، فميزة التجارة الخارجية أنها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا دول أخرى، وتتيح للدول أن تستغل مواردها بشكل يمكنها من الحصول على أكبر قدر من الإنتاج[4]، إلا أننا نجد أن حجم التجارة الخارجية ينخفض عند الدول ذات الإمكانيات الضخمة لأنها تتمكن من عملية الإنتاج المحلي لاحتياجاتها، لكن هذا لا يمنعها من رفع مستوى رفاهية أفرادها باستيراد كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها بتكلفة أقل نسبيا ، وعلى العكس تزداد أهمية التجارة الخارجية لدى الدول ذات الإمكانيات القليلة فهي تركز على إنتاج عدد معين ومحدود من السلع والخدمات ، وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من احتياجاتها[5].

ويمكن قياس مدى أهمية التجارة الخارجية لدولة معينة بالنسبة للإنتاج المحلي الإجمالي بالعلاقة التالية:

---

[1] اقرأ المزيد التجارة الدولية: أهميتها ومستقبلها : https://www.tebadul.com/ar/turkey/blog/international-trade، تاريخ التصفح 2024/01/24.على الساعة 17:06

[2] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر ، سوريا ، 2000، ص 58.

[3] اقرأ المزيد التجارة الدولية: أهميتها ومستقبلها: https://www.tebadul.com/ar/turkey/blog/international-trade، مرجع سبق ذكره.

[4] بلقاسم ليندة، أثر السياسيتين النقدية والمالية على التجارة الخارجية، دراسة قياسية وتحليلية: حالة الاقتصاد الجزائري(1970-2014)، أطروحة دكتوراه، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، 2019/2018، ص 128.

[5] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص ص 09-10.

$$\text{أهمية التجارة الخارجية} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

إن ارتفاع هذه النسبة إنما يدل على ارتفاع درجة الاعتماد الخارجي المتبادل والانفتاح للدولة ، وعادة ما تكون هذه النسبة منخفضة في الدول الصناعية الكبرى ومرتفعة في الدول ذات الاقتصاد الضعيف[1].

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية و أهدافها

أولا: أسباب قيام التجارة الخارجية

تقوم التجارة الخارجية ما بين الدول لنفس المبررات التي تقوم عليها التجارة المحلية داخل البلد، فكلاهما نتيجة طبيعية لقيام التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى عملية التبادل الذي من شأنه أن يساهم في الرفع من المستوى المعيشي وتحسين أنشطة القطاعات الاقتصادية في الدولة.

و عليه يمكن تلخيص أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية:

أ. **تحقيق الاكتفاء الذاتي:** لا تستطيع الدولة أن تعتمد على اقتصادها بشكل كلي في توفير احتياجاتها، وهذا راجع لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة مما ينتج عنه عدم القدرة على توفير السلع والخدمات محليا بالشكل الذي يحقق الاكتفاء الذاتي.

ب. **التخصص الدولي:** يجب على كل دولة أن تأخذ بمبدأ التخصص في إنتاج بعض السلع والخدمات التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية ، والتي تأهلها ظروفها الطبيعية والمناخية وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبجودة وكفاءة عالية لاستبدالها بمنتجات من إنتاج دول أخرى[2]، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشاريع والاستثمارات الكبيرة مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف.

ج. **تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة:** ترغب كل دولة في تخفيض تكاليف الإنتاج للسلعة من خلال تحقيق وفرات الحجم مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى، والاختلاف في تكاليف الإنتاج يدفع بالدول إلى التجارة البينية خاصة مع دول اقتصاديات الحجم الكبير[3]، والتي تتميز بانخفاض معدل التكلفة للوحدة المنتجة مقارنة بغيرها من دول اقتصاديات الحجم الصغير[4]، والذي يترتب عليه تأثيرا مباشرا على أسعار السلع سواء في

---

[1] محمود يونس وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية،، 2015، ص 24

[2] نداء، محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 14.

[3] اقتصاديات الحجم الكبير هو مفهوم تم تطبيقه في الأساس في مجال التصنيع بمعنى: أنه كلما كبر حجم المشروع كلما حقق إنتاجا أكبر بتكلفة أقل على خلاف المشروع الصغير.

السوق الداخلية أو السوق الخارجية، وبالتالي قيام تجارة خارجية متعلق بفارق الأسعار بين السلع المنتجة محليا والسلع المستوردة من الخارج، بالإضافة إلى الارتفاع المتزايد لتكاليف الاستثمارات في المعدات والآلات المستخدمة في العمليات الإنتاجية كما هو الحال للدول النامية.

د. **البحث في زيادة الناتج المحلي:** يعتبر كل فائض في الإنتاج المحلي من السلع والخدمات فرصة إلى البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بغرض تحقيق الأرباح، شريطة توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا.

هـ. **تباين مستوى التطور التكنولوجي من بلد لآخر:** تختلف تقنيات الإنتاج الحديثة والمعرفة الفنية بين الدول تباينا كبيرا، مما يؤثر على طبيعة المواد المنتجة بحيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل الجودة والتميز، وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مؤشرات التكنولوجيا، فتعمل الدول المتطورة على احتكار إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيا في إنتاجها وتصبح في وضع يتيح لها تصدير هذه المنتجات التي تعتمد التكنولوجيا الحديثة ، إلى الدول التي تفتقر لمثل هذه التقنيات إذ نجدها تتخصص في الغالب في السلع ذات الطابع الخام كالنفط والمعادن.

و. **اختلاف الميول والأذواق الناجم عن التفضيل النوعي للسلعة:** يسعى المستهلكون في أي بلد الحصول على منتجات ذات مواصفات نوعية وبجودة عالية رغم توفر البدائل المحلية خاصة في الدول النامية ، فحتى لو كانت الظروف الإنتاجية متشابهة في جميع المجالات بين الدول فتقوم التجارة بينها، وهذا بهدف تحقيق أقصى منفعة ممكنة إذ تزداد أهمية العامل كلما ارتفع متوسط دخل الفرد في البلد.

ز. **التعاون والاتفاق في إطار العلاقات الاقتصادية الخارجية:** يمارس مبدأ التعاون الدولي في الظروف الطبيعية وفي جو التعامل الاعتيادي بمختلف أشكاله ، وفي كل المجالات دورا هاما بالرغم من أن هذا المبدأ يكون أقل تأثيرا في العلاقة التجارية التبادلية بين الدول ، لاسيما في الظروف الاستثنائية ، إذ يعمل التعاون الدولي على خلق وإنشاء علاقات اقتصادية واتفاقيات تجارية أو مدعاة لمضاعفة العلاقات الراهنة أو وسيلة لإعادة وضمان استمرارية العلاقات السابقة[1].

[1] عبد العزيز عبد الرحمان سليمان، التبادل التجاري–الأسس ، العولمة والتجارة الالكترونية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2004، ص42.

ثانيا : أهداف التجارة الخارجية

جاءت التجارة الخارجية لتحقيق العديد من الأهداف، إلا أن طبيعة الأهداف تختلف بحسب درجة تطور الدول سواء متطورة أو نامية، ويمكن إبراز مجموعة من الأهداف فيما يلي:

- الرفع من الطاقة الإنتاجية لزيادة الإنتاج الوطني، مما يسمح بفتح منافذ أخرى بهدف تصدير الفائض من المنتجات المحلية إلى الأسواق الأجنبية المنفتحة، فالاقتصاديات ذات الحجم الكبير تسعى للتسويق الخارجي لمنتجاتها بعد تشبع السوق الوطنية ، مما ينعكس على وضع العمالة ويسمح بتوفير السلع والخدمات وزيادة الدخل من العملة الصعبة.
- التخفيف من البطالة وتوفير مناصب الشغل، فارتفاع التبادل التجاري بين الدول يؤدي على استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنها التقليل من نسب البطالة والرفع من المستوى المعيشي للأفراد[1].
- الحد من ندرة السلع والمواد الأساسية التي لا يمكن صنعها محليا أو لتكلفة انتجاها المرتفعة على سبيل المثال: المعدات والآلات اللازمة في المصانع والمنشآت، وكذا بعض المواد الضرورية المستعملة في انجاز المشاريع الكبرى ضمن القطاعات الحساسة في الاقتصاد، وهذا يسمح بتحقيق التوزان بين العرض والطلب في السوق المحلية.
- الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال الولوج إلى الأسواق الخارجية والاتجاه إلى عولمة الأسواق بما يخدم حرية التبادل التجاري.
- التمكن من دراسة وتشخيص الموازين الكلية للدول، وأنظمة الصرف بهدف مراجعة وتصحيح الاختلالات.
- دراسة السياسات التجارية المنتهجة من طرف الدول في مجال التجارة الخارجية[2].
- نقل واستيراد التقنيات الفنية والتكنولوجيا المتطورة لبناء و إعادة تجديد البنى والقواعد الأساسية للدولة بهدف إنعاش القطاعات المختلفة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] دحماني عبد القادر، مرجع سابق، ص12

[2] عابي وليد ، مرجع سابق، ص 29.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية

ظهرت نظريات التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، والتي حاولت تفسير الأسباب والعوامل التي تحكم قيام التبادل التجاري أو التجارة الخارجية بين الدول التي يخدم كلا طرفي التبادل والمكاسب المتوقعة من ذلك، وكيفية تفاعل مجموعة من الاقتصاديات القومية المتباينة والمتداخلة مع بعضها البعض، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية ذو الاستخدام الأكثر إنتاجا في الدول المتعاونة في التجارة.

انطلاقا مما سبق سنحاول من خلال هذا المطلب شرح أهم النظريات التي تفسر قيام التجارة الدولية حسب وجهة نظر كل اقتصادي، ونجدها كما يلي:

الفرع الأول: النظرية التقليدية للتجارة الخارجية

تعتبر النظرية التقليدية أو النظرية الكلاسيكية نقطة البداية في تحليل وتفسير تطور التجارة الدولية ، بحيث ظهرت في الربع الثاني من القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر، إذ جاءت كردة فعل لآراء المذهب التجاري[1] التي تبنت ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة، وكانوا يرون بأن ثروة الأمة تقاس بما تملكه من معادن نفيسة كالذهب والألماس، ولا تقاس بالموارد والثروة الطبيعية والبشرية، وعلى هذا الأساس جاءت النظرية الكلاسيكية لتدافع على مبدأ حرية التجارة باعتبارها تحقق مزايا نسبية نتيجة التبادل[2].

إن ظهور هذه النظرية جاء في خضم الثورة الصناعية إذ أصبح المجتمع آنذاك يقوم على العلاقات التجارية الخارجية ما تسبب في ظهور مشاكل تحتاج إلى حلول أهمها:

- هل التجارة الخارجية حتمية ضرورية لكل دولة ؟
- هل الربح يتحقق عند التصدير فقط أو عند الاستيراد و التصدير؟
- هل يتحقق التوازن الخارجي يتفوق الحقوق على الالتزامات الخارجية أم بتوازنهما[3]؟.

---

[1] ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة في العديد من الدول من بينها انجلترا، اسبانيا، فرنسا، البرتغال، ، هولندا، حيث بدأت مجموعة من الناس أطلق عليهم التجاريون ، يكتبون مقالات عن التجارة الدولية

[2] Bernard guilbochans.theories de l'échange international, P.U.F, 1976, p 111.

[3] زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، فرع : التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص03.

وقد حاول رواد النظرية الكلاسيكية بحث أهمية وحقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية الخارجية للدولة بناء على تفسير أسباب ظهور المكاسب من التجارة استنادا على مجموعة من الفرضيات التي تخص التجارة الخارجية والتي قيدت تحليلهم وهي[1]:

- اعتبار العمل هو العنصر المستخدم في الإنتاج أي أن العمل هو المحدد لتكلفة الإنتاج
- سيادة المنافسة التامة وتجانس السلع المنتجة في مختلف البلدان
- افتراض عقلانية الأفراد في اتخاذ القرارات الاقتصادية بما يحقق تعظيم المنفعة والربح.
- حرية التبادل الداخلي والخارجي وتحديد ماهية السلع
- حرية تنقل عوامل الانتاج داخل البلد وتقييدها على المستوى الخارجي وحيادية النقود.

إن النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية تضم عدة نظريات أهمها:

- ✓ نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث (1723-1790)
- ✓ نظرية الميزة التناسبية لديفيد ريكاردو(1772-1823)
- ✓ نظرية القيم الدولية(الطلب المتبادل) لجون ستيوارت ميل(1806-1873)

1. نظرية الميزة المطلقة آدم سميث:

يعتبر آدم سميث أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير قيام التجارة الخارجية من خلال إصداره لكتابه الشهير " ثروة الأمم" سنة 1776 ، الذي أشار فيه بأن التجارة تجعل البلد يستفيد من مزايا تقسيم العمل بين أفراد المجتمع، والذي يؤدي بدوره إلى التخصص الذي يسمح بزيادة الإنتاجية . في إشارة منه أن ثروة الأمة هي انعكاس للطاقة الإنتاجية وليس لقدرتها على تراكم الأرصدة والمعادن الثمينة[2].

استخدم مفهوم التكلفة المطلقة للتكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما يسمى كذلك بـ "الميزة المطلقة"، بحيث ركزت على جانب العرض في تفسير أسباب الفوارق السعرية بين الدول بمعنى :

[1] عبد القادر، عبيدلي، تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه علوم، فرع علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، غير منشوره، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2017/2016، ص03

[2] ميراندا، زغلول رزق: التجارة الدولية، مركز التعليم المفتوح ، جماعة نيها، 2010، ص 17، متاح على الموقع http://olc.bu.edu.eg/olc/images/tgaradwilia.pdf، تاريخ التصفح : 2025/01/30 على الساعة 17:32

- تقوم التجارة بين دولتين ما إذا كانت إحداهما تنتج سلعة أو مجموعة سلع بتكلفة إنتاج مطلقة أقل من الدولة الأخرى، ومنه زيادة التبادل التجاري الدولي وتحقيق العائد لكلا الدولتين بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تنتجها بكفاءة عالية و بمزايا مطلقة[1] .
- اختلاف التكاليف يعد أساس قيام التبادل في التجارة ، إذ تلجأ الدولة للتبادل بسبب تفاوت في ظروف الإنتاج ، وعليه وجب التخصص للاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي في ظل المنافسة التامة[2].

كما أوضح آدم سميث بأن التجارة تتيح للدولة الإفادة من مزايا تقسيم العمل لتوسعة حجم السوق ، كما بين في فكرته الشهيرة "**اليد الخفية**" بأن ترفع الدولة قيودها على النشاط الاقتصادي وتسمح للأفراد بممارسة أنشطتهم الإنتاجية وفق الموارد المتاحة لديهم انطلاقا من فلسفة الحرية الاقتصادية، فوظيفة الدولة الأساسية هي تهيئة المناخ والبيئة الاقتصادية كي تعمل الأسواق بحرية وتنافسية عالية[3]، لتحقيق التوازن مما يؤدي إلى تعظيم ثروة المجتمع كما اعتبر أن عدم تقسيم العمل بين الأفراد والتخصص في العمل يؤدي إلى انخفاض الإنتاج ومستوى الدخل، ولذلك نادى آدم سميث بالحرية الاقتصادية عموما خاصة في مجال التجارة الخارجية.

وليوضح مكاسب تحرير التجارة الخارجية من القيود بنى أدم سميث نظريته على مجموعة من الفرضيات نذكر منها:

- تنقل عناصر الإنتاج بين الدول مما ينجم عنه اتساع رقعة السوق أمام السلع التي تتخصص بها الدولة وفقا لقاعدة الميزة المطلقة .
- التجارة الخارجية تعمل على تفريغ الفائض من الإنتاج السلعي المحلي والحصول على سلع متنوعة غير متوفرة في السوق الداخلية[4].

---

[1] Jean pierre bideau, Introduction à L'économie internationale : Geatan, Qubec,2em édition,1995,p136

[2] سمير حنا بهنام، أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة للمدة 1990-2009، مركز الدراسات التعليمية، العدد 07، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2011، ص04

[3] يوسف سعداوي، دراسات في التجارة الدولية. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص23.

[4] نسرين عبد الحميد، نظرية التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، المكتب الجماعي الحديث، الطبعة الأولى، مصر، 2012، ص117.

- تقسيم العمل (division of labor) تؤدي إلى تقليص وقت إنتاج السلع ، مع الإشارة إلى اختراع الآلات الموفرة للعامل ، تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتوسيع المنافذ لكل أنواع السلع مما يحقق منافع مطلقة في العلاقات التجارية عن طريق التجارة الخارجية.
- التجارة الخارجية تساهم في خلق وتراكم رؤوس الأموال وتفعيل الطاقة الكاملة لعناصر الإنتاج لجميع الدول المشتركة في التبادل بهدف تحقيق التنمية والرفع من موارد الثروة الوطنية من بين أسباب قيام التجارة الدولية[1].
- ظروف السوق هي ظروف منافسة تامة داخل الدول.
- التجارة الخارجية بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة لكل سلعة، أي أن الدولة تتخصص في إنتاج السلع بأقل تكلفة وأقل عمالة، وتستورد سلعة من دولة أخرى تكون تكلفة انتاجها منخفضة في تلك الدولة ومرتفعة لدى الدولة المستوردة[2].

ويمكن تفسير ذلك من خلال المثال التوضيحي التالي:

- نفترض يه أن هناك دولتين هما : الجزائر وإسبانيا كلا منهما ينتجان سلعتين وهذا بغرض توضيح الفكرة

الجدول رقم (01-01): مثال توضيحي للميزة المطلقة وفقا لنظرية آدم سميث

المنتج / البلد	القمح(ساعة عمل/ وحدة)	السكر(ساعة عمل/ وحدة)
الدولة (أ)	80	100
الدولة (ب)	100	50

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على فرضيات نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث

من خلال الجدول حسب مبدأ التقسيم الدولي للعمل و التخصص، ومع اعتبار ثبات تكلفة الإنتاج نجد أن:

[1] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار لمهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص ص 94-95.

[2] Barbabra Ingham, International economics, European focus ,pearson eduaction,England,2004,p12.

- الدولة (أ) لها ميزة مطلقة في إنتاج القمح بحيث تتجه نحو توجيه عناصر إنتاجها للقمح وتعتمد في استهلاكها للسكر على الاستيراد من إسبانيا.
- الدولة (ب) لديها ميزة مطلقة في إنتاج السكر وبالتالي التوجه نحو انتاج السكر والاعتماد على استهلاك القمح من الدولة (أ).

وبالتالي يمكن لكل دولة أن تحصل على حاجتها من السلع من أكفأ المصادر الإنتاجية وأرخصها، وتحقق كسب من التبادل دون أن يخسر الطرف الثاني، عند تحقيقها لمبدأ الميزة المطلقة في انتاج سلعة معينة.

واجهت نظرية الميزة المطلقة العديد من الانتقادات من طرف الاقتصاديين رغم التبريرات التي قدمها آدم سميث، يمكن سرد بعضا منها فيما يلي:

- اعتبار وجود دولتين فقط لقيام تجارة تبادلية في حين أن المسألة أكثر تعقيدا، في ظل ظهور التكتلات الاقتصادية والشركات الكبرى.
- افترض آدم سميث أن لكل دولة ميزة مطلقة في منتج واحد وهذا غير موجود في الواقع، إذ يمكن للدول أن تتمتع بالميزة المطلقة في مجموعة من السلع خاصة في الدول المتطورة، في حين يمكن أن نجد الدول النامية لا تمتلك أي ميزة مطلقة لسلعة واحدة، بمعنى أنه لا تستطيع الدولة تصدير أي سلعة للخارج وبالمقابل تكون غير قادرة على الاستيراد مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الخارجية[1].
- أهملت هذه النظرية السياسات التجارية للدول بالنظر فقط للحرية التجارية الخارجية، فأغلب الدول تنتهج مجموعة من الاستراتيجيات للتحكم في حجم التدفق السلعي وتنقل رؤوس الأموال بهدف المحافظة على الاقتصاد المحلي[2].
- التركيز على كمية الإنتاج والتكاليف دون إعطاء أهمية لتكلفة النقل رغم قوة تأثيرها على التبادل الدولي، ففي بعض الصفقات يمكن ان تتساوى تكلفة النقل بتكلفة الإنتاج أو تتجاوزها.

في ضوء هذه النقائص والانتقادات الموجهة لنظرية الميزة المطلقة آدم سميث، وضع الاقتصادي ريكاردوا نظرية الميزة النسبية للتجارة الخارجية.

---

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص ص96-97.

[2] بن سليمان محمد، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية مقارنة مع بعض الدول النامية، أطروحة دكتوره، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جماعة بن زيان عاشور، جامعة الجلفة، الجزائر ، 2020، ص ص24-25.

2. نظرية التكاليف النسبية لدايفيد ريكاردوا (1772-1823):

أوضح الاقتصادي دايفيد ريكاردو نظريته من خلال كتاب بعنوان " **مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب**" سنة 1817، في الباب السابع من الكتاب أي تناول موضوع التجارة الخارجية ، حيث يرى أنه في ظل الحرية التجارية والتخصص الدولي فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بميزة نسبية أي بأقل تكلفة ممكنة عن غيرها من الدول الأخرى، وتقوم بتصديرها من أجل استيراد المواد التي تنتجها دول أخرى بنفقات نسبية أقل.

يقصد بالنفقات النسبية أحد المعاني التالية[1]:

أ. النسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في الدولتين.

ب. النسبة بين نفقة الإنتاج للسلعتين داخل البلد الواحد.

كما أيد ريكاردو فكرة عدم تدخل الدولة في تسيير النشاط الاقتصادي وضرورة ضمان حرية التبادل بين الدول في مجال المبادلات التجارية الدولية التي تساعد على تحقيق الربح وبالتالي إتاحة الفرصة للتراكم الرأسمالي ، بمعنى أن قيام التجارة الخارجية مرتبط باختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع من دولة لأخرى[2]، وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من النفقات النسبية الأكثر شمولية.

وقد اعتمد ريكاردو في تحليله لنظريته على الفرضيات التالية:

- إن قيام التجارة الخارجية يكون بين دولتين كأنهما منعزلتين عن بقية العالم والتبادل في سلعتين فقط إلا أن هذه الفرضية صعبة التحقيق فهناك العديد من الدول التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على عملية التبادل التجاري[3].
- التجارة الحرة مع وجود المنافسة التامة بين الأسواق داخل الدولة، لتحقيق أعلى عائد ممكن، بدون وجود قيود تحدد الأسعار أو تؤثر على حجم العروض ولا توجد حواجز تمنع دخول منافسين أو عارضين جدد.

---

[1] السيد أحمد السريتي، مرجع سابق ،ص 30.

[2] Jamel,Naji :commerce international :théorie techeniques et application, édition du renouveau pédagogiques.INC.Québec.canada.2005.p21

[3] Damian Ukwandu,David Ricado's :theory of comparative advantage and its implication for development in sub-saharan Africa A decolociel view, african journal of puplic Affairs. V08.N°03.P19.

- حرية تنقل عوامل الإنتاج داخل الدولة دون خارجها بصورة مطلقة مع التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- عدم التغيير في التكنولوجيا داخل الدولتين معّ إمكانية تباين مستوى التقدم من دولة لأخرى، وأي تغيير يحدث في مستوى الإنتاج في إحدى الدول قد يلغي الميزة النسبية في الدولة الأخرى ما يجعل الميزة المطلقة أمرا حتميا.
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة ، وهذا يعني أن عدد ساعت العمل المحددة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتأثر بغض النظر عن الكميات المنتجة.
- قيام مبدأ المقايضة دون استخدام النقود في التبادل التجاري.
- تكاليف النقل والتأمين وتكاليف أخرى محتملة لا تدخل ضمن حسابات الإنتاج فهي مهملة[1].

ما يمكن ملاحظته هو التقدم الذي جاءت به النظرية وهو عدم تجاهل القدرة النسبية للدول في إنتاج السلع مع وجود فكرة الاختلاف في معدل التبادل الداخلي للسلع بين الدول مما يجعل مبدأ التخصص في الإنتاج القائم على العمل بحيث يمكن لكل دولة أن تتخصص في إنتاج سلعة معينة بناء على الاتفاق القائم بين البلدين .

ولتوضيح فكرة الميزة النسبية أعطى ريكاردو مثالا على ذلك بوجود دولتين البرتغال وإنجلترا ، تنتجان سلعتين هما : النسيج والعصائر، إذ اعتمد على تكلفة القيمة للعمل، أي تكلفة السلع تقاس بساعات العمل المبذولة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01-02): عرض توضيحي لنظرية ريكاردو

السلعة / البلد	النسيج	العصائر	التكلفة النسبية للنسيج	التكلفة النسبية للعصائر
إنجلترا	100	120	**0,83**=120/100	**1,2**=100/120
البرتغال	90	80	**1,12**=80/90	**0,89**=90/80

المصدر: السيد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 32

[1] كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2015، ص 77

من خلال الجدول يلاحظ ما يلي:

أ. البرتغال لها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين على خلاف إنجلترا التي ليس لديها ميزة مطلقة وهذا بناء على نظرية آدم سميث، إذ لا يمكن قيام تجارة بينية بين البلدين.

ب. تفوق البرتغال في إنتاج السلعتين على حساب إنجلترا، لكن التفوق أكبر في إنتاج العصائر بحيث يظهر أن البرتغال لديها ميزة نسبية في إنتاج العصائر مقارنة بالنسيج ب 0,89 ، على خلاف إنجلترا لها ميزة نسبية في إنتاج النسيج مقارنة بالعصائر المقدرة ب 1,2.

ج. إن اختلاف المزايا النسبية بالنسبة للسلعتين حسب ريكاردو يجعل من شرط قيام التجارة الخارجية بين الدولتين محققا لتحقيق المنافع والمكاسب، سوف يكون من مصلحة البرتغال أن تخصص في إنتاج العصائر التي تتمتع فيها بميزة نسبية أقل وتتخصص إنجلترا في إنتاج النسيج.

و الجدول الموالي يوضح ما سبق:

الجدول رقم (01-03): وضع البرتغال وإنجلترا بقيام و غياب التجارة الخارجية

البيان	وضعية البرتغال	وضعية إنجلترا
• غياب التجارة الخارجية	إنتاج وحدة نسيج+ وحدة عصائر بتكلفة 90+80 ساعة=170سا	إنتاج وحدة نسيج +وحدة عصائر بتكلفة 100+120=220سا
• قيام التجارة الخارجية	إنتاج وحدتين عصائر 80*2=160سا	إنتاج وحدتين نسيج 100*2=200سا
• التبادل التجاري على أساس وحدة واحدة	بعد التجارة البينية تتحصل البرتغال على وحدة من النسيج ووحدة من العصائر بتكلفة انتاج 160 سا	بعد التجارة تتحصل إنجلترا على وحدة واحدة من العصائر ووحدة من النسيج بتكلفة 200سا
• المكسب المتوقع	10سا	20سا

المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص03

رغم إسهامات هذه النظرية في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إذ تمثل اتجاها صحيحا في التجارة الخارجية بصفة عامة إلا أنها تعرضت إلى مجموعة من الانتقادات نذكر أهمها فيما يلي:

- تجاهل قيمة السعر إذ لا يمكن للاقتصاد ضمان عدم تأثير المستهلك أو المنتج على السعر. بالإضافة أن الدول تتبنى سياسات تقيد عمليات الاستيراد والتصدير من أجل التحكم في اقتصادها ما يجعل الحرية التامة للتجارة والمنافسة التامة غير مطبقة[1].
- تجاهل النظرية لتكاليف الإنتاج كالنقل، التأمين، الرسوم الجمركية وعجزها عن تحديد معدلات التبادل الدولي.
- التبسيط المفرط للنظرية تجعلها بعيدة التجسيد في الواقع بافتراض دولتين وسلعتين فقط .
- الاعتماد على نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة وإهمال بقية عناصر المشتركة في تكلفة الإنتاج.
- صعوبة معرفة التكاليف النسبية الداخلية في التجارة الخارجية فأغلب المنتجون ليس لديهم المعلومات الكافية فيما يخص تكاليف إنتاج السلع المماثلة في الدول الأخرى
- ثبات تكاليف الإنتاج للوحدة بغض النظر عن الرفع من مستوى الإنتاج أو تخفيضه.

3. نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (1806-1873):

ساهم الاقتصادي جون ستيوارت في إدراك النقائص التي جاءت بها النظرية النسبية ، في كتابه "الاقتصاد السياسي" سنة 1848م، فقد إهتام بدراسة موضوع اختلاف الكفاءة النسبية للعمل في البلدين بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للإنتاج، فقد قام بتثبيت كمية العمل ليبرز الفرق بين الإنتاج والمردودية[2].، ووفقا لهذه النظرية فقد بين ستيوارت أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد وفق تكلفة إنتاجها، كما أن معدل التبادل يحدد وفق قانون العرض والطلب من جانب كل دولة على منتجات الدول الأخرى.

[1] بريكسي، الرقيق رشيد، إشكالية التصدير خارج المحروقات في الجزائر في ظل اقتصاد السوق ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلسان ، الجزائر، 2018/2017، ص 20.

[2] مكاوي الحبيب، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2021، ص 08.

إذ أن معدل التبادل الدولي الذي يحقق التوازن في التجارة الخارجية هي تلك النسبة التي تجعل من الصادرات والواردات لكل دولة متساوية[1]، ويحقق كلا من البلدين مكاسب توزع على حسب العوامل الاقتصادية والسياسية قيمتها هو الفارق بين معدل التبادل التجاري المتفق عليه بين الدولتين ومعدل التبادل التجاري السائد داخل كل دولة، فكلما اقترب معل التبادل الدولي من معدل التبادل المحلي لدولة ما، كان الربح من التجارة الخارجية قليلا والعكس، ومنه حسب ستيوارت فإن المكسب أو النفع يتوقف على أمرين أساسيين: حجم الطلب المتبادل على السلعة، مرونة الطلب أي نسبة التبادل الفعلي الذي يتم على أساس الطلب المتبادل.

تقوم نظرية القيم الدوية على مجموعة من الافتراضات وهي:

- قيام التجارة الدولية بين بلدين يفترض تساوي القيمة الاجمالية لصادرات كل دولة مع القيمة الاجمالية لوارداتها من الدولة الأخرى، بحيث تتحدد نسب التبادل الدولي عند المستوى الذي تتعادل فيه قيمة الصادرات والواردات المتبادلة بين الطرفين.
- اعتماد نسب التبادل على الطلب ومرونة الطلب في كلا الدولتين، بمعنى إذا كان طلب الدولة (01) على السلعة المنتجة من الدولة(02) عند سعر معين كبيرا، وبالمقابل طلب الدولة(02) على السلعة المنتجة من الدولة(01) عن نفس السعر ضئيلا ، فإن المكاسب من قيام التجارة الدولية لهذه الدولة يكون كبيرا والعكس صحيح[2].
- افتراض أن نسب التبادل الدولية تقع في مجال معدلات التبادل الداخلية للدولتين.

ولتوضيح محتوى نظرية القيم الدولية افترض جون ستيوارت مثالا توضيحيا لبيان كيفية تحديد القيم الدولية في الجدول التالي:

[1] زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 51.

[2] توفيق بن الشيخ، سامي بلبخاري، مطبوعة في نظريات التجارة الدولية، فرع علوم تجارية، تخصص تجارة دولية وإمداد، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر ،2022/2021،ص41.

الجدول رقم(01-04): عرض توضيحي لنظرية القيم لستيوارت ميل

السلعة / البلد	النسيج	الأقمشة
انجلترا	20 وحدة	15 وحدة
ألمانيا	10 وحدات	20 وحدة

المصدر: بوشنافة الصادق، مرجع سابق، ص 11

من خلال الجدول نلاحظ أنّ:

- تستطيع إنجلترا بافتراض كمية عمل معينة إنتاج 20 وحدة من النسيج و 15وحدة من القماش بينما ألمانيا وباستخدام نفس القدر من العمل تنتج 10 وحدات من النسيج و20 وحدة من القماش.
- نرى أن إنتاج المنسوجات في كلا من إنجلترا وألمانيا يتطلب كمية من العمل أكبر من تلك اللزمة لإنتاج القماش ، إلا أنه ما يلاحظ أن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية عن إنجلترا في إنتاج الأقمشة، على خلاف إنجلترا التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج النسيج، وبالتالي من الأحسن اعتماد مبدأ التخصص لكلا الدولتين في إنتاج ما تتميز به، بمعنى تنتج إنجلترا مادة القماش وتستورد النسيج من ألمانيا والعكس صحيح.

وعلى غرار باقي النظريات تعرضت نظرية القيم الدولية لستيوارت ميل لانتقادات: فافتراضها لمبدأ التكافؤ في أطراف التبادل جعلها تبتعد عن الواقع، فمثلا في حالة تبادل دولي غير متكافئ من الممكن أن لا يكون للطلب المتبادل دور في قياس معدل التبادل الدولي في ظل إمكانية وضع شروط من طرف الدول الكبرى ما يجعل فكرة التبادل غير المتكافئ سيعود بالنفع على الدول الصغيرة احتمالية عدم تحققها ، بحيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب بالنسبة للدولة النامية بسبب تشبع الأسواق ومحدودية نطاق السوق المحلية، أما في الحالة العكسية فهي صالحة بالنسبة للدول ذات الطلب الداخلي الواسع، وهذا التفسير غير ممكن مما يضع فرضية عدم وجود لدول متطورة[1].

انتقد التحليل الكلاسيكي بأنه سطحي لأنه تجاهل عدة متغيرات مهمة مثل: عدم قابلية عناصر الإنتاج

[1] بدر الدين، صواليلي، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه علوم، فرع العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005،ص66.

للانتقال، والدور الذي يلعبه الانتاج الكبير في تخفيض تكاليف الانتاج ومنه دعم الميزة النسبية وعند تناولها تكاليف الانتاج، كانت تحديدها لأثمان السلع على أساس المقايضة[1].

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيك للتجارة الخارجية

ظهرت النظريات النيوكلاسيك في أعقاب الانتقادات التي طالت النظرية الكلاسيكية التي استمرت في تفسير التجارة الدولية إلى غاية الحرب العالمية الأولى على أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية بين البلدان ، إلا أن هذه النظريات لم تفسر الأسباب التي تدعو إلى هذا الاختلاف، أي أنها بهذه الصورة حددت متى تقوم التجارة الدولية لكن لم تعطي أسباب قيامها ، في وصف لمشهد دون تحليله، الأمر الذي أدى إلى بروز مجموعة من الاقتصاديين بحثوا في أسباب قيام التجارة الخارجية والمكسب الناتج منها.

1. نظرية تكلفة الفرصة البديلة لهابلر:

حاول الاقتصادي "هابلر" سنة 1936م ، تفسير نظرية المزايا النسبية من منظور آخر تعتمد على فرضيات تكلفة الفرصة البديلة مستعينا بأداة منحى إمكانيات الإنتاج[2]، بدلا من النفقة المحددة على أساس العمل في تفسير التبادل الدولي.

ونفقة الاختيار أو الاستبدال تعبر عن اختيار سلعتين يمكن إنتاج أيهما باستخدام عامل معين من عوامل الإنتاج، وإنما لا يمكن إنتاجهما معا في وقت واحد بمعنى كمية السلعة التي يتعين أن يضحي بها من هذه السلعة بهدف توفير موارد أكبر بغرض الحصول على وحدة إضافية من سلعة أخرى[3]، فالدولة التي لها القدرة على تخفيض تكلفة الفرصة البديلة لأحدى المنتجات تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.

وبعبارة أخرى تتلخص فكرة تكلفة الفرصة البديلة في أنه ما إذا استطاعت دولة معينة إنتاج السلعة (x) أو السلعة(y)، فإن تكلفة الفرصة البديلة للسلعة (x) عبارة عن كمية السلعة (y) التي يجب التضحية بها

---

[1] بيبي يوسف، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص05.

[2] فوزي عبد الرزاق، استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016، ص39.

[3] دبليو، تشارلز وريتشارد، سبرينكل: الاقتصاد الدولي، ترجمة مؤسسة صائغ عالمية ناشرون، مكتبة لبنان للنشر، بيروت، لبنان، 2015،ص 40.

للحصول على وحدة إضافية من السلع الأولى دون الحاجة إلى وضع افتراضات خاصة بشأن عنصر العمل.

اعتبر الاقتصادي هابلر أن أسعار السلع تتناسب مع نفقات التكلفة النسبية وأن اختلاف الأثمان النسبية هو الدافع للقيام بعملية التبادل، إذ يتحدد معدل التبادل بتقاطع قوى العرض والطلب لكلا الدولتين، وهذا ما يسمى بالطلب المتبادل[1]. فإن نفقة الاختيار تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة مقارنة بالمكاسب التي يتحصل عليها عند إنتاج سلعة أخرى، وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج إحدى السلع يمكن لها أن تحقق الكسب من التجارة الدولية.

رغم محاولة هابلتر في إعادة صياغة قانون التكلفة النسبية وتحديد أنماط التخصص والتبادل التجاري ، إلا أن النظرية واجهت انتقادات أهمها:

- عجز النظرية عن تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول.
- بناء التحليل لنظرية التجارة الخارجية على أساس نسب التبادل التجاري في شكل وحدات مادية للسلع وعناصر الإنتاج ، والذي لا يتوافق مع مبدأ المبادلات التجارية بين الدول في الواقع، إذ تتم وفقا لمبدأ الأثمان وليس المقايضة[2].

2. نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج هيكشر-أولين(1919-1939):

وضع الاقتصاديين السويديين "إيلي هكشر" و"برتل أولين" نظرية نسبة عوامل الإنتاج انطلاقا من إصدار هكشر لكتابه الأول سنة 1919 بعنوان " أثر التجارة الخارجية على توزيع الدخل" تضمن أفكاره حول موضوع التجارة الدولية وقدم الأسس العامة لتحديث النظرية الكلاسيكية، بينما قام أولين بتحليل وتنقيح نظرية أستاذه هكشر من خلال كتاب أصدره تحت عنوان "التجارة الإقليمية والتجارة الدولية" سنة1933[3]، أين تجاوز بعض نقائص النظرية الكلاسيكية خاصة في ما تعلق باتخاذ عنصر العمل كمحدد وحيد لقيمة السلعة.

-تعد هذه النظرية امتدادا للنظرية النسبية فقد تبنت فكرة التخصص الدولي على أساس اختلاف المزايا النسبية محاولة تفسير أسباب قيام الاختلاف[4]، إذ يكمن مضمون النظرية في:

---

[1] محمد سيد، عابد، التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع الفني، الإسكندرية، مصر، 2001،ص141.

[2] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطابع الأمل، الإسكندرية، مصر، 2008، ص36.

[3] زيرمي نعيمة ، مرجع سابق ، ص 36.

[4] محمد إبراهيم عبد الحليم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 2009، ص89.

- تفسر هذه النظرية سبب تصدير أو استيراد سلعة من طرف بلد ما، باستعمال الندرة النسبية لعوامل الإنتاج (الأرض ، العمل، رأسمال)المستخدمة في إنتاج المواد محل التبادل، أي تقوم الدولة بالتخصص في انتاج وتصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة لعنصر الإنتاج المتاح بوفرة نسبية وبسعر منخفض نسبيا، وبالمقابل تستورد السلع التي يستلزم انتاجها استخداما كبيرا لعامل الإنتاج النادر نسبيا وبسعر مرتفع. وبالتالي يقوم بالتخصص جزئيا في إنتاج تلك السلعة وتصدير تلك السلعة نفس الشيء بالنسبة للبلد الثاني.
- تقاس الوفرة النسبية لعنصر الإنتاج بالمعادلة التالية[1] = عرض هذا العنصر / عرض عناصر الإنتاج الأخرى

وفقا لما جاءت به النظرية فالدولة ذات الرأسمال المرتفع تتخصص في إنتاج وتصدير السلع كثيفة رأسمال، بالمقابل الدولة التي تملك وفرة نسبية في عنصر العمل تتخصص في إنتاج وتصدير السلعة كثيرة العمل، وعلى هذا الأساس يتحقق التبادل بين الدولتين[2].

تتكون نظرية هكشر –أولين من نظريتين متكاملتين، إذ تقوم كل نظرية بتفسير بعض من المتغيرات وهما:

- ✓ **نظرية هبات الإنتاج[3]** : تعنى بتفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع بين الدول بناء على اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج.
- ✓ **نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج:** وتسمى كذلك نظرية أولين، تحاول شرح التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الخارجية على الأثمان النسبية لعوامل الإنتاج.

تقوم نظرية تناسب عوامل الإنتاج على فرضيات أهمها[4]:

- اعتبار عامل الندرة في كميات الإنتاج مصدرا طبيعيا لتباين نفقات الأسعار وسببا لقيام التجارة الخارجية.

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 87.

[2] Paul R Krugman, and auther .International trade theory and policy.eleventh edition.p121.

[3] إيمان ،عطية ناصف وهشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص97.

[4] خالد محمد السواعي، التجارة الدولية– النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 185–186.

- وجود دولتين و سلعتين متجانستين (س) و(ع) باستخدام عاملين للإنتاج متناسبين بمستوى أولي ثابت بافتراض التكلفة النسبية بين الدول.
- سيادة المنافسة الحرة والكاملة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج مع إمكانية حركية عناصر الإنتاج بكل مرونة على المستوى المحلي.
- المستوى التكنولوجي المتماثل بين الدولتين.
- تماثل أذواق الأفراد المستهلكين في كلتا الدولتين مع استهلاك السلعتين بكميات متناسبة عند أي سعر محدد وعند جميع مستويات الدخل.
- الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج مع اختلاف كثافة استخدام عوامل الإنتاج بين السلعتين، بحيث تعتمد السلعة الأولى على الاستخدام المكثف لعنصر العمل بينما تعتمد السلعة الثانية على الاستخدام المكثف لعنصر رأس المال.
- عدم وجود لتكاليف النقل وإلغاء القيود الجمركية التي تعرقل حركية دخول وخروج السلعتين بين البلدين.

ترجع نظرية هكشر أولين أن سبب قيام التجارة الخارجية وبتفسير الميزة النسبية إلى:

- التفاوت بين الدول في وفرة عوامل الإنتاج، فبعض الدول تتمتع بوفرة في عنصر العمل، والبعض الآخر تتميز بغناها في رأسمال، ويقاس هذا التفاوت بين عناصر الإنتاج بصورة نسبية لا بصفة مطلقة، أي بحساب رأسمال/ عنصر العمل، هذا التباين بين الدول في توفر عوامل الإنتاج يترتب عليه اختلاف نفقات الإنتاج ومنه تباين الأسعار. الأمر الذي يمكن الدولة من استيراد السلع من الخارج بتكلفة إنتاج أقل مما تنتجها محليا وتصدير السلع التي تمتلك وفرة في عنصر الإنتاج الداخل في إنتاجها[1].

يرى كل من هكشر وأولين بأن أسعار السلع تتحدد وفق لكمية الطلب والعرض عليها بناءا على مجموعة من العوامل[2]:

[1] إبراهيم بلقالة، آليات تنويع الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، 2009/2008، ص ص 14-15.

[2] هاني حامد الضمور، التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 04، 2007، ص 46.

- ✓ احتياجات وأذواق المستهلكين
- ✓ شروط مالية عوامل الإنتاج

هذان العاملان يشكلان الطلب

- ✓ المعروض من عوامل الإنتاج
- ✓ الشروط الفنية للإنتاج

هذان العاملان يشكلان العرض

بحسب الاقتصادي أولين فإن التقسيم الدولي للعمل والتبادل الخارجي يتجه نحو تسوية أسعار السلع وعوامل الإنتاج في المدى القصير وإلى زيادة تفاوت عرض الإنتاج في الدول المختلفة على المدى الطويل.

إذ تعمل التجارة الخارجية على المدى القصير على توجيه ودفع ثمن كل سلعة من السلع التي يتم تبادلها نحو التساوي، بالإضافة إلى توجه أسعار عوامل الإنتاج في مختلف الدول نحو التعادل[1]، أما التجارة الخارجية على المدى الطويل تؤدي إلى زيادة تفاوت عرض الإنتاج في الدول المختلفة.

وعلى غرار النظريات السابقة واجهت نظرية الوفرة النسبية لهكشر وأولين مجموعة من الانتقادات أهمها[2]:

- افتراض النظرية لمبدأ تجانس عوامل الإنتاج بين الدول، لكن الواقع يظهر أن هذه العوامل متنوعة ومختلفة باختلاف الظروف في الدول ، كما أنه لا يمكن أن تتساوى نسب مزج هذه العناصر عند إنتاج سلعة معينة في البلدان المختلفة نظرا لتفاوت للعوامل الفنية والتقنية الموجودة.
- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة في التجارة الخارجية خاصة في حالة وجود أكثر من عاملين في عملية الإنتاج.
- عدم التمييز في درجة تطور الدول ، فالنظرية تفترض هيكل اقتصادي موحد لجميع الدول من حيث المرونة والتكيف دون مراعاة إن كانت دولة متطورة أو نامية.
- يغلب على نظرية هيكشر–أولين الطابع الساكن، في حين تتسم الظواهر الاقتصادية العالمية بالديناميكية والتغير المستمر، فما يعتبر ميزة تنافسية اليوم يمكن أن يلغى أو تتغير في يوم آخر
- اهتمام النظرية بالطابع الكمي لعوامل الإنتاج (وفرتها وندرتها) مع إهمال الجانب النوعي لهذه العناصر (أراضي، مهارات وتقنيات، أنواع العمل.....الخ).

[1] محمود يونس، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية ، القاهرة، مصر، 1999، ص 68.

[2] فطيمة حاجي، المدخل إلى التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017،ص ص30–31.

- عدم الأخذ بعين الاعتبار إنتاج وتسويق السلع في الأسواق الاحتكارية في ظل المنافسة الاحتكارية بالإضافة إلى خاصية تنوع المنتجات وتأثيرها على التجارة الخارجية البحتة.

3. نظرية ليونتيف فاسيلي (لغز لبونتيف):

إن غياب البيانات الاقتصادية والأدوات الإحصائية المستخدمة للاختبار التطبيقي للنظريات الاقتصادية ووسائل معالجة البيانات في الفترة ما بين 1945 إلى غاية مطلع الستينات من القرن الماضي، جعل التطبيقات التجريبية للنظريات الاقتصادية شبه مستحيلة، ما جعل نظرية نسب عوامل الإنتاج لهشكر وأولين يتقبلها كثير من الاقتصاديين باعتبارها منطقية وحقيقية قبل اختبار مدى صحتها[1].

ظهرت عديد المحاولات لاختبار صحة نظرية هكشر وأولين ، بهدف مقارنة نتائج النظرية فيما يخص قيام وتكوين التجارة الخارجية وبين ما هو مشاهد، ومن أهم هذه الدراسات التطبيقية الدراسة التي قام بها الاقتصادي ليونتيف (leontief) سنة 1953 حيث قام باختبار مبدأ النظرية القائم على أن الدول التي تتميز بميزة نسبية في عنصر رأسمال وندرة نسبية في العمل تتخصص في إنتاج وتصدير السلع كثيفة رأسمال وتستورد السلع كثيفة عنصر العمل والعكس صحيح، من خلال دراسة الهيكل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع بقية دول العالم ، حيث استخدم أسلوب للتحليل الاقتصادي يعرف بجداول "المدخلات والمخرجات"[2].

قدم الاقتصادي ليونتيف مثالا توضيحيا لشرح اختباره التطبيقي بحيث قام بتقدير كمية العمل ورأسمال المطلوبين لإنتاج ما قيمته مليون دولار أمريكي من الصادرات والسلع البديلة للواردات الأمريكية سنة 1947 تظهر نتائجه من خلال الجدول التالي:

[1] دبليو، تشارل سوير وريتشارد، سبرينكل: مرجع سابق، ص ص 93-94.

[2] سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الطبعة الأولى ، الدار اللبنانية المصرية، مصر ،2005، ص 170.

الجدول رقم (01-05): مدخلات ومخرجات الاقتصاد الأمريكي لسنة 1947

عوامل الإنتاج	الصادرات	بديل الواردات
كمية رأسمال (دولار)	2550,078	3091,339
كمية العمل (عدد العمال في السنة)	182,213	170,004
نسبة رأس المال مقابل كل عامل (دولار/ فرد)القيد ألف دولار	13,992	18,184

المصدر: محمود يونس، مرجع سابق ، ص 75

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- إن إنتاج مليون وحدة من الصادرات يتطلب حوالي 2.55 مليون دولار من رأس المال و تقريبا 182 عامل، بينما لإنتاج نفس الكمية من السلع البديلة للواردات تحتاج ما يقارب 3.1 مليون دولار وحوالي 170 عامل .
- كثافة رأسمال في الصادرات هي تقريبا 14 ألف دولار للعامل في السنة، في حين بلغت كثافة رأسمال للسلع البديلة حوالي 18 الف دولار للفرد، وهذا ما يوضح بأن إنتاج الواردات المنافسة للو.م.أ يتطلب من رأسمال لكل وحدة من العمل أكثر مما تحتاج لإنتاج السلعة المخصصة للصادرات.

توصل ليونتيف إلى نتيجة بأن السلع المخصصة للتصدير هي سلع كثيفة عنصر العمل بينما السلع البديلة هي سلع كثيفة رأسمال ، وبالتالي فالتجارة الخارجية في الو.م.أ تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة لعنصر العمل بكثافة أكبر من عنصر رأس المال بحكم أن العامل الأمريكي يتميز بالخبرة، التجربة، التنظيم، لذا الو.م.أ تقوم بالتجارة الخارجية لكي توفر رؤوس الأموال وتتصرف في فائض العمل لديها.

إن ما توصل إليه ليونتيف كان عكس توقعاته خاصة أنه من مؤيدي نظرية وفرة عوامل الإنتاج لهكشر و أولين ، فمن ينظر لحجم الاقتصاد الأمريكي يرى أنه يتميز بالوفرة في رؤوس الأموال وبالتالي تنتج و تصدر السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع ذات الكثافة في عنصر العمل ، إلا أن نتائج الاختبار التطبيقي لي ليونتيف خالفت هذا التفسير، بحيث لاحظ أن الو.م.أ لها الوفرة في عنصر العمل أكبر من عامل رأس المال، ولقد عرف هذا التناقض بين النظرية والتجربة باسم "لغز ليونتيف"، وهذا ما دفع

ليونتيف إلى تفسير هذا التناقض، مبينا أنَّ إنتاجية العامل الأمريكي تعادل ثلاثة أضعاف إنتاجية العامل في بلد آخر[1]، ومن هنا تبين أن الو.م .أ تستورد سلعا يغلب في إنتاجها عنصر رأس المال بالرغم من ثروتها في هذا العنصر لأسباب قد لا تكون لها علاقة بنسب عوامل الإنتاج الداخلة في إنتاجها.

4. نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج HOS(هكشر- أولين- ساملسون) 1948-1949:

إن صياغة نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج مرتبطة بنظرية هكشر- أولين ، هذه الأخيرة تحتوي على بعض العلاقات السعرية بين عوامل الإنتاج، فقد أشار هكشر إلى أن التساوي في الأثمان المطلقة لعنصر الإنتاج يعتبر من أهم النتائج التي تترتب على قيام التجارة الخارجية، وأوضح أولين أن حرية التجارة تترك أثرا على توزيع الدخل بين الدول مما يؤدي إلى اتجاه تعادل الأسعار النسبية بين الدول المتشاركة في التبادل أين تتجانس فيها تقنيات الإنتاج[2]، ليطور الاقتصادي الأمريكي "ساملسون " سنة 1948 الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة1976 هذه النظرية إذ بين أن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن ان يؤدي إلى ارتفاع أجر العنصر الإنتاجي الذي يستخدم بوفرة في إنتاجها[3].

ووفقا لنظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج التي عرفت باسم الثلاثي الاقتصادي هشكر، أولين، ساملسون "HOS"، بأن:

- قيام التجارة الخارجية يؤدي إلى معادلة الأثمان النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج المتماثلة بين الدول ، بمعنى أن التجارة الحرة بين الدول تجعل الفوارق بين أسعار السلع يتقلص، وبذلك تتعادل أجور عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، من جهة أخرى إن أجور العمال المتجانسة متساوية من حيث المهارة الإنتاجية بين الدول المشتركة في التجارة، وبالمثل تجعل من عوائد رأسمال متساويا في الإنتاجية والمخاطرة بين جميع الدول المتبادلة[4].

بحسب هذه النظرية نفترض وجود دولتين (01) ودولة (02) تنتجان سلعتين 'ع' و'ص' :

---

[1] عبد الغفار غطاس، وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، مجلة الباحث ، العدد 15، مخبر دور الجامعة والمؤسسة الاقتصادية في التنمية المحلية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصد مرباح، ورقلة، 2015.ص 284.

[2] شقيري، نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، الطبعة 02، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2015، ص 103

[3] محمد دياب، مرجع سابق، ص 120.

[4] عابي وليد، مرجع سابق، ص48.

- تتمتع الدولة رقم: (01) بوفرة نسبية في عنصر العمل بسعر عنصر عمل(الأجر) أقل نسبيا مما هو في الدولة رقم (02)، وكذلك سعر السلعة 'ع ' تنتج بكثافة عمل أقل نسبيا مما هو عليه في الدولة (02).
- بالنسبة للدولة رقم :(02) نفترض أنها تملك وفرة نسبية في عنصر رأس المال وبسعر عنصر رأس المال (سعر فائدة)أقل نسبيا من الدولة (01) ، مع سعر السلعة 'ص' كثيفة رأس المال يكون أقل نسبيا.

كنتيجة تتخصص الدولة الأولى في إنتاج السلعة 'ع' ذات الكثافة العمالية ، وتقلل إنتاجها من انتاج السلعة 'ص' كثيفة رأس المال، يؤدي هذا بدوره إلى انخفاض الطلب على رأس المال مسببا انخفاضا في سعر الفائدة ، و بالمقابل ارتفاع الطلب النسبي على العمل الذي ينعكس إيجابا على معدل الأجر، والعكس في الدولة الثانية تتخصص في إنتاج السلعة 'ص' ذات الكثافة الرأسمالية وتخفض من إنتاجها للسلعة 'ع' الأمر الذي يسبب انخفاضا في الطلب على عنصر العمل وتراجعا في معدل الأجر، بينما يرتفع الطلب الرأسمالي لترتفع معها معدل الفائدة بصورة طردية. ما يجعل التجارة الخارجية تساهم في تقليل الاختلاف بين أسعار الفائدة وأجر العمل السائدتين بين الدولتين بهدف القضاء على اللا مساواة بين البلدين المختلفين في ظل العزلة الاقتصادية [1].

5. نظرية ستوبلر–ساملسون:

تم صياغة هذه النظرية سنة 1941م من قبل الاقتصاديين ستوبلر وساملسونstolper– samuelson معتمدين على نفس فرضيات نظرية هكشر وأولين، تبحث هذه النظرية في أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج، وبالتالي عوائد عوامل الإنتاج المستعملة في العملية الإنتاجية[2].

أثبت هذه النظرية التي جاء بها ستوبلر وساملسون بأن الزيادة في سعر سلعة معينة سيؤدي إلى ارتفاع العائد الحقيقي للعامل الذي يستخدم بوفرة كبيرة في إنتاج هذه السلعة يرافقها انخفاض عوائد العوامل الأخرى، يرجع سبب هذا إلى توجه المنتجين المحليين نحو الرفع من وتيرة إنتاجية هذه السلعة

[1] علي، عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة، عمان ، الأردن، 2015، ص ص 118–119.

[2] محمد دياب، مرجع سابق، ص 121.

مقارنة مع السلع الأخرى، بسبب ارتفاع ثمنها عوض استيرادها المكلف من الخارج ، ومادام أن حجم العرض من عنصر الإنتاج في مستوى ثابت فالإنتاج الإضافي المترافق للزيادة في السعر ، يتطلب تحويل جزء من عوامل الإنتاج الداخلة في إنتاج السلعة الثانية لإنتاج السلعة الأولى ، وحتى يتحقق ذلك لابد من الرفع من سعر هذا العامل مقارنة مع سعر عنصر آخر حتى يزداد دخله.

ثبت إمكانية تعميم هذه النظرية من خلال عديد المحاولات عن طريق تساوي عدد السلع مع عدد عناصر الإنتاج.

الفرع الثالث: التوجهات الحديثة للتجارة الخارجية

توالت الأبحاث والدراسات التي تخص التجارة الدولية ، فبعد التحليل الكلاسيك و النيوكلاسيك ، ظهر اتجاه جديد يقوم بالعمل على تفسير نظرية التجارة الدولية ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد اجتهد بعض الاقتصاديين محاولين إعطاء تفسيرا للتجارة أقرب ما يمكن للواقع بالاستعانة بمجموعة من الأدوات والأساليب العلمية متجاهلين الفرضيات الساكنة غير الواقعية التي طرحتها النظريات السابقة بحيث ظهرت هذه التوجهات الحديثة التي تعد أكثر واقعية في تفسيرها للظواهر في الاقتصاد العالمي وتحديد العوامل الرئيسية الداخلة في نمط التبادل الدولي ، ومن بين تلك النظريات نجد:

1. نظرية ستيفن ليندر والتبادل الدولي 1961(نظرية تشابه الأذواق):

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي ستيفن ليندر staffan linder ، وجاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة في أنماط الطلب وأذواق المستهلكين ، وليندر من خلال نظريته يرى أنه لابد من توفر شرطين أساسيين للاعتماد على تشابه الدخل أو التفضيل لتفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول في السلع والمنتجات وهما[1]:

- توفر الطلب المحلي حتى تدمج أي سلعة صناعية في مجال الصادرات .
- تجاوب تكوين المنتج لبلد معين مع هيكل الطلب الداخلي بحيث تتجه الأسعار النسبية لهذه المنتجات نحو الانخفاض.

فرق ليندر في تفسيره للتبادل الدولي بين تجارة السلع المصنعة وتجارة المواد الأولية بحيث يرى أن:

[1] بلقاسم زايري، اقتصاديات التجارة الدولية (نماذج وتمارين)، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2006، ص183.

- تبادل المنتجات الأولية يكون وفق الميزة النسبية مما يتوافق مع تفسير هكشر وأولين أي أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج هو العامل المفسر لقيام التجارة الخارجية في السلع الأولية، كما أنها تتم بين دول متطورة وأخرى نامية ، بحكم توفر الدول النامية على الموارد الطبيعية والمواد الأولية وندرتها والحاجة إليها من طرف الدول المتقدمة.
- تبادل المنتجات الصناعية وفق هذه النظرية يعتمد على عوامل تتعلق بجانب الطلب دون جانب العرض[1]، إذ يقول ليندر أن "كثافة التجارة الخارجية لمنتج ما تأتي من طلبه المتزايد و القوي ، وبالتالي إنتاجه في السوق المحلية، وهي تتم بين دول متماثلة لا يوجد اختلافات جوهرية من حيث حيازة عوامل الإنتاج.

كما يعتبر ليندر بأن أذواق المستهلكين له أهمية كبيرة في التجارة الدولية للسلع الصناعية، فالمستهلكون الذي يعيشون في الدول التي لديها مستويات مماثلة من دخل الفرد والتنمية قد يكون لديهم نفس الأذواق والميول ويمكن أن يستهلكوا نفس المنتجات بجودة عالية[2].

إن المبدأ الأساسي في نظرية ليندر هو وجود الطلب المحلي للسلع وهو شرط ضروري لكن غير كافي لاعتبارها سلعا محتملة التصدير، فالطلب المحلي يخلق ميزة نسبية لهذه السلع، نتيجة لذلك تكون التجارة الخارجية أكثر بين الدول التي تتشابه في هياكل الطلب، وإذا كان الدخل هو المحدد للطلب فالتجارة الخارجية تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتفاوت مستوى الدخل فيها كما أشار ليندر "أيضا إلى أهمية التقارب الجغرافي والتشابه الثقافي كعوامل إضافية تزيد من كثافة التجارة بين البلدين[3].

ولتدعيم هذا المبدأ قدم ليندر مجموعة من الأسباب التالية:

- وجود طلب داخلي محفز لزيادة الإنتاج المحلي وتلبية احتياجات السوق الداخلية للانطلاق إلى التسويق للسوق الخارجي.
- تعديل وتطوير سلع جديدة لا تتم إلا في السوق المحلية بسبب العلاقة المباشرة بين المنتج والسوق.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة 05، القاهرة، مصر، 2000، ص 43.

[2] Nahanga Verter , the application of international trade theories to agriculture,Mediterranean journal of socials, 2015,Vol 6, N°06 ,p212.

[3] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 57.

- زيادة الإنتاج قد يؤدي إلى وفورات في الحجم ، خاصة إذا كان المجال الصناعي متقدم بدرجة كافية.

وكخلاصة لما تم عرضه في هذه النظرية فإن ليندر قدم تفسيرين للتجارة الخارجية بين الدول وهما[1]:

- التفسير الأول: تقام التجارة الخارجية بين الدول المتطورة بناء على تماثل هيكل الطلب فيها مقاس إلى دخل الفرد في المتوسط.
- التفسير الثاني: تقام التجارة البينية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على أساس تباين هيكل الطلب بالإضافة إلى مقاس أجر الفرد في المتوسط.

ومن الملاحظ أن جزءا من التبادل الدولي في الوقت الحالي يأخذ شكلا من أشكال تفسيرات ليندر ، فمعظم المبادلات التجارية العالمية من السلع الصناعية، تكون بين الدول المتطورة عالية الدخل كأوروبا، الو، م، أ ، الصين وغيرها ، فضلا على هذا فإن التجارة تتم في السلع المتمايزة والمتشابهة كالسيارات وأجهزة الإنتاج المتطورة.

2. نموذج الفجوة التكنولوجية لبوسنر:

هذا النموذج قدمه الاقتصادي بوسنر سنة 1961 من خلال إصدار كتاب تحت عنوان " التجارة الدولية والتغيرات التقنية"، اقترح هيكلا للتجارة الدولية بهدف تطوير نظرية هكشر–أولين ،أطلق على النموذج اسم: **الفجوة التكنولوجية** (Technological Gap Trade Model)[2]، أين طرح مسألة تأثير التغيرات التكنولوجية على التجارة الدولية بحيث تتباين مستويات التقدم التكنولوجي بين الدول المتطورة والدول النامية.

بناء على هذا النموذج يمكن للدول المتشابهة في عوامل الإنتاج القيام بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يناقض نظرية هكشر–أولين، بسبب تفسير طبيعة التبادل عن طريق التطور التكنولوجي وقد أوضح بوسنر في تفسيره لنمط التجارة الخارجية بأن الدول المتطورة تنتج سلعا ذات تكنولوجيا عالية بحيازتها لطرائق فنية عالية التقنية في الإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة مبتكرة أو سلع ذات جودة عالية أو

[1] عبد الغفار غطاس، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة من 1990–2006، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع: تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص39.

[2] محمد دياب، بسام الحجار، النظريات المحدثة للتجارة الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2012، ص 165.

سلعا بتكاليف إنتاجية منخفضة نسبيا، مما جعل هذه الدولة تكتسب مزايا احتكارية مؤقتة في السوق العالمي معتمدة في ذلك على براءات الاختراع وحقوق الملكية التي تشجع على تدفق الاختراعات، وتزول هذه الميزة بانتشار التكنولوجيا، وقيام دول أخرى بإنتاج سلعا مماثلة[1].

ولتفسير هذا النموذج ارتكز بوسنر على نوعين من الفجوات ، فقد لاحظ أن الدول رغم تشابهها من حيث عوامل الإنتاج فهي تلجأ إلى التبادل التجاري وهذا ما يتناقض مع نتائج نظرية الوفرة النسبية لهشكر وأولين فقد أدخل عامل الابتكار فالتفوق التكنولوجي يسمح لأي دولة باحتكار إنتاج وتصدير السلع و التكنولوجيا العالية ، وبالتالي تتمثل هذان النوعين[2] في:

- **مرحلة فجوة الطلب:** يطلق عليها كذلك بفجوة تأخر الطلب ، وهي تمثل الفترة الزمنية الفاصلة بين ظهور إنتاج المنتج الجديد من الدولة ذات الكثافة التكنولوجية واللحظة التي تتم فيها الدولة تصدير هذه السلعة إلى الخارج واستهلاكها، وبالتالي تحتكر هذه الدول ذات الميزة التكنولوجية عملية الإنتاج والتصدير.، وتعتبر هذه المرحلة طويلة المدة.
- **مرحلة فجوة التقليد:** وهي تمثل الفترة الزمنية بين إنتاج السلعة المبتكرة في الدولة الأصلية، وإنتاج نفس السلعة في الدول الأخرى، وفي هذا الوقت تبدأ صادرات الدول المبتكرة للسلعة بالتراجع، ليحل محلها الإنتاج المحلي للسلع المقلدة في الدول الأخرى.

[1] طالب دليلة، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2016/2015،ص28.

[2] سعودي إيمان، أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية: دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995-2015، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2020/2019، ص 140.

ويمكن تفسير ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01-01): نموذج الفجوة التكنولوجية (الإنتاج والتصدير)

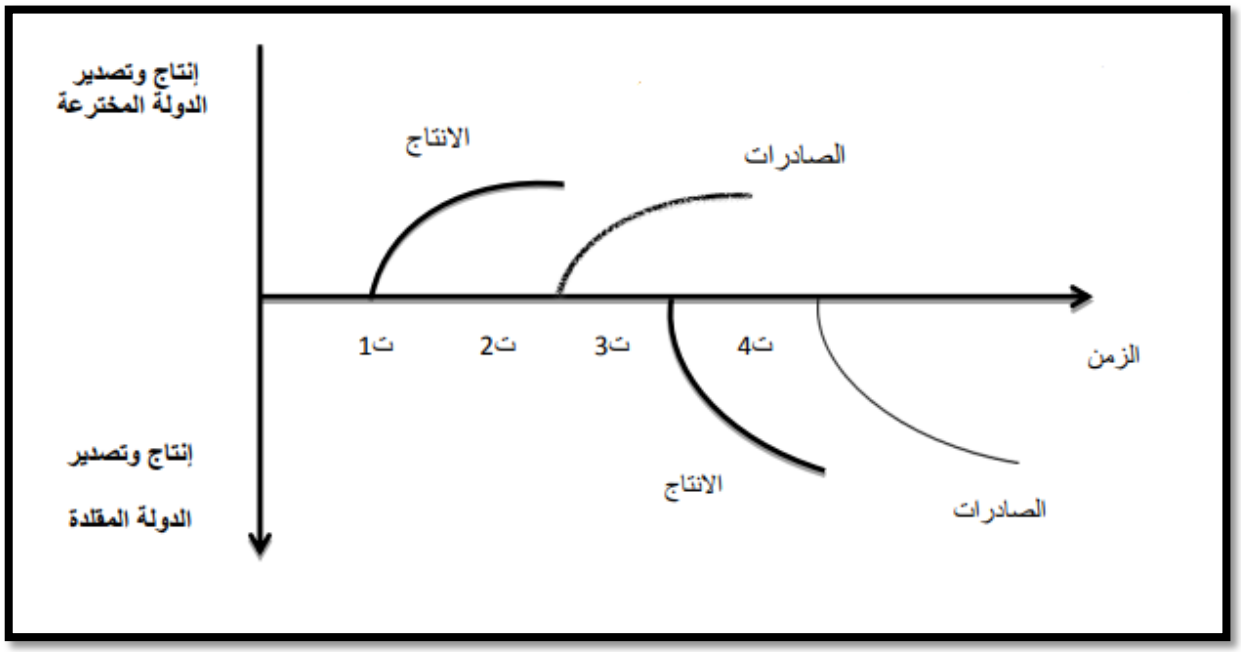

المصدر: رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص223.

يوضح الشكل بأن: الفجوة (ت1، ت2) يمثلان **مرحلة فجوة الطلب** حيث تمثل المرحلة بين الإنتاج والتصدير في الدولة المبتكرة للسلعة، والفجوة (ت1- ت)3، يمثلان مرحلة **فجوة التقليد** وتمثل المرحلة بين الإنتاج في الدولة المصدرة والإنتاج في الدولة المقلدة.، والفرق بينهما (ت2-ت3) يعبران على الفجوة التكنولوجية. وهي المرحلة بين التصدير للدولة المبتكرة والإنتاج في الخارج.

واجه نموذج الفجوة التكنولوجية مجموعة من التساؤلات فيما يخص التخصص والتبادل الدولي لم تجد الإجابة عليها:

- لماذا يقتصر ظهور الابتكارات وبراءات الاختراع في الدول الصناعية الأكثر تطورا ، دون غيرها من الدول سواء من الدول الأقل تطورا أو الدول النامية؟
- ماهي الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفجوات التكنولوجية وكيف يتم ضبطها وماهي المدة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية لصاحبها؟

فجاءت نظرية دورة حياة المنتوج لفرنون للتصدي لها.

3. نظرية دورة حياة المنتوج لفرنون:

تمثل نظرية دورة حياة المنتوج امتدادا لتحليل نموذج الفجوة التكنولوجية لبوسنر، لاعتمادها على نفس المبدأ الأساسي لقيام التبادل التجاري المتمثل في التفوق التكنولوجي وتحليل الأسباب المؤدية للابتكار والكيفية التي تنتشر بها، كما أنها جاءت للإجابة على التساؤلات المطروحة التي وجهت لنظرية بوسنر. طورت هذه النظرية من طرف الاقتصادي الأمريكي ريموند فرنون سنة 1966 ، من خلال مقال نشره بعنوان" **الاستثمار الدولي والتجارة الدولية في دورة حياة السلع**"[1]، إذ يهتم هذا النموذج بدراسة حياة المنتوج الجديد ودورة حياته مع تطور التجارة الخارجية ، بالإضافة إلى دور التكنولوجيا في خلق المزايا النسبية والتغير في نمط التجارة الدولية.

حاول فرنون من خلال هذا النموذج تحديد الفترة الزمنية الذي تستغرقه الفجوة التكنولوجية، ولهذا ركز دراسته على أنماط التجارة من مرحلة الابتكار وتقديم السلعة الجديدة من طرف دولة معينة إلى الوقت التي تصبح فيه التكنولوجيا التي تتطلب إنتاج هذه السلعة منتشرة عبر مختلف دول العالم[2].

اعتمد الاقتصادي فرنون على الولايات المتحدة الأمريكية كمثال يوضح من خلالها نظريته وقد أسماه **دورة المنتوج(cycle product)** ، فحسب النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية فإن دورة حياة المنتوج تمر بسلسلة من المراحل في مسيرة تطوره يتغير خلالها معدل نمو الطلب عليه وبالتالي تتغير الأهمية النسبية لعناصر الإنتاج المشاركة في إنتاجه وهي موضحة في الشكل التالي:

[1] محمد دياب، بسام الحجار، مرجع سابق، ص 174.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، الموسوعة الاقتصادية الدولية للتجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية: النظريات والسياسات، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2014، ص 73.

الشكل رقم(01-02): دورة حياة المنتج

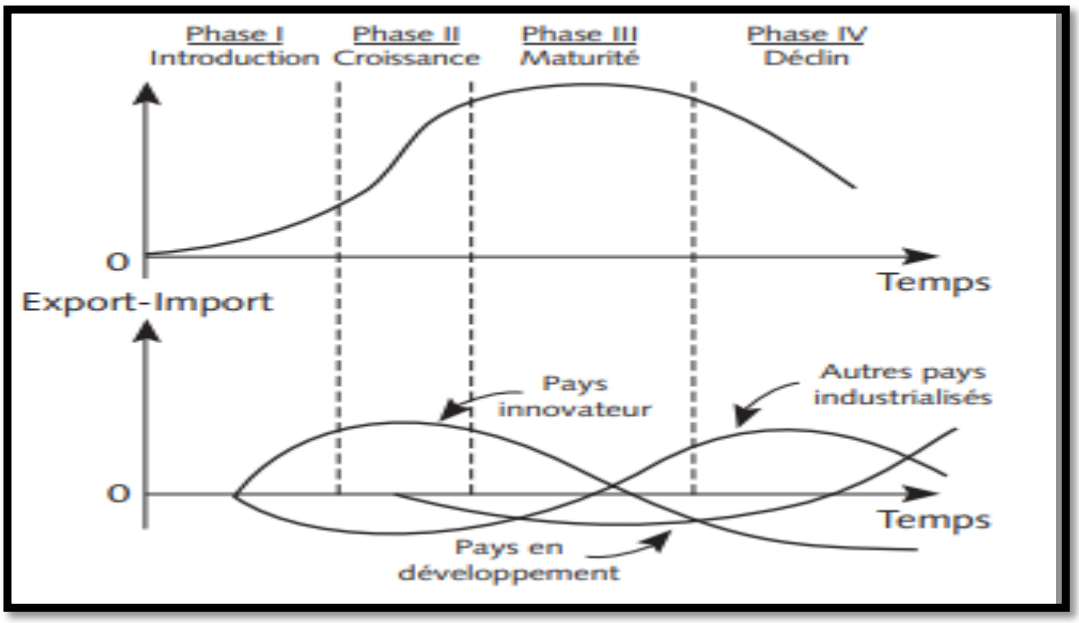

Source : Emanuel Nyahoho, Pierre –paul proulx, le commerce international théories,politiques et prespectives industrielles, quebec,canada,2006,p146.

من خلال الشكل السابق نقول بأن فرنون توصل إلى أن دورة حياة المنتج تتكون من أربع مراحل أساسية بناء على دراسته للاقتصاد الأمريكي وهي:

- **المرحلة الأولى (مرحلة الظهور):** في هذه المرجلة يتم إنتاج السلعة بكميات قليلة ، وبتكاليف إنتاجية مرتفعة ، إذ تتطلب تكنولوجيا عالية الدقة ومهارات وتقنيات مبتكرة في العوامل الأكثر أهمية بالإضافة إلى أنشطة البحث والتطوير التي تعمل على استحداث منتوج مبتكر وإخراجه للسوق المحلية بسعر مرتفع في ظل ارتفاع القدرة الشرائية ومستوى الدخل، كما أن التصدير للسلعة الجديدة يكون بشكل محدود.
- **المرحلة الثانية(مرحلة النمو والتوسع):** يبدأ مستوى الطلب على المنتج الجديد يتخذ منحى تصاعدي ، فقد توجهت الدولة المبتكرة إلى الزيادة في الإنتاج ، فتصبح الأسعار أكثر مرونة وبالتالي زيادة صادرات الدولة للدول المماثلة لها في القدرة الشرائية، لتصبح الممول الوحيد لهذه السلعة قبل دخول المنافسة الأجنبية .

- **المرحلة الثالثة(مرحلة النضج):** تعرف كذلك بالمرحلة النمطية إذ يصبح المنتج معروفا ومنتشرا في الأسواق الدولية ، بحيث انتقلت تقنيات وطرق إنتاجه إلى دول أخرى كالدول النامية ، ما يجعل الدولة المبتكرة للمنتج تسعى إلى إقامة الاستثمارات في الدول النامية لاعتبارات
- انخفاض تكاليف الإنتاج وتوفر عنصر العمل، وتبدأ عملية إنتاجه في السوق المحلية واستيراده بسعر منخفض.
- **المرحلة الرابعة(مرحلة التدهور و الزوال):** تصبح السلعة المبتكرة منتجا عاديا وقديما بالرغم من انخفاض سعره إلا أن مستوى الطلب عليه يتراجع ، وهذا بسبب ظهور منتجات وسلعا منافسة بتقنيات متطورة تلبي نفس احتياجات السلعة القديمة.

وبشكل عام يظهر الشكل السابق أن المنتوجات الجديدة تظهر في الدول الصناعية المبتكرة ثم تنتقل إلى الدول المتطورة الصناعية الأخرى ومن ثم إلى الدول النامية وهذاما يسمى بدورة حياة المنتوج.

يظهر هذا النموذج بأن درجة اختلاف التقدم التكنولوجي يمكن أن يفسر توزيع المزايا النسبية وحقيقة التبادل التجاري للسلع المتماثلة ذات الأعمار التقنية المختلفة.

أعطت هذه النظريات القائمة على التكنولوجيا تفسيرا واقعيا لكثير من الظواهر الاقتصادية العالمية، وصححت النقص الذي ظهر في النظريات الكلاسيكية خاصة صعوبة تطبيق بعض الفرضيات على أرض الواقع.

4. تحليل جونسون (الديناميكية العامة للتبادل الدولي):

قام الاقتصادي جونسون بمحاولة دمج تحليل كل من الاقتصاديين ليندر وفرنون بهدف إعطاء تحليل مزدوج يتعلق بتفسير التجارة الخارجية سنة 1968، إذ تعتمد هذه النظرية على العوامل المفسرة لهيكل التبادل الدولي التي لم تشير إليها نظرية هكشر وأولين كالمنافسة الاحتكارية، وفورات الحجم، أثر تدخل الدولة على الإنتاج والتبادل، كما اعتبر جونسون بأن التفسير الحديث للتنمية يمكن النظر إليه على أنه عمليات تراكم رأس المال الذي يضم حسبه: الثروات الطبيعية ، القوة العاملة، بحيث ينظر إلى العنصر البشري عاملا مؤثرا على الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي خلصت دراسته إلى تقسيم رأس المال إلى مادي وبشري متمثل في مجموع النفقات التي تنفق على اليد العاملة.

حاول جونسون شرح الميزة النسبية خلق واختفاء الميزة النسبية في النقاط التالية[1]:

- إضافة عوامل جديدة على تفسير المزايا النسبية بتعديل عناصر الإنتاج من خلال مثلا التوسع في مفهوم رأس المال ورأس المال البشري والفكري والتضييق من عنصر العمل المتاح للإنسان من الوقت.
- عدم اعتبار القيود المفروضة على التبادلات التجارية على أنها متغيرات خارجية باعتبارها عاملا مؤثرا على تحويل الوحدة الإنتاجية للخارج.
- يعد تحويل المنتجات عنصرا أساسيا في التطور الاقتصادي، إذ يسهم في رفع انتاجية العمل، مما يؤدي إلى تغير المزايا النسبية بصورة ديناميكية، سواء من خلال اكتسابها أو فقدانها.

وصفت نظرية جونسون بطبيعتها الجزئية ، وهذا لأنها تهتم فقط بالمنتجات الصناعية وتكتفي بتقديم الملاحظات العملية والمشاهد دون تفسير الظواهر الاقتصادية وربطها بالسير العام للاقتصاد.

5. نظريةٌ اقتصاديات الحجم:

تعتبر هذه النظرية تعديلا آخر لنظرية هكشر–أولين لنسب عنصر الإنتاج، إذ تستند على ظاهرة أنه كلما زاد حجم الإنتاج بالنسبة لبعض السلع، تنخفض تكلفة إنتاج الوحدة منها.

يعتمد نموذج وفورات الحجم على إدخال وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، هذه الوفورات تمثل المزايا التي يتمتع بها نظام الإنتاج وهي نوعان[2]:

أ. **وفورات الحجم الداخلية:** يقصد بها زيادة العوامل الداخلية للرفع من القدرة الإنتاجية في المشروع من خلال عدة عوامل نذكر منه:

- الوفورات الفنية: تتمثل في زيادة توظيف عوامل الإنتاج خاصة العمل ورأس المال، وزيادة الكفاءة بتقسيم العمل والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة.
- الوفورات الإدارية: من خلال الرفع من العوامل الإدارية للمشروع ، إما بزيادة حجم الوحدة الإنتاجية أو دمج الوحدات الإنتاجية تحت إدارة موحدة من أجل تقليل التكاليف الإدارية.

[1] بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص ص 259-260.

[2] توفيق بن الشيخ، سامي بلبخاري، مرجع سابق ، ص ص 63–64.

- الوفورات التجارية: تحسين الأساليب التسويقية وطرق التوزيع كتخفيض تكاليف النقل والإشهار ، تنويع قنوات الترويج لبيع أكبر عدد ممكن من المنتجات النهائية.
- الوفورات المالية: من خلال رفع رقم الأعمال للمشروع بالحصول على القروض من المؤسسات البنكية والمالية او إصدار السندات وبيعها في الأسواق المالية للحصول على عوائد مالية إضافية.

ب. وفورات الحجم الخارجية: يقصد بها التركيز على زيادة توفر المؤثرات الخارجية التي تؤدي إلى الرفع من الطاقة الإنتاجية للمشروع من خلال:

- إقامة صناعات في مناطق متفرقة، بهدف استقطاب اليد العاملة المؤهلة مما يزيد من الكفاءة الإنتاجية، وكذا تحسين تنافسية الأسواق بخلق أسواق جديدة للمواد الأولية والخام، ما ينعكس إيجابا على تقليل تكاليف النقل والمواصلات للوحدة الإنتاجية.
- خلق مخابر للبحث والتطوير بين المشاريع المترابطة للقيام بالأبحاث العلمية والفنية لتبادل المعلومات والخبرات، بهدف إيجاد وسائل جديدة مبتكرة وتخفيض النفقات والعمل على الرفع من الإنتاج.

تعتبر هذه النظرية توفر السوق الداخلي الكبير شرطا أساسيا لتصدير السلع في ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة الربح بزيادة كمية الإنتاج، وبتعبير آخر تنشأ وفورات الحجم نتيجة انخفاض نفقات الإنتاج مع التوسع في العمليات الإنتاجية[1]، كما أن هذه النظرية تفرق بين الدول الصناعية صغيرة الحجم ذات السوق الداخلي الصغير والدول الصناعية كبيرة الحجم ذات السوق المحلي الكبير، كون هذه الأخيرة تكتسب مزايا نسبية مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع تامة الصنع نهائية موجهة لإشباع تفضيلات وأذواق الأفراد في الدول الأخرى[2]، بين الدول الصغيرة الحجم تتجه بمزايا نسبية مكتسبة في ظل اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع نصف مصنعة لعدم قدرتها على التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى وتلبية احتياجاتهم، ويعتبر الاقتصادي " ألفريد مارشال" أول من أشار إلى هذه الفكرة.

[1] سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة الإسراء، الطبعة 03، مصر، 2003، ص 206.

[2] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1999، ص ص 198-199.

من خلال ما تم طرحه سابقا يمكن القول بأن نموذج اقتصاديات الحجم يفرق بين الدول المتقدمة ذات اقتصاديات الحجم الكبير والدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير، وبالتالي هذه النظرية تظهر بأن وفورات الإنتاج هي السبب الرئيسي في اختلاف النفقات النسبية وبالتالي قيام التجارة الخارجية بين الدول.

6. نظرية التبادل اللا متكافئ:

إن التبادل الدولي في النظريات السابقة تشير إلى أن المكاسب والنفع يقع على جميع أطرافه مما يؤدي إلى تساوي مستوى الدخل للدول المختلفة، بحيث تستند على جوانب تبدو صحيحة في الجوهر، لكن الواقع العملي أثبت عكس ذلك، بحيث لم يكن التبادل الدولي متكافئا[1] ، وهذا ما جاء في الدراسات التي قام بها بعض الاقتصاديين أمثال: ميردال (**Myrdal**)، بريب(**P.prebish**) ، إمانويل أريغري (**A.emmanuel**) التي أكدت بأن التبادل التجاري بين الدول المتطورة والدول النامية هو تبادل غير متكافئ بحكم أن الدول النامية الحلقة الأضعف في عملية التبادل.

تعتبر نظرية التبادل اللامتكافئ من أحدث النظريات في تفسير التجارة الدولية في القرن العشرين، فقد كانت لمساهمة الاقتصاديين " إمانويل أريغري" و"سمير أمين" الفضل في توضيح الواقع القائم على أساس التفاوت في مستويات التقدم.

فقد أشار إيمانويل في كتابه " التبادل اللامتكافئ" الذي نشره سنة 1969، إلى طبيعة العلاقة التبادلية بين الدول المتقدمة والدول النامية والتي تتميز بعدم المساواة بمعنى أن الدول المتطورة تعمل على استغلال الدول الضعيفة بهدف زيادة دخلها الوطني وضمن استقرار مشاريعها.

بنى إيماونويل نظريته على مجموعة من الفرضيات منها:

- إن رأس المال ليس بعامل من عوامل الإنتاج وإنما هو نتاج لعنصر العمل.
- معدل الأجور في الدول المتقدمة أعلى من أجور الدول النامية مما يؤدي إلى انهيار التبادل التجاري بالنسبة للدول النامية.
- عدم إمكانية تنقل رأس المال بين الدول مادام عنصر العمل غير قادر على الانتقال.

[1] بن بارة بوزيد، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المبادلات التجارية البينية (دراسة اتفاقية منطقة التجارة الحرةّ لأمريكا الشمالية، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ولوم التسيير، جامعة سطيف، 2015/2014، ص ص25-26.

قدم إيمانويل تصورين للتبادل الدولي[1]:

- **التصور الأول:** تساوي معدل فائض القيمة بين الدولتين مع اختلاف مستويات الأجور، هنا يكون العمل في الدول المتقدمة أكثر إنتاجية منه في الدول النامية، بمعنى أن ساعة من العمل الكلي في البلد المتطور تحصل منتجات أكثر في السوق الدولية أكثر مما تحصل ساعة من العمل الكلي في الدولة ذات الإنتاجية الضعيفة وبالتالي مقدار النفع الذي تتحصل عليه الدول المتطورة عن طريق التبادل التجاري يكون أعلى وهذا راجع للإنتاجية المرتفعة ما يجعل التبادل الدولي غير متكافئ.
- **التصور الثاني:** يكون هناك تساوي للتركيبة العضوية لرأس المال أي تشابه طرق الإنتاج مع اختلاف في الأجور ، في مثل هذه الحالة يكون مقدار المكاسب التي تتحصل عليها الدول النامية أقل ، وبالتالي فالتبادل الدولي هنا سوف يؤدي إلى تحويل فائض القيمة إلى الدول المتقدمة عن طريق معدلات التبادل ، وهذا ما أسماه إيمانويل بالتبادل اللامتكافئ، ما يشكل انهيارا لعملية المبادلات التجارية لدول العالم النامية.

اعتبر الاقتصادي إيمانويل أن هذه النظرية أنصفت الدول النامية مقارنة بالنظريات الكلاسيكية، بضرورة فرض القيود التي تعيق خروج الفائض من الإنتاج لديها نحو الأسواق الدولية من خلال زيادة الرسوم الجمركية والرسوم على السلع الموجهة للخارج بهدف الحد من التصدير نحو الدول المتقدمة والرفع من أسعارها، فيمنع على المستهلك الأجنبي الاستفادة من تدني مستوى الأجور في الدول النامية، مع استغلال في نفس الوقت العائدات المالية المحصل عليها إزاء فرض إجراءات القيود في عملية التنمية المحلية والإصلاح الاقتصادي لهذه الدول.

أما الاقتصادي المصري "سمير أمين" انطلق في دراسته للتجارة الخارجية من انتقاده لما جاء به إيمانويل فيما يخص تفسيره للتبادل اللامتكافئ بين الدول لأنه يخالف لما هو في الواقع، فقد عرف سمير أمين التبادل اللامتكافئ على أنه " تبادل المنتجات في إنتاج ما يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق في الإنتاجيات".

[1] عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1996، ص 93.

إذ يصف عدم التكافؤ بالدرجة الأولى إلى البنية والهيكل الاقتصادي للدول النامية وما خلفته آثار الاستعمار والتخلف الذي جعل من زيادة الفجوة و اللاتكافئ بين مستويات التطور بين الدول وليس أساسه الاختلاف في الأجور وتركيبة رأس المال ما جعل تحليله يأخذ بعدا اجتماعيا، وبتحليله للتبادل التجاري قسم سمير أمين الدول المشتركة في التبادل إلى قسمين: دول المركز (الدول المتطورة) ، ودول الهامش (الدول النامية) إذ يرى أن صادرات العالم الثالث تساهم بما لا يقل عن ثلاث أرباع صادرات هذه الدول ، ولو أن الدول المتقدمة تستخدم نفس أساليب الإنتاج لكانت نسبة مرتفعة ، حيث يعود السبب إلى ارتفاع الأجور وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية وآثارها على الاقتصاد

سنتناول في هذا المطلب مجموعة العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الخارجية، وكذا الآثار التي تخلفها التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الدولية بالعديد من العوامل تختلف درجة أهميتها وطبيعتها بتفاوت الظروف ، وتكون مترابطة ومتفاعلة فيما بينها ، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي[1]:

1. **العوامل الاقتصادية:** تتمثل في

- **الندرة النسبية:** إن الاختلاف بين ما هو معروض من السلع والخدمات وبين ما هو مطلوب يخلق الحاجة لدى الدول لاستيراد حاجياتها وفق ما يتناسب ورغباتها نظرا لندرتها وعدم توفرها في السوق الداخلية، كما يسمح لها تصدير فوائضها للخارج من السلع الأخرى.
- **الأسعار والتكاليف:** يرتبط هذا العامل بتكلفة عوامل الإنتاج الداخلة في التجارة، والتي على أساسها تحدد أسعار المنتجات المتعلقة بالتبادل التجاري، فالسلع ذات التكاليف المنخفضة تباع بأسعار منخفضة والعكس صحيح، وبالتالي قدرة الدولة على المنافسة في التجارة الخارجية تتعلق بالسعر وتكلفة الإنتاج.

[1] آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر– مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر، 2011/2010، ص16.

- **التمويل المالي:** يعتمد زيادة حجم المبادلات التجارية بين دول العالم على مدى قدرة القطاعين المالي والمصرفي على المستوى المحلي والخارجي في تمويل التجارة الخارجية، فهي تساهم بشكل كبير في زيادة النشاط التجاري من خلال التسهيلات والخدمات المالية الممنوحة لكبرى المؤسسات والشركات في مجال الاستيراد والتصدير.
- **الجودة والتخزين:** يتمثل هذا العامل في مدى قابلية المنتج على التخزين لفترة زمنية أطول ، بمعنى أنه كلما كانت السلع تتمتع بخاصية التخزين طويل المدة ، كلما ارتفع حجم التبادل التجاري في هذا النوع من المنتجات نظرا للوقت الذي يستغرقه نقلها بين الدول دون تعرضها للتلف السريع ، والعكس صحيح كما أن جودة السلع تخلق عامل المنافسة بين الدول بحكم التكنولوجيا المتطورة المتفاوتة بين الدول المنتجة، والتي تشكل فروقا لجودة نفس السلعة المنتجة مما يؤثر ذلك على التبادل التجاري.
- **الرواج والكساد الاقتصادي:** تؤثر ظاهرة الكساد على التجارة الخارجية، ففي حالة عدم وجود طلب خارجي على سلع وخدمات بلد ما بعد حالة تشبع السوق الداخلية بالإنتاج الوطني وتلبية الطلب المحلي فمن غير الممكن تصريف الفائض للخارج[1]، ما يؤدي ذلك إلى انخفاض الصادرات وتراجع الإيراد المالي بسبب انخفاض حجم التجارة الخارجية، وعكس ذلك يؤدي الرواج الاقتصادي إلى انتعاش السوق والطلب الأجنبي على مختلف سلع وخدمات دول العالم، وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري.

2. عوامل طبيعية:

- **تباين توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:** يختلف تمركز الثروات الطبيعية بين الدول، إذ نجد بعض الدول تزخر بمواد أساسية كالبترول ، الفوسفاط، الغاز....الخ، فتتوجه إلى التخصص في انتاجها على سلعة أو سلعتين، وبالتالي تسعى إلى تصدي هذه المواد والتبادل التجاري ما بين الدول في المجال الصناعي، كما يمكن أن نجد دولا تتمتع بمساحات شاسعة من الأراضي ذات التربة الخصبة ما يقودها إلى التخصص في الإنتاج الزراعي والغذائي، وهكذا يقوم التبادل التجاري بين الدول على مبدأ التخصص حسب التركيبة الجيولوجية للدول.

[1] زقار بخدة، أثر أدوات السياسة التجارية على نمو التجارة الخارجية، وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني(دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص : الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة مصطفى سطمبولي، معسكر، الجزائر، 2024/203، ص 48.

- **حجم الدولة والموقع الجغرافي: إن** حجم الدولة يؤثر على درجة تكامل الثروات الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب مساحة كبيرة للأسواق، كما أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي يسمح بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتصديرها للعالم الخارجي[1]، مما يزيد في إسهام بعض الدول في تجارة العديد من المنتجات والسلع لإمكانية التنقل بين الأسواق العالمية بسهولة وكذا انخفاض التكاليف.
- **طبيعة المناخ:** تساهم طبيعة المناخ لأي دولة ما في تحديد نوع الأنشطة الاقتصادية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وكذا حجم إنتاجها وهي خصائص متباينة بين مختلف الدول فعلى سبيل المثال: نجد مناخ الدول الآسيوية يوفر لها التخصص في إنتاج نوع محدد من المنتجات الزراعية كالشاي و الآرز ، والذي جعلها من أكبر الدول المصدرة لهاته المواد التي ساهمت في ارتفاع نسبة المبادلات التجارية بين دول العالم.

3. عوامل أخرى:

- **الوضعية السياسية:** تلعب الظروف السياسية دورا هاما في تحديد معالم التجارة الخارجية بين الدول، ففي غالب الأحيان تتوجه الدول إلى بناء علاقات تجارية متينة مع الدول الأكثر استقرارا من الناحية الأمنية وتتجنب التعامل مع الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية حفاظا على مصالحها الاقتصادية واستثمارات متعامليها.
- **الإطار القانوني والتشريعي:** تخضع التجارة الخارجية في دول العالم إلى التشريعات واللوائح التي ترسمها الإدارة الاقتصادية لتنظيم نشاط التجارة، فقد تسعى الدولة إلى تقييد التجارة الدولية أو تحريرها بناءا على مجموعة من العوامل لحماية الاقتصاد الوطني.
- **الإجراءات الإدارية :** يقصد بها غياب العراقيل والمشاكل البيروقراطية على مستوى المصالح التي تقوم بتسيير نشاط دخول وخروج السلع والمواد، بحيث أنه كلما كانت التدابير والوثائق بسيطة وغير معقدة ساهم ذلك في تشجيع الصادرات خاصة و تحفيز التبادل التجاري بصفة عامة.

[1] محمد خميس الزوكة، جغرافيا التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2010،ص 51.

الفرع الثاني: آثار التجارة الخارجية على الاقتصاد

إن التجارة الخارجية جزء لا يتجزأ من الاقتصاد إذ تعتبر من أهم القطاعات الحيوية، وآثارها تظهر بشكل جلي على أهم المؤشرات الكبرى للاقتصاد وهي[1]:

أ. التنمية الاقتصادية:

هناك علاقة وطيدة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ومخططاتها، هذه الأخيرة تؤثر بشكل مباشر على متغيرات النمو باعتبار الصادرات من التجارة بمثابة الحقنة التي تنعش الاقتصاد.

إن الصادرات والواردات التجارية لهما أهمية كبيرة في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي، فمن ناحية الصادرات فهي تساهم في زيادة الدخل الوطني من خلال الموارد المعطلة، ونمو الصادرات بنسب مرتفعة يمكن من تحقيق التوازن في مؤشر ميزان المدفوعات في مراحل تنمية الاقتصاد.

ومن جهة أخرى تساهم الواردات في توفير الاحتياجات، كما أنها تساعد بشكل مباشر في توفير المواد الأولية والأساسية لتموين الاقتصاد القومي ، ومواجهة أعباء التنمية.

تمكن التجارة الخارجية لدولة ما مع العالم الخارجي من الحد في العجز الذي تعاني منه خاصة في مواردها وإمكانياتها ما يجعلها تخصص في المجالات التي تتمتع بميزة خاصة فيها، وبهذا تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص للدول النامية نظرا لاعتمادها شبه المطلق على التجارة الدولية (على اعتبار أنها اقتصاد مستهلك غير منتج).

ب. الدخل القومي:

تؤثر التجارة الخارجية بشكل مباشر على مستوى الدخل القومي وتركيبه من خلال عنصر الصادرات التي تساهم في زيادة الموارد المالية الإضافية من العملة الصعبة نتيجة ارتفاع الطلب الأجنبي على السلع الوطنية من الخارج، وفي هذا الإطار يعتبر التصدير والاستهلاك عنصرين من عناصر الطلب الكلي، في حين يؤدي الاستيراد إلى انخفاض الدخل المتاح للانفاق داخل الاقتصاد الوطني، إذ يمثل تسربا من تيار الدخل، شأنه في ذلك شأن الادخار.

[1] زيرمي نعيمة، مرجع سابق، ص ص 14-15.

يمكن كتابة معادلة الدخل القومي كالتالي:

الدخل القومي = الانفاق المحلي (الاستهلاك+ الاستثمار)+ الانفاق الحكومي+ الصادرات– الواردات

ج. توزيع الدخل:

تعمل التجارة الخارجية على إعادة توزيع الدخل القومي والاجتماعي بدرجات متباينة بين دول العالم بحكم أن مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول المتقدم والدولة النامية غير متوازنة، إذ أن المكاسب من التجارة الخارجية تعود على الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية.

كما تقوم التجارة الخارجية على إعادة توزيع الدخل الناتج عن عمليات التصدير والإنتاج والاستيراد بتغيير هيكل وتركيبة هذه المداخيل ونسبتها بين المنتج والمستهلك والناتج، وتعمل هذه التركيبة عن طريق التمييز بين فائض المنتج أو المنتجين أنفسهم أو المستوردين وفائض الاستهلاك.

د. استغلال الموارد:

تسمح التجارة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمكتسبة عن طريق استراتيجية التصدير التي تحفز المشروعات الكبرى على تحقيق الفوائض الإنتاجية، كما تمكن التجارة الخارجية من تصدير بعض الموارد غير المستغلة سواء في حالتها الطبيعية كمادة أولية أو مصنعة.

إلا أن سياسة تقدير الواردات التي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي تستخدم كمبرر للحد من التعامل مع العالم الخارجي، إلا أن هذا الأمر غير ممكن لتسببه في خسائر اقتصادية وتجاهل للمزايا الناتجة عن التخصص الدول وتقسيم العمل.

المبحث الثاني: ماهية السياسات التجارية

تحدثنا فيما سبق عن أساسيات وأهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية والتي تشاركت على مبدأ التجارة الحرة المتبادلة بين الدول مما يعود بالمكاسب والمنافع على أطراف التبادل التجاري، إلا أن هذا لا يمنع حكومات الدول من التدخل في تسيير التجارة بهدف تحقيق أهداف معينة تصب في حماية إقتصادياتها المحلية ، بحيث تتبع الدول مجموعة من الإجراءات تطبقها السلطات ذات السيادة في التجارة الخارجية في إطار سياسيات تجارية من أجل ضبط وتنظيم العلاقات التجارية الدولية بما يخدم مصالحها الاقتصادية ويحقق الأهداف التي تسعى لتجسيدها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياسات التجارية

إن تدخل الدول في مجال المبادلات التجارية ليس بالأمر الحديث وإنما هي سياسة قديمة ومعاملة عادية، وذلك من خلال فرض قيود يطلق عليها بـ" السياسات التجارية أو سياسات التجارة الخارجية[1] لتحقيق منافع خاصة ، ومن أهم هذه القيود في الوقت الحالي الضرائب والرسوم الجمركية التي تعتبر أداة فعالة لتوجيه النشاط التجاري والحد من المنافسة الأجنبية. ومن أجل شرح هذه القيود فمن المهم تقديم نبذة عن المراحل التي مرت بها السياسات التجارية عبر التاريخ الاقتصادي والتي نذكرها في النقاط التالية:

- ارتبط الفكر القديم بفكرة تقسيم العدالة التي تبناها سان توماس أكين الذي أخذ بمفهوم أرسطو وقام بتوزيع العدالة إلى عدالة توزيعية[2] وعدالة تكافئية تعويضية[3] على أساس التسيير الحسن لإدارة الأملاك العائلية أو الخاصة بهدف تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية بالدفاع عن مصالح بعض الطبقات أو الدفاع عن مطالب الطبقات السفلى.
- في القرن 18 انفصل الفكر الاقتصادي المعاصر عن الأفكار التقليدية وظهرت مفاهيم ومناهج علمية جديدة، بحيث تراجع نظام الامتيازات الطبقية وحل محله مبدأ التعاقد بالتراضي الحر[4].
- ابتداء من القرن 19 ، ظهرت إجراءات جديدة للسياسات التجارية من أجل فرض القيود الكمية على المبادلات الدولية وظهر بعض الكتاب الكلاسيك من بينهم "دافيد ريكاردو" الذي أظهر من خلال كتاباته منافع التبادل الحر الذي يبعد التجارة عن الجمود ويحقق نتائج معتبرة للدول ، ما جعل سلسلة الاتفاقيات الجمركية آنذاك تؤدي إلى إنشاء جمعية جمركية سنة 1983 تهدف إلى تشجيع التبادل الحر ما بين الدول الأعضاء في الجمعية[5].

---

[1] إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص 143.

[2] تستعمل العدالة التوزيعية في توزيع منتوج القطاع أو لكتلة اقتصادية، حسب هذه العدالة التوزيعية، الدخل لابد من أن يحدد بشروط الربح وعرفيا.

[3] العدالة التعويضية، المتعلقة بتبادل الأموال والخدمات، حسب هذه العدالة فمصطلح الأثمان والمبادلة لابد أن تدفع بالتساوي إلى الطرفين

[4] George Soule, Qu'est-ce que l'économie politique ?les presses du Régional service, philippines, 1983, p14.

[5] Michel Rainell, L'organisastion mondiale du commerce, 6em édition, édition la découverte, France, 2002, p09.

- في نهاية القرن 19 بالتحديد ما بين 1880-1913 سجلت عودة الحماية من جديد والتي مست كل الدول ماعدا بريطانيا، هولندا. الدانمارك بسبب التأثر بالمذاهب التي تدعو إلى حماية التجارة وكذا العوامل الاقتصادية المحضة التي لها علاقة بالأزمات ، ومن أبرز أنصار الحمائية الكاتب الأمريكي "هانري كاري" (henry carey) الذي نشر كتاب تحت عنوان "مبادئ علم الاجتماع" سنة 1858 أين دافع بشدة عن الحمائية وأوصى بتعميمها على جميع القطاعات لكن الأزمات الاقتصادية غير المتوقعة دفعت بالدول الكبرى إلى اتخاذ تدابير خاصة من بينها زيادة الحواجز الجمركية ، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى انكماش اقتصاد الدول. وتغيير خريطة أوروبا بعد التحولات المنبثقة من اتفاق فرساي سنة 1919 مع ألمانيا، ما جعل الدول تلجأ إلى سياسة الحماية التجارية من المنافسة الأجنبية التي استطاعت تهديد الإنتاج الوطني غير المنظم[1] ، بالإضافة إلى بروز منتجين جدد كأستراليا والأرجنتين في ظل غياب الدول الأوروبية عن التجارة العالمية.
- قامت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1934 بتخفيض الحواجز التجارية بتبني قانون يتعلق بالاتفاقيات التجارية المشتركة بعد اعترافها بمخاطر حماية التجارة، جاء القانون ليعطي الحق في التفاوض المباشر لتخفيض الرسوم وإخراج السياسة التجارية من الغطاء السياسي.
- تميزت الفترة ما بين الحربين العالميتين(1914-1939) بتشكل نوعين من السياسات التجارية
  - ✓ التدخل غير المباشر على الصادرات والواردات بهدف تخفيض نسبة الواردات وتشجيع وتطوير الصادرات[2].
  - ✓ القيود الكمية على المبادلات التجارية بظهور تقنيات جديدة في ميدان التبادل التجاري من بينها التوزيع بالحصص.
- بعد سنة 1947 توجهت دول العالم إلى وضع مجموعة من التدابير بهدف تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات، وذلك بانضمام الدول في تكتلات تجارية إقليمية أو دولية بعدما كانت

[1] عبد اللاوي خديجة، آلية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية، رسالة ماجستير في قانون الأعمال المقارن، كلية الحقوق، مدرسة الدكتوراه، جامعة وهران، 2013/2012، ص23.

[2] Raymond Barre, Economie politique, 5 em édition, presses universitaires de France, France, tome second, 1965, p 787.

تفرض حجما كبيرا من القيود الجمركية بحجة زيادة العمالة والدخل[1]، ومن بين هذه التكتلات "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة " التي تمثل إنجاز مهما في مجال التجارة الخارجية وقد أخذت الو،م،أ المبادرة في إنشاء هذه الاتفاقية من أجل تخفيض نسبة الرسوم الجمركية، إذ تنص هذه الاتفاقية على عدم اتخاذ أي اجراء لزيادة التعريفة الجمركية من طرف واحد فقط، مما يحول دون اندلاع فوضى التعريفات الجمركية ، بمعنى أنه عندما تبدأ دولة ما ضمن دول الأعضاء برفع التعريفة الجمركية لأي سبب تبدأ المعاملة بالمثل من طرف الأعضاء الأخرى ما جعل نظام العمل وفق الاتفاقية يكون بإجراء ثمانية اجتماعات دورية ومفاوضات بهدف إقرار تخفيضات ثنائية في الرسوم الجمركية لمصلحة الأطراف المختلفة. ليتوج الاجتماع الأخير بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، التي بمقتضاها تكون هناك حقوق والتزامات متبادلة ومتساوية للدول الأعضاء وتعتبر بمثابة حجر الأسس لتحرير التجارة الدولية.

إن التطور الذي شهدته السياسات التجارية فرض على دول العالم تبني نوع معين من هذه السياسات بما يخدم أهدافها ومصالحها.

المطلب الثاني: تعريف السياسة التجارية وأهدافها

يرجع تدخل الدولة في حركة تجارتها الخارجية إلى زمن قديم وهو تدخل لا يزال قائما في كل الدول بدون استثناء ، بحيث تضع مجموعة من القوانين والإجراءات من أجل مسايرة الظروف الاقتصادية قصد تنظيم قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني بما يتماشى ومصالحها وتوجهاتها وتحقيق أهداف معينة، باستخدام أداة هامة تتمثل في السياسات التجارية.

الفرع الأول : ماهية السياسة التجارية والعوامل المؤثرة في تحديدها

1-1 ماهية السياسة التجارية:

يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية في الدول، وكذلك حسب التوجهات السياسية والاقتصادية ومن بين التعاريف للسياسات نجد:

[1] إيمان عطية ناصف، هشام عمارة، مرجع سابق ، ص 196.

- تعبر السياسة التجارية عن :" إحدى فروع السياسة الاقتصادية الكلية المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال استخدام أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة "[1].
- تعرف أيضا: على أنها مجموعة من التدابير التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف، واختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج، وتعبر عن ذلك من خلال إصدار تشريعات واتخاذ جملة من القرارات التي تضعها موضع التطبيق"[2].
- يقصد بها كذلك: السياسة التي تضعها السلطات المختصة والمتعلقة بعمليات التجارة الدولية من استيراد وتصدير، ميزان مدفوعات، أسعار صرف بغرض تحقيق أغراض معينة"[3].
- كتعريف آخر هي :"مجموعة من الأساليب والوسائل التي تلجأ إليها الدولة بغاية إتباع و توجيه و حماية الإنتاج الوطني والتأثير على تدفقات البضائع التي تمر عبر الحدود عند الدخول والخروج"[4].

من خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة التجارية هي مجموعة من القرارات والتشريعات والأدوات التي يمكن أن تتخذها أي دولة في مجال التأثير على تجارتها الخارجية والتبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية مع بقية الدول ، قصد تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية على رأسها تعظيم العائد في التبادل الدولي ، التنمية الاقتصادية ، تحقيق التوازن الخارجي، استقرار أسعار الصرف ، التوازن في ميزان المدفوعات، تشجيع الاستثمار، وغيرها من الجوانب الاقتصادية الأخرى.

1-2 العوامل المؤثرة في تحديد السياسات التجارية:

تتأثر السياسات التجارية بمجموعة من العوامل الأساسية التي تدفع بالدولة إلى اختيار سياسة تجارية معينة لتطبيقها، مما ينعكس ذلك على حركية واتجاه التجارة الدولية نذكر منها:

---

[1] السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي " النظرية والسياسة"، الطبعة الأولى ، دار الفكر، عمان ، الأردن، 2011، ص 69.

[2] جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، 2014،ص222

[3] سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2005، ص401.

[4] عماد حسن حسين، رحمن حسن علي، التنمية الاقتصادية وعلاقاتها بسياسات التجارة الخارجية، مجلة الكون للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 06، جامعة واسط، العراق، 2012، ص365.

1. **الأوضاع الاقتصادية السائدة :** تلعب الأوضاع الاقتصادية دورا هاما في تحديد نوع السياسة التجارية الملائمة لتجسيدها ، سواء كانت هذه الأوضاع متعلقة بوضعية الاقتصاد المحلي للدولة أو على مستوى الاقتصاد العالمي.
   - فعلى المستوى المحلي يعتبر ارتفاع مستوى الصناعات المحلية والحاجة إلى المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تدخل في عملية الإنتاج ضرورة حتمية للدولة لاتباع سياسة تجارية اكثر ملائمة قصد توفير مختلف المتطلبات عن طريق الاستيراد أو توفير البدائل المحلية، إضافة إلى أن الطلب الاستهلاكي له دور هام في تحديد سياسة التجارة للدولة لأهميته في تحديد كمية المنتجات في ظل مرونته وضروريته في السوق[1].
   - أما على المستوى العالمي فإن زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج المحلي يشجع الدولة على إتباع سياسة تمكنها من زيادة حجم الصادرات من جهة ، والضغط على الاستهلاك المحلي من جهة أخرى.
2. **مستوى التنمية الاقتصادية:** إن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه الدول يعتبر عاملا هاما في تحديد السياسة التجارية المتبعة، فالركود والجمود الاقتصادي بحال الدول النامية التي تشهد تأخرا في التنمية الاقتصادية يجعلها في وضع أكثر حساسية إذ تتجه إلى إتباع سياسات تقييدية للتجارة الخارجية ، على عكس الدول المتقدمة التي تتمتع بدرجة عالية من النمو وذو قاعدة اقتصادية قوية تميل إلى وضع سياسات تجارية تتميز بالمرونة العالية والانفتاح على الصعيد العالمي.

الفرع الثاني: أهداف السياسات التجارية

تسعى السياسة التجارية التي تنتهجها الدول مهما كان نوعها بغية تحقيق أهداف متنوعة وبلوغ غايات متعددة وهي تختلف باختلاف النظم الاقتصادية للدول، فمنها ماهو طابع اقتصادي ومنها ماهو ذو صبغة اجتماعية، سياسية ، استراتيجية وتعتبر هذه الأهداف مكملة لأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وهي كالآتي:

[1] دحماني عبد القادر، مرجع سابق، ص 57.

1- الأهداف الاقتصادية:

- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية وبالأخص الصناعات المحلية الناشئة بتوفير الظروف المناسبة بهدف تطويرها و نموها.
- مواجهة التغيرات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات التضخم، الانكماش وغير ذلك.
- حماية الاقتصاد القومي من خطر سياسة الإغراق التي يمكن أن تتبعها الدول عن طريق بيع السلع بسعر أقل من سعر التكلفة في السوق المحلية وتعويض الخسارة ببيعها بسعر مرتفع في السوق الأجنبية.
- الرفع من نسبة الايرادات المالية للخزينة العامة للدولة واستعمالها لتغطية النفقات العامة بمختلف أشكالها كفرض الضرائب والرسوم الجمركية على السلع العابرة للحدود.
- العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تعظيم عائدات الصادرات ورؤوس الأموال من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.
- تحقيق التشغيل الكامل عن طريق الزيادة في الصادرات مما يساهم في تشجيع الاستثمار الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة بهدف زيادة العمالة والحد من البطالة المرتفعة[1].
- المساهمة في تحقيق التنمية و النمو الاقتصادي.
- تحقيق الاستقرار في الأسعار من خلال توفير السلع للاستهلاك المحلي بفرض القيود التجارية على تصدير بعض السلع، بهدف زيادة المعروض منها في السوق الوطنية لتفادي ارتفاع أسعارها نتيجة التصدير هذا من جهة[2]، ومن جهة أخرى العمل على توفير السلع للاستهلاك المحلي من خلال الاستيراد من الخارج عن طريق إزالة الحواجز وتقليل القيود المفروضة على التجارة الخارجية من أجل تدفق السلع الأجنبية للسوق المحلية، وبالتالي الزيادة في العرض تسمح باستقرار أسعار المنتجات محليا.

[1] دادي سارة، أثر حرب العملات على إتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019/2018، ص 22.

[2] توفيق بن الشيخ، سامي بلبخاري، مرجع سابق، ص 75.

2- الأهداف الاجتماعية: تتمثل في

- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات المختلفة للمجتمع، إذ يعتبر هذا الهدف حيوي بالنسبة للسياسة التجارية فعادة ما تستخدم أكثر من أداة في هذا السبيل، كفرض للرسوم الجمركية وتطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات بقية العوامل الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لمستهلكي السلعة مقابل زيادة دخول منتجيها المحليين.
- العمل على حماية المصلحة العمومية للمجتمع عن طريق منع استيراد السلع والمواد الضارة والمخالفة للمعايير والقوانين المعمول بها أ وتسهيل استيراد بعضها بما تخدم المصلحة العامة كاستيراد العتاد الصناعي والطبي.
- المحافظة على استقرار الاقتصاد الوطني وتعزيز الرفاهية الاقتصادية وذلك من خلال تنمية حجم التبادلات التجارية مع مختلف دول العالم[1].
- حماية حقوق ومصالح بعض الفئات الاجتماعية في مجال الصناعة والإنتاج لأصناف معينة من المواد باعتبارها ضرورية وأساسية لاقتصاد الدولة.

3- الأهداف الاستراتيجية والسياسية:

- توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة كالبترول والغاز وغيرها من السلع الاستراتيجية خاصة في فترة الحروب والأزمات .
- تحقيق الأمن واستقرار الاقتصاد الوطني من الناحية الغذائية والعسكرية و الاقتصادية.
- تأمين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الظروف الاقتصادية العادية و الاستثنائية.
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج في فترة الاضطرابات الأمنية والاقتصادية.

إن أهداف السياسة التجارية الخارجية قد تكون متكاملة مع بعضها، كما يمكن أن تكون في بعض الأحيان متعارضة ، إلا أنه باستخدام التوليفة الملائمة من الأدوات والوسائل الفنية للسياسة التجارية يمكن القضاء على هذا التضارب في الأهداف، فالسياسة التجارية تعمل على خلق الظروف التجارية الخارجية المناسبة لتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني باعتبارها جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

[1] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 280.

المطلب الثالث: المقاربة الاقتصادية لدراسة السياسات التجارية

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل السياسة التجارية من الناحية الاقتصادية في النقاط الآتية:

أولا: المقاربات المختلفة لتحليل ودراسة السياسة التجارية

يتم تقسيم النظريات الاقتصادية إلى فئتين معيارية وإيجابية، تسعى الفئة الأولى إلى وصف ما يجب أن يكون بينما الفئة الثانية تصف ما هو موجود، كما الحال بالنسبة لتحليل السياسات الاقتصادية، ومنها سياسات التجارة الدولية التي تخضع لنفس التقسيم.

إن التحليل المعياري للسياسات يتضمن نظريات التعريفة الامثل بينما التحليل الوضعي للسياسات يتصف سلوك واضعي هذه السياسات، وعادة ما يوصف بالاقتصاد السياسي للسياسة التجارية.

- المقاربة الاقتصادية التقليدية: يرجع تاريخ هذه المقاربة إلى النهج المعياري، وإلى كتابات الاقتصاديين آدم سميث وريكاردو بشأن تصحيح وتفوق التجارة الحرة، إذ وصفت السياسة التجارية بطريقتين:
  - ✓ الطريقة الأولى : تحليل السياسة التجارية باعتبارها سياسة تعظيم الرفاه الاجتماعي الذي تسعى إليه الدول.
  - ✓ الطريقة الثانية: دراسة السياسة التجارية من خلال دراسة الآثار الاقتصادية على الأنشطة الاقتصادية كالإنتاج، الاستهلاك، توزيع الدخل، عائدات الخزينة العمومية..الخ[1]
- المقاربة غير التقليدية (مقاربة الاقتصاد السياسي): تنظر المقاربة غير التقليدية القائمة على الاقتصاد السياسي إلى أنه يجب اعتبار العوامل الأخرى في تشخيص السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة التجارية بشكل خاص، ومن بين هذه العوامل عامل الصراع القائم بين الأمم، على عكس المقاربة الاقتصادية التي نظرت إلى هذا العامل على أنه عامل سياقي تعتمد عليه النظريات الاقتصادية فقد تناولت أدبيات الاقتصاد السياسي القضايا الاقتصادية من خلال تشابك البعدين السياسي والاقتصادي معا، على خلاف ما يعرف بالتحليل الاقتصادي الأساسي المجرد من العناصر السياسية عن تحليل الظواهر الاقتصادية.

[1] مفتاح حكيم، السياسات التجارية في ظل العولمة دراسة تقييمية استشرافية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 03، 2019/2018، ص 148.

حاولت البحوث المتعلقة بالاقتصاد السياسي للسياسة التجارية التي عرفت تطورا في الثمانيات واستمر هذا التطور مطلع التسعينات إلى شرح سبب وجود السياسات التجارية التي تحمي الصناعات المحلية، خاصة بالنسبة للاقتصاديين، فوجود السياسة الحمائية للتجارة تعتبر ظاهرة سياسية لابد من تحليلها فهي تحظى بتأييد قائم على ان التجارة الحرة هي أفضل من وجهة نظر الدولة[1].

ثانيا: السياسة التجارية والرفاه الاجتماعي

من أجل معالجة المقاربة الاقتصادية التقليدية للسياسة التجارية يستوجب فهم البيئة الاقتصادية والسياسية التي تحيط بتشكيل وبناء هذه السياسة ، ولابد من معرفة الأدوات في السياسة التجارية والهدف الذي تسعى الدولة الوصول إليه من خلال تطبيق هذه السياسة ، إضافة على ذلك وجب التساؤل هل تصوغ الحكومات السياسات التجارية فقط على أساس العقلانية الاقتصادية؟ وماهي دالة الهدف الذي تريد الدولة تعظيمها؟[2].

2-1 هيكل السوق: يعتبر السوق الآلية الوحيدة لتخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية ، فالمقاربة الاقتصادية التقليدية أجابت عن التساؤل المتعلق بالبيئة الاقتصادية الحاضنة للمبادلات الاقتصادية والسياسة التجارية، كما يرى الاقتصاديون أن السوق هو التوجه الفعال والوحيد للمتعاملين المستقلين الذين لهم مصالح متعارضة أو متباعدة، وهذا ضمن نموذج حقيقي وفرضيات محددة من أهمها شفافية المنافسة، احترام القانون والمعايير والقواعد الأساسية ليكون التحليل الاقتصادي.

تتميز هذه السوق ب: أسواق تنافسية كاملة، لاوجود للاختلالات والتشوهات، محاولة التأثير على أسعار السوق من خلال الإجراءات الجمركية، اهتمام الدولة المنصب على الرفاه وكيفية تعظيمه.

2-2 دالة الرفاه: (دالة الهدف) اعتبرت الدولة السياسة التجارية أداة لتعظيم الرفاه ، واستخدموا أداة التحليل المتمثلة في دالة الرفاه الاجتماعي.

إن استعمال أداة الرفاه الاجتماعي(الرعاية الاجتماعية) من قبل الاقتصاديين كان لعدة أغراض منها: الاتفاقيات التجارية والسياسة التجارية، إذ لا يمكن تقديم أي مقترح حول جدوى الاتفاقيات التجارية للمجتمع دون الاعتماد الصريح أو الضمني على دالة الرفاه الاجتماعي التي قدمها الاقتصادي "برغسون" سنة 1938.

[1] Daniel lederman, the political economy of protection : theory and the chilean exprience, stanford university press, stanford, california,2005, p01.

وفقا لهذه الدالة فإن الرفاه الاجتماعي يمثل بدالة تربط بين مستوى الرفاه الاجتماعي وعدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيه، بحيث تعد الرفاهية الاجتماعية متغيرا تابعا، في حين تمثل المتغيرات المؤثرة متغيرات مستقلة وتتيح هذه الدالة تقييم وترتيب البدائل او الحالات الاجتماعية وفقا لمستوى الرفاه الذي تحققه، بما يساعد صانع القرار على اختيار البديل الذي يحقق أعلى مستوى ممكن من الرفاه الاجتماعي، في ضوء أهداف المجتمع وقيوده الاقتصادية.

ثالثا: تعظيم الرفاه كسياسة تجارية

تمثل السياسة التجارية من أهم الأدوات التي تستخدم لزيادة الرفاهية بالنسبة للمجتمعات والأفراد، وهذا ما تسعى إليه الدول، حتى وإن اختلف الاقتصاديون حول الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة في المجال الاقتصادي وخاصة التجارة الخارجية، إلا أنه يمكن القول أنهم لا يعارضوا وضع الدول للشروط والتدابير التي تسمح للسوق بتأدية أدواره في تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل بما يحقق مصلحة الأفراد والرفاهية للمجتمع.

رابعا: تقييم السياسة التجارية: هناك مجموعة من المؤشرات تستخدم لتقييم السياسة التجارية منها

- الثبات والاستقرار الاقتصادي: إن إتباع أي سياسة تجارية في مجال التجارة الخارجية لابد من الأخذ في الاعتبار التوازن الداخلي للاقتصاد، بل عليها المساهمة في تدعيمه[1]، بالإضافة إلى ذلك يجب معرفة مدى تطبيق السياسة التجارية على الثبات الاقتصادي داخل حدود الدولة، ومدى المحافظة على الأسعار وتخفيض نسب البطالة.
- العدالة في التوزيع: تعد العدالة في توزيع الدخل القومي من الاهداف الرئيسية للسياسة التجارية، إذ أن التدابير التجارية التي تعتمدها الدولة كفرض الرسوم الجمركية أو تقديم الدعم للصادرات تنعكس آثارها بدرجات متفاوتة على فئات المجتمع المختلفة ، فقد تؤدي السياسات الحمائية إلى تحقيق مكاسب لفئات معينة. في حين قد تحمل المستهلكين أعباء إضافية نتيجة ارتفاع الأسعار ومن ثم ينبغي أن تراعي السياسة التجارية تحقيق قدر مناسب من العدالة في توزيع المنافع والأعباء بين مختلف الفئات الاجتماعية، بما يسهم في تعزيز الرفاه الاجتماعي وتحقيق التوازن بن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

[1] مصطفى عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1988، ص 21.

- تحقيق الكفاية الممكنة: تعني مدى قدرة السياسة التجارية على تحقيق الأهداف المسطرة، سواء أهداف سياسية، اقتصادية...الخ أو المفاضلة بينها، فالحكومة تسعى لبلوغها عن طريق السياسة التجارية باستخدامها للموارد بأقصى كفاية ممكنة.

خامسا: السياسة التجارية المثلى

ما يجعل السياسة التجارية سياسة مثالية هي قدرتها على جعل أفراد المجتمع في الدولة في وضعية مريحة قدر الإمكان، أما في حالة ما نتج عن تطبيق السياسة مستفيدين ومتضررين لابد من تقييم حجم المكاسب والخسائر بهدف الرفع من نسبة المنفعة وتصحيح اتجاه السياسة لتعويض الفئات المتضررة .

وبالتالي اختيار السياسة التجارية المناسبة يعتبر أمرا ضروريا وحساسا بحكم طبيعة السوق ، واتباع سياسة تجارية غير ملائمة يمكن أن يؤدي إلى نتائج معاكسة للهدف المرغوب به نتيجة عدم توفر المعلومات حول هيكل السوق المراد استغلاله.

المطلب الرابع: السياسة التجارية في ظل العولمة الاقتصادية

تقوم العولمة الاقتصادية على عملية تكوين سوق موحدة للسلع والخدمات وكذا عوامل الإنتاج (التكنولوجيا، رأسمال، العمل....الخ)، وهي تغطي جميع الدول والأقاليم الاقتصادية فمن خلالها تصبح الأسواق المحلية والأجنبية متشاركة ومتداخلة في سوق مركب ووحيد متكامل الجوانب.

وتعبر العولمة الاقتصادية نظريا الوصول اللا مشروط لهذه الأسواق من خلال التفاعل المتبادل بينها بالنسبة لجميع المؤسسات المهتمة بغض النظر عن الدولة أو التكتل الاقتصادي الذي تنحدر منها.

أولا- العولمة والانتقال إلى مفهوم السياسة الاقتصادية الخارجية

أصبح تدفق رؤوس الأموال، الخدمات، التكنولوجيا وقوة العمل بين مختلف البلدان والمجموعات الدولية خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين من أهم المكونات الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية إلى جانب المبيعات الدولية للسلع[1]، وبالتالي أصبح من الضروري جمع هذه المظاهر وتحليلها كوحدة متكاملة حتى تكون نظرة شاملة ودقيقة في ظل الاقتصاد المعولم لاستكمال سياسية التجارة الخارجة التي تخص الخدمات ، التكنولوجي والسياسات الأخرى.

- مفهوم السياسة الخارجية: تختلف التعاريف باختلاف وجهات نظر الاقتصاديين الذين تعرضوا لدراسة هذه الظاهرة ، منهم من يرى بأن السياسة الخارجية هي ذلك الجزء من الدولة الذي يحدد

[1] مفتاح حكيم، مرجع سابق ، ص153.

علاقات الدولة مع بقية الدول الأخرى وكذا المجموعات الدولية، وبالتالي هي تشمل العديد من المجالات السياسية، الاقتصادية،...الخ. وهناك من عرفها على أنها" كل السلوكيات السياسية الهادفة والمؤثرة الناجمة على التفاعل الخارجي والمتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية"[1].

- تعريف السياسة الاقتصادية الخارجية: تمثل السياسة الاقتصادية الخارجية تأثير الدولة في علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأجنبية على المستوى الدولي، بهدف إقامة قواعد المعاملات مع أفرادها ومواطني الدول الأخرى، وبالخصوص فيما يتعلق بالسلع والخدمات وكذا تدفق عوامل الإنتاج، من خلال هذ التعريف نرى بأن السياسة الاقتصادية هي سليلة سياسة التجارة الخارجية التي تضم مبادئ تأثير الدولة على الكيانات الأخرى المشاركة في المبادلات الدولية.

إذ وبعد اقتراب السوق العالمية من التحقق بفضل العولمة الاقتصادية لم تعد الظواهر التجارية بمعزل عن بقية المظاهر الاقتصادية، فالاستثمارات الأجنبية وما يرتبط بها من حركية في رؤوس الأموال تشاركت حركة المبادلات التجارية في السلع والخدمات، وتبادلا التأثر والتأثير.

ثانيا– السياسة الاقتصادية والدبلوماسية الاقتصادية

إن التغيرات الحاصلة في النظام العالمي التي فرضتها العولمة من خلال انفتاح الأسواق المحلية على الأسواق العالمية الحرة، كشفت مفاهيم وتصورات لم تعهد من قبل ودفعت بالجانب الاقتصادي إلى مقدمة الأولويات في العلاقات الدولية، وأضحت الدول تقاس قدرتها بقوة اقتصاداتها، ما دفعها إلى التخلي عن المفهوم التقليدي في تسيير العلاقات العامة ، وهور مصطلح ما يسمى بالدبلوماسية الاقتصادية.

يقصد بالدبلوماسية الاقتصادية استخدام الدولة لأساليبها الدبلوماسية من أجل تعزيز المصالح الاقتصادية في الخارج، وقد عرفها Moons وBergeijk على أنها" مجموعة الأنشطة التي تخص إجراءات اتخاذ القرار فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود على المستوى الدولي، تختص في مجالات التجارة ، الهجرة، الأمن الاقتصادي، الاستثمارات، الأسواق الدولية، وكذا المؤسسات التي تكون البيئة الدولية، تعتمد في عملها على العلاقات ، النفوذ، التفاوض[2].

[1] زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الرواد، طرابلس، 2002، ص 13.

[2] Claude Revel, diplomatie économique multilaterale et influence, in Revue géo-économic, N°56, hiver 2010,p59.

يعود ظهور الدبلوماسية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس روزفلت، سميت بدبلوماسية الدولار، وكانت وزارة الخارجية هي المسؤولة على إدارة العلاقات لتحقيق المصالح الاقتصادية الامريكية من خلال تمويل مشاريع رجال الأعمال في الخارج لتيسير أعمالهم الاقتصادية.

أما مهامها تتمثل في:

- خلق الظروف والشروط الملائمة للمتعاملين المحليين العموميين والخواص في الأسواق الدولية مع تنسيق استراتيجياتهم بهدف تشتيت الطاقات والمنافسة العقيمة.
- جعل الأسواق الخارجية أكثر استقطابا للمؤسسات الوطنية والحد من تأثير نفوذ المنافس الأجنبي.
- إمكانية التدخل المباشر في التأثير على نتائج المفاوضات في حالة الصفقات والعقود الكبرى.

المبحث الثالث: اتجاهات السياسة التجارية بين التقييد و الحرية

تختلف سياسات التجارة الخارجية بين الدول كلا حسب ظروفها الاقتصادية وامكانياتها، فالسياسات المنتهجة في الدول المتقدمة غير تلك المطبقة في الدول النامية، ونظرا لقيام التجارة الخارجية على قواعد ثابتة هي الاستيراد والتصدير، فإن الإجراءات تبنى على هاتين القاعدتين فتسعى الدولة لتحقيق أهداف ومصالح معينة باتباعها سياسات حسب ما تقتضيه مصالحها ،إما تعتمد على فتح أسواقها للمبادلات الدولية دون التدخل بأي شكل في مجال التجارة، أو اتباع سياسة تقييد التبادل التجاري مطبقة قواعد الحماية، ومن هنا نميز اتجاهين للسياسة التجارية : الحرية والحماية.

المطلب الأول: السياسة الحمائية التجارية

ترجع فكرة الحماية التجارية إلى المذهب التجاري الذي ساد ما بين نهاية القرن 14 إلى النصف الثاني من القرن 18، الذي كان منتشرا خاصة في فرنسا وانجلترا، ومن أبرز كتاب هذا المذهب الكاتب " **توماس مان**" الذي عالج مجموعة من القضايا المتعلقة بالحماية التجارية في كتابه الصادر سنة 1664، وتتناسب هذه السياسة أكبر مع الاقتصاديات المتقدمة على عكس اقتصاد الدول الضعيفة التي تعتبر فيها أداة ضغط.

الفرع الأول: مفهوم سياسة الحماية التجارية

تعرف السياسة التجارية على أنها حماية البلد لمنتجيه المحليين من المنافسة الأجنبية ، فتعمل الدولة على سن مجموعة من القوانين والتشريعات، واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية من المنافسة الدولية.

وتعرف كذلك بقيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى باتباع بعض الأساليب كفرض الرسوم الجمركية للحد من دخول السلع الأجنبية حتى ترتفع أسعارها أو تقنين دخولها من خلال ما يعرف بالحصص، أو وضع حد أقصى لحصة الاستيراد خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا ما من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية[1]، كما تأخذ الحماية شكل إعانات ودعم للمنتجين المحليين لتشجيع السلعة المحلية.

كما أنها تعبر على نظام اقتصادي يعمل على حماية السوق الداخلية و التجارة والصناعة من خطر المنافسة الخارجية وذلك بفضل التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة[2].

حاليا ، تبقى هذه السياسة الحمائية سارية المفعول في الكثير من الدول لكن بشكل جزئي من أجل ضمان أمن اقتصادها الوطني ، فالتقليل من التبعية التجارية تجاه الأقطاب الاقتصادية الخارجية سيحقق استقلالية تجارية بعيدة عن كل أشكال المخاطر وعدم اليقين على مستوى العلاقات الاقتصادية بين الدول[3].

الفرع الثاني: حجج أنصار الحماية التجارية

دعا مؤيدي مبدأ السياسة الحمائية إلى تقييد التبادل الخارجي من خلال تدخل الدولة في تسيير المبادلات التجارية الدولية ، حتى لا تترك تجارتها الخارجية حرة بدون قيود ، وبهدف رعاية مصالحها وأهدافها الوطنية.

يستند أنصار الحماية التجارية إلى العديد من الحجج منها ما هو ذو طابع اقتصادي وأخرى غير اقتصادية تتمثل فيما يلي:

---

[1] كاظم عبادي حمادي الجاسم، جغرافيا التجارة الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 63-64.

[2] Jean.Luc dgut,réussir la dissertation d'économie, puplié par studyrama,paris,2003 ,p 129.

[3] نميش خديجة، سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد رقم 05، العدد 01، 2022،ص 376.

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** إن إتباع السياسة الحمائية يمكن الدولة من إنتاج عدد من السلع حتى وإن كانت لا تمتلك فيها الميزة النسبية، وبالتالي التنويع في هيكل الإنتاج، فقد أخذت الدولة على عاتقها تلبية حاجيات المواطنين، فلابد أن تضمن استقرار الظروف الاقتصادية خاصة الأسعار، الدخل،الإنتاج ...الخ وتحقيق التنمية المحلية سعيا لتحقيق التقدم الاقتصادي.
- **المحافظة على العمالة والرفع من مستوى التشغيل:** تطبيق السياسة الحمائية تشجع الصناعات المحلية للتوسع في الإنتاج، فوضع القيود على الواردات على السلع الأجنبية يؤدي إلى زيادة العملية الإنتاجية لمواجهة الطلب المحلي المتزايد، ما يؤدي إلى خلق فرص شغل جديدة وزيادة الطلب على العمل بسبب الرفع من مستوى الاستثمار بإقامة المشاريع التي تخلق مناصب عمل.
- **الحماية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر:** تشجع الحماية التجارية على دخول رؤوس الأموال للسوق المحلية للدولة المطبقة لهذه السياسة ، بإنشاء فروع فيها لتجنب عبئ الرسوم الجمركية المفروضة على منتجاتها في حالة ما إذا كانت تنتج سلعا في الدولة الأم وتصدرها للدولة المعنية ، هذا الاجراء يسمح بتشجيع الصناعة المحلية القائمة على المال الأجنبي مما يخلق الزيادة في الدخل وتطوير فنون الإنتاج محليا والرفع من كفاءته.
- **تحسين معدل التبادل الدولي:** من أهم دوافع الحماية التجارية هو تحسين معدلات التبادل التجاري الدولي لمصلحة الدولة التي تفرض تدابير الحماية من خلال الرسوم الجمركية ما يؤدي إلى إنعاش نسب التبادل الدولي لديها، ومن ثم تحسين رفاهيتها الاقتصادية ، وذلك بشرط عدم اتباع الدولة المقابلة سياسة المعاملة بالمثل[1].
- **مواجهة سياسة الإغراق والممارسات الاحتكارية:** تلجأ بعض الشركات الأجنبية لاحتكار الأسواق الدولية إلى بيع منتجاتها بأسعار أقل من سعر البيع في الدولة الأصلية، بهدف القضاء على الصناعة المحلية المنافسة لها أو بغرض تحقيق الأرباح، في هذه الحالة تواجه الدولة هذه الممارسات الاحتيالية بمجموعة من الوسائل من بينها فرض الضرائب الجمركية على الواردات من الشركات الأجنبية تعادل الفرق بين سعر البيع المتداول في الدولة الاصلية وسعر البيع في السوق المحلي.

[1] كمال سي محمد، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 108.

- **تحسين وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات:** يرى أنصار الحماية أن تطبيق الرسوم الجمركية المرتفعة على واردات السلع الكمالية والتقليل منها أو الغائها على السلع الأساسية يؤدي إلى تخفيض الواردات مع افتراض ثبات نسبة الصادرات، يجعل الميزان التجاري في وضعية إيجابية، ما يؤثر ذلك على إعادة التوازن لميزان المدفوعات.
- **الحماية بهدف تدعيم إيرادات الدولة:** يمكن للقيود والتدابير المتخذة على التجارة الدولية أن تمول جزءا كبيرا من نشاط الدولة مما يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي الداخلي، بفرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات، تساهم في زيادة الإيرادات وتعزز القدرة المالية للدولة ، وبذلك تشارك التجارة الدولية في تمويل الأعباء المالية أو تعزيز التنمية ، لكن من الممكن أن تسبب هذه الحجة للمستهلك زيادة في التكاليف بصفته المستهلك الأخير الذي يتحمل أعباء الزيادة في الأسعار ما قد يخلق مشكلة التهرب الضريبي وانخفاض رفاهية أفراد المجتمع.
- **تنويع الإنتاج :** يؤدي التنوع في الإنتاج إلى تقليل الكساد داخل الدولة من خلال تسخير السياسة الجمركية في إنشاء قاعدة من الصناعات تجعل من الاقتصاد الوطني أكثر توازنا وغير معرض لحالة الركود بتجنبه الاعتماد في الإنتاج على منتج واحد فقط، وبالتالي التخفيض من فاتورة الاستيراد.
- **حماية الصناعات الوطنية الناشئة:** تعتبر من أهم حجج الحماية التجارية، يرجع تاريخها إلى القرن 19م، ومازالت تستخدم في الدول النامية، حيث ترمي هذه الحجة إلى حماية الصناعات الناشئة لفترة زمنية مؤقتة ، إما بفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع المستوردة والمشابهة للسلع المحلية، كون تكاليف الصناعات الناشئة حديثة العهد بالتنمية الصناعية تكون مرتفعة كما أنها لا تستطيع مجاراة المنافسة الأجنبية الناتجة عن الحرية في التجارة الدولية، لنقص الخبرة والمهارة للتعامل مع الصناعات العالمية ذو تكنولوجيا متطورة.
- **حماية الأمن والمصلحة القومية:** هناك منتجات استراتيجية لدعم الأمن القومي خاصة في الظروف الاستثنائية كالحروب، فيكون من الصعب على المنتجين لهذه السلع البقاء دون حماية وبالتالي من الواجب على الدولة حماية بعض الصناعات الاستراتيجية لبقاء الدولة وديمومتها اعتبارا لمقولة آدم سميث أبو الليبرالية في الفكر الاقتصادي بأن " **الدفاع أكثر أهمية من الثروة**"[1].

[1] عابي وليد، مرجع سابق، ص 84.

- **المحافظة على الشخصية القومية وتجنب التبعية:** من المؤكد بأن الانفتاح على العالم الخارجي بشكل مفرط يجعل السوق الوطنية مرتبطة بالسوق الأجنبية ، وإذا لم تكن للدولة قوة إنتاجية وميزة نسبية تجسن استغلالها تفقد الدولة استقلاليتها في تسيير اقتصادها وتحقيق أهدافها لذلك تقتضي مصلحة الدولة تقييد التجارة الخارجية مع العالم الخارجي حفاظا على سيادتها الاقتصادية وطابعها الوطني وتجنب التبعية للخارج، زيادة على ذلك المحافظة على هويتها الفكرية والاجتماعية من تسلل قيم وأفكار غير مرغوبة فيها في المجتمع[1].
- **حماية الثروة الزراعية:** يمثل القطاع الزراعي في الكثير من البلدان من أكثر القطاعات حيوية واستراتيجية، إذ تمثل طبقة الفلاحين طبقة اجتماعية مهمة، وترك القطاع للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة المحلية ويضر بالمزارعين، لذا وجب على الدولة تحمل مسؤولية حماية القطاع حفاظا على الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة.

المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية

ظهرت سياسية الحرية التجارية في عهد المدرسة الفيزيوقراطية التي تشبعت بأفكار ستيوارت ميل، آدم سميث، ريكاردو الذين دعوا إليها، قصد تحقيق المكاسب من ممارسة التجارة على المستوى الدولي، والخروج عن حالة الانعزال، فهي سياسة تؤدي إلى التخصص الدولي والتوزيع الكفء للموارد المالية.

الفرع الأول: ماهية سياسة حرية التجارة

يمكن طرح بعض التعريفات التي تناولت سياسة الحرية التجارية منها:

- سياسة الحرية التجارية هي سياسة تقوم على إلغاء القيود والتدابير المفروضة على حركة دخول وخروج السلع والخدمات أي على الصادرات والواردات من دولة لأخرى[2]، هذا لا يعني أن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف يتم تصديريها للخارج، وإنما يتوقف على طبيعة نوعية تلك السلع، هل هي سلع تجارية أو غير تجارية؟
  - ✓ السلع التجارية هي السلع التي يمكن المتاجرة بها أي مبادلتها في السوق العالمية إما استيرادا أو تصديرا .

[1] جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة 01، عمان ، الأردن، 2013، ص 170.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 133.

- ✓ السلع غير التجارية هي تلك السلع غير قابلة للتداول دوليا أي ممنوعة من الإتجار بها في السوق الدولية[1].
- سياسة الحرية هي إعطاء الأفراد حق المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني للدولة، وكل شخص بإمكانه أن يمارس نشاطا تجاريا وصناعيا بعدما كانت الدولة تتولى مسؤولية ذلك، وبالتالي فسح المجال للتجارة دون تدخل الدولة[2].
- يقصد بها كذلك عدم تدخل الدولة في التجارة بين الدول ، من خلال إلغاء كافة الحواجز والرسوم المباشرة وغير المباشرة، الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية[3]، وفتح المجال للمنافسة الحرة في التبادل والإنتاج، وبهذا يمكن للأفراد تصدير واستيراد كل حاجياتهم من سلع وخدمات مختلفة في ظل حرية التبادل التجاري الدولي دون قيود من الدولة قصد تشجيع الصادرات بهدف أجل تعظيم الطاقة الإنتاجية وتنشيط الحلقة الاقتصادية الوطنية.،

تتخذ الحرية التجارية عدة أشكال[4] :

- التحرير من جانب واحد: تتولى الدولة من طرف واحد مسؤولية إزالة الحواجز والقيود الحمائية.
- التحرير الثنائي: يكون هناك تفاوض بين دولتين على تخفيض وتقليل الحماية بالنسبة للتجارة الخارجية.
- التحرير الإقليمي: يبنى على مجموعة من الترتيبات بين عدد من الدول بحيث تقوم على تنظيم التجارة الإقليمية فيما بينهم، على أن تتحصل الدول الأعضاء على مكاسب التبادل التجاري.
- التحرير متعدد الأطراف: يقصد به تحرير التجارة على المستوى العالمي من خلال إبرام اتفاقيات مفتوحة بين عدة أطراف تكون مفتوحة المجال للانضمام إليها بناء على شروط يضعها الأطراف.

---

[1] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص ص 127-128.

[2] نبيل عبد الرحمن حياوي، التجارة والنقل والجمارك في الدول الاتحادية الفيدرالية، الجزء 14، المكتبة القانونية، بغداد، 2009، ص ص 111-112.

[3] خالد أحمد محمود، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الطبعة 01، الإسكندرية، مصر، 2009، ص327.

[4] عيسى خوذري، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال الدولية، كية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/2016، ص 63.

الفرع الثاني: حجج أنصار الحرية التجارية

إن أنصار سياسة حرية التجارة يعارضون التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية ، ويؤكدون على أهمية المنافسة الحرة، كما أنهم طالبوا بعدم استخدام التدابير المتعلقة بالرسوم الجمركية للتمييز في المعاملة مع الدول الأقل نموا، ويرتكزون على مجموع من المبررات نذكرها كما يلي:

- **التخصص وتقسيم العمل الدولي:** يرى أنصار الحرية أن تحرر التجارة تتيح للدولة التمتع بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس تباين النفقات النسبية والظروف سواء كانت طبيعية او تاريخية للسلع المناسبة للإنتاج ، و الذي يعتمد كذلك على اتساع نطاق الأسواق العالمية ، بمعنى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وهذا ما يساهم في الرفع من مستوى الدخل الوطني، ومستوى الرفاه الاقتصادي، وبالتالي تحقيق الرفاهية للدول.
- **تشجيع التقدم التقني والتكنولوجي:** تؤدي الحرية التجارية إلى التنافس ما بين الدول في إنتاج السلع ، وهذا بدوره يعمل على زيادة حركة وتنقل عوامل الإنتاج بين أقسامه، كما يعمل على تطوير أساليب الإنتاج وتحسين ما هو قائم ، إضافة على ذلك تساهم في إدخال التكنولوجيا المتطورة والتقنيات والفنيات الحديثة، وبالتالي يضمن للعالم جودة المنتجات بتكلفة أقل وعرض السلع بثمن منخفض، والمنافسة الحادة بين المنتجين وفي نفس الوقت يستفيد المستهلك من هذا التنافس، فتتيح انتقال التكنولوجيا بدون عوائق من خلال محاولة الدولة تطبيق التغييرات في المجال التقني مما يؤدي إلى ارتقاء الهيكل الصناعي بها[1].
- **الحد من وجود الاحتكارات وزيادة المنافسة:** تمنع سياسة الحرية قيام الاحتكارات أو على الأقل تعرقل قيامها كما تعمل على منع انتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية مع سيادة مبدأ المنافسة بين المتعاملين، حيث يكون هناك دافع للابتكار والعصرنة بالنسبة للمنتجين الذي يؤدي إلى تقليل حجم التكاليف إلى أقل مستوى ممكن، وبالتالي ضمان تخفيض أسعار السلع، كذلك تزيد الرفاهية الاقتصادية للمستهلك لأن له الفرصة لاختيار السلع التي تلبي احتياجاته من أجود الأنواع والأسعار.
- **المساهمة في انخفاض أسعار السلع الدولية:** إن التجارة الحرة تعمل على تخفيض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بتكاليف مرتفعة، مما يعود على المنتج

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق ص 339.

و المستهلك بالفائدة من جانب نوعية وجودة المنتج ومن ناحية السعر، ما يمثل مساهمة حقيقية في إيرادات الدولة.

- **الاستغلال الكامل لعناصر الإنتاج :** تعمل سياسة التحرير التجاري على الدفع بعملية الإنتاج وبالتالي زيادة حجم الإنتاج الوطني من السلع خاصة في الدول ذات الاقتصاد الصغير التي لا تستطيع الوصول ببعض مشاريعها الإنتاجية إلى مستوى حجم الإنتاج الأمثل نظرا لقلة الطلب المحلي على السلع المنتجة، فهي تحتاج إلى تغطية طلبها الداخلي من الخارج عن طريق التبادل التجاري، وهذا لا يأتي إلا بحرية التجارة.
- **الأثار السلبية لحماية التجارة:** يعتبر هذا المبرر أحدث الحجج الاقتصادية الذي جاء به دعاة الحرية التجارية، إذ يرى أن الرسوم الجمركية المرتفعة تؤدي إلى افقار العالم، وتضعف التجارة بوجه عام ، وتؤدي إلى تخفيض الواردات نتيجة تخفيض حجم المبادلات التجارية الذي ينتهي عادة بانخفاض الصادرات، لاسيما وأن التجارة ما هي إلا وسيلة للمقايضة وتبادل السلع والخدمات لن تتمكن الدولة من تصدير فائضها من الإنتاج بشكل مستمر دون أن تستورد فائض إنتاج دول أخرى من العالم[1].

المطلب الثالث: العوامل المحددة نحو سياسة التقييد أو حرية التجارة

إن أغلبية دول العالم تتبع في سياساتها الخارجية مزيجا بين الحرية والحماية، فليس هناك دول تنتهج بصراحة سياسة دون أخرى، وهذا باستخدام أسلوب منظم ومدروس بما يخدم مصالحها وتحقيق أهدافها المسطرة[2].

هنالك مجموعة من العوامل التي تحدد التوجهات الاستراتيجية للسياسات التجارية بين الحرية أو الحماية نذكرها فيما يلي[3]:

- **القدرة التنافسية الذاتية على المبادرة والابتكار ومرونة الجهاز الإنتاجي:** إن الجهاز الإنتاجي بكافة إمكانياته يمكن تصنيفه حسب استجابة تغيرات الطلب في الأسواق المحلية والدولية إلى معدلات متباينة في درجة المرونة، فهي مرتبطة بدرجة تدفق السلع والخدمات والمعلومات بين فروع الاقتصاد وضمن علاقاته الهيكلية، إذ توجد علاقة طردية بين مرونة الجهاز الإنتاجي

[1] آيات الله مولحسان، مرجع سابق، ص 24.

[2] جاسم محمد منصور، التجارة الدولية، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 128.

[3] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 383-391.

- ودرجة هذا التدفق، فكلما ارتفعت درجة التدفق ازدادت مرونة الجهاز الإنتاجي والعكس صحيح، فنرى اقتصاديات الدول المتطورة التي تتميز بدرجة مرونة عالية في وسائلها الإنتاجية تعمل في إطار استراتيجي يسمح لها بتحرير حركة السلع والخدمات والمعلومات من كافة القيود الكمية والإدارية والتعريفات الجمركية، وبالمقابل نجد اقتصاد الدول النامية يعاني من جمود في أجهزتها الإنتاجية فهي تتوخى الحذر من تحرير تجارتها الدولية ، فهي تقوم بدعم صناعاتها المحلية من خلال زيادة الإعفاءات الجمركية وتتمسك هذه الدول بمبدأ الحماية خاصة في ظل تراكم الديون الخارجية وعجز ميزانياتها العامة.
- **حساسية الاقتصاد تجاه التغيرات في القطاع الخارجي:** تظهر حساسية الاقتصاد المحلي نتيجة الاندماج الهامشي لهذا الاقتصاد الذي سببته التغييرات في القطاع الخارجي، إذ يعاني هذا الاقتصاد من تشوه هيكلي بمركز أو في عدة مراكز من الاقتصاد العالمي، إذ تعتمد درجة الحساسية على الأهمية النسبية لحركة السلع والخدمات والموارد البشرية والمعلومات فيما يخص الدخل، العمل، الاستثمار والادخار، فكلما ارتفعت درجة الحساسية ازدادت المخاوف نحو الانفتاح اكثر على الاقتصاد العالمي وتحرير المبادلات التجارية.
- **النظام الاقتصادي والتوجه السيادي للدولة:** يحدد النظام الاقتصادي لأي دولة بالعلاقة أو نسبة القطاعين العام والخاص ،من حيث ملكية وسائل الإنتاج وتسييرها ، معتمدة على مؤشرات الاقتصاد الكلي ، وترتبط تركيبة النظام الاقتصادي واستمراره بالفلسفة السيادية التي تحكم الدولة المعنية ، وبالتالي فالنظام الاقتصادي الذي يحدد مصيره بالتوجه السيادي للدولة هو الذي يقرر الاتجاهات الاستراتيجية التي يمكن تبنيها سواء تقييد التجارة أو تحريرها.
- **الأطر التنظيمية للعلاقات الدولية:** ساهمت الاتفاقيات الدولية في دعم سياسة التحرير التجاري من خلال مفاوضات متعددة الأطراف ، منها اتفاقية GATT (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية)، منظمة WTO (المنظمة العالمية للتجارة)، فقد اختلفت مفاوضاتها وكانت بعيدة عن مباحثات الأروقة المغلقة من خلال الكشف عن أوراق المفاوضين على طاولة الحوار وأمام أنظر ممثلي دول الأعضاء وفق مبادئ وقواعد و إجراءات تتم المصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية المعتمدة في البلدان الأعضاء[1].

[1] فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 91.

- **تطور المعلومات ودرجة انتشارها:** ساهم التطور والانتشار السريع للمعلومات في إرساء الشفافية على المعاملات الاقتصادية الدولية، فقد ساعدت في إظهار مزايا ونقائص هذه المعاملات على مدار الساعة من خلال التتبع المستمر وقراءة تقلبات الأسعار، والكميات وكذا الأنواع لمختلف العروض المقدمة والمتنافسة هذا من جهة، ومتابعة تغيرات الطلب الدولي والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية من جهة أخرين، وفي خضم هذا التطور ارتفعت درجة التأكد ما يساعد على خفض مخاطر التجارة الخارجية، والتوجه نحو تبني التحرير التجاري على المستوى العالمي لكثير من البلدان، كما أدت هذه الظاهرة إلى تأكيد وسائل وأساليب الحماية لدى الدول المبتكرة، بينما حفزت الدول المقلدة إلى التوجه أكثر نحو سياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

المبحث الرابع: أدوات السياسات التجارية

تستطيع الدولة تنظيم قطاعها الخارجي من خلال العديد من الإجراءات التي تؤثر على علاقاتها التجارية مع الشركاء الاقتصاديين، والتي تستطيع بها التحكم في التجارة الدولية، وبالتالي فهي تعتمد على مجموعة من الوسائل والأدوات وفق السياسة التجارية التي تلائمها . وتكون وفق النظام الاقتصادي السائد سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف متعلقة بتجارتها الخارجية.

المطلب الأول: الأساليب السعرية للسياسة التجارية

تؤثر هذه الوسائل في اتجاهات التبادل الدولي من خلال التأثير على أسعار الواردات والصادرات ، ويمكن التمييز بين مجموعة من الأدوات السعرية فيما يلي من الفروع:

الفرع الأول: الرسوم الجمركية

تعتبر الرسوم الجمركية تاريخيا من أشهر أدوات السياسات التجارية وموردا ماليا للدولة، فتستعمل لحماية المنتج الوطني عند الاستيراد ولمنع خروج بعض السلع الضرورية إلى الأسواق الأجنبية أو حماية الصناعات المحلية.

- هي عبارة عن ضريبة بمثابة رسم محددة بمبلغ معين تفرضها الدولة على السلع عند عبورها للحدود الوطنية سواء كانت داخلة أو خارجة، وفي الغالب تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة لتطبيق سياسة الحماية التجارية ونادرا ما تفرض على الصادرات بهدف زيادة الموارد

- المالية للخزينة أو لمكافحة التضخم وتراكم الأرصدة الأجنبية، وهو أمر شائع التطبيق في الدول النامية.
- يطلق على مجموعة النصوص المتضمنة كافة الضرائب والرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت محدد باسم "**التعريفة الجمركية**" ، وهي قائمة أو جدول يضم مختلف الرسوم بأنواعها المتعددة المفروضة على السلع المستوردة ، هذه النسب تختلف معدلاتها بحسب نوع السلع[1].

تحدد أنواع الرسوم الجمركية وفق معايير مختلفة وهي: حسب كيفية تحديد الرسم الجمركي، حسب الهدف، حسب وعاء الرسم.

أ. **حسب كيفية تحديد الرسم:** تنقسم إلى

- **الرسوم القيمية:** هي رسوم تفرض وتحسب على أساس نسب مئوية ثابتة من القيمة النقدية لوحدة واحدة من السلعة المستوردة دون تميز، سواء كانت قيمة السلعة تحدد وفق (FOB) أو (CIF) أو أية قيمة تحددها السلطات الجمركية[2]، ومن أشهرها: الرسم عل القيمة المضافة TVA، والحق الجمركي DD، ويتميز هذا النوع بفعاليته في حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية واكثر تحقيقا للعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.
- **الرسوم النوعية:** هي عبارة عن رسم ثابت يفرض على الوحدة الواحدة من السلع المستوردة بغض النظر عن قيمتها ، كأن تفرض قيمة 50 دولار على كل طن من الملابس المستوردة بصرف النظر عن قيمة الطن، وتختلف الرسوم النوعية تبعا لنوع السلعة ومواصفاتها، كما أن السلطات تستطيع تحصيل هذه الرسوم بسهولة بفرضها أساسا على المواد الأولية، فهي تلعب دورا أساسيا في حماية المنتجين المحليين ، لأن قيمته الحمائية تتناسب عكسيا مع سعر الواردات.
- **الرسوم المركبة:** يتم تحديد قيمتها بناء على مزيج من النوعين السابقين العينية والقيمية على بعض السلع بشكل جزئي أو كلي، كأن تفرض الدولة مبلغ 15 وحدة نقدية على كل سيارة مستوردة بالإضافة إلى نسبة 20% على قيمة الواردات من السيارات[3].

---

[1] عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 238.

[2] في غالب الاحيان تحسب قيمة الواردات على أساس CIF أي باحتساب قيمة النقد والتأمين، إلى أن تصل السلعة للبلد المستورد، أما قيمة الصادرات فتحسب على أساسFOB إلى غاية وصول السلعة المصدرة إلى البلد المصدر

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 265.

ب. حسب الهدف من فرض الرسم: يمكن التمييز بين

- **الرسوم المالية:** هي رسوم بغرض تحقيق إيرادات مالية لخزينة الدولة.
- **الرسوم الحمائية:** هي رسوم تفرض بهدف حماية الصناعات المحلية والأسواق الوطنية من المنافسة الأجنبية[1]، أو تلك الرسوم التي تفرض على السلع التي تتمتع في بلادها بإعانات تصدير.

في أغلب الأحيان يلعب الرسم دورا مزدوجا بين الحمائي والمالي، فقد أقترح هابرلر أن يتخذ الرسم الشكل المالي في حالة ما إذا كانت الصناعة المحلية المماثلة تخضع لضريبة تساوي الرسم المفروض أو كانت السلعة لا تنتج محليا، أما في الحالات الأخرى يعد الرسم حمائيا.

ج. **حسب وعاء الرسم:** نجد نوعين

- **رسم الصادرات:** هي رسوم تفرضها الدولة على مصدريها بهدف توفير السلع في السوق المحلية حتى تلبي حاجياتها الداخلية، وإما رغبة في تحصيل موارد مالية إضافية للخزينة إلا ان مثل هذه الرسوم نادرة التطبيق.
- **رسم الواردات:** تعتبر أهم الرسوم التي تستخدمها الدولة من أجل حماية المنتجات والصناعات المحلية وبهدف موازنة ميزانها التجاري، إلا أنها تثقل المتعاملين الأجانب في دفعها[2].

رغم أهمية الرسوم الجمركية كأداة من أدوات السياسة التجارية في التأثير على حجم التجارة في الخارج ، إلا أن أهميتها انخفضت ليست كوسيلة للسياسة التجارية بل كأحد العوامل المؤثرة في التجارة الدولية نتيجة التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي في ظل سياسة تحرير التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: الإعانات (إعانات التصدير)

تمثل إحدى أدوات السياسة التجارية، تهدف إلى تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية من خلال تقديم منح ومساعدات مالية سواء من الناحية الكمية (حجم الصادرات) أو الكيفية (نوعية المنتجات) أو الخدمات المقدمة للمنتجين الوطنيين لتمكينهم من النفاذ إلى الأسواق الخارجية بأسعار تنافسية من خلال تخفيض تكاليف التصدير أو تعويض جزء منها، بما يساهم في زيادة الصادرات وتحسين مركزها التنافسي.

---

[1] زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديد، الاسكندري، 2004، ص 286.

[2] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، ص 30.

- إن إعانة الإنتاج أو التصدير هي مساعدة نقدية من الدولة موجهة لصناعة معينة، بنسبة مئوية من القيمة المنتجة أو المصدرة (إعانة قيمية) ، أو بمبلغ محدد عن كل وحدة منتجة أو مصدرة (إعانة نوعية).

يمكن تصنيف الإعانات إلى نوعين:

- الإعانات المباشرة: هي المساعدات المقدمة مباشرة للمنتجين المصدرين، قد تحدد على أساس قيمة السلعة أو كميتها من السلع الموجهة للتصدير، هذه الإعانات كانت منتشرة في الماضي لتسهيل عملية الدخل إلى الأسواق العالمية، واليوم تستعمل في الغالب لدعم السلع الزراعية، وتقدم هذه المساعدات في العادة لتوفير مواد أولية لعملية الإنتاج بأسعار تقل كثيرا عن أسعارها في السوق أو تمويلهم بهدف دعمهم للاستمرارية في الإنتاج والنشاط ومواجهة المنافسة الدولية وزيادة نصيبهم منها، وهو ما تفعله دول الاتحاد الأوروبي خاصة بريطانيا مع المزارعين والقائمين على الإنتاج الحيوي.
- الإعانات غير المباشرة: هي أبرز المساعدات التي تقدمها الدولة إلى منتجيها في مختلف القطاعات الخدماتية أو الصناعية أو الزراعية في شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية عند التصدير أو تخفيضات ضريبية، تسهيلات ائتمانية كالقروض الطويلة أو قصيرة الاجل وكذلك توفير بعض الخدمات التي تعود على المشروع بالمنفعة كالمشاركة في المعارض الدولية والوطنية عن طريق تحمل جزء من الأعباء، تهدف هذه الإعانات إلى تشجيع المشاريع على التوسع في الإنتاج وتخفيض تكاليفه، لكن عادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بالمثل من طرف دول أخرى بفرض رسوم جمركية إضافية مساوية لقيمة المساعدات على دخول السلع المعنية مما يقلل أهمية الإعانات المقدمة ويذهب أثرها.

الفرع الثالث: سياسة الإغراق

يعتبر الإغراق أداة أخرى من أداوت السياسة التجارية، كثر استخدامه رغم انه غير محبذ من طرف الدول لما يتركه من أثار سلبية خاصة بالنسبة للدول المستقبلة له، وقد نشأ الإغراق باعتباره وسيلة تنتهجها المؤسسات الاحتكارية، أو لتدعيم الاحتكارات على الاستمرارية في الوجود بالأسواق بهدف القضاء على قوى منافسة لها من المحتمل ظهورها.

- يقصد بسياسة الإغراق تطبيق قاعدة التمييز السعري في التجارة الخارجية فهي سياسة تقوم على التفرقة بين الأسعار المحلية والأسعار الرائجة في الخارج، بمعنى بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن سعر إنتاجها وبنفس شروط السوق الداخلية أ وبسعر يقل عن أثمان السلع المماثلة والبديلة مضافا إليه تكاليف النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بتصدير السلعة للسوق الأجنبية ، وبالتالي هو نظام بيع بسعرين أحدهما مرتفع محليا والآخر منخفض خارجيا[1].
- يهدف الإغراق في مجال التجارة الخارجية إلى التخلص من السلع التي تعتبر فائضا إنتاجيا لم يتم توزيعه في السوق بغرض كسب الأسواق الخارجية بالقضاء على كل منافسة مرتقبة . وقد تلجأ الدول لإزاحة السلع المماثلة من السوق بهدف السيطرة ، وهو إجراء مؤقت إلى غاية عودة سعر السلعة للارتفاع إلى أعلى من السعر الأولي الذي كانت تسوق به السلعة المنافسة التي تمت إخراجها من السوق[2]، وقد يحدث الإغراق كنتيجة غير مباشرة لتخفيض قيمة عملة الدولة المصدرة ، فتخفيض سعر العملة المحلية هي بمثابة إعانة تصدير تمنحها الدولة لمنتجاتها المصدرة حتى تتمكن من البيع بسعر قد يقل عن تكلفة الإنتاج[3].
- يشترط لوجود نظام الإغراق توفر شروط معينة وهي:

- أن تكون هناك مرونة في الطلب في السوق الخارجي مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلعة في الخارج نتيجة لتخفيض السعر.
- لابد من اتباع الدولة لسياسة جمركية تمنع استيراد السلع من الخارج بحيث أن عودتها بسعر منخفض إلى سعر المنتج تعتبر ضريبة تحملها الدولة لمواطنيها.
- تفترض سياسة الإغراق انتاجا تهيمن عليه الاحتكارات الصناعية، أي يفترض وجود حالة احتكار بين منتجي السلعة، إذ في ظل غياب هذا الاحتكار لا يمكن بيع السلعة في الخارج بثمن أقل من ثمن إنتاجها.

---

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 151.

[2] بلقاسم ليندة، أثر السياستين النقدية والمالية على التجارة الخارجية، دراسة تحليلية قياسية: حالة الاقتصاد الجزائري(1970-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019/2018، ص 142.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، الموسوعة الاقتصادية الدولية، التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية: النظريات والسياسات، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2014، ص 89.

- أن تكون شروط البيع موحدة في السوقين الداخلي والخارجي.
- أن يكون البيع بسعرين مختلفين وفي نفس الوقت أحدهما منخفض في السوق الأجنبية والآخر مرتفعا في السوق المحلية التي تنتج فيه هذه السلعة.

- يمكن التمييز بين ثلاث سياسات للإغراق وهي:

- **الإغراق العارض (الفجائي):** ينشأ هذا النوع من الإغراق لمواجهة ظروف استثنائية أو طارئة كالرغبة في تصريف فائض إنتاج سلعة معينة في أواخر الموسم ، بحيث تباع في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة ، أو سوء تقدير المنتجين لمدى توسع السوق الوطنية واضطرارهم لبيع فائض الإنتاج في الأسواق الخارجية حتى لا يقوموا بتخفيض أسعار منتجاتهم في السوق المحلية ورفع سعرها لاحقا.
- **الإغراق المؤقت(قصير الأجل):** يهدف هذا النوع من الإغراق لتحقيق هدف معين ، وينتهي بمجرد تجسيد هذا الغرض مثال: يبيع المنتج السلعة في السوق الخارجية بأسعار منخفضة أو منخفضة جدا مؤقتا بهدف الحفاظ على حصته السوقية في الخارج أو القضاء على المنافسة الأجنبية التي تواجهه في السوق أو منع إقامة مشاريع جديدة يمكن أن تقضي على مكانته، ويتميز هذا النوع من الإغراق كونه يكبد المنتج خسارة كبيرة يتحملها من أجل تحقيق الأهداف ليتم تعويض هذه الخسائر في المستقبل القريب.
- **الإغراق الدائم:** يعتبر أخطر أنواع الإغراق، وهو سياسة دائمة منتهجة من طرف المنتج، يقوم على سياسة الاحتكار في السوق المحلية متمتعا بالحماية من المنافسة الأجنبية كالحواجز الجمركية التي تفرضها الدولة، فكلما وجدت الحماية الجمركية في السوق الوطنية كان الطلب على السلعة في الداخل أقل من مرونة الطلب على نفس السلعة في الأسواق الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض سعر السلعة في السوق الخارجية بنسبة معينة ما يؤدي إلى رفع نسبة أكبر في الطلب الخارجي من أجل تحقيق أعلى الأرباح الممكنة بالاستفادة من عامل اختلاف درجة مرونة الطلب[1].

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

الفرع الرابع: نظام الرقابة على الصرف الأجنبي

تمثل إحدى الأدوات الغير مباشرة في تقييد التجارة الخارجية، إذ تعتبر العملة الأجنبية هي الوسيلة التي تمكن الأفراد والمؤسسات من الاستيراد بواسطتها، ويقصد بالرقابة على الصرف الأجنبي تدخل الدولة في سوق العملات بوضع مجموعة من القيود والإجراءات على الكمية المحدودة من النقد الأجنبي وكذا طرق التعامل في هذه العملات ، فيما يتعلق بالحصول عليها أو الاحتفاظ بها بين طالبيه أي من يرغبون في الحصول عليها وعارضيه أي من يمتلكونها، وذلك لتقليل الطلب على النقد الأجنبي بحيث يكون محصورا في حدود الكمية المعروضة منه[1].

وبالتالي فإن عملية تداول الصرف الأجنبي يكون محتكرا من طرف الدولة فهي الجهة المخولة المسؤولة على توفير الصرف الأجنبي عن طريق تكليف هيئة مركزية داخلية متمثلة في البنك المركزي الذي تعهد إليه توزيع كافة الصرف الأجنبي وفقا قواعد ونظم خاصة بها، حتى تتمكن الدولة من الرقابة على تجارتها الخارجية فهي تهدف إلى تحسين وترشيد استخدام ما هو متوفر لديها من نقد أجنبي باحتكام الرقابة على العملة الصعبة تحت إشراف السلطة النقدية.

- طبق هذا النوع من طرق الرقابة على حرية التجارة على نطاق واسع خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى خلال الفترة 1929-1933، على إثر انهيار قاعدة الذهب الدولية وحدوث نقص كبير في المدفوعات الدولية ، ليعمم استخدامه في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية على معظم دول العالم[2].
- إن أهداف الدولة التي تسعى لتحقيقها من خلال تطبيق نظام الرقابة على النقد لا تختلف عن تلك الأهداف جراء استخدام بقية أدوات السياسة التجارية، إلا أن الرقابة في بعض الحالات لها فعالية أكبر من بقية الوسائل الأخرى، من خلال تحقيق جملة من الإجراءات بهدف التحكم في عمليات الصرف من بينها:
  - ✓ الحد من عملية دخول وخروج العملة المحلية إذ تعمد الدولة الرقابة على الصرف للتأثير على المعاملات الرأسمالية من أجل التصدي لهروب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية والتحكم فيها.

[1] عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العرقية، القاهرة ، مصر، 2000، ص 316.

[2] آيات الله مولحسان، مرجع سابق، ص ص 57-58.

- ✓ تحديد قيمة النقد الأجنبي المسموح به للأفراد عن تنقلاتهم نحو الخارج حفاظا على الأرصدة من النقد.
- ✓ الحد من خطر تصدير ودخول السلع الصغيرة الحجم ذات الأسعار الباهظة كالأحجار والمعادن النفيسة.
- ✓ إقامة رقابة صارمة على عمليات التجارة الخارجية إذ يعتبر نظام الصرف أكثر قدرة على المفاضلة والتمييز بين العملات المختلفة من خلال قدرته في التحكم في حجم التبادل التجاري واتجاهاته وفعاليته في ترشيد التجارة الخارجية وتخطيطها.

يعتبر نظام الرقابة على الصرف أداة فعالة وقليلة التكلفة من وسيلة إعانة الصادرات في حال ما إذا رغبت الدولة في زيادة حجم أرصدتها من العملات الأجنبية.

كما تسعى الدولة التي تطبق هذه السياسة لتسوية مدفوعاتها بناء على عقد اتفاقيات تحدد فيها الطريقة التي تتم بها التسوية ، وعادة ما تكون مرتبطة بعقود تجارية لتنشيط التبادل بينها، وبالتالي يعتبر نظام الرقابة على الصرف من أهم الوسائل المستخدمة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات[1]، من خلال التحكم في عمليات البيع والشراء خاصة بالعملة الأجنبية التي تضغط على الواردات لتتساوى ع حجم الصادرات الذي يؤدي إلى حقيق توازن الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، وكذا حماية الصناعات المحلية بالحد من الواردات والمحافظة على القيمة الخارجية للعملة المحلية من التدهور.

الفرع الخامس: سياسة تخفيض سعر الصرف

تلجأ بعض الدول إلى إتباع سياسات مصرفية من أجل ضبط الوضع المالي والاقتصادي ، ومن بين هذه السياسات نجد سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية وهي تلك العملية التقنية التي تقوم بها الحكومة بموجبها عمدا تخفيض سعر الوحدة النقدية المحلية مقوما بالوحدات النقدية الأجنبية، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا، كما أن تخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب ارتفاع أسعار السلع الأجنبية المستوردة مقارنة بأسعار مثيلاتها من السلع في السوق المحلية مما يكسب هذه الأخيرة ميزة تنافسية من وجهة نظر المستهلك المحلي، بالإضافة إلى تشجيع التصدير من خلال اكتساب المنتجات الوطنية لمزايا سعرية تكون تنافسية لها في الخارج.

[1] عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص ص 312-313.

- تقوم الدولة ممثلة في السلطات النقدية بخفض العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية بهدف تحقيق عدد من الغايات أهمها:
  - ✓ تشجيع صادرات الدولة المحلية لارتفاع أسعارها في الخارج عند تقييمها بالعملة الأجنبية.
  - ✓ تخفيض الواردات بحكم أن عملية الاستيراد تتطلب كمية كبيرة من العملة مقارنة مع عملية التصدير الامر الذي يكبد خسارة أو تحقيق أرباح غير اقتصادية.

إن أهم الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها وراء إتباع سياسة تخفيض سعر الصرف هو إحداث التوازن في ميزان المدفوعات بعد فشل الأساليب الأخرى كالسياسات المالية والنقدية، بالإضافة إلى معالجة العجز في الميزان التجاري عن طريق تشجيع التصدير وتقييد حرية الاستيراد، فتخفيض سعر صرف العملة الوطنية هي آلية أكثر فعالية وفي نفس الوقت أكثر خطورة ، لهذا لا تستطيع الدولة أن تقوم بالتخفيض دون الأخذ بموافقة الهيئات النقدية العالمية من بينها صندوق النقد الدولي[1]، كما يرمي هذا التخفيض إلى زيادة الدخل عند المنتجين وتخفيض مديونيتهم وكذا التقليل من نسبة البطالة عن طريق تشجيع الصناعات التصديرية ورفع الدخل القومي.

ترتبط كفاءة سعر الصرف في تحقيق التوازن للميزان التجاري بصفة خاصة ومعالجة اختلال التوازن في ميزان المدفوعات بصورة عامة على توفر شروط تتعلق بشكل أساسي بدرجة مرونة العرض والطلب على السلع المصدرة والمستوردة وضرورة انتهاج سياسات اقتصادية داخلية تساعد على تحقيق الآثار التي يمكن أن يحدثها التغير في سعر الصرف على الصادرات والواردات، وألا يسبب التغيير في سعر الصرف خاصة في حالة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية إلى تدهور نسب المبادلات التجارية للدولة ، ما ينجر عن ذلك تدهورا في مستوى الرفاهية الاقتصادية وتراجع معدل الدخل الوطني الحقيقي[2].

[1] نادية العقون، سامية مقعاش، قياس أثر تخفيض العملة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد10، العدد 02، 2020، ص 61.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص ص88-89.

المطلب الثاني: الأساليب الكمية للسياسة التجارية

زيادة على الأدوات السعرية يمكن للدولة أن تتخذ وسائل أخرى كمية تستخدم في السياسة التجارية قصد تنظيم تجارتها الخارجية سواء من خلال تقييد الواردات وتشجيع الصادرات، بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحماية الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف أخرى من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات كفرض تدابير متعلقة بنظام الحصص، أو الحظر والمنع، وفرض إجراءات تراخيص الاستيراد بحيث يكون التأثير على حجم التجارة الخارجية بشكل أكثر فعالية وعلى أساس كمي.

الفرع الأول: نظام الحصص

هو ذلك النظام الذي تقوم فيه الدولة بتحديد حد أقصى للكمية المراد استيرادها من سلع معينة والمسموح بدخولها للسوق الوطنية، خلال فترة زمنية محددة، كما يمكن أن تطبق على التصدير وتعد الحصص قيدا كميا على انسياب السلع إلى دولة معينة خلال مدة زمنية بدلا من التأثير السعري الذي تحدثه الرسوم الجمركية، وقد انتشر هذا النظام عقب أزمة الكساد الكبير كقيد على حرية التجارة الخارجية إلى جانب الضرائب الجمركية.

ولتطبيق نظام الحصص لابد من مراعاة المسائل التالية:

- التقيد بالمدة الزمنية للحصة: تختلف هذه الفترة حسب نوع وجنس السلعة الخاضعة لهذا النظام، إذ هناك منتجات مدة صلاحيتها سريعة التلف، وبالتالي الفترة الزمنية تكون قصيرة وقد تطول المدة الزمنية للحصة إذا كانت صلاحية تخزين المنتجات لفترة طويلة من الزمن.
- تقدير حجم الحصة: يقدر حجم الحصة بناءا على الغرض من تطبيق نظام الحصص، وغالبا ما يتم تقييم حجم الحصص بناءا على متوسط الكميات المستوردة في الفترة السابقة.
- كيفية توزيع الحصص: تعتمد الدولة في تقسيمها للحص إلى حصص كلية تسمح باستيرادها دون تمييز بي المتعاملين المستوردين، والثانية حصص مجزأة تخص كل دولة، ما قد يترتب عن التمييز بين الشركاء.
- كيفية معاملة السلع المستوردة التي تتجاوز الحصة المقررة: يمكن للمستوردين أن يخطؤوا في تحديد الكميات المتبقية لهم من الحصص تحديدا دقيقا، فتفرض الدولة رسوما مرتفعة نسبيا على الفائض أو تحتسبها من الحصة المخصصة لهم مستقبلا.

يأخذ نظام الحصص عدة أشكال، ويمثل أهمها ما يلي[1]:

- **الحصة الإجمالية:** يتم فيها تحديد الكمية الكلية التي سيتم استيرادها من السلعة خلال فترة محددة، دون توزيع هذه الحصص على الدول المصدرة لهذه السلعة أو تقسيمها على المستوردين المحليين، ويتم توزيع هذه الحصة الإجمالية على مدار السنة لتفادي اختلالات تموين الاقتصاد الوطني، إلا أن هذا النظام يشوبه عيوب منها:
  - ✓ تراكم السلعة في بداية الفترة التي تغطيها الحصة ونقصها في باقي الفترات الأخرى.
  - ✓ ارتفاع الاحتكار في السوق المحلية، بسبب سيطرة كبار المستوردين على الجزء الأكبر من الحصص مما ينعكس سلبا على الأسعار ورفاهية المستهلك.
  - ✓ انفراد جزء من الدول المصدرة بكامل الحصص أو بأغلبية الحصص بسبب قربها من الناحية الجغرافية من الدولة المستوردة.
- **الحصة الموزعة:** هي قيام الدولة المستوردة بتحديد الحجم الكلي المسموح باستيرادها من الخارج وتقوم بتوزيع الحصص بين مختلف الدول أو المناطق المصدرة للسلعة على أساس معايير معينة أهمها: نسبة صادراتها قبل فرض الحصة أو صادرات السنوات السابقة، طبيعة علاقات الدولة مع الخارج، الاتفاقيات الدولية المحددة لحجم التبادل التجاري، كما يؤخذ على هذا النظام مجموعة من العيوب منها:
  - ✓ صعوبة توزيع الحصص على المصدرين في الدول المصدرة لذا تلجأ الدولة المستوردة إلى ابرام اتفاقيات مع الغرف التجارية والصناعية في الدول المصدرة على توزيع الحصص مع الاحتفاظ بنسبة للمصدرين الجدد.
  - ✓ توزيع الحصص على عدد محدود من المصدرين من شأنه تقليل درجة المنافسة ومنع دخول مصدرين جدد ذات كفاءة للسوق الوطنية.
  - ✓ عدم التوزيع العادل للحصص بين الدول يؤدي إلى احتجاج هذه الأخيرة نظر التمييز ي المعاملة والتوزيع ما يؤدي بها إلى اتخاذ إجراءات مضادة على أساس المعاملة بالمثل، مسببا التراجع في الاقتصاد الوطني والعالمي.

[1] موسى، سعيد مطر و آخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2001،ص ص 70-71.

ولتطبيق هذا النظام آثار اقتصادية إذ يؤدي إلى تفاوت الأثمان بين السعر في السوق الداخلية والسعر في السوق الخارجية ما قد يخلق فرصا للحصول على أرباح إضافية للمتعاملين وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام، كما يسمح نظام الحصص بتقييد الواردات بصفة مباشرة من أجل حماية صناعات ناشئة أو معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، عن طريق منع استيراد السلع الأجنبية بعد بلوغها الحد الأقصى الذي ترغب به السلطات المختصة في حالة ما إذا كانت مرونة الطلب على السلع المستوردة منخفضة.

الفرع الثاني: نظام الحظر (المنع)

يقصد بنظام الحظر أو المنع هو امتناع الدولة عن التعامل التجاري مع الأسواق الخارجية أي عدم دخول سلعة معينة للدولة أو خروجها، ومن هنا يتبين أن الحظر قد يفرض على الاستيراد (الواردات)أو التصدير (الصادرات) أو كليهما معا، وهو إجراء استثنائي يطبق على بعض السلع والمواد الممنوعة من التداول في السوق المحلية كالمخدرات والمطبوعات المناهضة لنظام الدولة وكذا المطبوعات المسيئة للأخلاق خاصة في وقتنا الحالي، فالإتجار بمثل هذه السلع قد يهدد الاقتصاد الوطني والامن القومي والمجتمعي.

لا يعتبر هذا المنع نظاما للحماية بل هو امتناع عن التبادل السلعي الدولي، مما يشكل خطرا على التجارة الخارجية خاصة إذا تعلق الحظر بسلع وخدمات غير ممنوعة دوليا، ما قد يسبب شللا في الحركية التجارية العالمية للسلع[1].

يأخذ نظام الحظر شكلين وهوما:

- **نظام الحظر الكلي:** هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين العالم الخارجي بشكل كامل أي عدم استيراد أو تصدير سلعة معينة، وبالتالي تكفي الدولة نفسها بنفسها دون اللجوء للتجارة مع الخارج من خلال تحقيقها للاكتفاء الذاتي ، فتحاول تسيير الاقتصاد الوطني بما تمتلكه من مقومات وموارد إنتاجية قصد تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن العالم.
- **نظام الحظر الجزئي:** في هذا النوع من الحظر تقتصر الدولة التعامل التجاري مع بعض الدول أو تمتنع عن تبادل سلع معينة خلال فترات معينة وبكميات محددة، وكثيرا ما يتبع هذا النظام لأسباب قد يكون سياسية إذ نجد بعض الدول تحظر التجارة مع رعايا دول معادية، أو معاقبة

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 128.

دولة على سلوك معين كعدم الالتزام بحقوق الإنسان أو لنزاعات مسلحة تتعلق بالحروب، وفيما عدا هذه الحالات يمكن أن يكون الحظر لأسباب صحية أو مالية.

تلجأ الدولة إلى اتباع سياسة الحظر بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها: حماية الاقتصاد الوطني، الحفاظ على الصحة العاملة لأفراد المجتمع، السلامة البيئية، وكذا للرد على ممارسات غير عادلة مع دول أخرى في الجانب الأخلاقي والمالي والسياسي وغيرها.

الفرع الثالث: تراخيص الاستيراد

يعتبر هذا النظام إحدى الوسائل المباشرة للرقابة على التجارة الخارجية وضمان الامتثال للمعايير الوطنية وحماية الاقتصاد المحلي من واردات منافسة من دول معينة.

هو نظام مكمل لنظام الحصص يتم بموجبه اشتراط حصول المستوردين على موافقة الجهات المعنية بالرقابة على عمليات الاستيراد بالموافقة المسبقة في شكل إذن أو ترخيص يحدد الكميات المسموح باستيرادها دون أن تفرض قيود أو شروط أو قد يتم استصدار التراخيص وفق أسس محددة، وقد تكون هذه التراخيص عامة في حدود الكمية الكلية المراد استيرادها وقد يتم تحديدها مسبقا، كما يمكن للدولة أن تقوم ببيع هذه التراخيص في مزاد علني ما يمكنها من المشاركة في الأرباح الناتجة عن عملية الاستيراد[1].

نشأ هذا النظام بهدف تنظيم عملية الاستيراد وتوزيع الحصص بين مختلف المستوردين، وتلجأ الدولة إلى هذه الآلية لمعالجة مشكل تأزم وضعية ميزان المدفوعات في حالة العجز المستمر نتيجة النقص الحاد للصرف الأجنبي ، وكذا لتثبيت المضاربة في أسعار الصرف والتحكم في الأسعار، كما يساعد السلطات النقدية في الملائمة بين عرض العملة الأجنبية وطلبات الاستيراد.

وما يعاب على هذا النظام هو إتاحة الفرصة للإتجار في تراخيص الاستيراد عوض الاستيراد الفعلي للسلع مما يخلق أوضاعا احتكارية لبعض ذوي المصالح وتمكينهم من تحقيق مكاسب كبيرة على حساب آخرين، كما يمكن لهذا النظام أن يشجع على الفساد والمحاباة من خلال سوء استغلال الجهات المسؤولة للصلاحيات الممنوحة لها في منح التراخيص، كما قد يسيطر التجار المرخص لهم بالاستيراد في التحكم في أسعار السلع وخلق منافسة مصطنعة مسببة بذلك تضخم السوق المحلية وارتفاع أسعار المواد وبالتالي تحميل المستهلك البسيط عبئ هذا التضخم.

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 292.

المطلب الثالث : الأدوات التنظيمية للسياسة التجارية

تمثل الأدوات التنظيمية جزءا أساسيا من السياسة التجارية والتي يتشارك في إنشائها مجموعة من الدول في محاولة التأثير على التجارة الخارجية وتنظيم العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة من خلال مجموعة من الإجراءات والتشريعات بهدف تطبيق السياسة التجارية المتعلقة بتنظيم المبادلات الدولية قصد تحسين الإيرادات الحكومية وتحسين وضعية ميزان المدفوعات وتحقيق أهداف اقتصادية أخرى، وفي هذا الإطار نميز مجموعة من الآليات تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: المعاهدات التجارية

تمثل المعاهدات التجارية اتفاقية رسمية بين دولتين أو مجموعة من الدول تبرم عن طريق الجهات الدبلوماسية للدول، بهدف تنظيم وتأطير العلاقات التجارية والاقتصادية فيما بينها تنظيما شاملا مثل: تنظيم التعريفة الجمركية في مجال التجارة الخارجية، إقامة الاستثمارات الأجنبية، الضرائب والرسوم المفروضة على السلع المتبادلة، إلى جانب المسائل الأخرى السياسية والإدارية من حيث تحديد مركز الأجانب وتعيين الأطر التي يمكنهم ممارسة أنشطتهم التجارية والاقتصادية ضمنها.

وعادة ما تراعي أحكام المعاهدة التجارية مبادئ معينة عند النص عليها تتمثل في:

- **مبدأ المساواة:** ينص هذا المبدأ أن تتعهد الدولة بمعاملة الشريك التجاري في كل دولة نفس التعامل الذي يحظى به المتعامل التجاري الآخر، فيما يخص عملية تبادل السلع والخدمات وحقوق الأشخاص.
- **مبدأ المعاملة بالمثل:** يضمن هذا المبدأ حق الدولة في التعامل مع المواطنين الأجانب وسلعهم داخل الحدود بمعاملة مماثلة لما يلقاه مواطنيها ومنتجاتهم داخل الدولة بمعنى كل امتياز أو تسهيل تجاري يقدم لمنتج الوطني يحصل المنتج الأجنبي داخل الدولة على نفس الميزة، وهكذا يتحقق مبدأ تساوي المصالح.
- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** هو أكثر المبادئ شيوعا ويتمثل هذا المبدأ في تعهد الدولة بمنح دولة أخرى أي امتياز تجاري يتمتع بها مواطنو أو منتجات لجمع الدول الموقعة في المعاهدة ، حتى تكون معاملة الدولة المتمتعة بالنص على أولوية الرعاية تمام المعاملة القائمة مع الدول الأخرى.

- **مبدأ حرية التجارة:** يقوم هذا المبدأ وفق ما يتم التوافق عليه من أطراف المعاهدة على فك القيود وإزالة العوائق التجارية كما أنه يدعو لتحرير التجارة ما بين الدول.
- **مبدأ الشفافية وتسوية النزاعات:** على الدول الأطراف في المعاهدة الإعلان بوضوح عن قوانينها وإجراءاتها التجارية بما يضمن الشفافية والنزاهة فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين الدول خاصة فيما يخص الضرائب والرسوم والمعايير الفنية ، ففي حالة أي خلاف أو نزاع بين الأطراف يسوى عن طريق التفاوض أو التحكيم أو من خلال آليات دولية متفق عليها.

الفرع الثاني: الاتفاقيات التجارية

هي عبارة عن ترتيبات تعاقدية بموجبها تنظم المعاملات التجارية الخارجية بين دولتين او مجموعة إقليمية أو متعدد الأطراف، تسعى من خلالها الدول منح مزايا تفضيلية لبعضهم البعض لزيادة حجم المبادلات التجارية وتعزيز الاقتصاد الوطني والعالمي وتحقيق مكاسب متبادلة بينها.

تتميز الاتفاقية التجارية كونها تعقد في آجال قصيرة عادة ما تكون سنة واحدة يتم تحديد أمور وتفاصيل معينة تتعلق بالاتفاقية، ويمكن أن تتضمن العناصر التالية حسب الأوضاع:

- تحديد السلع والخدمات التي تدخل في نطاق التبادل من حيث تعيين الكمية ونوعية السلع تحديد الأسعار، آجال التسليم، طرق الشحن والنقل..) بإعداد قوائم خاصة بالتصدير و الاستيراد.
- مدة الاتفاقية و كيفية التصديق وتمديد العمل بها.
- إنشاء لجنة مكلفة بالإشراف على تنفيذ وتطبيق بنود الاتفاقية والفصل في النزاعات المحتملة.
- وضع شروط للالتزام ببروتكول الاتفاقية وعدم وضع العراقيل والقيود على حركية السلع محل المبادلة.
- تحديد التدابير والإجراءات والوثائق التي تتطلبها المعاملات التجارية بين الأطراف.

الفرع الثالث: اتفاقيات الدفع

هي إجراءات عادة ما تكون مرتبطة بالاتفاقيات التجارية وقد تكون منفصلة عنها، وهي اتفاق رسمي بين دولتين أو تكتلات اقتصادية ينظم قواعد تسوية الالتزامات والحقوق المالية والمدفوعات التجارية فيما بينها، وفقا للمبادئ والأسس التي اتفق عليها الطرفان، ولذلك يحدد في بنود الاتفاقية مسائل معينة كتحديد أسلوب تسوية الحسابات التي غالبا ما تتم بالقيد في حساب مقايضة المدفوعات وايرادات

كل منهما على الآخر. تعيين سعر الصرف الذي تجرى التسوية وفقا له، تحديد العمليات الداخلة في عملية التبادل، وطريقة تجديد الإجراء وتعديل نصوصه إن استلزم الأمر ذلك[1].

نجد هذا النوع من الاتفاقيات بين الدول التي تتبع السياسة التجارية الحمائية والتي تعمل بنظام الرقابة على الصرف التي تفرض قيود مشددة على عمليات تحويل العملة.

تهدف اتفاقيات الدفع في ظل السياسة التجارية إلى تعزيز التجارة الثنائية أو الإقليمية، وكذا إدارة وضعية العجز في الميزان التجاري والتحكم في الكتلة النقدية من العملة الصعبة إضافة على ذلك تسعى لدعم الأسواق الوطنية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الرابع: إجراءات الحماية الإدارية

تعتبر الحماية الإدارية أسلوب من أساليب السياسة التجارية المنظمة للتجارة الخارجية وهي عبارة عن إجراءات استثنائية يمكن أن تتخذها السلطات الإدارية من خلال استغلال الفراغ التي قد تتركه النصوص التشريعية بغرض عرقلة حركية استيراد السلع من أجل حماية السوق الوطنية وتحقيق أهداف اجتماعية أو صحية، أو إضفاء نوع من الحماية غير المنظورة على سلعها دون اللجوء إلى الأساليب الجمركية إذا اقتضى الأمر.

تتخذ هذه الإجراءات عدة اشكال من بينها:

- ✓ فرض تكاليف مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية.
- ✓ تشديد التدابير أو منع دخول بعض السلع للمحافظة على الصحة العامة.
- ✓ مراجعة القيمة التجارية للسلع المستوردة، حيث يمكن الاعتماد على أساس أسعار التجزئة في تقدير قيمة الواردات، أو أن تضيف لها الضرائب غير المباشرة السائدة في السوق الداخلية عند فرض الرسوم والضرائب الجمركية عليها.
- ✓ الحرص على تطبيق التعريفة الجمركية.
- ✓ إخضاع عمليات التفتيش والمراقبة لرسوم عالية.
- ✓ التضييق على المندوبين التجاريين الأجانب، عن طريق تحديد مدة الإقامة، أو فرض رسوم جمركية على عينات المنتجات المخصصة للعرض، إضافة إلى ذلك فرض الرقابة على

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق ص 298.

العملة، ويمكن أن تتخذ تدابير من شأنها مقاطعة المنتجات الأجنبية بقصد تشجيع المنتوج والصناعة الوطنية.

يعتبر هذا النظام بشكل عام من بين التدابير الاحترازية التي تتسم بسوء استغلال واستعمال السلطة الممنوحة للإدارة العامة والتي تتعارض وحسن سير العمل التجاري الدولي، ولهذا سعت عديد المنظمات التجارية الدولية لمحاربة هذا النوع من الحماية[1].

الفرع الخامس: التكتلات الاقتصادية

يعتبر التكامل الاقتصادي من أهم الأدوات المستخدمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن بين دول العالم المختلفة ، بحيث زاد الاهتمام بتكوين التكامل الاقتصادي بين مجموعات الدول بعد الحرب العالمية الثانية كضرورة حتمية، إذ جاءت التكتلات والتحالفات بين الدول بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بينها كمحاولة جزئية لتحرير التجارة عن طريق إزالة كافة القيود والحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج لضمان تنظيم السياسات الاقتصادية[2] فيما بينهم بهدف تحقيق المصالح المشتركة، بمعنى آخر هو نوع من التعاون الذي يسمح للدول بتحقيق قوة اقتصادية جماعية ومواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي بشكل أفضل، ومع ارتفاع مؤشر العولمة والمنافسة الشرسة على الموارد وفتح الأسواق أصبحت التكتلات أداة للدفاع على المصالح الاقتصادية للدول ووسيلة أساسية للتكيف مع المتغيرات الدولية لمواجهة الأزمات والتحولات التكنولوجية.

تتخذ هذه التكتلات عدة أنماط تختلف بحسب مستوى التعاون والاندماج بين الأطراف المنظمة، وبالتالي يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي، ومن أهمها:

1. **منطقة التجارة الحرة:** تبعا لهذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي تكفل الدول الأعضاء ضمن الاتفاقية المشتركة حرية تدفق السلع والمنتجات المختلفة فيما بين أسواقها مع إلغاء الرسوم والإجراءات الجمركية المفروضة ماعدا تدابير الرقابة الصحية والأمنية فيما يخص الأمن القومي وحماية الأفراد والسيادة الوطنية ، مع الاحتفاظ بحق تحديد مستوى الرسوم

[1] طارق يوسف حسن، السياسة التجارية في نظام الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان ، 2012،ص151.

[2] عبد السلام مخلوفي، سفيان عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية وجهة جديدة للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 04، 2013، ص 29.

ونوعية القيود التجارية الأخرى مع الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، وتسعى الدول لإنشاء مثل هذه المناطق بهدف جعل المنطقة مركزا لجذب التجارة لإعادة التصدير ومنطقة استقطاب لمراحل تصنيع المواد الأولية قصد توفير الظروف الملائمة لإقامة أسواق دولية تتم فيها المبادلات التجارية دون تدخل الدولة.

2. **المنطقة التفضيلية:** تعبر عن أول صور التكامل الاقتصادي عبر التاريخ ومن أبسط درجات التكامل، تنظم فيها مبادلات تفضيلية فيما يتعلق بالسلع فقط ما بين البلدان التي لا تقع في منطقة جغرافية واحدة والتي تتمايز مستويات المعيشة فيها عن طريق عقد اتفاقية بين مجموعة من الدول على تخفيض الرسوم الجمركية وعير الجمركية على تجارة السلع والخدمات فيما بينها مع الاحتفاظ بنفس معدلات الرسوم والضرائب مع الدول الأخرى بقيم ثابتة، وعادة ما تكون هذه الاتفاقيات بين الدول المتقدمة والدول النامية علي سبيل المثال: اتفاقية لومي lomé الممضية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول إفريقيا والباسفيك والكاريبي ACP سنة 1975.[1]

3. **السوق المشتركة:** تعبر عن اتفاقية بين عدة دول بهدف إلغاء جميع القيود والتدابير المفروضة بمختلف أشكالها على حركية التجارة فيما بينها مع تطبيق تعريفة موحدة للتعامل مع الدول غير الأعضاء، إضافة على ذلك إزالة الإجراءات المطبقة على تنقل الأفراد و رؤوس الأموال بمعنى تحرير حركية عوامل الإنتاج فضلا عن التنسيق بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، ومن بين هذه الأسواق نجد السوق الأوروبية المشتركة التي تأسست سنة 1958، السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية ميركسور MERCOSU .

4. **الاتحاد الجمركي:** تعتبر وسيلة لتنظيم التجارة الخارجية وشكلا من أشكال التكامل الاقتصادي المشابه لمنطقة التجارة الحرة، يتعلق بتحرير التجارة بين دول الأعضاء بإلغاء كافة الحواجز الجمركية والقيود الكمية والإدارية بشكل يسمح بانسياب السلع والخدمات المختلفة فيما بينها مع تبني سياسة جمركية مشتركة تحكم علاقة الدول المكونة للاتحاد مع بقية دول العالم كما يمكن تحقيق اتحاد اقتصادي بين الدول وفق سياسة لا تقتصر على تحرير المبادلات وإنما تتعدى إلى تحرير حركية الأشخاص ورؤوس الأموال وإقامة المشاريع الاستثمارية بهدف بناء هيكل له سياسة

[1] مصطفى محمد عز العرب، مرجع سابق، ص 245.

اقتصادية ومالية وحتى سياسية متكاملة وموحدة، وتضم الاتحادات الجمركية مجموعة من الإجراءات تتمثل فيما لي:

- الاتفاق على إلغاء جميع القيود والإجراءات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على دول الاتحاد الجمركي .
- توحيد الإدارة و التشريع والنصوص الجمركية بناء على نماذج ومخططات تضعها دول الأعضاء.
- التنسيق ما بين الدول في السياسات التجارية المتبعة لمواجهة بقية الدولة خارج الاتحاد[1].
- إنشاء جهاز مشترك تكون وظيفته تحصيل الإيرادات الجمركية وإنجاز قواعد إعادة توزيعها مع إنشاء صندوق تعويضي مؤقت لبعض الدول المتضررة من توحيد الرسوم.
- إقامة سياسة جمركية مشتركة في شكل تعريفة موحدة يتم صياغتها من الشلات المختصة للدول الأعضاء في الاتحاد.
- تكييف الاتفاقيات التجارية وتعديلها لضمان تناسق وتوافق نصوصها مع التزامات دول الاتحاد مع العالم الخارجي.

5. **الاتحاد الاقتصادي:** يقصد به تنسيق وتوحيد السياسات المالية والنقدية والضريبية بين دول الأعضاء وتحرير التبادل التجاري فيما بينهم وتبني تعريفة موحدة لمواجهة بقية الدول، ولا يقتصر التعاون على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات وإنما يشمل تحركات عناصر الإنتاج وإنشاء المشروعات مع استخدام عملة واحدة لدول الاتحاد كالولايات المتحدة الامريكية التي تمثل اتحادا اقتصاديا ، والاتحاد الاقتصادي سنة 1921 بين لوكسمبورغ وبلجيكا.
6. **الاتحاد النقدي:** هي اتفاقية تضم مجموعة من الدول تتمثل في تكوين سلطة نقدية مركزية تحدد من خلالها السياسة النقدية لهذه الدول مع تبني عملة نقدية مشتركة كدول الاتحاد الأوروبي التي تبنت استعمال عملة اليورو كعملة موحدة مطلع الألفية الثالثة تجسيدا لاتفاقية **ماسترخت** الموقعة سنة 1991 بين أعضاء الاتحاد الأوروبي لاستخدام عملة مشتركة[2].

[1] عيسى خوذري، مرجع سابق، ص 43.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق ، ص ص 178- 179.

7. **التكامل الاقتصادي الكامل:** يعتبر أعلى درجات التكامل الاقتصادي الدولي إذ بمقتضى هذا الشكل تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد من خلال دمج جميع السياسات الداخلية والخارجية المختلفة لهذه الدول والاندماج الكامل للسياسات النقدية والاقتصادية وحتى السياسية بخلق مؤسسات ذات سلطة عليا تفوق صلاحيات سلطة الدول الأعضاء.و يكون لقراراتها في الشؤون الاقتصادية سلطة إلزام جميع دول هذا التكامل.

تعمل هذه التكتلات الاقتصادية على تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها: تعزيز الاستثمارات المشتركة بين دول الأعضاء في عديد القطاعات، تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية ، أفضلية التفاوض بشكل قوي مع الدول والاتحادات الأخرى، تحقيق التفوق والتنمية الاقتصادية على المستوى الدولي للدول الأعضاء.

من خلال ما سبق رأينا بأن التكامل الٌاقتصادي يتخذ عدة أشكال وما يمكن ملاحظته أنه يمكن تطبيق كل نمط بشكل منفصل خلال فترة زمنية معينة أو التدرج من شكل لآخر مع مرور الوقت ، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل(01-03): أشكال التكامل الاقتصادي

المصدر: عيسى خوذري، مرجع سبق ذكره، ص 42.

خلاصة الفصل:

تشكل التجارة الخارجية مجالا تحليليا محوريا في الاقتصاد الدولي، وأن تفسيرها يستند إلى تطور متكامل للنظريات الاقتصادية من المقاربات الكلاسيكية إلى النماذج الحديثة، بما يفسر أنماط التخصص الدولي وآثار المبادلات على السياسة الاقتصادية الكلية، كما يبين أن السياسات التجارية تمثل إحدى آليات التدخل الاقتصادي التي تعتمدها اقتصاديات الدول لتوجيه التجارة الخارجية بما ينسجم مع أهدافها.

وفي هذا السياق، اتضح أن توجهات السياسات التجارية تتراوح بين النهج الحمائي والتحرير التجاري أو الدمج بينهما تبعا لمرحلة التقدم ووضعية الاقتصاد الداخلية والخارجية، بحيث تقوم هذه السياسات على مجموعة من الأدوات منها ما هو سعري كالتعريفة الجمركية، سياسة الاغراق أو غير سعري مثل القيود الكمية ، تنظيمي كالمعاهدات التجارية التي تختلف آثارها بحسب طبيعتها ودرجة تكاملها مع السياسات الاقتصادية الكلية خاصة في مسألة معالجة الاختلالات الخارجية لاسيما عدم توازن ميزان المدفوعات

الفصل الثاني: الاطار النظري لميزان المدفوعات وآليات التوازن الخارجي

تمهيد الفصل

يرتبط اقتصاد كل دولة في العالم بعلاقات اقتصادية تبادلية تختلف من حيث طبيعة المضمون سواء سلع وخدمات متنوعة أو حركة في رؤوس الأموال، إذ يترتب على هذه المعاملات مدفوعات للخارج مقابل مقبوضات يتحصل عليها، ولمعرفة حصيلة هذه العمليات الدولية تقوم كل دولة بتدوين معاملاتها في سجل يدعى بـ" **ميزان المدفوعات**".

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم محاور الاقتصاد الخارجي وله أهمية كبيرة على مستوى التحليل الاقتصادي فهو مرآة عاكسة للوضع الاقتصادي للدولة بتحديد مركزها المالي تجاه العالم ، كونه الحساب الذي يتم تسجيل فيه كل المبادلات الاقتصادية الدولية مع العالم الخارجي وما يترتب عنه من التزامات مالية وحقوق على شكل قيود مزدوجة دائنية ومديونية وهذا خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة، وهذا بهدف تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.

يهدف هذا الفصل إلى عرض جميع الجوانب النظرية المتعلقة بحساب ميزان المدفوعات من خلال التطرق إلى مفاهيمه العامة، تركيبته الأساسية، كيفية القيد والعوامل المؤثرة عليه، وضعياته ما بين الاختلال والتوازن وكذا آليات تصحيحه وغيرها من النقاط الهامة.

وبهدف الإلمام بالأدبيات النظرية لميزان المدفوعات والاحاطة بالعناصر الرئيسية للموضوع ارتأينا عرض الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: تركيبة ميزان المدفوعات وعناصره الرئيسية

المبحث الثالث: وضعيات ميزان المدفوعات بين التوازن، الاختلال والعجز

المبحث الرابع: آليات التصحيح لإعادة التوازن لميزان المدفوعات

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات أداة رئيسية يستخدمها صناع القرارات الاقتصادية لاتخاذ التدابير المناسبة فيما يخص التعاملات الدولية المختلفة، إذ يمثل مؤشرا اقتصاديا هاما لتوضيح المكانة الاقتصادية للبلد وتحديد حجم ومستوى العلاقات الاقتصادية التبادلية بين الدول، وذلك من خلال ما يقدمه هذا الحساب من أرقام وبيانات تتعلق بجميع المبادلات التجارية سواء كانت سلعية أو خدمية وكذا التدفقات المالية التي تتم خلال السنة بين بلد معين وبقية الدول الأخرى، سنحاول من خلال هذا المبحث عرض مختلف المفاهيم الأساسية التي تمس ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات وخصائصه

في ظل تزايد الانفتاح الاقتصادي وتعاظم العلاقات الاقتصادية الدولية. أصبحت الدول ترتبط بمجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية، كالمبادلات السلعية والخدمية، والاستثمارات، والتحويلات المالية، وتنعكس حصيلة هذه المعاملات في ميزان المدفوعات، الذي يعد سجلا محاسبيا شاملا يوثق جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

تعددت التعاريف والمفاهيم التي تناولت ميزان المدفوعات وجميعها تصب في معنى واحد نذكر منها:

- هو سجل اقتصادي ومالي نظامي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية للدولة بين المقيمين وغير المقيمين فيها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وتتضمن هذه المدونات حقوق الدولة والتزاماتها اتجاه بقية الدول، إذ يمكن استعماله كمؤشر للنمو الاقتصادي واستقرار البلد[1].
- ميزان المدفوعات عبارة عن بيان إحصائي تدون فيه جميع تدفقات الأصول الحقيقية والمالية والنقدية بين الوكلاء الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين في الدولة خلال فترة زمنية محددة عادة بالسنة[2].

[1]Imoughele lawrene ehkioya.ismaila mohammed.monetry policy and balance of payments stability in Nigeria. International journal of academie research in public policy and governance.VOL N°02.N°02.p 04.2015.

[2] Assia merabet.corrélation entre lec taux de change et balance des paiemnts –cas de l'algérie de 1991 à 2007, revue recherche économique université saad dahleb.blida. VOL N°07.N°07.décembre 2012.p 51.

- كما عرفه صندوق النقد الدولي على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة إلى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما وذلك بسبب تعاملها مع الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد والتغيرات في مكونات تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة وحقوقها اتجاه بقية دول العالم[1].
- عرف على أنه وثيقة محاسبية تسجل فيها مجموعة العمليات والمعاملات المحاسبية ذات الطابع المالي والاقتصادي في مدة زمنية مقيدة بسنة[2].
- يعرفه الاقتصادي ساموبلسون بأنه سجل منظم لجميع العمليات التجارية والمالية والنقدية بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين، في مدة زمنية محددة عادة ما تكون سنة مالية[3]

من خلال ما سبق نجد أن التعاريف المقدمة عن ميزان المدفوعات متقاربة إلى حد بعيد بحيث يمكن إعطاء تعريف شامل على أنه: "سجل محاسبي يدون بشكل منتظم جميع التعاملات الاقتصادية ممثلة في السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وكميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة التي تتم بين دولة معينة وبقية الدول الأخرى خلال فترة من الزمن محددة في العادة بالسنة، وهذا لمساعدة السلطات المختصة على معرفة الوضع الاقتصادي الخارجي، وكذا توحيد البيانات مع بقية الدول المتعاملة معها.

الفرع الثاني: خصائص ميزان المدفوعات

يتميز ميزان المدفوعات بطبيعته المحاسبية بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:

- هو حساب ينصب على المعاملات الاقتصادية الخارجية حصرا سواء كانت معاملات عاجلة فورية أو آجلة تستحق بعد فترة[4].

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2012، ص 188.

[2] زواد نجاة ، أثر السياسات النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019، مجلة دفاتر، العدد 18، جوان 2022، ص 748.

[3] نويوة عمار، مطبوعة في مقياس اقتصاد دولي، مقدمة لطلبة السنة الثالثة Lmd، تخصص تجارة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ص 22.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص 155.

- هو سجل يتكون من جانبين ، جانب دائن تسجل فيه جميع المعاملات التي يترتب عليها تدفق النقد الأجنبي إلى داخل الدولة ، مثل حصيلة صادرات السلع والخدمات، والايرادات المتأتية من الاستثمارات الخارجية والقروض المحصل عليها من الخارج وغيرها من المعاملات وجانب آخر مدين تسجل فيه كافة المدفوعات من النقد الأجنبي للعالم الخارجي مثل استيراد السلع والخدمات ، دفع القروض طويلة الأجل ، دفع تحويلات أحادية الجانب.
- التسجيل في الحساب وفق مبدأ القيد المزدوج في المحاسبة، ما ينتج عنه ما يسمى بالتوازن الحسابي أو الشكلي لميزان المدفوعات، يتم ذلك عن طريق بنود التسوية التي تغلق رصيد المعاملات الأصلية الفعلية أو المستقلة إغلاقا حسابيا[1]، ويختلف هذا التوازن المحاسبي عن التوازن الاقتصادي إذ يعكس الأول مجرد توازن في عملية التسجيل المحاسبي بينما يعتبر الثاني عن التوازن الحقيقي في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة.
- يتم التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس التمييز بين الأشخاص المقيمين وغير المقيمين ، إذ يعبر المقيمين عن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا داخل إقليم البلد خلال فترة سنة أو أكثر ، بصرف النظر عن جنسيتهم، أما الأشخاص غير المقيمين فهم كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين كالبنوك والشركات والمؤسسات باختلاف مجالاتهم الذين يزاولون أنشطتهم داخل الحدود الإقليمية للدولة بما فيهم الأفراد المواطنين الذين يمارسون أنشطة بالخارج، والأجانب المستثمرين داخل الدولة لمدة لا تقل عن سنة.

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات و أهدافه

إن المعلومات والاحصائيات التي يقدمها ميزان المدفوعات يعبر عن الأوضاع الاقتصادية للبلد وكذا الصعوبات التي يعاني منها سواء على المستوى المحلي أو الخارجي بصرف النظر عن الفترة الزمنية التي تغطي دراسة هذه البيانات، بحيث أن تسجيل المعاملات الاقتصادية التي تتم عبر الحدود تكتسي درجة كبيرة من الأهمية .

[1] الحاج العربي منور، تحليل أثر السياسات الاقتصادية عل ميزان المدفوعات في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2022/2021، ص ص87-88.

الفرع الأول: أهمية ميزان المدفوعات ووظائفه

1-1 **أهمية ميزان المدفوعات:** يعتبر وجود ميزان المدفوعات ضرورة حتمية فهو يحظى بأهمية بالغة من مختلف الهيئات، إذ تبرز أهميته في عدة جوانب رئيسية نذكرها فيما يلي:

- **تشخيص قوة وضعف الاقتصاد الوطني للدولة:** هو أداة مهمة للتحليل الاقتصادي لأنه يبين المركز الذي تحتله أي دولة في الاقتصاد العالمي من خلال تركيبة المعاملات الاقتصادية التي تعكس مدى قوة الاقتصاد ودرجة تكيفه وقابليته للتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، فهو يعبر عن حجم وبنية الصادرات والواردات بالإضافة إلى العوامل المؤثرة عليه كالتكاليف، حجم الاستثمارات، نسبة التوظيف، مستوى الأسعار وغيرها.[1]
- **يعكس القوى المحددة لسعر الصرف:** إن ميزان المدفوعات يظهر القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية وتطوراته المستقبلية، بالإضافة إلى أثر السياسات الاقتصادية على بنية التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلعة محل التبادل، مما يسمح بمتابعة مدى تطور البنيات الاقتصادية للدولة والنتائج المترتبة عن السياسات المنتهجة[2].
- **تقييم الوضع الخارجي للدولة:** تعتبر مختلف التعاملات الاقتصادية التي تعقدها دولة ما مع العالم الخارجي بمثابة الاندماج مع الاقتصاد العالمي مما يسمح بقياس مدى تطور الوضعية الخارجية للدولة على مستوى شتى المجالات.
- **توجيه وتخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:** يعمل ميزان المدفوعات على تشريح الاتجاهات الرئيسية في أي اقتصاد ما، وهذا بفضل الترابط الموجود بين حساباته الرئيسية من جهة والحسابات الوطنية المتمثلة في بعض المجاميع الاقتصادية الكلية الهامة في الاقتصاد من

[1] حاجي سمية، مفتاح صالح، السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري 1990-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 09، المجلد الأول، 2017 ، ص 07

[2] أحمد السيد كردي، ميزان المدفوعات، متاح على الرابط الالكتروني:
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/158562 تاريخ التصفح: 2025/07/02 على الساعة 13:04سا.

جهة ثانية، فضلا عن كونه أداة هامة تساعد الهيئات العليا في بناء وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية كتخطيط هيكل التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي، أو عند اختيار السياسات الملائمة للتأثير على الاقتصاد في المجال الداخلي والخارجي في إطار التمويل والتجارة.[1]

- **ميزان المدفوعات مرآة تعكس درجة نمو اقتصاد دولة:** يمكن من خلال وثيقة ميزان المدفوعات لأي بلد ما التعرف على درجة تقدم اقتصادها فعلى سبيل المثال تمثل أغلب صادرات الدول المتقدمة مواد مصنعة بينما وارداتها مواد أولية ومنتوجات غذائية على عكس الدول النامية التي تعتمد علة المواد الخام كمصدر للتصدير بالمقابل نجند وارداتها تتكون من سلع مصنعة وبعض المواد الغذائية هذا ما يعطي صورة واضحة لدرجة تقدم الاقتصاد.[2]

بالإضافة إلى ما جاء ذكره فإن ميزان المدفوعات يعمل على:

- اتخاذ القرارات النقدية والمالية الملائمة فيما يخص صنع السياسات الاقتصادية وفق ما يقدمه ميزان المدفوعات من بيانات ومعلومات كمصدر رئيسي بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الاختلالات.
- قياس قدرة الدولة على الاقتراض أو الاستثمار في الخارج فمن خلال ميزان المدفوعات يمكن تحديد ما إذا كانت الدولة قادرة على تمويل العجز من مصادر خارجية أو إذا كانت لها فوائض تستطيع استثمارها في الخارج، كما أنه يعكس مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وهو ما يساهم في تقييم مناخ الاستثمار في الدولة.
- مساعدة صانعي السياسات الاقتصادية في تسيير شؤون اقتصاد الدولة كتبني سياسة معينة مثلا رفع سعر الصرف أو تبني تخفيضه.
- يعكس المكانة التجارية للدولة محل الدراسة فحصة البلد من التجارة الخارجية يكسب عملته وزنا في تسوية المدفوعات الدولية حسب نصيبها من التجارة الخارجية.
- التنبؤ المبكر بحدوث الأزمات الاقتصادية فالعجز المستمر أو المفاجئ قد يؤد إلى وقوع أزمة وشيكة كأزمة دين أو نقد مما يمنح فرصة التدارك وإدارة الأزمة.

---

[1] حاجي سمية، دور السياسية النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 144.

[2] طوال هبة، سهام محمدي وآخرون، سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 05.

- تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة و تحليل الأوضاع الاقتصادية للدولة حيث تمكن قراءة ميزان المدفوعات عبر فترات متتابعة من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة كما يعتبر مؤشرا جيدا للحكم على المركز الخارجي لها.
- يوضح أثر المعاملات الاقتصادية على الدخل القومي.

2-1 وظائف ميزان المدفوعات:

إن تسجيل العمليات الاقتصادية الدولية هي مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني مهما كانت درجة تطوره، مما يجعل موازين المدفوعات في مختلف الدول يقدم العديد من الوظائف الاقتصادية المهمة يمكن إيجازها فيما يلي:

- معرفة حجم الاحتياجات الداخلية وكذا الخارجية من مجموع السلع والخدمات المختلفة
- قراءة مدى تطور التعاملات الدولية وقياس درجة الارتباط باقتصاديات البلدان الأخرى في حالات العجز والفائض وهذا لفترات زمنية متفاوتة ، وكذا التغيرات الهيكلية للمعاملات بهدف اتباع سياسات تكفل التغلب على أسباب العجز والسعي لتحقيق الفوائض.
- إعطاء صورة شاملة للموقف الخارجي للاقتصاد الوطني والمساعدة في تسيير وتوجيه الشؤون الاقتصادية بشكل فعال.
- تتبع التحولات الحاصلة في مركز الدولة بالنسبة للتجارة العالمية[1].
- باعتبار الصادرات والواردات مكونات الدخل الوطني، فلابد من الأخذ بعين الاعتبار التغير في أحجامها النسبية عند بناء السياسات المؤثرة على الدخل والتوظيف[2].

الفرع الثاني: أهداف ميزان المدفوعات

تسعى الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية من خلال مؤشر ميزان المدفوعات عن طريق مراقبة وتنظيم تعاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي ومن أبرز هذه الأهداف ما يلي:

- تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي: عن طريق التحكم في تقليل الفجوة بين المدفوعات (الواردات والتحويلات للخارج) والمقبوضات (الصادرات والتحويلات من الخارج).

[1] حاجي سمية، مرجع سابق، ص 105.

[2] كامل البكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الدولية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 202.

- دعم سعر صرف العملة الوطنية: إن مراقبة ميزان المدفوعات تساعد على استقرار العملة المحلية فالعجز الكبير قد يؤدي الى انخفاض الطلب على العملة وبالتالي تدهور قيمتها، فعلى سبيل المثال واجهت لبنان أزمة مالية بسبب تدهور قيمة الليرة اللبناني نتيجة العجز المزمن في ميزان مدفوعاتها وقلة التحويلات المالية من العملة الصعبة.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: إن التوازن على مستوى مؤشر ميزان المدفوعات يساهم في ضبط نسبة التضخم و استقرار الأسعار ، وكذا تحفيز نسب نمو الاقتصاد الوطني.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي: يمكن استقرار ميزان المدفوعات في أي دولة ما من خلق مناخ ملائم لجذب المستثمرين الأجانب نتيجة توفر التسهيلات على مستوى الهيئات وكذا وجود الأمن واستقرار الوضع الاقتصادي كدول الخليج التي تحظى بحكم كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجذب لرؤوس الأموال كون الأحوال الاقتصادية والسياسية تحفز على الاستثمار.
- قياس درجة الاعتماد على التمويل الخارجي: عن طريق مكونات ميزان المدفوعات من حجم الصادرات، الواردات والتحويلات الأجنبية.
- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة: تساعد البيانات والمعلومات التي يقدمها ميزان المدفوعات على تعديل السياسات المالية و النقدية وكذا التجارية عند الضرورة وفق ما تفرضه الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات ومؤشراته الاقتصادية

يتأثر ميزان المدفوعات بتفاعل معقد بين العوامل الاقتصادية المحلية والخارجية في السياسات الاقتصادية للدول من شأنها أن تحدث تغيير هام على مستوى معطيات العمليات الحاصلة على مستواه، فضلا عن وجود العديد من المؤشرات لتقييم وضعيته، وسنوضح هذا فيما يلي:

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة على ميزان المدفوعات

تتأثر وضعية ميزان المدفوعات بمستوى تطور اقتصاد الدولة خاصة خلال مراحل نمو الاقتصاد الوطني وبالأخص تلك المتغيرات المؤثرة على نمو الاقتصاد نذكر منها:

1-1 **التضخم:** يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية نسبيا مقارنة مع نظيرتها من الأسعار الخارجية ما يضعف القدرة التنافسية للسلع المحلية، وبالتالي تنخفض نسبة الصادرات ويرتفع معدل الواردات في نفس الوقت، هذا راجع كون أسعار المنتجات الأجنبية أكثر طلبا

بالنسبة للأفراد المقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا ما يؤدي إلى ارتفاع الصادرات على الواردات الأجنبية وانخفاض الطلب على الصادرات الوطنية[1].

2-1 **معدل نمو الناتج المحلي:** يمثل الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية، فالناتج الداخلي PIB هو الدخل المكتسب الذي تتحصل عليه الدولة خلال سنة بصرف النظر عن جنسية عوامل الإنتاج التي ساهمت في انتاجه داخل الاقليم الاقتصادي للدولة سواء كانت وطنية أم أجنبية، فزيادة الدخل الوطني يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات ، والعكس فالانخفاض يسبب تراجع الطلب على السلع والخدمات الخارجية.

3-1 **الاختلاف في سعر الفائدة:** يترك تغير سعر لفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، فارتفاع أسعار الفائدة على المستوى المحلي يجعل تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل كبيرا بهدف استثمارها على شكل سندات بدخل مرتفع ، والعكس صحيح يسبب تراجع سعر الفائدة المحلي إلى خروج رؤوس الأموال من الدولة، ويعود السبب إلى أن المراكز المالية التي توفر معدلات فائدة أعلى تصبح أكثر جاذبية للمستثمرين.

4-1 **سعر الصرف والعرض والطلب على العملة:** هناك علاقة وطيدة بين ميزان المدفوعات والعرض والطلب على العملة وبين سعر صرفها، بحيث أن زيادة كمية النقود المعروضة من العملة على الكمية المطلوبة منها تؤدي لانخفاض سعرها، بمعنى تنخفض قيمة العملة مقارنة مع نظيرتها من العملات الأجنبية الأخرى ، ما يترتب عليه انخفاض الكمية المعروضة من العملة وزيادة الطلب عليها خاصة أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات ونقص حجم الواردات كما أنه ليس من الضروري وجود علاقة بين عجز ميزان العمليات الجارية وانخفاض سعر الصرف حيث أن هناك إمكانية زيادة الطلب والعرض على العملة الوطنية بأسباب لا تتعلق بتجارة السلع والخدمات فحركة رؤوس الأموال قد لا تكون مصدرا لعرض العملة الوطنية وطلبها في سوق العملات الدولية.ولذلك فإن تقلبات سعر الصرف لها أثرا على ميزان المدفوعات، بحيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا لتصبح أثمان الواردات أكثر استقطاب بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس صحيح يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى الرفع من القدرة التنافسية للصادرات، ويجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

[1] بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر ، الجزائر، 2007، ص 69.

توجد عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على مؤشر ميزان المدفوعات منها:

- السياسات الاقتصادية كالسياسة المالية فزيادة الانفاق الحكومي مثلا تؤدي إلى ارتفاع الواردات وبالتالي يسبب عجزا في الميزان التجاري.
- تدفقات الاستثمار الأجنبي والتحويلات المالية.
- الاستقرار السياسي (جذب الاستثمارات الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات) والأزمات الاقتصادية
- الديون الخارجية وخدمة الدين.
- تطور وسائل الإنتاج والنقل وكذا التجارة الالكترونية التي تساهم في تخفيض تكلفة التصدير وتزيد من القدرة التنافسية للصادرات.

الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية المستخرجة من ميزان المدفوعات

يمكن استغلال مؤشر ميزان المدفوعات من أجل القيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية بهدف التعرف على الوضعية الاقتصادية للدولة، وهذا بفضل مؤشراته الاقتصادية المستخرجة وفيما يلي نعرض أبرز هذه المؤشرات الاقتصادية:

1- **نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الديون:** تمثل هذه النسبة مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تخطي أعباء المديونية في الظروف الاقتصادية الصعبة، لذا فإن ارتفاع هذه النسبة تدل على وفرة السيولة الخارجية ، إذ يعبر الاحتياطي من الأموال بمثابة المخرج الآمن الذي تلجأ إليه السلطات للحفاظ على استقرار أسعار الصرف، ومواجهة الأزمات الظرفية، إلا أن ارتفاع هذه الاحتياطات تعبر عن مؤشر على تجميدها مما يعرقل فرصة استثمارها[1].

2- **نسبة الدين الخارجي للصادرات:** تعبر الصادرات نسبة تسديد الديون على المدى الطويل والمتوسط فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما واجه الاقتصاد القومي مخاطر عدم السداد، مما يفرض على الدول أن لا تتجاوز هذه النسبة قيمة 50%، بمعنى ارتفاع نسبة الصادرات.

3- **معدل القدرة على تسديد الواردات:** يتحدد هذا المعدل بعدد الأيام ، فكلما كان عددها أكبر يعني أن الدولة قادرة على تسديد فواتير الواردات في الآجال القريبة ، كما أنه من الأفضل أن لا تقل المدة عن 90يوم، وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف RC إلى الواردات من السلع M، ويتحدد وفق العلاقة التالية: $CRM = \left(\frac{RC}{M}\right) * 360$

[1] هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع، 2001، ص 231.

4- **علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:** يمكن اختصار هذه العلاقة من خلال المساواة بين الموارد والاستخدامات في أي اقتصاد ما في المعادلة التالية:

$$Y= C+I+G+(X-M)$$

بحيث أن:

Y: الناتج من السلع مقيما بالناتج الداخلي الخام PIB بسعر السوق خلال فترة معينة.

C: الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي.

I: الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي

M: الواردات من السلع

X: الصادرات من السلع

G: الإنفاق الحكومي

بمعنى: $Y= (C+I+G)+(X-M)$ بحيث: $C+I+G$ تعبر عن الاستخدامات الداخلية نطلق عليها الرمز B.

لتصبح العلاقة: $Y= B+(X-M)$

ومنه نستنتج: $Y-B=X-M$

بحيث أن: Y-B تعبر عن العجز أو الفائض في الناتج الداخلي

X-M يعبر عن رصيد الميزان التجاري

- في حالة ما إذا حقق البلد فائضا في الناتج الداخل الخام يعني هذا بأن الاستخدامات الداخلية للدولة تم تغطيتها بصورة كلية بنسبة من الناتج الداخلي أما الباقي وجه للتصدير ، وهذا يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري ، أما في حالة العجز فإن تغطية الاستخدامات الداخلية تتم عن طريق الاستيراد وهذا ما يفسر عجز الميزان التجاري.

5- **معدل التبعية (الاستقلالية)TD:** يعبر هذا المعدل عن نسبة الواردات من السلعM إلى الناتج الداخليPIB ، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان اقتصاد البلد مستقلا نسبيا غير تابع للخارج

$$TD=(M/PIB)*100$$

6- **معدل القدرة على التصدير TE**: تمثل نسبة الصادرات X إلى الناتج الداخليPIB والتي تعبر عن استقلالية الاقتصاد نحو الخارج، فكلما كان المعدل كبيرا تكون قدرة الدولة كبيرة في اعتمادها على صادراتها أو على قطاع التصدير لتغطية حجم النفقات وكذا المساهمة في جلب العملة الصعبة.

$$TE=(X/PIB)*100$$

7- **معدل التغطية TC:** يعبر عن نسبة الصادرات من السلع إلى الواردات من السلع

$$TC=(X/M)*100$$

تمثل هذه النسبة مدى قدرة الموارد التي توفرها الصادرات على تغطية التكاليف الناتجة عن الواردات فإذا كان هذا المعدل أقل من 100% فإن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، وبالتالي وجب على الدولة البحث عن مصادر أخرى لتنويع الصادرات بهدف تمويل وإدارة المدفوعات.

8- **العلاقة بين العجز في ميزان العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام:** هو مؤشر يقيس درجة مديونية الدولة، وعموما إذا كان هذا المعدل لا يتجاوز نسبة 5% من الناتج الداخلي كحد أقصى[1] فهو الأمثل للاستدامة، أما إذا تجاوزت هذه النسبة تصبح الوضعية الاقتصادية للبلد في وضع حرج بحيث أن احتياطات التمويل تستدعي اللجوء للاستدانة.

يمكن قياس هذه النسبة بالعلاقة التالية: BOC/PIB =% بحيث: BOC يمثل حساب العمليات الجارية وPIB يمثل الناتج الداخلي الخام.

المطلب الرابع: القيود المحاسبية في ميزان المدفوعات

تعتمد دول العالم على قيد عملياتها في ميزان المدفوعات بما يعرف محاسبيا بنظام القيد المزدوج بعمودين دائن ومدين، دون اعتبار الميزان كميزانية سنوية، كما نجد أن بعض الدول الأخرى تعتبر ميزان مدفوعاتها ميزانية على أساس الأصول والخصوم وفقا لطبيعة التسجيل، وبناء على هذا سوف نعرض نموذجين لميزان المدفوعات وكيفية القيد فيهما.

[1] تقرير استدامة الحساب الجاري، دائر الأبحاث والسياسة النقدية 2019 على الموقع www.pma.ps ص 07، تاريخ الاطلاع 12 /2025/07 على الساعة: 21:27.

الفرع الأول: كيفية القيد في ميزان المدفوعات باعتباره وثيقة ميزانية سنوية

إذا ما اعتبر ميزان المدفوعات كميزانية سنوية فهذا يعني الأصول والخصوم، فالعمليات والصفقات الدولية المبرمة يجب أن تدون وفق جانب الأصول والخصوم كما أنها تستند من حيث المبدأ في غالب الأحيان على العملة الصعبة، أي أن دخول أو خروج هذه العملات الأجنبية أصبح المرجع الأساسي في عملية تقييدها في الميزان، فكل تعامل اقتصادي على المستوى الدولي ينجم عنه دخول العملات الصعبة يقيد في جانب الأصول، بالمقابل كل عملية تستدعي خروج العملة الصعبة تدون في جانب الخصوم.

ووفقا لهذه القاعدة تدون في جانب الأصول قروض رؤوس الأموال (استيراد للعملة الصعبة) وتسجل في ميزان المدفوعات للسنة التي حصل فيها الاقتراض ، بينما في جانب الخصوم تدون سلفات رؤوس الأموال التي تقترض والتي ينظر إليها على أنها خروج لرأسمال، بالإضافة إلى تسديد القروض الممنوحة.

يتم الاعتماد على عرض وطلب النقد الأجنبي للتفرقة بين الأصول والخصوم، ففي حالة كان نقد بلد ما مطلوب في سوق الصرف بهدف تسديد عملية معينة فإنه يتم التقييد في جانب أصول ميزان المدفوعات، وفي حالة ما إذا كان النقد معروضا في سوق صرف العملات تسجل العملية في جانب الخصوم.

هذا المعيار ينطبق كذلك في العمليات الاقتصادية المتعلقة بالسلع والخدمات، وعائد رأس المال ، وما يلاحظ أن المبدأ المعتمد في التسجيل هو مبدأ القيد المزدوج الذي يجعل من ميزان المدفوعات متوازن محاسبيا ، وذلك لأن كل عملية اقتصادية تسجل مرتين مرة في جانب الأصول (الدائن) وأخرى في جانب الخصوم (المدين) وذلك عند تسويتها ماليا[1].

وفيما يلي جدول يوضح مبدأ القيد في ميزان المدفوعات على أساس جانبي الأصول والخصوم

[1] مسعود مجيطنة، دروس المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2013، ص 28.

الجدول رقم (1-2): القيد في ميزان المدفوعات وفق مبدأ الميزانية السنوية(الأصول والخصوم)

الأصول	الخصوم
– صادرات – خدمات مقبوضة(سياحة، تأمين، نقل، مداخيل رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج..) – قروض حكومية واستثمارات من الخارج – رؤوس أموال قصيرة الاجل غير مصرفية ممنوحة من قبل القطاع الخاص الغير مصرفي – تحويلات مدخرات المقيمين المهاجرين والهبات الخاصة والحكومية	– واردات – خدمات مدفوعة (نقل، سياحة، تأيمن، مداخيل رؤوس الأموال المستثمرة في الداخل..). – استثمارات مقامة في الخارج وقروض حكومية مقدمة – رؤوس أموال قصيرة الاجل مقرضة بواسطة القطاع الخاص غير مصرفي – تحويلات العمال الأجانب والهبات المقدمة للخارج سواء خاصة أو حكومية
–زيادة الالتزامات القصيرة الأجل للقطاع الخاص المصرفي أو تدني أصوله. – زيادة مديونية القطاع الرسمي تجاه باقي البنوك المركزية، أو خفض احتياطاته بالذهب والعملات الصعبة	– زيادة أصول القطاع الخاص المصرفي أو تدني التزاماته. – زيادة احتياطات القطاع الرسمي بالذهب ، والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة أو تدني التزاماته

المصدر: وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي،(قضايا نقدية ومالية) ، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001 ص39.

الفرع الثاني: القيد في ميزان المدفوعات طبقا للمحاسبة المزدوجة (القيد المزدوج)

يعمل النظام المحاسبي للقيد المزدوج على تسجيل قيمة أي معاملة عن طريق اثنين من القيود المستقلة أحدهما قيد دائن والآخر مدين، ففي الجانب الدائن تدون جميع عمليات البيع، بما فيها بيع الأصول من قبل المقيمين وغير المقيمين سواء كانت بضائع أو عملات أو أسهم، أما في الجانب المدين فتدون كافة عمليات الشراء بما فها حيازة كافة نماذج الأصول التي يقوم بها المقيمين مع غير المقيمين، إذ ينتج عن ذلك أن مجموع القيم للقيود المدينة تساوي مجموع القيم للقيود الدائنة[1].

إن نظام ميزان المدفوعات هو نظام يشابه أي نظام محاسبي يستند على القيد المزدوج، بمعنى أن كل عملية ينتج عنها اثنان من القيود التي تسجل حسابات ميزان المدفوعات وهما:

–

[1] حاجي سمية، مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 11

- **القيد المدين:** يأخذ الإشارة (+)، يسجل العملية التي تنتج عن قيام الأفراد المقيمين في الدولة بتسديد مدفوعات للخارج بما في ذلك جميع المعاملات المستقلة التي يترتب عليها دخول عملة أجنبية للدولة.
- **القيد الدائن:** يأخذ الإشارة (−)، يتم تدوين المعاملات التي يترتب عليها حصول مواطني الدولة على مقبوضات من الخارج.

تجدر الإشارة أنه في كل مرة نقوم بأي معاملة اقتصادية أو صفقة دولية تسجل في الجانب الدائن أو الجانب المدين يتم تسجيلها أيضا بالتوازي سواء دائن أو مدين بقيمة أو رصيد متساوي، إذ يعرف هذا المبدأ في المحاسبة بمبدأ القيد المزدوج، وبالتالي كل صفقة اقتصادية تتم على المستوى الدولي له جانبين

- **جانب أول:** هو التدفق السلعي سواء خدمات ،أصول، سلع.
- **جانب ثاني:** هو تحويل للأموال مقابل هذه السلع و الخدمات المتدفقة.

وفق نظام المحاسب المزدوجة فميزان المدفوعات يعتبر حساب بقسمين جانب ومدين، تسجل فيه جميع عمليات البيع بما فيها بيع الأصول بصرف النظر عن طبيعتها(أسهم، عملات، سلع) وكذا جميع عمليات الشراء بما فيها تمليك كافة نماذج الأصول التي يعقدها المقيمين مع غير المقيمين.

والشكل التالي يشرح قيد التدفقات في ميزان المدفوعات لأي دولة من دول العالم

الشكل رقم (01-02) : قيد التدفقات في ميزان المدفوعات

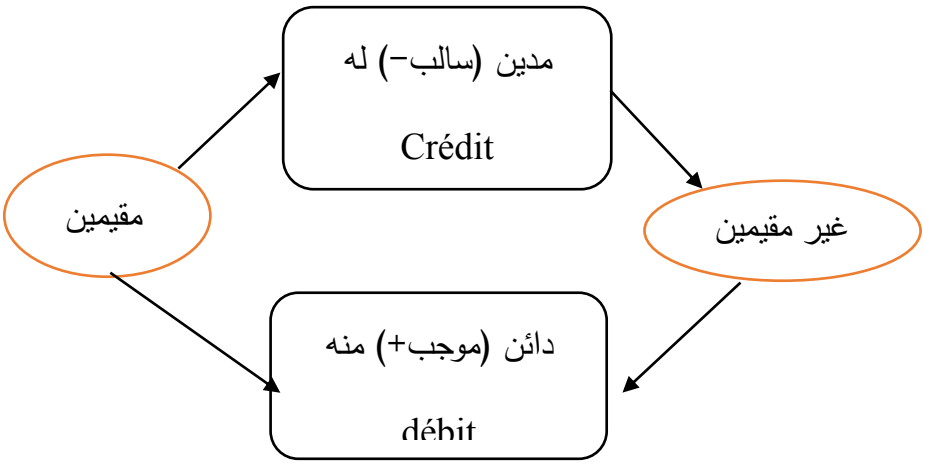

المصدر: وسام ملاك، مرجع سابق ، ص 40

إن كل عملية تقام بين المقيمين وغير المقيمين، ينجم عنها قيد محاسبي في ميزان المدفوعات في عمودي الدائن أو المدين وحتى يتحقق التوازن في الميزان يقتضي إدخال قيد آخر بالمقابل وبنفس القيمة في العمود الآخر سواء مدين أو دائن، حتى تكون المجاميع متساوية، لكن في أغلب الأحيان يوجد العديد من حالات الخطأ التي تعرقل عملية التوازن[1].

المبحث الثاني: تركيبة ميزان المدفوعات وعناصره الرئيسية

إن المعاملات الاقتصادية التي تتم بين دول العالم لا يمكن حصرها فهي متشعبة ومتداخلة، ينجم عنها متحصلات ومدفوعات من العملات الأجنبية، إذ من الضروري إعطاؤه بيان مفصل يوجز هذه الصفقات ضمن أقسام مستقلة يضم كل منها نوعا خاصا من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة، إلا أن جميعها يخضع نظريا لنظام القيد المزدوج فكل اتفاقية تدون في جزأين:

- الجانب المدين: تدون فيه حقوق الدولة لدى الغير التي يترتب عليها دخول للعملة الصعبة بمعنى الصادرات.
- الجانب الدائن: تجل فيه ديون والتزامات الدفع للدول الأخرى أو ما نعني به خروج للعملة الصعبة (الواردات).

يضم ميزان المدفوعات مجموعة من الموازين أو الحسابات الفرعية، وكل حساب يحتوي على مجموعة من المعاملات المالية والاقتصادية المتشابهة من حيث الطبيعة، وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض وهي كالآتي:

- حساب العمليات الجارية(الحساب الجاري)
- حساب العمليات الرأسمالية(الميزان الأساسي)
- حساب التسويات الرسمية
- حساب السهو و الخطأ.

[1] عبد الله محمد عيسى وإبراهيم موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية، لبنان، دار المنهل اللبناني، 1998، ص105.

المطلب الأول: حساب العمليات الجارية

يعتبر أهم الحسابات الفرعية المكونة لميزان المدفوعات فهو يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية ويمنح بيانات هامة للهيئات العليا حول وضعية الاقتصاد المحلي، فهو حساب يضم جميع المعاملات الدولية من السلع والخدمات والتحويلات التي تتم بين دولة وأخرى التي يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة على حجم الدخل القومي بالزيادة أو النقصان كما أنه يعرف بحساب الصفقات الداخلية أو حساب الدخل[1] ، كما أنه يتابع مسار تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والخارجي المترتبة عن العلاقات بين الجهات المقيمة بالبلد والجهات غير المقيمة بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج.

يشمل حساب العمليات الجارية الموازين التالية:

الفرع الأول: الميزان التجاري (التجارة المنظورة)

هو أقدم العلاقات الاقتصادية بين الدول، يتعلق بتجارة السلع فقط أي الصادرات من السلع وارداتها خلال فترة معينة من الحساب والتي تمر عبر الحدود الجمركية من وإلى الدولة، يعرف بحساب التجارة المنظورة كون تسجل فيه السلع التي ترى وتوزن، إذ تتمثل هذه السلع في كافة البضائع المنقولة التي تتغير ملكيتها بين المقيم وغير المقيم مهما كانت طبيعتها، بحيث تسجل حصيلة الصادرات قي الجانب الدائن باعتبارها إيرادات من الخارج، أما الواردات فتسجل في الجانب المدين كمدفوعات للخارج.

يحسب رصيد الميزان التجاري بالفرق بين الصادرات و الواردات والذي يطلق عليه اسم بالميزان التجاري المنظور إذ يعبر عنه بالعلاقة التالية: **BC= Xb-Mb**

بحيث : BC تمثل الميزان التجاري المنظور

Xb: الصادرات المنظورة

Mb: الواردات المنظورة

[1] منير خروف، ريمة توامرية وآخرون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية للفترة 2000-2016، مجلة Les réformes économique et intergration en economie mondiale ,VOL 14 N°01.2020. ص 05

في حالة ما إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات يحقق الميزان فائضا وهو في صالح الدولة، أما إذا كانت الصادرات أقل من الواردات يكون الميزان التجاري في حالة عجز ، أما في حالة تساوي قيم الصادرات والواردات يكون الميزان التجاري المنظور في حالة توازن.

الفرع الثاني: ميزان الخدمات (التجارة غير المنظورة)

هو حساب يشمل كافة الخدمات غير الملموسة والمعاملات الخدمية المتبادلة بين الدولة والخارج والتي تقام بين المقيمين وغير المقيمين، تتمثل هذه الخدمات في نفقات السياحة وخدمات النقل والتعليم وكذا الاتصالات والتأمين والنفقات الحكومية وغيرها من خدمات البنوك ، ودخول الاستثمارات الناتجة عن عوائد أصول الدولة في الخارج بحيث تقيد هذه الخدمات المقدمة إلى جانب الإيرادات والخدمات المتحصل عليها في جانب المدفوعات(الواردات).

ما يلاحظ على ميزان الخدمات هو صعوبة جمع البيانات عن تجارة الخدمات مقارنة بالتجارة السلعية خصوصا إذا لم تكن هناك رقابة على النقد، إذ نتحصل على البيانات على شكل تقديرات.

كلا الحسابين المقدمين يعطيان في الأخير حساب شامل وموحد يضم ميزان التجارة المنظورة وغير المنظورة

ميزان السلع والخدمات= الميزان التجاري(المنظور)+ الميزان التجاري غير المنظور(خدمات)

الفرع الثالث: حساب التحويلات من جانب واحد(حساب الدخل الثانوي)

يعبر هذا الحساب على المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتم بين دولة وبقية الدول الأخرى بدون مقابل أي عملية غير تبادلية من جانب واحد، إذ لا يترتب على الدولة المستفيدة أي حق أو التزام بالتسديد.

تشمل هذه المبادلات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة جميع المعاملات الخاصة كالهبات والمساعدات المالية، المنح وكذا التحويلات سواء رسمية[1] أو خاصة، وقد تتخذ التحويلات شكلا نقديا أو عينيا، تدون التحويلات التي تخرج من الدولة في الجانب الدائن من الحساب في حين تقيد التحويلات التي تدخل للبلد في الجانب المدين وعادة ما تظهر على أساس صافي أي أن القيود المدينة تخصم من القيود الدائنة والفرق هو الذي يظهر في الحساب.

[1] عبد المنعم محمد مبارك ومحمود يونس، مرجع سابق ، ص 171.

يقسم صندوق النقد الدولي هذه الهبات أو التحويلات إلى قسمين:

- **الهبات الخاصة(التحويلات الخاصة):** تشمل تحويلات الأفراد والمؤسسات الخاصة سواء كانت نقدية أو عينية خارج عمليات البيع والشراء، بالإضافة إلى تحويلات العاملين المهاجرين لجزء من مواردهم المالية لبلدانهم الأصلية والتي تعد مصدرا هاما من مصادر تغطية عجز ميزان الحساب الجاري وجزء من تكوين الدخل القومي القابل للصرف، بالإضافة للتبرعات والمساعدات التي تصل الدولة أو تخرج منها بواسطة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية.
- **التحويلات الرسمية(الهبات الرسمية):** تضم التعويضات والمساعدات الدولية المقدمة سواء مالية نقدية أو عينية المستلمة بين حكومات الدولة كتعويضات خسائر الحروب والكوارث الطبيعية، إذ يعتبرها صندوق النقد الدولي هبات إجبارية وكذللك الهدايا بمختلف أصنافها طبقا للاتفاقية الدولية المبرمة بين الدول.

يمكن تمثيل حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات على النحو التالي:

الجدول رقم(02- 02): حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات

الحساب السلعي	
الصادرات	+
الواردات	-
صافي حساب التجارة المنظورة	1
الخدمات	
النقل	+
عوائد الاستثمارات في الخارج	+
تحويلات الاستثمارات الخارجية في الداخل	-
صافي التحويلات العسكرية	+
صافي باقي الخدمات	+
صافي حساب الخدمات	2
صافي حساب السلع والخدمات	2+1
حساب التحويلات	
التحويلات الخاصة	+
التحويلات الحكومية	+
صافي حساب التحويلات	3
صافي الحساب الجاري	3+2+1

المصدر:- DOMINICK salvatore.traduction françois contensou –économie international –

mcGraw –hill paris 1982 P 101

يعتبر حساب العمليات الجارية أكثر الحسابات الفرعية أهمية في ميزان المدفوعات للعديد من الأسباب[1]:

- حجمه النسبي مقارنة بالحسابات الفرعية الأخرى.
- يضم كافة المعاملات التي تنتج أو تستهلك الدخل القومي.

[1] محمد فوزي أبو السعود، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص330.

– تحركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل(التي تؤدي دورا مستقلا هاما في الاقتصاد الدولي) يمكن أن تتم فقط عن طريق تحركات السلع والخدمات الحقيقية.

المطلب الثاني: حساب العمليات الرأسمالية (الميزان الأساسي)

يطلق على هذا الحساب حساب الأصول المالية إذ يتم تدوين جميع العمليات الدولية التي يترتب عنها انتقال التدفقات النقدية إلى الداخل والخارج التي تقوم بها المؤسسات الخاصة والحكومات بغرض الاستثمار لفتة زمنية محددة ، وكذا كافة التغيرات التي تطرأ على أصول وخصوم الدولة خلال فترة الميزان ، تنشأ عن هذه الحركة زيادة أو نقص في مطلوبات وموجودات الدولة في المدة التي يتم اعداد فيها ميزان المدفوعات، فتسجل الحقوق والالتزامات الناتجة عن تدفقات رؤوس الأموال بمختلف أشكالها بحكم أن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات والتي من شأنها أن تغير مركز دائنية ومديونية الدولة[1].

يتم تسجيل التدفقات الداخلة والخارجة طبقا لمعيار مدة الاستحقاق الأصلي لهذه المعاملات، إذ يتكون حساب رأس المال من حسابين فرعيين رئيسيين:

الفرع الأول: حساب رأس المال طويل الأجل

تضم رؤوس الأموال الخاصة والحكومية المحولة من وإلى الخارج قصد استثمارها لأجل طويل تفوق السنة أو موعد استحقاقها غير محدد وهي توضح مركز الدولة كدائنة أو مدينة للخارج، يشمل هذ الحساب ما يلي:

- ✓ الاستثمارات المباشرة: والتي تأخذ أشكال مختلفة تهدف إلى بناء مكانة في تسيير المؤسسة التي تعمل في الاقتصاد الأجنبي ومن بينها:
  - إنشاء فروع لمشروعات في دولة أخرى أو قيام مشاريع جديدة من طرف المقيمين بحيث تكون تابعة للمؤسسة الأم أو شراء مؤسسة أجنبية أو الاندماج عن طريق الشراكة في رأسمال الشركة.
  - شراء العقارات التجارية وغير التجارية في دولة ما والتي تنقل ملكيتها إلى مقيم في دولة أخرى
  - الاكتتاب في عدد معين من الأسهم عند تأسيس الشركة غير المقيمة لأول مرة أ وفي حالة مؤسسة أنشئت من قبل.

[1] محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، مصر، بدون سنة، ص 66.

تقيد هذه الاستثمارات في الجانب الدائن كونها تصدير لرؤوس أموال طويلة الاجل وزيادة للحقوق المالية للمقيمين في الخارج، أما بالنسبة لما يقوم به المستثمرين غير المقيمين من إقامة مشاريع وإنشاء مؤسسات داخل الاقتصاد فهي تعتبر عمليات دائنة إذ أنها أرصدة للعملات الأجنبية تتدفق للداخل أي هي استيراد لرؤوس الأموال ونقصان لحقوق المقيمين وزيادة التزاماتها.

- ✓ القروض الدولية: أضحت هذه القروض تمثل الشكل الشائع في وقتنا الحالي، يكون مصدرها حكومي أو خاص أو عن طريق منظمات دولية، يتحصل عليها المقيمون لفترة طويلة الأمد سواء كانت قروض تجارية متعلقة بالصادرات أو الواردات من السلع، أو قروض غير تجارية، تقيد مثل هذه القروض في الجانب الدائن باعتبارها مدخلات من رؤوس الأموال مضاف إليها أقساط دفع القروض الوطنية من قبل الأجانب، بينما القروض الوطنية المقدمة من طرف المقيمين وسداد القروض الأجنبية من قبل المقيمين الأجانب، يتم تسجيلها في الجانب المدين[1].
- ✓ استثمارات المحافظ المالية: تتضمن هذه الصفقات عملية بيع وشراء الأسهم طويلة الأجل بين المتعاملين الاقتصاديين، بحيث تدون السندات الأجنبية والأسهم التي يملكها المقيمين في القسم المدين على أساس أنها عملية استيراد لأوراق مالية، ونفس الشيء بالنسبة لإعادة شراء المقيم للأوراق المالية محليا من غير المقيم.

أما الأسهم والسندات المحلية التي يقوم غير المقيم باقتنائها من المقيمين فتدون في القسم الدائن من الحساب باعتبارها عملية تصدير لأوراق مالية يترتب عنها دخول رؤوس أموال.

- ✓ استثمارات أخرى: يتم تسجيل في هذا البند جميع الاستثمارات التي لم تذكر سالف مثال ذلك : ملكية العلامات التجارية وحقوق ملكية براءات الاختراع، ومساهمة الدول في رأسمال المنظمات المالية الدولية، بحيث يتم تدوين ما يكسبه المقيمون من هذه الاستثمارات في القسم الدائن، أما ما يحفظه غير المقيمين منها يسجل في القسم المدين.

في الإشارة إلى ما سبق ذكره من أشكال القروض الطويلة الأجل فإن كل عملية رأسمالية مدينة لابد وأن يقابلها عملية في الجانب الدائن وفق نظام القيد المزدوج.

[1] محمد زكري شافعي، مرجع سابق، ص 69.

الفرع الثاني: حساب رأس المال قصير الأجل

يعرف كذلك بالحساب النقدي، بحيث يتم تسجيل جميع المعاملات النقدية والمالية الرسمية والخاصة المنقولة من أو إلى الخارج بغرض استثمارها في آجال لا تتجاوز السنة، تتميز هذه التحويلات بدرجة كبيرة من السيولة إذ يمكن تحويلها بسرعة إلى نقود وكذا سرعة انتقالها بين الدول. وهذه الحسابات عادة ما تتحقق بهدف تسوية المعاملات الأخرى في ميزان المدفوعات خاصة معاملات الحساب الجاري ،ومعاملات رأس المال طويل الأجل والتحويلات أحادية الجانب.

تتضمن هذه العمليات الرأسمالية المعاملات التالية:

- الودائع المصرفية الادخارية قصيرة الأجل
- العملات الذهبية وكذا الحسابات المصرفية
- أذونات الخزينة واحتياطات الأصول الخارجية لدى البنك المركزي
- قروض صندوق النقد الدولي
- حقوق السحب الخاصة والحقوق التجارية
- احتياطات العملة الأجنبية
- القروض التجارية و المالية قصيرة الأجل
- سندات الحكومة قصيرة الأجل

تقيد رؤوس الأموال قصيرة الأجل المحولة للدولة في الجانب الدائن في حين تلك التي تأخذ طريقها إلى الخارج تسجل في الجانب المدين، إذ تتم هذه التحركات لأسباب منها:

- تباين مستويات أسعار الفائدة: يؤدي إلى حركية رؤوس الأموال من دول بها أسعار فائدة منخفضة إلى دول بها أسعار فائدة مرتفعة بهدف تحقيق عوائد مالية أكبر.
- المضاربة: عند التنبؤ بارتفاع سعر عملة معينة فإن السماسرة يحولون أموالهم للبلد المتوقع ارتفاع قيمة عملتها بغرض بيع مشترياتهم من العملة لتحقيق أرباح إضافية.
- الأوضاع الاقتصادية و السياسية الغير مستقرة: فالدولة المهددة بعدم الأمان تعمل على تحويل رؤوس الأموال إلى دول تتمتع بظروف أفضل ، فأصحاب الأرصدة السائلة ينقلون أرصدتهم من بنوكها و ذلك بشراء سندات قصيرة الأجل في الخارج أو بتحويل هذه الأموال إلى عملات أخرى و ادخارها في البنوك الأجنبية.

- التضخم وما ينتج عنه من انخفاض في قيمة رأس المال.

نشير إلى أن حساب رأسمال بشقيه الطويل والقصير الأجل يمثل الفارق بين مقدار التغير الصافي في الأصول التي تملكها الدولة خلال السنة، ومقدار الالتزامات الخارجية خلال نفس الفترة الزمنية.

يمكن جمع بنود حساب رأس المال في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-02): حساب رأس المال في ميزان المدفوعات

حساب رأس المال طويل الأجل	
عوائد الاستثمارات المباشرة	+
مدفوعات الاستثمارات المباشرة	−
عوائد المحفظة الاستثمارية	+
مدفوعات المحفظة الاستثمارية	−
صافي القروض الحكومية	+
صافي باقي العمليات الطويلة الأجل	+
صافي حساب رأس المال طويل الأجل	**1**
حساب رأس المال قصير الاجل الخاص اللا سائل	
ديون للعالم الخارجي	+
ديون من قبل العالم الخارجي	−
صافي حساب رأس المال قصير الأجل اللا سائل	**2**
حساب رأس المال قصير الاجل الخاص السائل	
ديون باتجاه العالم الخارجي	+
ديون من قبل العالم الخارجي	−
صافي حساب رأس المال قصير الاجل الخاص السائل	**3**
صافي حساب رأس المال	**3+2+1**

المصدر: DOMINICK salvatore .traduction françois contensou –économie international op cit - P 102.

المطلب الثالث: حساب التسويات الرسمية

يسجل في هذا الحساب صافي الاحتياطات الرسمية الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة (العملات الصعبة) بالزيادة أو النقصان نتيجة المعاملات المالية الدولية، وكذا التغيرات في الأصول والخصوم الدولية للسلطات النقدية في أي سنة من السنوات بهدف التسوية الحسابية للعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات فتقوم الحكومات بتسوية العجز عن طريق تصدير الذهب للخارج من خلال بيعه للحصول على العملات الأجنبية شأنه شأن السلع العادية إذ يتم التعامل معه محاسبيا على أساس صادرات وواردات ويتم تدوينه في الجانب الدائن كإيرادات، في حين تقوم بتسوية الفائض المسجل من خلال استعمال هذا الفائض في استيراد الذهب من الخارج فيقيد في الحساب المدين كمدفوعات من ميزان الذهب النقدي ، ويحتفظ به البنك المركزي كغطاء أو احتياطي للنظام النقدي[1]، وهكذا يصبح ميزان المدفوعات متوازنا محاسبيا من خلال إجراء التعادل الحسابي للحسابات الدائنة والحسابات المدينة[2].

يتكون هذا الحساب من العناصر التالية:

- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية.
- الودائع بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية.
- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل اذونات الخزانة الأجنبية ، والأوراق التجارية الأجنبية.
- الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي يحتفظ بها الأجانب
- ودائع البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.
- موارد صندوق النقد الدولي.
- القروض الموجهة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

هذا الحساب يبين وضعية الدولة اتجاه العالم الخارجي من خلال مجموع الديون والاحتياطات الرسمية لهذه الدولة ، ويمكن جمعها في الجدول التالي:

[1] منير خروف، ريم ثوامرية، مرجع سابق، ص 23.

[2] أمين هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، إثراء للنشر والتوزيع، 2010، ص 213.

الجدول رقم (03-02): حساب التسويات الرسمية لميزان المدفوعات

حساب الديون	
ديون سائلة	+
ديون غير سائلة	+
صافي الديون باتجاه العالم الخارجي	**1**
حساب الاحتياطات الرسمية	
الذهب	+
تحويلات النقود	+
حقوق السحب الخاصة	+
قروض الذهب لصندوق النقد الدولي	+
صافي حساب الاحتياطات الرسمية	**2**
حساب التسويات الرسمية	2+1

المصدر:DOMINICK salvatore op cit – P P 102 - 103

المطلب الرابع : حساب السهو والخطأ

يستخدم هذا الحساب لغرض الموازنة المحاسبية لميزان المدفوعات وذلك لأن التسجيل في الميزان يكون وفق مبدأ القيد المزدوج، كون كل عملية اقتصادية يتم تدوينها نظريا مرتين في الجانب الدائن وأخرى في الجانب المدين، وبالتالي فإن المجموع الكلي يكون متساويا إلا أنه قد لا يحدث هذا التوازن لصعوبة الحصول على المعلومات الإحصائية الدقيقة والاختلافات العشوائية في عملية جمع البيانات عن التعاملات الدولية التي تدخل ضمن الحساب أو وجود أخطاء نتيجة المبالغة أو التقليل في تقدير العناصر المسجلة، في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ القيمة الإجمالية الكلية لكلا الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات[1]، كما يستعمل هذا الحساب الذي يعتبر حسابا للتسوية في بعض الحالات التالية:

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 104.

- فروقات ناجمة عن تباين في قيمة صرف العملة عن تقييم السلع والخدمات المتبادلة.
- ظروف أمنية يقضيها الأمن القومي للبلد لأسباب طوعية وغير طوعية مثال عدم الإفصاح عن المشتريات ذات الطابع العسكري من أسلحة وعتاد تدرج ضمن هذا الحساب.
- الصعوبات نتيجة محاولة الدمج دون ازدواجية البيانات المجمعة من مصادر مختلفة بواسطة تشكيلة من الأساليب الفنية.
- تسجيل العمليات التي تم الاغفال عنها في بقية الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات أو حصول سهو في إدخال بعض الفقرات.

انطلاقا مما جاء ذكره سابقا، يمكن توضيح الإطار العام لمكونات ميزان المدفوعات عن طريق الشكل التوضيحي الآتي:

الشكل (03-02): الصورة العامة لميزان المدفوعات (تركيبة ميزان المدفوعات)

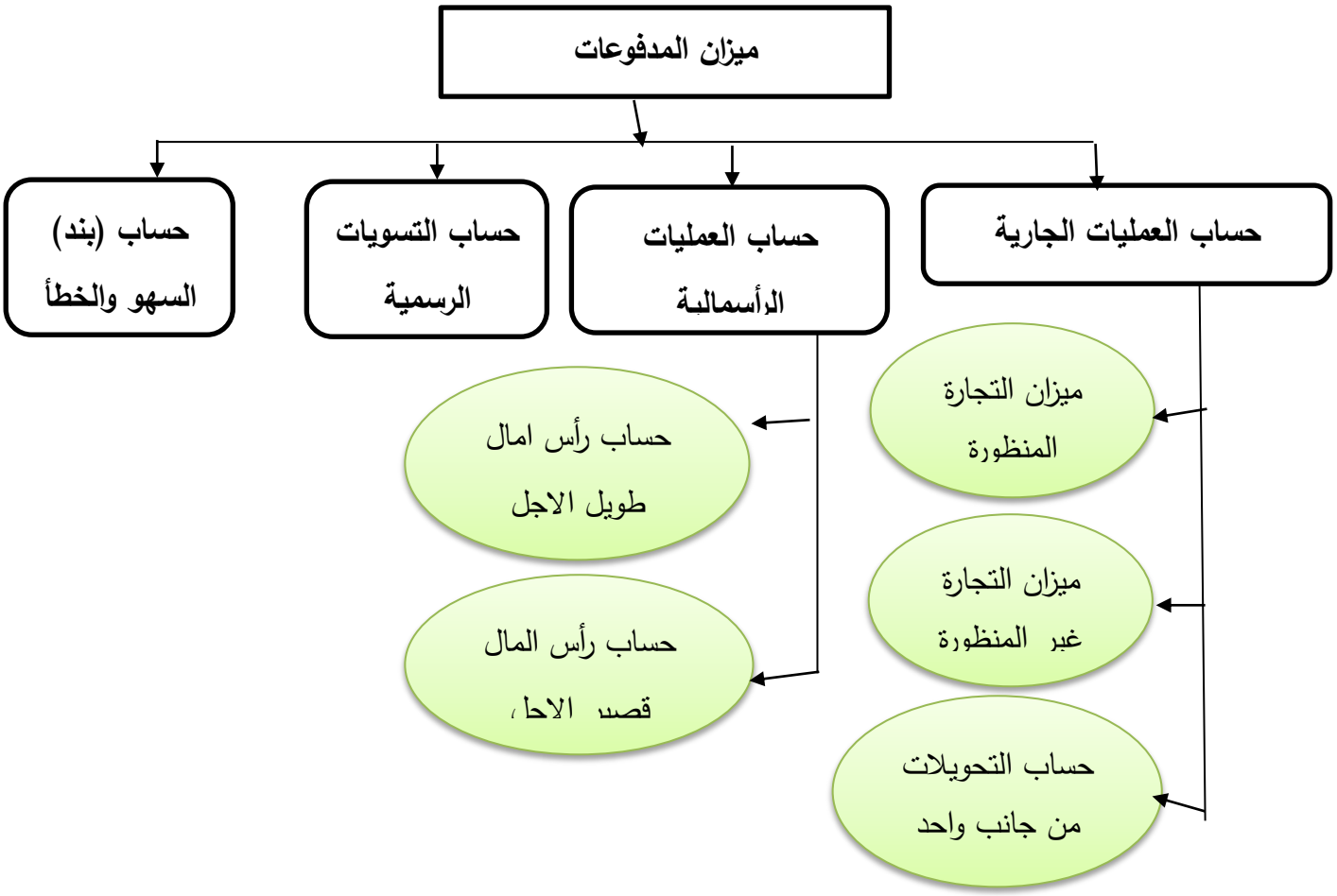

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق ذكره في تحليل مكونات ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: وضعيات ميزان المدفوعات بين التوازن و الاختلال

يعتبر مؤشر ميزان المدفوعات أداة محاسبية تعكس حجم المبادلات الاقتصادية بين دولة ما وبقية دول العالم خلال سنة واحدة في الغالب، تتقيد فيها الهيئات المختصة بمبادئ وأسس إعداد الميزان بهدف الحصول على نتائج دقيقة ومفصلة قريبة من واقع الوضع الاقتصادي للدولة، ورغم العمل بمبدأ القيد المزدوج في تدوين العمليات الدائنة والمدينة إلا أنه نادرا ما يحقق ميزان المدفوعات حالة التوازن، ففي غالب الأوقات يسجل الميزان وضعيات أخرى كالاختلال الذي يكون على شكل عجز أو فائض ، وهذا ما سوف يتم عرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية توزان ميزان المدفوعات وأنواعه

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي حالة التوازن نتيجة للمبدأ المحاسبي المتبع عند تسجيل أي عملية اقتصادية، بحيث يكون فيها الجانب الدائن يساوي الجانب المدين، وهذا ما يفسر التعادل النظري للتدفقات النقدية الداخلة(عائدات الصادرات من السلع، تحويلات من الخارج...) والتدفقات النقدية الخارجة(واردات السلع، سداد الديون الخارجية..)، إلا أن حالة التوازن نادرة الحدوث سواء في اقتصاديات الدول المتطورة أو النامية.

يتمثل الهدف الرئيسي هنا في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي كون كل دولة تسعى لذلك وبصفة متواصلة، إلا أنه لابد من تقبل وجود الاختلالات المؤقتة، قد يساعد العجز الخارجي في ميزان العمليات الجارية في تحقيق بعض الأهداف الداخلية ، إذ يساعد على تقليل الضغط التضخمي في حين أن الفائض يعمل على امتصاص البطالة الدورية في الأزمات، وهذا يجب أن يتم ضمن الآجال القصيرة لأن استمرار العجز لمدة طويلة قد يسبب الاسراف في الاقتراض واستنزاف الاحتياطي الخارجي من الذهب والنقد السائل، أما الفائض يؤدي إلى تراكم احتياطي العملة الأجنبية فوق متجاوزا حاجة الدولة[1]، كما أن التوازن الأمثل هو الذي يوفق بين التدفقات المالية مع الخارج من جهة و التوازن الديناميكي للاقتصاد الداخلي.

[1]عقبي لخضر، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر 1990-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران02، 2017/2016،ص 30.

بمعنى آخر يمثل التوازن حالة تساوي المطلوبات (المدفوعات) التي على عاتق الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على بقية الدول خلال فترة زمنية في الغالب ما تكون سنة[1]، وحالة التوازن نوعين سوف نعرضها فيما يلي:

الفرع الأول: التوازن المحاسبي

يعرف كذلك بالتوازن الدفتري وهو تعادل مجاميع الحسابات الدائنة مع مجاميع الحسابات المدينة وفق مبدأ القيد المزدوج بشكل حسابي ، و الذي يترتب عنه خلق طرفان بحقوق والتزامات على المعاملات الاقتصادية أي وضعية دائنية ومديونية ما يشكل حالة توازن ظاهرية غير حقيقية لا تحظى بالأهمية الاقتصادية إذ تخفي وراءها اختلالا أكيدا في النشاط الاقتصادي للدولة[2]، إذ يمكن أن تكون إحدى الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات كالميزان التجاري أو حساب رأس المال يشهد وضعية عجز أو فائض، ويرجع سبب هذا إلى صعوبة جمع المعلومات والمعطيات الإحصائية من المصالح المختصة.

ينشأ التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات بناء على[3]:

- إذا كان حساب العمليات الجارية في حالة فائض (+)، فإن ميزان رأسمال بمعناه الكامل لابد أن يكون في حالة عجز(−) بنفس القيمة.
- في حالة ما إذا كان حساب العمليات الجارية في وضعية عجز(−) ، يكون ميزان رأسمال في حالة فائض(+) بالقيمة عينها.
- إذا كان حساب العمليات الجارية في حالة توازن ،فإن حساب رأس مال بالمعنى الواسع لابد وأن يكون في وضعية توازن كذلك.

مما سبق يمكن كتابة شرط التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات وفق الصيغة التالية:

---

[1] بن يوسف نوة، أثر التضخم على ميزان المدفوعات، دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990−2012، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد02، العدد16، ديسمبر 2014، بسكرة، ص 29.

[2] جمال مساعديه، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1996−2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، سطيف،2019/2018، ص 132.

[3] بن قطيب خيرة، عجز ميزان المدفوعات وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية لحالة الجزائر للفترة (1990−2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص : مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2021/2020،ص ص38−39.

رصيد ميزان رأس المال+ رصيد الميزان التجاري+ رصيد التحويلات من جانب واحد+ رصيد حساب التسوية+ السهو والخطأ=0.

الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات

يمثل التوازن الاقتصادي التوازن الحقيقي لميزان المدفوعات ، فهو الذي يعتمد عليه الاقتصاديون في تحليل وضعية الميزان، إذ لابد من تهيئة الظروف الاقتصادية وتوفر البيئة السياسية والتجارية الملائمة التي تتسم بالكفاءة والفعالية حتى يكون تحقق حتميا، ويعتبر هذا التوازن مؤشرا للحكم على الاقتصاد المحلي والمركز الخارجي للدولة.

يستلزم التوازن الاقتصادي الاعتماد على مجموعة من العمليات تعرف ب[1]:

- **العمليات المستقلة أو التلقائية:** تعرف بالمعاملات الاقتصادية فوق الخط، هذه العمليات تحدث من تلقاء نفسها وليس بهدف تسوية عملية أخرى، بصرف النظر عن الوضعية الكلية للميزان، أو ما يترتب عنها من نتائج محققة ، بحيث تمثل مجموع العناصر الدائنة والمدينة التي تكون نتيجة تدوين العمليات خلال فترة زمنية محددة، مثال ذلك: عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات، الاستثمارات الداخلية والخارجية، رصيد حساب المعاملات الرأسمالية الطويلة وقصيرة الأجل، ويمكن اعتبار هذه العمليات هي مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء أكانت في صورة فائض أو عجز.
- **عمليات الموازنة(التسوية):** تعرف كذلك بالمعاملات الاقتصادية تحت الخط، تظهر هذه العمليات من أجل تعويض أو تسوية الالتزامات الناشئة عن حدوث العمليات المستقلة بغرض الموازنة سواء بالزيادة (فائض)أو بالنقصان (عجز)، مثال ذلك: حركة رؤوس الأموال قصيرة الاجل كالقروض . تغير طبيعة الأرصدة من العملات الأجنبية، حركة الذهب لأغراض نقدية، هذه العمليات هي بمثابة الإجراءات المتخذة من قبل الهيئات المختصة لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط فيما إذا كانت في وضعية الميزان في حالة فائض أو عجز.

[1] عقبي لخضر، مرجع سابق ، ص ص 31-32.

الفرع الثالث: آليات السياسة التجارية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات

تتخذ السلطات في أغلب الأحيان إجراءات وتدابير بهدف معالجة عدم توازن ميزان المدفوعات باتباع سياسات اقتصادية منها السياسة التجارية، إذ تسعى الدول لتشجيع الصادرات ومحاولة تقليص حجم الواردات، محاولة منها معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق سياسة تجارية هدفها تخفيض أسعار السلع المصدرة لتنشيط الصادرات مما ينتج عنه زيادة الموارد من العملة الصعبة، وذلك من خلال:

- تخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق استخدام الضغط على العوائد الخاصة بعوامل الإنتاج.
- العمل على تحسين نوعية وجودة السلع المصدرة، وتطوير منتجات ذو كفاءة وتكنولوجيا تواكب التطورات على مستوى العالم.
- تقديم إعانات ومنح تشجيعية لمنتجي السلع المخصصة للتصدير من إعفائهم أو تقليل رسوم التصدير عليهم[1] .
- البحث في آفاق فتح أسواق خارجية جديدة لتصريف السلع والخدمات الموجهة للتصدير.

في حالة ما إذا كانت هذه الإجراءات غير كافية لمعالجة هذا الاختلال تلجأ الدولة إلى فرض قيود جمركية على دخول السلع الأجنبية أو منع دخول بعضها ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي تقليص حجم الواردات وكبح وتيرة الاستيراد.

إن تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات يفرض على الدولة استخدام أدوات وأساليب فعالة للسياسة التجارية عن طريق فرض رسوم جمركية جديدة على الواردات، ومراقبة أسعار صرف العملة المحلية وكذا فرض الرقابة على سوق صرف العملات الأجنبية من أجل ضمان استقرار أسعار السلع، وكذا اعتماد نظام الحصص ورخص الاستيراد، كما يمكن لهذه الهيئات تبني مجموعة من التدابير الرامية إلى ترشيد الانفاق، من خلال تقليص الكتلة النقدية وتشديد الرقابة على الواردات، بما يسهم في الحد من الطلب على السلع والخدمات الأجنبية، فينعكس ذلك على استقرار المستوى العام للأسعار، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وزيادة الصادرات، مقابل تراجع الطلب على الواردات، بما يدعم تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2005، ص 113.

نوه التجاريون بأهمية السياسة التجارية فهي تهدف إلى تشجيع الصادرات من السلع باستخدام كافة الإمكانيات المتاحة والسهر على الحد من نسبة الواردات بقيود كمية وتطبيق تعريفات جمركية تهدف إلى حماية ميزان المدفوعات من الاستنزاف غير المشروط للعملة الأجنبية هذا من جهة، وحماية الصناعات المحلية حديثة النشأة من التنافس الأجنبي من جهة أخرى، بالإضافة إلى أساليب منها:

- وضع شروط مباشرة على التعاملات الخارجية من قيود تجارية وقيود كمية أخرى على تدفق التجارة الخارجية.
- تطبيق قيود مالية وقيود على تدفقات رؤوس الأموال الدولية وأسعار الصرف المتنوعة[1].

هذه الإجراءات لها تأثير مباشر على عناصر معينة لبعض الحسابات في ميزان المدفوعات فعلى سبيل المثال:

- إن فرض رسوم الاستيراد على المنتجات المستوردة يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بالنسبة للمستهلكين المحليين هذا من جهة، وتنشيط الإنتاج المحلي لبدائل الواردات من جهة أخرى ، إذ تسمح إعانات التصدير التي تقدمها الدولة للمنتجين المحليين أن تجعل أسعار السلع المحلية منخفضة بالنسبة للخارج ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب عليها، وبالتالي هذا ما ينعكس إيجابا على الزيادة في الصادرات والتقليل من حجم الواردات.

ومنه يمكن اعتبار أن السياسة التجارية كغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى تهدف الدولة من خلال استخدام أدواتها على تعددها لتحقيق الاستقرار على مستوى رصيد ميزان المدفوعات كونه مؤشر مهم للاقتصاد الكلي وواجهة عاكسة لمدى تطور الاقتصاد المحلي، فالسياسة التجارية تمثل عامل من عوامل السياسة الاقتصادية لتحسين الظروف الاجتماعية والرفع من مستوى إنتاجية الاقتصاد المحلي وتنشيط حجم المبادلات الدولية في إطار التجارة الخارجية.

[1] توفيق سعيد بيضور، الاقتصاد السياسي الحديث، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1994،ص 33.

الفرع الرابع: دور تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

في حالة ما إذا كان اقتصاد دولة يواجه عدم التوازن في ميزان المدفوعات تلجأ السلطات لتبني سياسات تشاركية بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات عن طريق اتباع سياسة مالية، نقدية، مصحوبة بسياسة تجارية، تقوم بفرض قيود مباشرة على المعاملات الدولية، فالتدابير المالية التي تهدف لترشيد الانفاق الحكومي وزيادة الايرادات الضريبية واستحداث رسوم جديدة لتقليل الكتلة النقدية المتداولة لدى الأفراد، ليقوم البنك المركزي برفع معدل الاحتياطي الاجباري أو شراء الأوراق المالية لزيادة تكلفة الاقتراض، والحد من حجم القروض الممنوحة تتبعها قيود تجارية بوضع رسوم مرتفعة على الواردات قصد تقليل حجم السلع المستوردة، تسقيف حصص الاستيراد، تطبيق تعريفة جمركية، منح إعانات خاصة للمتعاملين الاقتصاديين بهدف تشجيع الإنتاج المحلي ودعم الصناعات الناشئة قصد رفع وتيرة الصادرات وزيادة احتياطي رؤوس الأموال من العملة الصعبة، ما قد ينتج عنه انخفاض حجم الإنفاق المحلي والإنفاق على السلع والخدمات المستوردة، وبالتالي انخفاض الطلب الداخلي على السلع خاصة تلك الموجهة لعملية التصدير.

ما يجعل أسعارها تنخفض مقارنة بالسلع الأجنبية، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات المحلية من طرف الأجانب والمواطنين ما يؤثر ذلك إيجابا على الصادرات والواردات، ومنه تتحسن وضعية التجارة المنظورة (الميزان التجاري) وكنتيجة حتمية تحسين وضعية ميزان المدفوعات رغم انخفاض مستوى الدخل والتشغيل.

كما أن تخفيض سعر صرف العملة المحلية يعمل على تصحيح وضعية ميزان المدفوعات إذ له تأثير مباشر على كافة الحسابات الفرعية للميزان، رغم أنه هناك من يظن أن تخفيض قيمة العملة تؤدي إلى تدهور حساب العمليات الجارية بدلا من تحسينه، إذ لابد لصناع السياسة الاقتصادية القيام بدراسة التأثيرات الجانبية لتخفيض سعر العملة قبل الشروع في التخفيض[1].

[1] ميراندا زغلول رزق، مرجع سابق، ص ص 110-113.

ومن جهة أخرى يتضح دور مزيج السياسة الاقتصادية في محاولة تحقيق التوازن لميزان المدفوعات من خلال العلاقة الطردية بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات، لذا فتصحيح الاختلال في الميزان من خلال معالجة عجز الموازنة العامة خاصة الجزء الخاص بالقروض الأجنبية أو السحب من الاحتياطات الدولية التي تساهم في شكل مباشر في إحداث العجز في ميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى أن العجز في الموازنة ينتج عنه ارتفاع أسعار السلع المحلية وتدهور قيمة العملة وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض أسعار الصرف التي تسبب هروب رؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج لتوفرها على بيئة مستقرة وملائمة للاستثمار وتحقيق الأرباح ، هذا ما قد ينجر عنه عجز حاد في رصيد ميزان المدفوعات نظرا للاختلال في ميزان رأس المال[1]، ولهذا وجب على أصحاب صناعة القرارات في الدولة تبني سياسات تقوم على تنويع البنية الإنتاجية والعمل على استقرار أسعار السلع المحلية بالتحكم في أسعار الصرف هذا من جهة، والابتعاد عن هاجس المديونية الخارجية بالاعتماد على أساليب تجارية تسمح بزيادة القدرات التصديرية بهدف زيادة الإيرادات والحد من الواردات لتقليص حجم المدفوعات.

المطلب الثاني: اختلال ميزان المدفوعات

يعبر الاختلال عن أكثر وضعية ملازمة لميزان المدفوعات خاصة دول العالم الثالث، ويقصد به عدم توازن مجموع حقوق الدولة لدى الدول الأخرى ومتطلبات تلك الدول، أو بمعنى آخر عدم تساوي مجاميع المقبوضات والمدفوعات الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان التي تحدث خلال سنة ما و قد لا تتكرر في العام الموالي أو فيما يليها من السنوات[2]، ويقصد باختلال التوازن حالتي العجز والفائض أي وجود رصيد موجب أو سالب لعدد معين من بنود ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: صور الاختلال في ميزان المدفوعات

إن اختلال ميزان المدفوعات يكون في صورتين إما أن يكون الاختلال في حالة عجز أو في صورة فائض.

[1] عبد مدهش الشجري، اتجاهات إصلاح السياسة المالية في الاقتصاد اليمني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد ،جامعة حلب، 2008، ص 91.

[2] إيمان عطية ناصف، اقتصاد دولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص 277.

أ. **حالة العجز:** تكون فيها قيمة مدفوعات الدولة أكبر من مواردها وبالتالي الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية لتسديد التزاماتها، فعل سبيل المثال: انخفاض الصادرات من السلع والخدمات عن قيمة الواردات يحدث عجزا في الميزان التجاري بقيمة الفرق بين الصادرات والواردات ، مما يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة المحصلات من الخارج وانخفاض معدل تدفق رأس المال وارتفاع معدل المديونية الخارجية وما ينتج عنها من مخاطر وسلبيات[1]، هذا العجز يؤدي إلى انخفاض احتياطي الذهب والأرصدة النقدية من العملة الأجنبية، كما يمكن قياس العجز في حالة ما إذا زادت قيمة القيود الدائنة عن القيود المدينة في حساب الاحتياطات الرسمية للدولة، فيكون مستوى رفاهية الدولة أكبر من قدراتها وامكانياتها الإنتاجية ناهيك عن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية ما يؤدي إلى انخفاض الانتاج المحلي وزيادة البطالة، ويكون هناك إقبال على شراء العملات الأجنبية من أجل تمويل عملية الاستيراد بالمقابل انخفاض مستوى الاقبال على العملة المحلية ما يؤدي إلى مخاطر وآثار سلبية على الاقتصاد المحلي نتيجة تدهور قيمة العملة المحلية[2].

كما يمكن تصنيف العجز في ميزان المدفوعات حسب البنود الرسمية في التعاملات الرئيسية إلى ثلاث أنواع كما يلي[3]:

- عجز ناتج عن التوسع في الواردات والاعتماد على الخارج.
- عجز ناتج عن الزيادة في تصدير رؤوس الأموال نحو الخارج.
- عجز نتيجة زيادة المدفوعات من جانب واحد.

ب. **حالة الفائض:** في هذه الحالة يكون رصيد ميزان المدفوعات موجبا أي قيمة المقبوضات من الخارج أكبر من التزامات الدولة تجاه الغير، فيكون بذلك الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين، غير أن حالة الفائض دليل على عدم نجاعة السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف

[1] عبد الوحيد صرارمة، نوفل بعلول، أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2014، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد05، جوان 2017، ص ص400-401

[2] صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983،ص330.

[3] طوال هبة، سهام محمدي، إحسان بن علي، سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد رقم 02، العدد 02، 2019، ص08.

الهيئات المختصة في تحقيق التوازن الخارجي[1]، هذه الوضعية غير مرغوب فيها لأنها تجمد جزء من الدخل القومي كون أن الدولة لم تستغل جزء كبير من إيراداتها الحقيقية في العملية الإنتاجية، كما أنها تعتبر أموال مجمدة بلا استثمار، وبالتالي تتراكم الأرصدة النقدية التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية ما يسبب بدوره ارتفاع مستوى التضخم نظرا لتزايد الطلب على صادرات الدولة، إلا أن حالة الفائض تعتبر مشكلة اقتصادية أقل خطورة من حالة العجز تتطلب القضاء عليها من خلال منح قروض لعدة دول بمعدلات فائدة كعائد على الاستثمار[2]. أو منح إعانات ودعم وتبرعات للدول التي تشهد أزمات وكوارث في إطار الاتفاقيات الدولية[3].

الفرع الثاني: أشكال الاختلال في ميزان المدفوعات

تتعدد الاختلالات التي يمكن أن يواجهها ميزان المدفوعات كل حسب طبيعتها وأسباب حدوثها، فنجد ما هو مؤقت لفترة وجيزة ومنها ما هو دائم يسبب صعوبات للاقتصاد المحلي مما يستدعي اتخاذ إجراءات فورية لمعالجته، وهي على النحو التالي:

1) **الاختلال المؤقت:** هو اختلال يعكس ظروفا استثنائية مرتبطة ببعض التغيرات الاقتصادية، وهو اختلال عابر كالذي يحدث في موازين مدفوعات الدول المتقدمة نتيجة حدوث اضطرابات هامة على مستوى بعض الأنشطة والقطاعات الحساسة[4]، يستمر في غالب الأحيان لفترات قصيرة ثم يزول بعد ذلك إذ أنه لا يؤدي إلى تدهور حقيقي في مركز اقتصاد الدولة حتى يتم اتخاذ تدابير تصحيحية ويكون هذا الاختلال في عدة أشكال:

أ. **الاختلال العارض أو العشوائي:** هو اختلال غير متوقع يحدث نتيجة أسباب طارئة كالكوارث الطبيعية أو حدوث الأزمات السياسية كالحروب والنزاعات المسلحة وغيرها، يعتبر اختلالا مؤقتا يمكن أن يتلاشى خلال سنة أو سنوات قليلة لاحقة بزوال الأسباب المؤدية إلى حدوثه[5]، دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات استعجالية لتغيير الهيكل الاقتصادي أو في السياسات الاقتصادية

---

[1] طوال هبة، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[2] عبد الحميد صرارمة، نوفل بعلول، مرجع سابق، ص401.

[3] دوحي سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015، ص 114.

[4] عقبي لخضر، مرجع سابق، ص 35.

[5] زراقة محمد، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جماعة تلمسان، 2016، ص 52.

المتبعة من طرف الدولة، هذا الاختلال مثلما يؤدي إلى اختلال سالب فقد يسبب أيضا اختلالا إيجابيا مثال ذلك: زيادة الطلب على المواد الأولية خلال الحروب ما ينتج عنه زيادة في صادرات الدولة المنتجة لها.

ب. **الاختلال الدوري:** يحدث هذا النوع من الاختلال لدى اقتصاديات الدول الرأسمالية التي تمر بفترات دورية من الكساد والرواج في أوقات متفاوتة، والتي ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فحدوث العجز والفائض يطلق عليه اختلالا دوريا نسبة للدورة الاقتصادية، إذ أن مثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة لأخرى من خلال التجارة الخارجية فحدوث الرواج الاقتصادي لدى دولة يساهم في زيادة نسبة التشغيل وحجم الدخل القومي في تلك الدول الأخرى المصدرة، وبالتالي ارتفاع وارداتها من العالم الخارجي والعكس صحيح، ففي حالة الكساد ينخفض معدل التشغيل والدخل القومي ما ينتج عنه تقليل حجم الواردات ، ومنه حدوث اختلالات دورية في ميزان المدفوعات[1]، مع العلم أن هذه الفترات لا تحدث في وقت واحد مختلف للدول ولا تكون بنفس الحدة، كما يمكن معالجة هذا الاختلال باتباع سياس مالية ونقدية مناسبة.

ج. **الاختلال الموسمي:** يحدث هذا النوع من الاختلال لميزان المدفوعات خلال ظرف وقتي من السنة ويزول بنهاية السنة، يطلق عليه بميزان المدفوعات السوقي، يخص الدول التي تعتمد في صادراتها على جزء كبير من المنتجات الموسمية كالمنتجات المحلية فتصدر المحاصيل الزراعية في الموسم المعين لنضجه وتحقق فائضا إيجابيا للميزان لينتهي بنهاية موسم المحصول، وبالتالي انخفاض الصادرات على الواردات مسببة عجزا في الميزان، إلا أن هذا الاختلال ليس له معنى اقتصاديا بحكم وضعية عدم التوازن في تلك الفترة يعوض في فترة أخرى ولا تتطلب سياسة معينة لمواجهته.

د. **الاختلال الاتجاهي:** هذا النوع يظهر بالخصوص في ميزان التجارة المنظورة خلال مرحلة تحول الاقتصاد الوطني من التخلف للتنمية ، خاصة في الدول النامية، بحيث خلال المراحل الأولية يزداد فيها الطلب على الواردات بنسبة كبيرة على خلاف الصادرات التي ترتفع بوتيرة بطيئة، وتعود أسباب هذه الزيادة لاستيراد الدولة المستمر للمواد الأولية والمعدات الإنتاجية والسلع

[1] حميدات عمر، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011، ص40.

الوسيطة[1] التي تحتاجها الدولة للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية معتمدة على الاقتراض الخارجي لتغطية حجم الاستثمارات.

هـ. **الاختلال النقدي:** يتشكل هذا الاختلال بسبب انخفاض القيمة الداخلية لعملة ما نتيجة ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الخارجية، دون أن تتصرف الدولة وتعدل من سعر صرف عملتها مقابل سعر صرف العملات الأجنبية. وبالتال تكون العملة مقومة بالزيادة أو بالنقصان ، ما ينعكس سلبا على نسبة الصادرات ويؤدي هذا إلى ظهور اختلال على مستوى ميزان المدفوعات يطلق عليه بالاختلال النقدي كونه مرتبط بسعر العملة الوطنية والأسعار الداخلية.

2) **الاختلال الدائم:** يعرف كذلك بالاختلال الأساسي، كونه يستمر لفترة زمنية طويلة في أغلب الأحيان تفوق سنة واحدة، يحتوي على بعض العناصر الرئيسية في النشاط الاقتصادي للدولة، هذا النوع يؤدي إلى تراجع وتدهور كبير في الوضعية الاقتصادية ما يدعو إلى اتخاذ إجراءات صارمة للحد منه ومحاولة القضاء عليه، ترجع العوامل الأساسية لهذا الاختلال إلى التركيبة الاقتصادية للدولة وإلى حدوث تغييرات جذرية في بنية المعاملات الاقتصادية بين الدول هذا ما نراه خاصة في موازين مدفوعات الدول النامية ونجد من أشكال هذا الاختلال:

- **الاختلال الهيكلي:** يسمى بالاختلال الدائم، يمثل أهم الاختلالات في ميزان المدفوعات، تتميز به موازين الكثير من الدول النامية نظرا لضعف الإنتاج، يكون مصدره التغير في ظروف العرض والطلب داخل الاقتصاد وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي ، مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة وعلى توزيع الموارد على مختلف القطاعات ، يستمر وجوده لفترة زمنية طويلة ويظل قائما إلا في حالة ماذا إذا قامت السلطات بالتغيير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد القومي، كما يتضمن هذا النوع نقصا مستمرا في أصول الدول قصيرة الأجل هذا من جهة وزيادة مستمرة في خصومها بسبب محاولة هذه الدول زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويرجع هذا الاختلال لمجموعة من الأسباب منها[2]:

---

[1] شريف عمروش، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب ، البليدة، 2005/2004، ص 93.

[2] عقبي لخضر، مرجع سابق، ص ص37-38.

- تحسن درجة الرفاهية الداخلية لمجتمع الدولة دون أن ترفع من قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بنسبة تفوق قدرة الدولة على التصدير.
- التغير في أصول الدولة في الخارج وذلك بسبب الاستثمارات الدولية وتغير العائد المحصل منها سواء بالزيادة أو النقصان.
- تطور الفن الإنتاجي في أي دولة يمكنها من اكتساب تكنولوجيا جديدة في عملية الإنتاج، وهذا ما يجعلها تحصل على ميزة نسبية في الإنتاج خاصة في ابتكار منتجات جديدة.
- تغيير توجه الطلب على بعض السلع على حساب سلع أخرى نتيجة تغير الأذواق أو مستوى الدخل مما يؤدي إلى تحول بعض عوامل الإنتاج لإنتاج نوع آخر من السلع ، وبالتالي التأثير على عاملي العرض والطلب على السلع ومنه التأثير على مستوى الأسعار.
- التغير في منظومة القوانين المتعلقة بالمعاملات بالخارج[1].
- انخفاض تكاليف الإنتاج تساهم في زيادة الطلب.

الفرع الثالث: أسباب اختلال ميزان المدفوعات

تعاني معظم موازين مدفوعات دول العالم من اختلالات منها ما يعد عجزا ومنها ما يكون في صورة فائض وهذا لما تخلفه الظروف من آثار على الحياة الاقتصادية، الأمر الذي يؤثر بصفة مباشرة على ميزان المدفوعات، ولعل أهم الأسباب التي تؤدي إلى هذه الاختلالات ما يلي:

- **عوامل لا يمكن التنبؤ بها:** هي مجموعة من العوامل تعمل على إحداث اختلال ليس من الممكن توقعها أو التحكم بها ومن أمثلة ذلك:
  - الابتكارات العلمية التي تؤثر على الكميات المتبادلة من السلع والخدمات.
  - تغير الظروف والعوامل السياسية كاندلاع الحروب و النزاعات.
  - الظروف الطبيعية المسببة للكوارث
  - التغيرات المفاجئة في أذواق و ميولات المستهلكين وظهور المنتجات البديلة
  - التغير المفاجئ في نسب التبادل الدولي نظرا لارتفاع أثمان الواردات وانخفاض أسعار الصادرات أو تغيرهما معا.

[1] محمد راتول ، الاقتصاد الدولي، مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2018، ص64.

- **عوامل يمكن توقعها أو تجنبها:** يمكن للسلطات أن تتخذ مجموعة من الإجراءات كانتهاج سياسات اقتصادية معينة بغرض التحكم بها منها:

- التضخم المحلي: يعمل على الرفع من الطلب وارتفاع أسعار السلع مما يؤدي ذلك إلى انتقال الطلب باتجاه السلع الأجنبية وبالتالي الزيادة في الواردات والمداخيل النقدية.
- تبني الدولة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا استيراد تجهيزات فنية ومستلزمات الإنتاج كالمواد الأولية وغيرها من السلع والخدمات لفترة طويلة نسبيا ممولة بالقروض الطويلة الأجل، ويظهر الأثر في ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال طويل الأجل.
- سعر الصرف الأجنبي والذي يربط بين مستويات الائتمان في أي دولة فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الائتماني السائد للدخل أدى إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات والعكس بالنسبة للفائض[1].
- تغير موازين العرض والطلب والتي تظهر هيكل الاقتصاد الوطني وكذا كيفية توزيع الموارد مما ينعكس على الميزة النسبية للدولة ومنه على بنية تجارتها الخارجية مثال ذلك: تدهور مركز الدولة من حيث إنتاجية فروعها الإنتاجية في الأسواق العالمية.
- ضعف القطاع الإنتاجي وتركيبة عوامل الإنتاج لا يسمح بتوفير فائض من السلع موجه للتصدير.

إضافة إلى ما سبق هناك أسباب هامة أخرى تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات ولعل أهمها:

- **ارتفاع أسعار الفائدة:** إن ارتفاع معدلات الفائدة يسبب تزايد المدفوعات خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من المديونية الخارجية أو مقبلة على الاستدانة، ما يؤدي هذا إلى إهمال القطاع الإنتاجي والحرص على توفير رأس المال لتسديد أعباء الديون، ما ينعكس سلبا على تراجع الحصص السوقية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية وكذا انخفاض الإنتاج من السلع، وبالتالي تدهور الطلب الداخلي للمنتجات المحلية بسبب توجه المستهلك نحو السلع المستوردة.
- **تغيرات مستوى الأثمان:** يتراجع الطلب على السلع المحلية من قبل المستهلكين نتيجة ارتفاع أسعارها ما يسمى بالتضخم ما يجعل الفرد يبحث عن بديل في المنتجات الأجنبية كونها تتمتع

[1] فراس الأشقر، محاضرات في التجارة الدولية للسنة الثالثة، كلية الاقتصاد، جامعة حماه، ص 65.

بالجودة وانخفاض الأسعار، مما يؤثر ذلك على حجم المنتجات المصدرة وكذا الواردات، هذا ما يجعل ميزان المدفوعات في اختلال والعكس صحيح في حال انخفاض الأسعار المحلية.

- **المراجعة الخاطئة سعر صرف العملة المحلية:** هناك علاقة وطيدة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، إذ يجب أن يعبر سعر صرف العملة المحلية عن قيمتها الحقيقية فإذا كان سعر صرف العملة المحلية أكبر من قيمتها الأصلية هذا سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخل البلد ما ينتج عنه انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات فتنخفض الصادرات وترتفع الواردات كون السلع الأجنبية أضحت أكثر جاذبية لانخفاض أسعارها والعكس صحيح مخلفة بذلك الاختلال في ميزان المدفوعات[1]، وغالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية.
- **مستويات الدخل:** يمثل مستوى الدخل من العوامل التي ترتكز عليها الدولة في توجيه السياسات الاقتصادية بحيث الدخل المحلي المرتفع يزيد من مستوى الرخاء والرفاهية الاقتصادية ويجعل الدولة في أريحية لزيادة الإنفاق بشكل سريع على واردات السلع والخدمات هذا ما يقابله ارتفاع صادرات الدول الموردة، أما في انخفاض الدخل تتقلص حجم الواردات وبالتالي عدم توازن في الميزان التجاري الذي يؤثر بشكل مباشر على ميزان المدفوعات.
- **تغير الأرصدة النقدية:** تؤدي حركة العرض والطلب على الصرف الأجنبي إلى تخفيض قيمة العملة المحلية، والتي تؤثر على حجم الاحتياطات و الأرصدة النقدية للدولة، في هذه الحالة يضطر البنك المركزي إلى بيع جزء من العملات الأجنبية لغرض حماية قيمة العملة المحلية وكنتيجة ذلك يتم سحب جزء من عرض الكتلة النقدية من العملة المحلية المتداولة في السوق معرضا ميزان المدفوعات للاختلال، والعكس صحيح في حالة سحب جانب من العملات الأجنبية، كما يمكن أن تتعرض رؤوس الأموال الوطنية المعدة للاستثمار إلى تنقلات قصيرة الأجل إلى الخارج بسبب الظروف السياسية من حيث عدم الاستقرار الأمني بالإضافة إلى تقلبات سوق صرف العملات، وبالتالي تقليص ما لديها من أرصدة نقدية وهذا ما يعرف برؤوس الأموال الساخنة[2].

[1] ميدون سيساني، دور الدولة في مواجهة عجز ميزان المدفوعات في ظل ندرة الموارد المالية الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد رقم 02، العدد02، 2019، ص 62.

[2] شريف عمروش، مرجع سابق، ص 96.

- **الركود الاقتصادي:** يسبب الركود الاقتصادي خاصة على مستوى العالم ارتفاع نسب التضخم ومعدلات البطالة وانخفاض الإنتاجية والمداخيل، وكذا تراجع نسب النمو الاقتصادي مما يؤثر هذا على حركية التجارة الدولية وحجم المبادلات ، ويختلف تأثير الركود باختلاف اقتصاديات الدول كل حسب تنوعه ودرجة مرونته، فانخفاض الحركية التجارية يكون لها أثر على متوسط المعدل السنوي للصادرات العالمية خاصة في الدول النامية مقارنة بالدول المتطورة، وهذا يرجع للسياسة التجارية الحمائية التي تطبقها كردة فعل لمواجهة تغيرات الأسعار في تلك الفترة، ما يسبب عجزا كبيرا في موازين مدفوعات الدول النامية.

كما تعتبر السياسات التجارية والأدوات المستخدمة التي تطبقها الدولة في الاقتصاد المحلي والتجارة الخارجية واحدة من أهم الأسباب المؤدية إلى عدم استقرار ميزان المدفوعات، فاعتمادها سياسة تجارية غير مناسبة للحالة الاقتصادية التي تعيشها من شأنه أن يزيد من اختلال ميزان المدفوعات الخاص بها.

الفرع الرابع : الآثار المترتبة عن الاختلال في ميزان المدفوعات

تتفاوت الآثار الناجمة عن ظاهرة الاختلال في ميزان المدفوعات سواء كانت حالة عجز أو فائض ، قصير الأجل أو طويل الأجل، يمكن ذكر أهم الآثار في العناصر التالية[1]:

- زيادة بالتزامات الدولة التي تعاني من العجز تجاه البلدان المستدينة منها مع نقص الأرصدة الأجنبية وأذونات الخزينة وغيرها من الأصول السائلة مع زيادة الأوراق والحقوق التجارية في شكل التزامات على المواطنين أو في شكل أرصدة مالية لدى البنوك المحلية ، بمعنى تدهور الاحتياطات الدولية السائلة لدى الدولة سنة بعد أخرى.
- استمرارية العجز في ميزان المدفوعات لدولة ما لفترة زمنية تتجاوز السنة الواحدة فيه من الخطورة ما يؤدي إلى استنزاف حاد في الاحتياطات الدولية من ذهب وأرصدة مالية سائلة ما يجعل البلد يدخل أزمة مالية حادة لا تستطيع تجاوزها في حين تكون التزاماتها تجاه بقية الدول الأخرى قد ارتفعت إلى درجة لا يمكن التمادي فيها ما يعزز فقدان الثقة في القدرة على الوفاء بالديون نتيجة العجز الدائم في ميزان مدفوعاتها.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات(التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري)، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2000، ص ص18-21.

- اللجوء إلى اتخاذ إجراءات استعجالية صارمة للحد من الواردات من طرف الهيئات المختصة مع إمكانية تطبيق بعض التدابير والقرارات المفروضة من طرف الدول الدائنة وبعض المؤسسات التمويلية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لسداد ما عليه من ديون، إذ نجد في أغلب الأحيان الدول التي تعاني من عجز دائم إلى إتباع بعض السياسات التجارية الحمائية بصرامة شديدة قبل الوقوع في وضعية صعبة قد تصل إلى الإفلاس.
- يؤدي عجز الميزان إلى تدهور الإنتاج الوطني وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وكذا تراجع الدخل القومي بالإضافة إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري وكذا ارتفاع الإنفاق الحكومي على السلع الأجنبية مقارنة بالإنفاق الأجنبي على السلع المحلية، وبصفة عامة يؤثر العجز بشكل كبير على حجم النشاط الاقتصادي بالاتجاه السلبي.
- إن استمرار تكوين الفائض في ميزان المدفوعات وتراكم الاحتياطات الدولية قد يؤدي إلى عزلة دولية في التعامل مع بقية دول العالم خاصة في مجال المبادلات التجارية الخارجية فلا يمكن من ناحيتها أن تستمر في عملية الاستيراد أكثر مما تقوم بالتصدير له فتضطر للتسديد ما عليها عن طريق الاحتياطي الذهب أو بأذونات الخزانة، وبالتالي تعليق علاقاتها التجارية الخارجية، مسببا أزمة دولية قد تؤثر على التوازن الداخلي وكذا الخارجي، لذا من الممكن معالجة هذا الاختلال بتقديم مساعدات اقتصادية في شكل قروض ومنح وإعانات أو زيادة الطلب الخارجي من السلع والخدمات وزيادة حجم الاستثمارات المباشرة لضمان ديمومة العلاقات الاقتصادية مع بقية الدول.
- تقييم سعر صرف العملة الوطنية بالزيادة في أسواق صرف العملات الدولية بهدف الرفع من أسعار السلع الموجهة للتصدير بالمقابل انخفاض أسعار السلع المستوردة، وبالتالي انخفاض حجم الصادرات و ارتفاع الواردات للدول الأجنبية.
- تحسن ظرفي في احتياطات الدولة نتيجة تحقيق الفائض في ميزان المدفوعات لكن استمرار حالة الفائض لفترة زمنية ليس بالحالة الجيدة فالدولة تحقق فائضا كبيرا ومتواصل في ميزانها بحيث تقبل الذهب والعملات الأجنبية والأوراق التجارية وتقوم بمنح القروض والإعانات وغيرها، إلا أنها لا تستطيع الاستمرار في هذا الوضع إلى مالا نهاية بمعنى عدم تمتعها بالثروة والعيش دون مستوى

قدراتها الحقيقية المتوفرة، فتراكمات العملات الأجنبية والذهب وما إلى ذلك يستفد منه عن طريق الاستثمار واستيراد مختلف السلع والخدمات من الخارج[1].

كخلاصة إن الاختلال الدائم في ميزان المدفوعات، سواء كان إيجابيا في صورة فائض، أو سلبيا في شكل عجز يضع النشاط الاقتصادي والاقتصاد الوطني ككل للدولة في وضعية غير متوازنة فلابد من معالجته قبل تفاقم الوضع.

المطلب الثالث: العجز في ميزان المدفوعات

يعبر العجز في ميزان المدفوعات عن وجود وضعية سالبة للفرق بين الصادرات والواردات ، إذ تزيد مدفوعات الدولة باستيرادها للسلع والخدمات أكثر مما تقوم بتصديره [2] من أجل إشباع حاجات المجتمع ومتطلبات أعوانها الاقتصاديين ، وبالتالي تزيد المديونية الخارجية بزياد الطلب الكلي دون أن يقابلها زيادة في المداخيل.

الفرع الأول: أسباب العجز في ميزان المدفوعات

يمكن تقسيم الأسباب التي تؤدي إلى وجود عجز في ميزان المدفوعات إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية وهي كالتالي:

1) **الأسباب الداخلية:** هي العوامل التي تعمل على الرفع من الإنفاق الحكومي والتي من خلاله يقوم المتعاملين الاقتصاديين بوضع مجموعة قرارات تتماشى والوضعية الاقتصادية بهدف الوصول إلى ما تم التخطيط له بناءا على ما يلي[3]:

أ. **زيادة حجم الدولة:** يرى المفكر الألماني wagner أن حجم الإنفاق الحكومي يرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى التقدم الاقتصادي، فالزيادة في حجم الإنتاج تؤدي إلى ارتفاع التكاليف وبالتالي عملية التصنيع تعمل على مضاعفة الانفاق العام التي تتحمل عبئه الحكومة، كما يرى wagner أن هناك أسباب تعمل على زيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي:

[1] بن قطيب خيرة، مرجع سابق، ص 45.

[2] Umar lawal aliyu,balance of payments and economic growth,International journal of economic and Busineness, VOL N°0 ,N°02,décember 2019,p 92.

[3] عقبي لخضر، مرجع سابق، ص ص 42-44.

- التصنيع والتحديث: يؤدي توسع نشاط القطاع إلى تعقيد النشاط الاقتصادي، مما يستدعي تدخل الدولة عبن سن التشريعات والتنظيمات اللازمة لحماية الاقتصاد الوطني وتنظيمه.
- نمو الدخل الحقيقي: يسهم ارتفاع الدخل القومي الحقيقي في زيادة الايرادات الحكومية، مما يتيح توسيع الانفاق العام وتحسين الخدمات الاساسية، بما ينعكس إيجابا على مستوى معيشة الأفراد والرفاهية العامة.
- التطور الاقتصادي والتكنولوجي: تلعب الحكومة دورا هاما في عملية تحقيق التقدم الاقتصادي من خلال مختلف السياسات الاستراتيجية والبرامج وكذا المخططات بهدف زيادة الكفاءة والأداء الاقتصادي بالاعتماد على آخر التطورات التكنولوجية بتوفر مختلف الوسائل الضرورية لذلك.
- أسباب تراجع الإيرادات العمومية: هناك مجموعة من العوامل يكثر انتشارها خاصة في الدول التي تعاني من ضعف النشاط الاقتصادي
- ارتفاع درجة التهرب الضريبي: ينتج عن اتساع وارتفاع حجم الاقتصاد الموازي هذا من جهة وسوء الحوكمة وضعف فعالية الإدارة الضريبية من حيث الأداء في عملية التحصيل لنقص الخبرة والكفاءة وآليات رقابية.
- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية: إن محاولة الحكومة الرفع من وتيرة النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاجية ودعم للصناعات الناشئة قد ينعكس سلبا على المداخيل الضريبية نظرا للمزايا الجبائية التي تمنح للمتعاملين الاقتصاديين لتشجيع الإنتاج المحلي وكذا أعفاء بعض الأنشطة الصناعية من الرسوم والضرائب قد يؤدي إلى عدم استقرار الإيرادات العامة.

ب. **الأخذ بنظرية العجز المنظم:** تبلورت هذه النظرية من أفكار كل من المفكرين الاقتصاديين ليندال lindal وكينز keyns و ميردال myrdal، أساسها أن زيادة النفقات العامة قي فترة الازمات خاصة الكساد الاقتصادي يؤثر بصورة مباشرة على الدخل الوطني، ويساهم في زيادة العرض والطلب على السلع والخدمات بالرغم من وجود مواد أولية وثروة مهيأة للاستغلال وكذا عوامل إنتاج مجمدة نتيجة انخفاض الطلب.

إن زيادة الإنفاق الحكومي بهدف معالجة أزمة الركود قد يؤدي إلى زيادة التشغيل الذي بدوره يرفع من نسبة التضخم ، فحسب هذه النظرية طالما أن الاقتصاد لم يصل إلى مستوى التشغيل الكامل

لا خوف من التضخم، لأن الزيادة الناتج عن الانفاق العام تؤدي إلى زيادة الضرائب على المداخيل وهذا يمكن أن يصحح العجز[1].

بالإضافة إلى الأسباب المذكورة سابقا هناك أسباب تعاني منها أغلبية الدولة النامية منها:

- **اتساع فجوة الموارد المحلية:** تواجه الدول النامية مشكل في معدلات الاستثمار الوطني ومعدلات الادخار، فقد تميل للارتفاع بسبب تزايد عدد السكان بنسبة أكبر من معدل تزايد الإنتاج، هذا ما يؤثر على الادخار بسبب ارتفاع الإنفاق العام، فتلجأ الدولة إلى زيادة حجم الاستيراد من آلات وسلع وسيطة لتغطية النقص في عوامل الإنتاج بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي من خلال زيادة التحويلات والعوائد إلى الخارج.
- **ارتفاع معدلات التضخم:** للتضخم تأثير سلبي على النمو الاقتصادي فهو يحد من تنافسية الدولة في الأسواق العالمية في إنتاجية السلع والخدمات نتيجة تزايد الطلب على السلع الأجنبية لانخفاض أسعارها هذا من جهة وانخفاض الطلب على المنتجات الوطنية بسبب ارتفاع الأسعار من جهة أخرى، وبالتالي تنخفض الصادرات وترتفع الواردات مسببة العجز في ميزان المدفوعات.
- **انتقال رؤوس الأموال إلى الخارج:** يقوم كبار المتعاملين الاقتصاديين بتحويل الأرصدة النقدية نحو الخارج لتوفر البيئة الاستثمارية الملائمة مع ارتفاع معدلات الفائدة لدى البنوك الخارجية، مما يسبب للدولة نقصان في السيولة النقدية للقيام بالاستثمار، فتلجأ للاستدانة من دول العالم لتزيد بذلك التحويلات والفوائد والأرباح إلى الدول وبالتالي الالتزام بأعباء خدمة الدين الذي ينتج عنه انخفاض مستوى الدخل والاستهلاك ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.

2) **الأسباب الخارجية:** هي مجموع من العوامل خارج الاقتصاد الوطني يمكنها أن تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات منها:

- **ارتفاع أسعار الفائدة:** إن الاستدانة الخارجية تتبعها أعباء دفع الفوائد المترتبة على القروض سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل خاصة في الدول النامية في حال ما صاحبها انخفاض في الطلب على صادراتها، وكنتيجة للسياسة التجارية الحمائية التي تطبقها الدول الرأسمالية كالقيود الكمية على الاستيراد والتي يترتب عنها إرتفاع الأعباء وتناقص مكاسب التصدير .

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص205-206.

- **الركود الاقتصادي العالمي:** يسود الركود أسواق العالم نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار المواد الأولية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة ، ما ينعكس سلبا على حركية التجارة الخارجية وكذا انخفاض المعدل السنوي للمبادلات التجارية، خاصة في الدول النامية أين تنخفض معدلات التبادل أكثر مما هو عليه في بقية الدول.

الفرع الثاني: أنواع العجز في ميزان المدفوعات

تتعدد أنواع العجز في ميزان المدفوعات بحسب طبيعته والمدة إلى ما يلي:

1. **من حيث الرغبة في العجز**: هناك نوعان[1]

- **العجز غير المرغوب:** يتشكل هذا العجز بسبب زيادة استيراد المواد الاستهلاكية أو ارتفاع نفقات الخدمات السياحية والبعثات الدبلوماسية للخارج معبرا على أن العجز في ميزان المدفوعات هو خلل هيكلي لابد من إصلاحه للحد من استنزاف العملة الصعبة خارج إطار الدولة .
- **العجز المرغوب:** يتكون هذا العجز في بداية مراحل التنمية لاقتصاد الدولة ، بسبب ارتفاع تكاليف الآلات والتجهيزات وكذا الوسائل اللازمة لدعم البرامج التنموية بشكل سريع وهذا لفترة زمنية معينة على أن يتم تغطية هذا العجز لاحقا عند بداية تحقيق النتائج الإيجابية لتجسيد مشاريع ومخططات التنمية الاقتصادية، إذ تصبح للدولة القدرة على تسديد أعباءها أتجاه الخارج وتصدير فائض الإنتاج.

2. **من حيث مدة العجز**: ينقسم إلى[2] :

- **العجز المؤقت:** يرتبط هذا العجز بالأوضاع الاقتصادية غير المستقرة لفترة قصيرة لا تتعدى السنة، ويمكن أن تكون بسبب مجموعة من العوامل:
  - ✓ الإضرابات العمالية في صناعة الصادرات في الدول الصناعية .
  - ✓ تدهور محاصيل زراعية أساسية في التصدير لدول زراعية.
  - ✓ الأزمات و الظروف السياسية .

[1] إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ص ص 313-314.

[2] محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فارس العلمية، الطبعة الأولى، السعودية، 2007، ص ص258-259.

- ✓ تدفقات مالية كبيرة قصيرة الاجل و تغيرات أسعار الفائدة
- ✓ تغيرات أذواق المستهلكين اتجاه أحد السلع الأساسية في التصدير بشكل مفاجئ

يمكن ان يتشكل هذا العجز في حساب العمليات الجارية أو حساب رأسمال بناءا على أحدى العوامل السابقة.

- **العجز الدائم:** يستمر لفترة زمنية طويلة تصل إلى عدة سنوات نتيجة بعض الظروف الاقتصادية الغير ملائمة التي تتمركز في النشاط الاقتصادي بصوة متواصلة، هذا النوع من العجز يعاني منه موازين مدفوعات الدول النامية نتيجة ضعف نسبة الصادرات مقارنة مع حجم وارداتها ويرجع هذا إلى بطئ نمو الصادرات من المواد الأولية والسلع المصنعة ونصف مصنعة البسيطة أو تدهورها بشكل مطلق على المدى الطويل.
- **العجز المستمر:** يستمر لعدة سنوات في الدول المتقدمة نتيجة الأزمات الاقتصادية الداخلية كالتضخم الحاد أو الدورات الاقتصادية التي تطول مدتها أو بعض التغيرات الهيكلية في النشاط الاقتصادي الداخلي أو الخارجي مما يتطلب إيجاد حلول مستعجلة تستمر لسنوات لتجسيدها.

الفرع الثالث: قياس حجم العجز في ميزان المدفوعات

هناك مقاييس من خلالها يتم قياس حجم الاختلال في ميزان المدفوعات نذكر منها[1]:

- **تطور أرصدة الذهب والنقد الأجنبي على الصعيد المركزي:** ينعكس تغير رصيد ميزان المدفوعات على موجودات الدولة من الذهب والأرصدة النقدية من العملات الأجنبية فتسجيل فائض يعود على تلك الموجودات بالزيادة، والعكس صحيح فتسجيل العجز يؤدي إلى تناقص هذه الأرصدة، وفي الأساس أن كل تعامل اقتصادي للدولة مع غيرها من الدول تتبعها حركية في النقد الأجنبي، هكذا نرى أن الاختلال في الميزان يتم تصحيحه من خلال التغير في الأرصدة المركزية من احتياطي الذهب والعملات الأجنبية.
- **مقياس ميزان المدفوعات الأساسي:** يتحدد حجم العجز في ميزان المدفوعات من خلال التفاوت بين المقبوضات والمدفوعات للدولة خلال السنة عن طريق الحسابات الفرعية الثلاث لميزان المدفوعات ميزان العمليات الجارية+ ميزان حركة رأس المال طويل الأجل+ ميزان التحويلات من

[1] حاجي سمية، مرجع سابق، ص 145.

جانب واحد ، ويتم اعتماد التسوية في الميزان عن طريق حركة رِؤوس الأموال قصيرة الأجل وتنقل احتياطي الذهب والعملات الأجنبية.

- **مقياس السيولة الخارجية:** يتحدد الخلل من خلال قياس نسبة تغير الاحتياطات الرسمية لدى الدولة لميزان المعاملات الرسمية، بمعنى تغير الأرصدة المركزية من الذهب والنقد الأجنبي بما فيها أرصدة البنوك التجارية اتجاه الدول الأخرى.
- **مقياس العمليات التلقائية:** من أهم المقاييس في تحديد لعجز في الميزان، يضم جميع العمليات العامة والعمليات الخاصة التي تكون دون الأخذ في الاعتبار وضع الميزان، بمعنى تتم دون أي انعكاس على وضعيته بشكل هادف وإنما بدافع تحقيق الأرباح والتجارة.

الفرع الرابع: تمويل عجز ميزان المدفوعات و مخاطره

تلجأ السلطات لاتخاذ مجموعة من الإجراءات وتبني سياسات بهدف تغطية الفرق بين ما تدفعه للخارج وما تحصل عليه من العملة المحلية ، ففي حالة العجز في الميزان تتجه إلى مجموعة من الخيارات الممكنة لمواجهته يمكن حصرها فيما يلي[1]:

1. **استخدام الأرصدة النقدية والذهب:** لدى معظم اقتصاديات دول العالم احتياطيات هامة من الذهب والنقد الأجنبي ويختلف حجمها باختلاف درجة تطور هذه الاقتصاديات بالشكل الذي يمكنها من الاعتماد على هذه الوسيلة من عدمه، بحيث نجد أن الدول المتطورة لها احتياطي ما يمكنها من معالجة العجز وهذا لقدرتها التصديرية العالية، بالمقابل نجد أن الدول النامية لا يمكنها أن ترتكز على هذا المصدر بصورة مباشرة كون قدراتها في تكوين ما يلزم من النقد الأجنبي والذهب محدودة، كما يمكن أن يكون احتياطها سالبا أو معدوما، والتالي نسبة اعتمادها على الأرصدة النقدية يكاد ينعدم إلا في حالات استثنائية كالدول التي تعتمد في صادراتها على مادة النفط تكون طاقتها التصديرية مرتفعة مما يمكنها من استخدام أرصدتها لتمويل العجز. إلا أن هذا الحل يؤدي إلى نقص الاحتياطيات الدولية للبلد، ما يؤثر سلبا على حركية النشاط الاقتصادي مع مرور الوقت نتيجة تخفيض حجم الاستيراد لنقص السيولة النقدية، وبالتالي انخفاض معدلات الاستثمار وزيادة معدلات البطالة و زيادة حدة التضخم في هذا البلد.

[1] فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2007 ، ص 417.

2. **الاقتراض من الخارج:** تلجأ الدولة لخيار الاقتراض من الخارج بسبب العجز في الميزان، هذه القروض بمثابة مبالغ مالية لا تزيد مدة القرض فيها عن سنة، تدفع للدولة التي تعاني من تدهور اقتصادي على مستوى الصعيد الداخلي، تكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة بالعملة الأجنبية أو بتصدير السلع والخدمات إليها بناء على بنود الاتفاقية الدولية بين المقترض والمقرض بحيث يتم التسديد عن طريق الحكومة أو الهيئات الرسمية التي تضمن التزامات الأفراد والمؤسسات[1]، فتراكم الدين الخارجي يؤدي إلى ارتفاع عجز الميزان ولتغطيته تلجأ الحكومات لمزيد من الاقتراض الخارجي كضرورة حتمية، وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية يترتب عنه زيادة أرقام المديونية بما فيها التزامات ونفقات واجبة السداد بعد فترة زمنية، وما يزيد الأمر خطورة ارتفاع أسعار الفوائد على القروض الخارجية، فكثير من الدول خاصة الدول النامية وغير النفطية تعاني من أزمات مالية خانقة نتيجة الأعباء والديون، ما أثر سلبا على موازين مدفوعاتها[2]، وما يزيد من صعوبة إذا كانت هذه القروض غير منتجة لا تحقق عوائد وأرباح، في هذه الحالة ستكون هذه القروض عبئًا على الاقتصاد بدلاً من أن تكون منفذا لتجاوز الأزمة.

3. **التمويل عن طريق الضرائب[3]:** تعتبر الضريبة من أهم المصادر التي يعتمد عليها في تمويل العجز لتناسبها طرديا مع الإنفاق العام، فالرفع من قيمة الضرائب يؤثر على هامش الربح للمؤسسات التي تقوم بدورها زيادة أسعار السلع والمنتجات للحفاظ على نفس قيمة الهامش، هذا ما يؤثر على تكاليف الحصول على السلع والخدمات، وبالتالي ينخفض الأداء الفعلي للدخل المتاح للأفراد وبالتالي المطالبة بالرفع من القدرة الشرائية عن طريق رفع الأجور والرواتب.

تلجأ الدولة إلى هذه السياسة للحد من التمويل الذاتي لمؤسسات القطاع الخاص ما يدفعها لاستصدار أوراق مالية وعرضها للاكتتاب، وباعتبار الضرائب مصدرا سياديا يمكن اللجوء إليه دون تعقيدات على خلاف الاستدانة الخارجية، إلا أنها تواجه صعوبات في ضبط مداخيل الاقتصاد

[1] أنواع القروض الخارجية وأعباءه، موقع التحميل:https : //www.alwrsal.com/post/554881 ،تاريخ التصفح: 2025/08/05، على الساعة 18:51.

[2] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات، مجلة الباحث، المجلد رقم 02، العدد 02، 2002، ص 09

[3] عقبي لخضر، مرجع سابق، ص 48.

الموازي وعدم تصريحه بحجم العوائد المالية للتهرب من دفع الضرائب كونه ينشط خارج الأطر القانونية.

يسبب تمويل العجز لميزان المدفوعات مجموعة من المخاطر الاقتصادية والمالية، لعل أبرزها ما يلي:

- **استنزاف الاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية:** إن استمرار تمويل العجز بالاحتياطي النقدي للخروج بميزان المدفوعات من دائرة الخطر سوف يؤد إلى ضعف المخزون النقدي للدولة، وهذا ما يصعب من عملية الوفاء بالتزاماتها وتوفير الاحتياجات ومتطلبات الاقتصاد الوطني عن طريق الاستيراد، وكذا تلبية الطلب الداخلي للسلع والخدمات سواء للأفراد والمؤسسات.
- **تدهور قيمة العملة الوطنية:** يؤدي تراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مسببة بذلك تضخما مستوردا لارتفاع أسعار السلع الأجنبية .
- **زيادة الديون الخارجية:** من أجل سد العجز تلجأ الحكومة كما أشرنا سابقا للاستدانة الخارجية سواء من المؤسسات الدولية أو من البنوك الخارجية والذي ينتج عنه ارتفاع خدمة الدين بما فيها من أقساط وفوائد ما يشكل عبئا على الموازنة العامة للدولة.
- **فقدان الثقة في الاقتصاد المحلي:** عندما تكون الظروف الاقتصادية غير ملائمة تشهد الكثير من التقلبات سواء من حيث تغيرات الأسعار، صرامة القوانين ،أزمات سياسية، تقييد الحرية التجارية، سياسات نقدية ومالية تقييدية تجعل كل من المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب يتوجهون للاستثمار في الدول الأجنبية أين الظروف الاقتصادية والمناخ الاستثماري المناسب وكنتيجة لذلك خروج رؤوس أموال ضخمة من الاقتصاد الوطني.
- **انكماش اقتصاد محتمل:** إن اتباع الحكومة لسياسات تقشفية لتقليل العجز سواء تخفيض النفقات العامة وإلغاء التحويلات الاجتماعية، الغاء الدعم الحكومي ، الرفع من الضرائب المباشر و وغير المباشرة قد يؤثر هذا على تباطأ نمو الاقتصاد الوطني.
- **عدم التوازن الاجتماعي:** إن سياسة تمويل العجز قد تهدد الاستقرار الاجتماعي للبلد، و تؤدي إلى مشاكل عديدة في المجتمع من بينها تقليص مناصب العمل بسبب سياسة التقشف ، ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة تراجع قيمة العملة المحلية وزيادة الاستيراد من دون تغطية مالية كافية، ما ينعكس سلبا على القدرة الشرائية للفرد ويزيد من معاناة الفئات الهشة ويحرك الاحتجاجات والتوترات.

المبحث الرابع : آليات التصحيح لإعادة التوازن لميزان المدفوعات

إن محاولة المحافظة على التوازن الخارجي من أهم الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى الدولة إليها إذ يعتبر شرط لتحقيق أهداف داخلية في نفس الوقت، في حالة وجود اختلال في ميزان المدفوعات دولة ما، فهو بمثابة خطر على الاقتصاد الوطني، فهو ذو أهمية لمركز الدولة في المعاملات الاقتصادية الدولية لا سيما في وضعية العجز، ولهذا تعمل السلطات على البحث عن سبل و آليات لإعادة التوازن للميزان، وهذا عن طريق مجموعة من التقنيات طبقا لمناهج محددة شريطة تجنب إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تسوية العجز عن طريق حركة الأسعار وفق النظرية الكلاسيكية

تنظر النظرية الكلاسيكية لتوازن ميزان المدفوعات لدولة ما أنه يتحقق نتيجة تقلبات الأسعار في الداخل والخارج ما يؤثر مباشرة على حجم الاستيراد والتصدير، وأساسها أنها تعتمد على حركة الذهب المتبادل من وإلى البلد مع حالة ميزان مدفوعاتها، ففي وضعية الفائض تدخل كميات كبيرة من الذهب للدولة مع زيادة في عرض النقود المتداولة في السوق ما ينتج عنه ارتفاع في أسعار السلع المحلية والتي تؤدي بدورها إلى انخفاض الصادرات من المنتجات الوطنية لارتفاع أثمانها في نظر الأجانب وبالمقابل ترتفع نسبة الواردات نظرا لإقبال مواطني البلد على المنتجات الأجنبية لملائمة أسعارها، أما في حالة العجز فالنتيجة تكون معاكسة إلا أنها تؤدي إلى التوازن في نفس الوقت.

يتطلب تطبيق التوازن الكلاسيكي والتي تختص بفترة قاعدة الذهب شروط معينة وهي:

- التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج بمعنى توظيف جميع الموارد الانتاجية المتاحة.
- ثبات أسعار الصرف
- حرية تقلبات الأسعار والأجور وعدم التدخل في تحديدها.

ووفقا للنظرية التقليدية سنوضح طريقة التصحيح التي تحدد كما يلي:

الفرع الأول: إعادة التوازن الآلي إلى ميزان المدفوعات في ظل نظام القاعدة الذهبية

وفقا لهذه الآلية يتم تصحيح اختلال ميزان المدفوعات من خلال تغيرات الأسعار النسبية لسلع الصادرات والواردات التي تسببها تحركات الذهب، إلا أنها ظرفية فهي تعمل على توزيع الذهب بين مختلف دول العالم حسب ما تحتاجه من مخزون، غير أن تقلبات السعر تؤثر على معدلات الفائدة وبالتالي ينعكس

هذا على ميزان المدفوعات بتأثير أقل من أثر تغير السعر على التوازن نتيجة سياسة إعادة الخصم التي يطبقها البنك المركزي.

ففي حالة الفائض: ترتفع السيولة النقدية للقطاع المصرفي لأن رصيد البنك المركزي من الذهب يزداد، ومنه الاحتياطات السائلة من النقود لدى البنوك التجارية ترتفع، فتقوم بتشجيع الائتمان عن طريق تخفيض سعر الفائدة على القروض التي تقدمها، وهذا ما يساهم في تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن عوائد مرتفعة ، وبهذا امتصاص فائض ميزان المدفوعات خاصة الميزان التجاري[1].

وفي حالة العجز: فسياسة رفع سعر إعادة الخصم من البنك المركزي تؤدي إلى تعويض العجز والحد من انتقال الذهب إلى الخارج لسببين[2]:

- ✓ تقلص حجم الائتمان بسب عزوف البنوك التجارية عن الاقتراض من البنك المركزي، إلا أن هذا الإجراء يرفع من أسعار الفائدة ما يجعل جمهور المتعاملين يمتنعون عن تقديم الأوراق التجارية للخصم من أجل بيع سلعهم وقبض أثمانها، وبالتالي يضطرون لتخفيض الأسعار والأجور.
- ✓ رفع سعر إعادة الخصم يؤدي إلى تقليص الائتمان المصرفي وارتفاع أسعار الفائدة مما يحد من عمليات الخصم ويؤدي إلى انخفاض الأسعار والأجور الذي يسهم في استعادة التوازن الاقتصادي.

ومن هنا يمكن القول أن توازن ميزان المدفوعات عن طريق تغير الأسعار الداخلية في ظل قاعدة الذهب يكون على أساس سعر صرف مستقر.

واجهت النظرية التقليدية مجموعة من الانتقادات بأن فرضياتها غير مطابقة للواقع الاقتصادي، بالقول هناك تناقض بين تحقيق استقرار في الأسعار الداخلية وتوازن ميزان المدفوعات، بحيث يفترض هذا التحليل أن المرونة التامة التي لا يمكن ملاحظتها إلا في وضعية المنافسة ب ، الأمر الذي جعل هذه النظرية تفقد حجتها التاريخية وتفضي لبروز نظريات أخرى فرضياتها أكثر واقعية[3].

ومن خلال ما ذكرناه سابقا يمكن تلخيص ذلك في الشكل الموالي:

---

[1] محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 262.

[2] صبحي تادرس قريصة وآخرون، مقدمة في علم الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، مصر، 1976، ص 90.

[3] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 2003، ص 66.

الشكل رقم (04-02): التوازن الآلي لميزان المدفوعات في ظل قاعدة الذهب

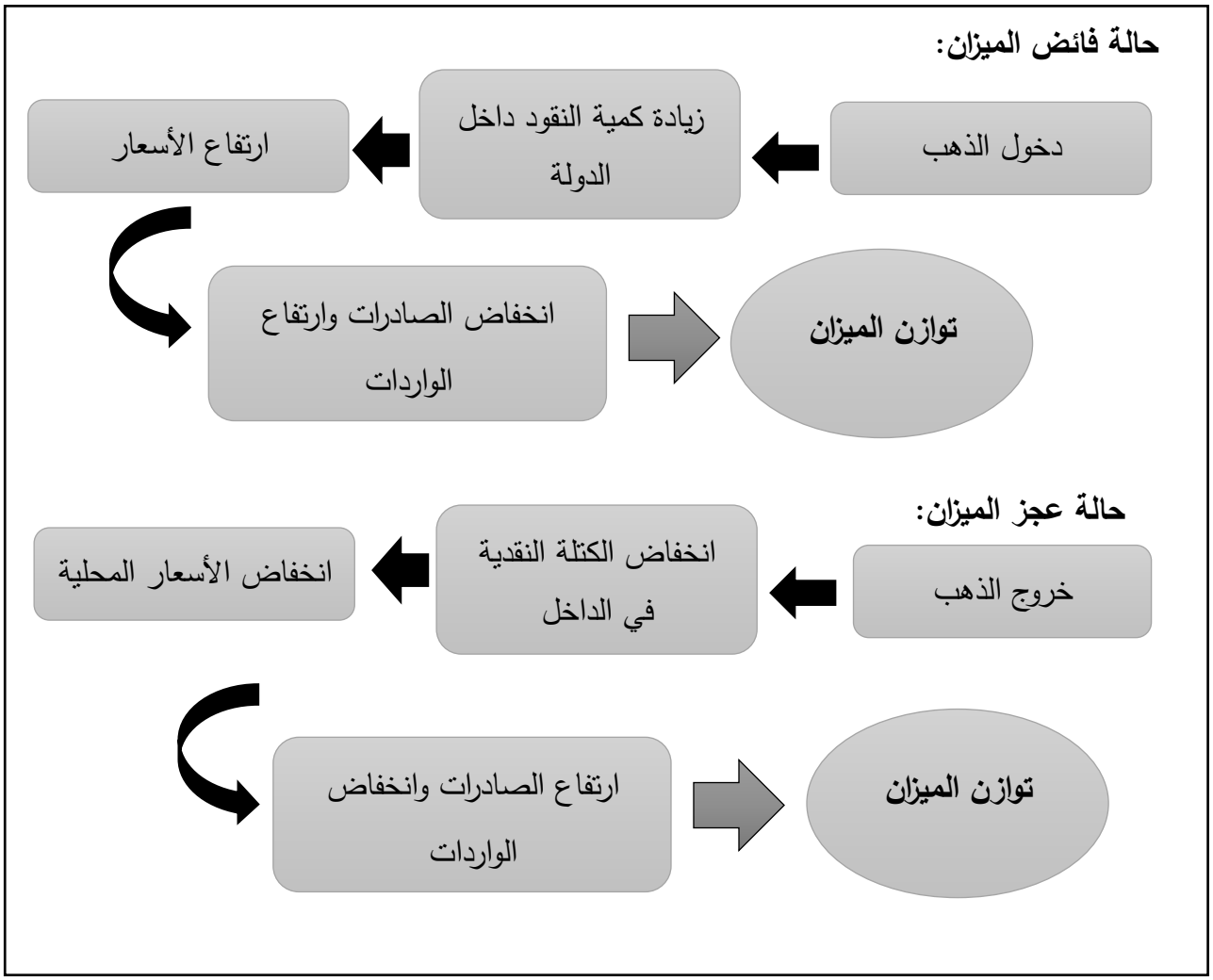

المصدر: أمين رشيد كنونة :الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة، العراق، 1980 ،ص 01

الفرع الثاني: إعادة التوازن الآلي لميزان المدفوعات في ظل نظام النقد القابل للتحويل وسعر الصرف المرن

يتحدد توازن ميزان المدفوعات عند الكلاسيكيين الجدد في ظل نظام النقد القابل للتحويل عبر تغيرات أسعار الصرف، فهو يتحدد وفق قانون العرض والطلب الذي ينطبق على تبادل العملات عبر العمليات المسجلة في الأصول والخصم في الميزان[1].

[1] مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 49.

تتلخص هذه الآلية في أن الدولة التي تعاني من حالة العجز في الميزان في الغالب هي بحاجة إلى رصيد من العملات الأجنبية، وبالتالي سوف يعرض العملة المحلية في أسواق الصرف الأجنبية بحيث أن زيادة المعروض من العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في أسواق الصرف، وبالتالي انخفاض الأسعار الداخلية للسلع والخدمات مقارنة بنظيرتها الأجنبية، ومنه يزداد الطلب على منتجات الدولة، وهكذا ترتفع الصادرات مقابل انخفاض الواردات، وتتواصل هذه العملية حتى يسترجع الميزان توازنه، والعكس صحيح في حالة الفائض.

في حالة ارتباط سعر الصرف بوضعية ميزان المدفوعات، فإن تقلبات سعر الصرف تعيد ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن وفق ما يلي:

- في حالة عجز الميزان: يصبح الطلب على العملات الصعبة أعلى من العرض، فتساهم في الرفع من أسعار العملات الأجنبية مقارنة مع العملة الوطنية، وبالتالي تكون السلع الأجنبية مرتفعة مما يرفع من الصادرات المنخفضة الاسعار، وتنخفض الواردات المرتفعة الاسعار مما يقلل من الطلب عليها.
- في حالة الفائض في الميزان: يرتفع سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الاجنبية مما يؤدي الى ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض اسعار الواردات، مما يزيد من الطلب عليها، وفي كلتا الحالتين يعاد التوازن آليا لميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: توازن ميزان المدفوعات عن طريق آلية التدفقات المالية (حركة الدخل)

تعتمد هذه الآلية على النظرية الكنزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وانعكاساتها على النقد الأجنبي، وبالتالي على وضعية ميزان المدفوعات من شروطها:

- عدم تغير الأسعار
- ثبات سعر الصرف
- اعتماد السياسة المالية خاصة الإنفاق الحكومي للتأثير على الدخل.

ترى النظرية الكنزية أن اختلال ميزان المدفوعات سيسمح بإحداث تغيير على مستوى التشغيل والإنتاج للدولة ومنه مستوى الدخل المحقق تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، ففي حالة الفائض كنتيجة على ارتفاع الصادرات سيؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى التشغيل ومنه الزيادة في الأجور، الذي ينعكس على توزيع المداخيل، فزيادة الدخول ينجر عنه ارتفاع الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر كرد فعل على

عمل المضاعف، وبالتالي تزداد الواردات الذي يسمح بإعادة التوازن للميزان والعكس صحيح في حالة العجز.

غير أن عديد الاقتصاديين المتبنين للنظرية الكنزية أشاروا لعدم وجود ضمانات لتصحيح اختلال الميزان وفق هذه الآلية، لأنه في حالة العجز تنخفض الدخول لكن من المحتمل أن لا يكون بنفس مقدار الانخفاض في الانفاق العام ما يترتب عنه انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، ولهذا يجب على السلطات المختصة إحداث تغييرات مناسبة للدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

وفيما يلي سنقوم بتوضيح آلية التوازن عبر حركة المداخيل:

الفرع الأول: دخل التوازن في الاقتصاد المفتوح

قبل التطرق إلى دخل التوازن في الاقتصاد المفتوح نشير إلى التوازن في الاقتصاد المغلق[1]

يتكون الدخل القومي في الاقتصاد المغلق من عنصرين أساسيين هما : الاستهلاك (C) والاستثمار (I) إذ يعبر عنه من جانب الانفاق بالعلاقة Y=C+I، بحيث يعبر الادخار عن الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الاستهلاك، كما يمكن التعبير عنه من جانب توزيع الدخل بالعلاقة: Y=C+S، وبمطابقة العلاقتين نجد أن الادخار(S) يساوي الاستثمار(I) ، ومن ثم يتحقق التوازن في الاقتصاد المغلق عندما يتساوى الادخار (S) مع الاستثمار(I)[2].

بمعنى أنه يحدث التوازن في حالة ما إذا كان هناك رغبة في الادخار مع الرغبة في الاستثمار، وهو شرط التوازن في الاقتصاد المغلق، وما تميزت به النظرية الكنزية عن نظيرتها التقليدية أنها ترى أن الاستثمار لا يعادل الادخار على خلاف ما تراه النظرية التقليدية بحيث أن:

- في حال ارتفاع نسبة الاستثمار عن الادخار خلال مدة زمنية، فإن توازن الميزان قد يختل لكنه سيسمح بالرفع من الدخل القومي كون الاستثمار يعمل على زيادته.
- في حالة ارتفاع نسبة الادخار أعلى من الاستثمار، فإن التوازن يختل ويتقلص الدخل القومي ضمن هذه الظروف[3].

---

[1] الاقتصاد المغلق هو نظام اقتصادي تقيد فيه التعاملات المالية والتجارة مع بقية الدول ليصبح في عزلة اقتصادية بحيث يعتمد على الاكتفاء الذاتي عن طريق انتاج السلع والخدمات وتوزيعه داخل حدود الدولة مثل دولة كوريا الشمالية

[2] حاجي سمية، مرجع سابق، ص151.

[3] عبد الرحمن يسري أحمد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 111.

يعبر الاقتصاد المفتوح عن نظام اقتصادي بدون قيود منفتح على دول العالم عن طريق التبادل الدولي التجاري وتنقل رؤوس الأموال ، يعتمد درجة كبيرة على التجارة الخارجية أين تكون نسبة الصادرات والواردات أكبر من الدخل القومي.

بوجود التجارة الدولية في الاقتصاد المفتوح فإننا نجد أن[1]:

- الانفاق على الواردات يعتبر تسربا من الناتج المحلي الإجمالي مثل الادخار بحيث اقبال الأفراد على شراء السلع الأجنبية المستوردة يعني أن المستهلك يقتطع من دخله والذي مصدره القطاع الإنتاجي الداخلي للدولة ليتم تحويله للقطاع الإنتاجي للدولة مصدر الواردات، وبالتالي زيادة الواردات يساهم في ضعف الدخل القومي وبالتالي التأثير على ميزان المدفوعات.
- أثر الصادرات على الدخل القومي يعتبر إيجابي إذ أن الصادرات تمثل إضافة كبيرة للدخل ، باعتبارها مصدرا هاما لدخول رؤوس الأموال للبلد وبالتالي يرفع من قيمة الدخل الوطني.

نجد شرط التوازن في الاقتصاد المفتوح يقصد به تساوي الإنتاج الكلي (الدخل القومي) للاستخدام الكلي للموارد أي التسربات تساوي التدفقات التي تدخل إلى الدورة الاقتصادية ، يظهر التوازن وفق المعادلة التالية[2]:

$$\mathbf{Y=C+I+(X-M)}$$

بحيث: Y: الدخل ، C: الاستهلاك I :الاستثمار، X: الصادرات، M: الواردات

وكما ذكرنا بأن الدخل يتوزع بين الاستهلاك و الادخار: $\mathbf{Y=C+S}$

تصبح العلاقة وفق الصيغة التالية: $\mathbf{C+I+X-M=C+S}$

ومن خلالها نجد أنّ: $\mathbf{I+X=S+M}$

وطبقا لهذه المعادلة يظهر بأن التوازن الإجمالي لا يعني بالضرورة تحقق التوازن على المستوى الخارجي ، فإذا كان الميزان التجاري في حالة عجز الصادرات (X) أقل من الواردات(M)يكون الفارق بين الادخار والاستثمار مساويا للعجز، والعكس صحيح في حالة الفائض.

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[2] محمود يونس عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص327.

الفرع الثاني: مضاعف التجارة الخارجية

إن مفهوم مضاعف التجارة الخارجية هو مفهوم اقتصادي يوضح زيادة الصادرات التي تؤدي بشكل مباشر للرفع من الناتج القومي، فقرار الدولة بالرفع من قيمة الصادرات تعزز التدفقات المالية الداخلة للبلد والتي سوف يتم صرفها على الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي المحلي على السلع والخدمات وكذا الطلب الخارجي باستيراد سلع أجنبية، وبالتالي التأثير على الناتج أو الدخل بنفس مقدار الزيادة في الصادرات ،هذا ما يؤدي إلى تحسين رصيد العمليات الجارية وتعديل ميزان المدفوعات كنتيجة حتمية عن الزيادة في الصادرات ومنه تستلزم زيادات متتابعة في الإنفاق العام على الاستهلاك الوطني وبالتالي الرفع من الإنتاجية ، والتي بدورها تتطلب الرفع من عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، هذه الأخيرة يخصص لها جانب من الإنفاق الاستهلاكي.

ومنه الزيادة المتتابعة للدخل القومي تؤدي إلى زيادة أضعاف الزيادة الأولية ويطلق مضاعف التجارة الخارجية على النسبة بين الزيادة الكلية في الدخل والزيادة المبدئية في قيمته بسبب الزيادة في الصادرات، يمكن ترجمة هذه العبارة بالصيغة التالية:

مضاعف التجا رة الخارجية =الزيادة في الدخل القومي / الزيادة الاولية في الصادرات

أو بالصيغة التالية : **K= 1/1-(C-M)**

بحيث K: مضاعف التجارة الخارجية

C: الميل الحدي للاستهلاك أي نسبة زيادة الاستهلاك الناتجة عن زيادة الدخل

M : الميل الحدي للواردات أي نسبة زيادة الواردات الناتجة عن زيادة الدخل

وكلما كان الميل الحدي للواردات أقل يكون مضاعف التجارة الخارجية أكبر أي أن الزيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة اكبر في الناتج المحلي.

إن مضاعف التجارة الخارجية يساهم في تصحيح الاختلال لميزان المدفوعات عبر الزيادة في قيمة الصادرات ، مما يخلق دورة إيجابية للدخل والإنتاج تعزز الاقتصاد وتقلل العجز الخارجي.

مثال ذلك:

- ✓ الميل الحدي للاستهلاك= 0.7
- ✓ الميل الحدي للواردات= 0.2

✓ زيادة في الصادرات بقيمة 200 مليون دولار.

نقوم بحساب مضاعف التجارة الخارجية k

K= 1/1-(0.7-0.2)=1/1-0.5=1/0.5=**2**

وبالتالي مضاعف التجارة الخارجية: **K=2**

نحسب أثر الزيادة في الصادرات على الدخل الوطني: **Y=200×2 =400**

بمعنى أن زيادة قيمة الصادرات ب200 مليون دولار أدت إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة 400 مليون دولار وبالتالي زيادة في نسبة الاستثمار(I)والاستهلاك (C)، بالرغم من تأثير زيادة الدخل على الرفع من قيمة الواردات إلا أن الميل الحدي للواردات (0,2) يجعل جزءا منها لا يستهلك في الواردات، وبالتالي الفائض من الصادرات سيؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات.

ومنه نستنتج أن زيادة قيمة الصادرات حتى ولو كانت طفيفة سيؤدي إلى تأثير مضاعف على الدخل الوطني، مما يساعد على تصحيح اختلالات مؤشر ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن الاقتصادي.

المطلب الثالث: دور سياسات الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

تقوم الحكومة بتحديد سعر صرف رسمي للتحكم في عمليات البيع والشراء في العملات الأجنبية فمن خلال مراقبتها لسوق الصرف تعمل على تقليل تقلبات سعر الصرف وتمنع خروج رؤوس الأموال بشكل مفاجئ مما يساعد على تخفيف عجز ميزان المدفوعات، هذه الآلية بدأ استخدامها سابقا في دول الاتحاد السوفياتي وانتشرت لاحقا في الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من آثارها السلبية[1] إلا أنها لاتزال تطبق في دول العالم الثالث فهي تعمل على تقييد الحرية التجارية وظهور السوق الموازية ما يعرقل نمو النشاط الاقتصادي على المدى الطويل.

الفرع الأول: مراقبة الصرف كأداة لمواجهة المضاربة بهدف تخفيض قيمة العملة المحلية

إن آلية الرقابة على الصرف وجدت لمواجهة استنزاف رؤوس الأموال في الداخل، ليتم استخدامها لاحقا في عملية منع دخول الأموال الناتجة عن المضاربة والتي يمكن أن تزيد من الضغط التضخمي داخل الاقتصاد ، سنحاول من خلال هذ الفرع شرح استخدام أداة الصرف لمراقبة ميزان العمليات الجارية وقبل ذلك سنتعرض مفهوم تخفيض قيمة العملة المحلية:

[1] وسام ملاك، مرجع سابق، ص 100.

- تخفيض قيمة العملة المحلية هو إجراء تقني تتخذه الحكومة أو البنك المركزي يكمن في خفض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ويطبق هذا التخفيض عندما يكون ميزان العمليات الجارية غير متوازن، بحيث تكون أسعار السلع المحلية مرتفعة مقارنة بنظيرتها في الأسواق العالمية وغير تنافسية خاصة مع تبني نظام الصرف الثابت والرقابة على الصرف[1].

إن تقنية تخفيض قيمة العملة يعمل على رفع سعر صرف العملة الأجنبية ويحدث هذا عندما ترتفع قيمة المدفوعات المستقلة لميزان المدفوعات عن حجم المقبوضات المستقلة لميزان المدفوعات، وتتم مراقبة الصرف من خلال مراقبة العمليات الجارية أو رؤوس الأموال، كما من الممكن تسهيل عملية الرقابة عبر إجبارية تصريف العملات عبر مصارف معتمدة من طرف البنك المركزي.

1-1 مراقبة العمليات الجارية:

يمكن أن تحصل عملية تحويلية لرؤوس الأموال من خلال عملية تجارية للتصدير والاستيراد، في حال ما لم تتخذ السلطات إجراءات رقابية فيما يتعلق بطريقة التسديد وليس على العملية التجارية بحد ذاتها فهي محررة بدون قيود، هذه التدابير بالدرجة الأولى تخص التزام بتسديد الالتزامات الدولية للعمليات التجارية عن طريق المصارف والبنوك، وهذا ما يسمح بضبط تطبيق إجراءات عبر النظام المصرفي وتخص[2]:

- تحديد سقف القيمة المالية المرخص بها من العملة الأجنبية للسياح.
- إلزام المصدرين بتحويل إيرادات الصادرات للداخل بالعملة الصعبة.
- منع تسديد قيمة الواردات مسبقا

إن الغاية من مراقبة الصرف هي السهر على تسديد العمليات الجارية من خلال مجموعة إجراءات[3]:

- **تحديد آجال التسديد** :عن طريق دخول العملات الأجنبية الناتجة عن التصدير لداخل الوطن في آجال محددة على أن تباع العملات الأجنبية المذكورة في سوق الصرف المحلية خلال فترة تحددها السلطات النقدية، هذا الاجراء يجنب المتعاملين والمستثمرين أصحاب المشاريع الكبرى من تكوين أصول في الخارج جراء عمليات التصدير، كما تمنع التغطية لأجل بالنسبة لقيمة

[1] محمد خليل حمزاوي، سوق الصرف الأجنبي-ماهيته-مدركاته الأساسية-تطوره، منشأة المعارف للطباعة والنشر، مصر، 2004، ص ص 45-46.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 105.

[3] وسام ملاك، مرجع سابق، ص ص 101 -102.

الواردات إذ لا يسمح للمستوردين شراء العملة لأجل لتسديد عملياتهم قبل تخليصها من مصالح الجمارك.

- **تحديد قيمة العملة الصعبة المخصصة للأفراد:** إن كمية النقد من العملة الأجنبية التي يحصل عليها الأشخاص محددة على أساس سعر الصرف المحدد من قبل السلطة النقدية، ولابد أن تكون موجهة لسفريات العمل والرحلات السياحية وفق عدد معين خلال السنة.

1- 2 مراقبة حركية رؤوس الأموال اتجاه الخارج:

أساس الرقابة هو منع المقيمين من تشكيل أصول مالية في الخارج من خلال تطبيق مجموعة تدابير رئيسية تتمثل في[1]:

- **مراقبة الاستثمارات المباشرة:** سواء كانت استثمارات وطنية في الخارج أو أجنبية في الداخل، بحيث تتمثل الرقابة في منع المتعاملين المحليين من إخراج العملة الصعبة والعمل على تمويل المشاريع عبر الاقتراض الخارجي، وتشجيع المستثمر الأجنبي على إقامة الاستثمارات المباشرة داخل الوطن لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.
- **مراقبة عملية توظيف الأوراق المالية:** يمنع على الأفراد المقيمين شراء الأوراق المالية من غير المقيمين حتى لا يتم خروج العملة الصعبة الناتجة عن حيازة هذه الأوراق، وبالتالي فإن العمليات التي تتم في سوق الأوراق المالية الأجنبية المتداولة يكون محصور فقط بين المقيمين وغير المقيمين.
- **منع استيراد الذهب:** تتم عمليات شراء بناء على المخزون الموجود في السوق الوطنية فقط، ويعتمد السعر المتداول وفق العرض والطلب الداخلي.
- **عزلة سوق الأوراق النقدية المحلية الموجود في الخارج:** نتيجة عدم تمكن المصارف المجلية من استرجاع الكتلة النقدية من الأوراق النقدية الوطنية الموجودة في البنوك الأجنبية بسبب احتمال تحويلها لعملات أجنبية وتكوينها عل شكل أصول نقدية للمقيمين.
- **تدابير خاصة برقابة الوضعية المصرفية:** تعتمد السلطات المختصة على اتخاذ إجراءين أساسيين يتمثلان في:

[1] وسام ملاك، مرجع سابق، ص ص 102-103.

- منع المصارف من التواجد في وضعية صرف بحيث لا يمكن تكوين أصول بالعملات الصعبة وهذا بسبب إمكانية تكوين أرباح ناتجة عن المضاربة على النقد الوطني، رغم تحذيرات السلطات للبنوك من كونها في حالة صرف.
- عدم إمكانية إقراض البنوك والمؤسسات المالية الخارجية من النقد الوطني خاصة تلك التي تمسك حسابات المصارف الداخلية من أجل حرمان هذه المؤسسات المضاربة على تخفيض محتمل لقيمة العملة الوطنية.

من خلال ما تم عرضه من إجراءات متعلقة بالعمليات الجارية وحركية رؤوس الأموال يمكن التخفيف منها بالتدريج على حسب وجود انتعاش أو تحسن على مستوى ميزان المدفوعات وكذا نسبة الاحتياطي من الصرف الأجنبي.

1-3 مواجهة دخول رؤوس الأموال للداخل:

بهدف مواجهة تدفق الأموال المضاربة وجب على السلطات النقدية اتخاذ إجراءات وقائية تعرقل من خلالها الأموال التي تبحث عن ارتفاع سعر الصرف في وقت آجل ، ما قد يحدث ضغوطات تضخمية ينتج عنه انخفاض معدلات الفائدة، تتمثل هذه الإجراءات في[1]:

- **تسيير الودائع بالنقد الوطني لغير المقيمين:** يتمكن غير المقيمين من شراء العملة الوطنية عن طريق بيع العملات الأجنبية في سوق الصرف وفتح حساب دائن في إحدى البنوك المتواجدة داخل الدولة ، وهذا من الاحتفاظ بالنقد الوطني في انتظار ارتفاع أسعار الصرف لاحقا للقيام بعملية الصرف، وحتى تدفق رؤوس الأموال من الخارج تقوم السلطات بفرض بعض الإجراءات على البنوك منها:
  - فرض معدل احتياطي إلزامي يخص الودائع بنسبة 100% أو حتى مضاعفة
  - إلغاء الفوائد على الأرباح
  - إجبار البنوك التجارية على عرض معلات فائدة منخفضة على ودائع غير المقيمين تكون أقل إلى حد أقصى من معدلات الفائدة على مستوى البنوك الأجنبية في الخارج.
  - وضع إجراء تنظيمي بعدم إمكانية قبول وديعة بالعملة الوطنية من غير المقيم إلا في حالة تمكن البنك من منح قروض بالنقد الوطني لغير المقيم.

[1] مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 55.

- **إقامة سوق صرف مزدوجة:** إذا كان ميزان العمليات الجارية في وضعية أقرب إلى التوازن مع توجه المضاربة لخلق تدق كبير لرؤوس الأموال تسعى السلطات النقدية إلى إمكانية انشاء سوء صرف مشتركة، فالسوق الرسمي هو في حال متوازن ليس على السلطات التدخل لحماية السعر المتكافئ في المقابل ارتفاع أسعار الصرف جراء الفائض في الطلب على النقد الوطني في السوق المالية من أجل تمويل العمليات غير التجارية للأفراد غير المقيمين يمنع عليهم التوظيف بهذا النقد فيتوجب عليهم شراء العملة بسعر يتجاوز السعر الرسمي.
- **تأطير القروض القادمة من المقيمين بالخارج:** تعمل السلطات النقدية على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين في القطاع الخاص والعام على الائتمان من الخارج مع وضع الحد الأقصى لهذه الأموال مع ضرورة إخضاعها للموافقة المسبقة للسلطة النقدية.

الفرع الثاني: مراقبة الصرف كأداة لمواجهة المضاربة بهدف رفع قيمة النقد الوطني

يقصد برفع قيمة العملة الوطنية هو ارتفاع قيمتها لتصبح أقوى مقارنة مع سعر صرف باقي العملات الأجنبية ، يكون في حال ما إذا كانت هناك زيادة في المقبوضات المستقلة لميزان المدفوعات عن قيمة المدفوعات المستقلة ، أي حينما يزداد المعروض من النقد الأجنبي عن الطلب على الصرف الأجنبي مثل المستقل، ورفع قيمة العملة الوطنية عادة ما تستخدم عندما يكون هناك فائض كبير في ميزان المدفوعات خاصة في حساب العمليات الجارية.، فإن آلية رفع قيمة العملة تهدف إلى تقليل الصادرات المفرطة فالسلع المحلية في الأسواق الخارجية تصبح أغلى ما يخفف الطلب عليها ، كما أنها تسبب ضغوطا تضخمية أو تراكم مفرط للعملات الأجنبية هذا من جهة، وتشجيع الواردات لتلبية حاجيات الطلب المحلي لانخفاض أسعار السلع والخدمات الخارجية هذا من جهة أخرى، وبإعادة التوزان لميزان المدفوعات يقال أن الميزان أعطى ردة فعل طبيعية مع إجراء رفع قيمة العملة، إذ ينتج عنه حدوث تخفيض أو التخلص نهائيا من حجم الفائض في الميزان[1].

تتمثل الإجراءات الرقابية على الصرف والتي تخص العمليات الناتجة عن المضاربة بالنقد الأجنبي التي تؤدي إلى رفع قيمة العملة فيما يلي[2]:

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 106.

[2] مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 56.

- يتم التركيز على بعض التدابير التي قمنا بذكرها سابقا بهدف تحقيق أهداف عكسية منها:

- التأثير على آجال التسديد: يقوم هذا الاجراء بالضغط على المستوردين على ضرورة التسديد العاجل لقيمة السلع المستوردة خلال فترة زمنية محددة تبدأ من تاريخ دفع الرسوم الجمركية.
- اعتماد إجراءات تهدف إلى تحديد وتقييد الاستثمارات المباشرة الأجنبية داخل الوطن.
- مراقبة وضعيات البنوك المحلية تجاه الخارج تجنبا لوقوعها في حالة من التدهور سواء من جانب النقد الوطني أو الأجنبي حتى لا تقع في فخ المضاربة بالنقد الوطني في شكل بيع للعملات الأجنبية أو تكوين ودائع بالنقد الوطني.
- تحديد نسبة مئوية من الاحتياطي الالزامي في البنك المركزي لتغطية أصول المقيمين الجدد.

- إقامة آلية للصرف المشترك: تتم عمليات الصرف طبقا لطبيعتها فالعمليات التجارية تنجز ضمن السوق الرسمية التي ينظمها البنك المركزي حفاظا على سعر النقد الوطني وفق هوامش تحددها الاتفاقيات الدولية، أما بالنسبة لبقية العمليات المالية فهي تتم وفق قواعد السوق الحرة التي يكون يحدد فيها السعر وفق قانون العرض والطلب، كما أن النقد الوطني المستعمل لأغراض تجارية هو ذو سعر صرف رسمي ثابت تحدده السلطات النقدية، أما في السوق الحرة يكون سعر الصرف إما معوما أو مرنا.

تسمح عملية مراقبة الصرف بتخفيف الضغط المؤقت على سوق الصرف نظير إجبار المتعاملين على البيع السريع للعملات الأجنبية الناتجة عن عملية التصدير، وكذا منع المستوردين من الحصول المسبق على العملات الأجنبية الضرورية لتسديد معاملاتهم.

تساهم هذه الإجراءات في تمويل ميزان المدفوعات في حالة عدم التوازن بشكل مؤقت، فبالرغم من هذه الحلول سوف يظهر عدم التوازن الصافي في ميزان المدفوعات الجارية عاجلا ام آجلا مضاف إليه عمليات المضاربة والتي تكون بسبب معاملات المقيمين وغير المقيمين، وبالمقابل من المستحسن عدم التقيد بإجراء ضبط حركية دخول وخروج رؤوس الأموال لآجال طويلة ، لما يترتب عليه تكلفة عالية يتحمل عبئها المجتمع.

المطلب الرابع: مناهج التصحيح الخارجي لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات

جاءت المناهج النظرية لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات فقد تناول المفكرون الاقتصاديون بعد الحرب العالمية الأولى هذا المشكل وقاموا بوضع الفرضيات وإجراء دراسات واختبارها نظريا وتطبيقيا و تحليل النتائج المتوصل إليها، بحيث كان كل منهج يمثل أفكار اقتصادية تتماشى وطريقة النظر لمؤشر ميزان المدفوعات، كما أن هذه المناهج تفاعلت مع آليات الصرف المتاحة(ثابتة، عائمة، مرنة) كلها تهدف إلى إيجاد حلول ملائمة لتصحيح عدم توازن ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف.

ومن أبرز المناهج التي تناولت العجز في اختلال ميزان المدفوعات والتي ظهرت حسب التسلسل الزمني ما يلي:

الفرع الأول: مقاربة المرونات (المنهج التقليدي)

يعتبر منهج المرونات الأساس الذي تعتمد عليه سياسة التعديل الهيكلي التي ينصح بها العديد من الخبراء الاقتصاديين خاصة الدول النامية التي تمر بفترة التحول الاقتصادي (من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد المبني على أساس التنافس)، ويرجع الفضل في تكوين هذا المنهاج إلى الاقتصادي روبنسون ROBINSON سنة 1938 وهذا لتكييف ميزان المدفوعات وفق أسعار الصرف المرنة[1]، هذا المنهاج صيغ في الوقت الذي لم تكن فيه التدفقات المالية تهيمن على سوق الصرف الأجنبي على خلاف الوقت الحالي.

يقوم هذا المنهج على سياسة تحويل الانفاق بمعنى تخفيض أو رفع قيمة العملة مقابل العملات الرئيسية الأخرى بحيث يتحول الإنفاق من السلع الأجنبية نحو السلع المحلية، وبالتالي يشجع الطلب الخارجي على المنتوج المحلي لانخفاض أسعارها ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وتدفق العملة الصعبة نحو الداخل مع تقليص نسبة الواردات التي تؤدي إلى تحسين وضعية حساب العمليات الجارية[2].

---

[1] كمال باصور، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة إلى حالة الجزائر للفترة (2000-2012)، مجلة الاقتصاد والتنمية، ، المجلد رقم 04، العدد 06، جامعة يحيى فارس، المدية ،جوان 2016، ص57.

[2] عقبي لخضر، حاكمي بوحفص، اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية، المجلد(28) ، العدد 01، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، ص 237.

يقوم منهج المرونات على جملة من الفرضيات[1]:

- استقرار سوق الصرف الأجنبي
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- وجود مرونة غير منتهية بالنسبة لصادرات وواردات دول أطراف التبادل بمعنى عدم تغير أسعار الصادرات لا يوافق تغير حجمها
- عدم قيام الدول الداخلة في التبادل باتخاذ أي إجراءات تؤدي إلى إلغاء سياسة تغير أسعار الصرف.
- الاعتماد على شرط مارشال–ليرنر الذي يحدد ما إذا كان تخفيض قيمة العملة سيعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات خاصة وضعية ميزان التجارة المنظورة، لذا يعرف هذا الشرط بأنه الشرط الكافي لاستقرار ميزان المدفوعات.

يعبر على شرط مارشال –ليرنر بالصيغة التالية: **Ex + Em>1**

بحيث : Ex = مرونة الطلب على الصادرات بالنسبة للسعر

Em= مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للسعر

من خلال الشرط نميز ثلاث وضعيات وهي:

- إذا كان Ex+Em>01: تحسين وضعية رصيد المزان التجاري ويتحقق شرط مارشال
- إذا كان Ex+Em<01: تدهور وضعية رصيد الميزان التجاري
- إذا كان Ex+Em=01 : تغير الرصيد في الميزان التجاري يكون معدوما عند تغير الأسعار

إن الشكل الوحيد للشرط التي لها انعكاس إيجابي على ميزان المدفوعات هي الصيغة الأولى للشرط أي أن يكون مجموع المرونتين المطلقتين للصادرات والواردات من 1 ، ونميز حالتين في ذلك[2]:

- **حالة الفائض:** عند الرفع من قيمة العملة المحلية تؤدي تلقائيا إلى تغيرات في أسعار الصادرات والواردات . بحيث تصبح أسعار السلع المصدرة مرتفعة بالنسبة للأجانب وبالتالي ينخفض الطلب الخارجي بنما أسعار الواردات بالنسبة للمستهلك المحلي منخفضة فيزداد الطلب الداخلي

[1] محمد راتول ، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التعويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 03، العدد 04، ص 239.

[2] محمد راتول، سياسات التعديل الهيكل ومدى معالجتها للاختلال الخارجي–التجربة الجزائرية–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 1999–2000، ص 62.

عليها، أي أن رفع قيمة العملة الوطنية تساهم في تقليص الصادرات وارتفاع الواردات، وبالتالي تراجع فائض حساب العمليات الجارية ما ينج عنه تحسن وضعية ميزان المدفوعات.

- **حالة العجز:** عند تنفيذ إجراء تخفيض قيمة العملة الوطنية تحدث تقلبات على مستوى الأسعار، بحيث تكون أسعار السلع المحلية منخفضة بالنسبة لغير المقيمين ، مما يسمح بزيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية، و بالمقابل ترتفع أسعار السلع المستوردة فيحول المستهلك المحلي إنفاقه نحو السلع المحلية ، وما نستنتجه أن تخفيض قيمة العملة تؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليص نسبة الواردات وكنتيجة لذلك يتحسن الميزان نحو تلاشي حالة العجز وبالتالي استقرار ميزان المدفوعات.

وفقا لما ذكرناه نرى أن منهج المرونات يهتم بتصحيح الاختلال في الميزان التجاري على حساب بقية بنود ميزان المدفوعات بسبب أفكار منظري هذا المنهج آنذاك بأن تخفيض قيمة العملة هو إجراء مؤقت يطبق ضمن الآجال القصيرة لتصحيح عجز ظرفي في الميزان التجاري من أجل الرفع من وتيرة الصادرات وهذا قد يناسب البلدان ذات الإمكانيات الإنتاجية العالية التي تستخدم سياسة تخفيض العملة كأداة في الحروب التجارية.

على خلاف الدول النامية نجد أن سياسة تخفيض العملة هو إجراء لا يناسب ظروف هذه الدول بحكم اعتمادها في التصدير على منتج أو منتجين أغلبها مواد أولية يحدد سعرها وفق العرض والطلب في الأسواق العالمية ، والتالي هذه الآلية غير فعالة في تصحيح عجز الميزان التجاري فهي لا تملك قوة تصديرية للمنافسة في الأسواق الدولية لضعف مرونة الطلب الخارجي على صادراتها، وجانب الواردات فالمرونة السعرية للطلب على الواردات تكون ضعيفة ، أي أن إحلال بدائل الواردات يكون محدودا في الأجل القصير، وعليه فإن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية تؤدي إلى زيادة الواردات عوص تقليص قيمتها فيؤدي ذلك إلى اثار عكسية على الميزان التجاري وبصفة مباشرة على وضعية ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: منهج الاستيعابي

جاء منهج الاستيعاب على يد مفكرين من المدرسة الكنزية بعد نظرتهم بأن السعر ليس الوحيد الكفيل بمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، بعدما كان اهتمام الكلاسيك منصب على آثار تغيرات الأسعار عند تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة في استعادة التوازن الخارجي دون الأخذ في الاعتبار دور الدخل الوطني واعتماد فرضية ثبات مستوى التشغيل والدخل، وبالتالي جاء نموذج الاستيعاب ليمتد إلى المستوى الكلي للاقتصاد باستخدام متغيرات اقتصادية تربط بين التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية وإيجاد آلية أكثر فعالية يمكن الاعتماد عليها لتصحيح الاختلال، ومنه تم إدراج عامل الدخل في التحليل إلى جانب عامل السعر من أجل إيجاد التوليفة المناسبة لتحقيق التوازن الداخلي (التشغيل الكامل) والذي يؤدي إلى تحقيق التوازن الخارجي (استقرار ميزان المدفوعات)،كما يتم تسمية هذا المنهج بأثر الدخل والسعر.

بني هذا النموذج على فرضية ثبات الأسعار مع التركيز على الدخل الحقيقي المحلي، وبالتالي هذا المنهج هو عبارة عن نظرية الدخل الحقيقي لتحديد سعر الصرف وميزان المدفوعات، وينظر إليه على من المناهج القصيرة الأجل في تصحيح الاختلال بسبب ثبات الأسعار[1].

يتميز منهج الاستيعاب بالعناصر التالية[2]:

- يمثل هذا المنهج من مجموعة سياسات التغيير الإنفاق التي تهتم بتعديل المستوى العام للإنفاق الوطني سواء كان بالزيادة أو النقصان من أجل تغيير مستوى الطلب الفعال ومنه إحلال الأثر المرغوب على ميزان المدفوعات.
- يركز على سوق السلع دون الأسواق الأخرى (سوق رؤوس الأموال والسوق النقدي) لاعتماده على الميزان التجاري فقط.
- يعبر هذا المنهج على نموذج التوازن الاقتصاد الكلي في التحليل الاقتصادي الذي له علاقة بمشكل ميزان المدفوعات بتركيزه على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل، والإنفاق، الاستثمار

[1] جوزيف دانيالز وديفيد فانهور ترجمة محمود حسن حسني وونيس فرج عبد العال، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، 2007، ص 356.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 140.

وغيرها وفي نفس الوقت تهمل دور المتغيرات الاقتصادية الجزئية كالإنتاج، العرض والطلب وغيرها.

- يتوافق مع منهج المرونات في صب جل اهتمامه على حساب العمليات التجارية دون بقية البنود الأخرى بحيث ينظر إليه الأساس في التصدي للصعوبات التي تواجه ميزان المدفوعات.

من أجل تحديد الشروط التي يؤدي فيها التخفيض إلى أثر على حساب العمليات الجارية نعود إلى معادلة الدخل الوطني[1]: **Y=C+I+G+(X-M)**

بحيث Y: الدخل الوطني

C: الاستهلاك العام

I: الاستثمار الكلي

X: الصادرات

M: الواردات

لتصبح صيغة الدخل كما يلي: **Y= A+N**

بحيث : **N** يمثل رصيد الميزان التجاري أي الفارق بين الصادرات **(x)** والواردات **(M)**

A يعبر عن الامتصاص الذي يحتاجه الاقتصاد الوطني الداخلي في نفقاته وهو ما يطلق عليه **بالاستيعاب.**

ووفق التحليل الكنزي فالاقتصاد متفتح على العالم الخارجي فأخذ الدخل الشكل التالي:

الدخل الوطني = الاستيعاب + (الصادرات –الواردات) وطبقًا لهذه المعادلة فإن موقف ميزان التجاري (X-M) سيعتمد على الدخل والطاقة الاستيعابية.

في حال ما إذا تجاوز مستوى الإنفاق الكلي الدخل الكلي تنتج حالة العجز والتي هي نقطة اهتمام منهج الاستيعاب ، وعليه في تصحيح العجز في الميزان التجاري هناك اتجاهان:

- إتباع سياسة تهدف إلى زيادة الناتج.
- إتباع سياسة تهدف إلى تخفيض الإنفاق.

إن عملية اختيار إحدى السياستين يعتمد على ما تتركه من أثر أولي ، إذ يوجد ترابط قوي بين الدخل والإنفاق، فأي تغيير يحدث في أحدهما يلزم المتغير الآخر بالتغيير. فالزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان،2007، ص ص96-97.

في الإنفاق الكلي الذي يعتمد في حجمه ومقداره على الميل الحدي للإنفاق(الاستيعاب)، وبالتالي يكون الأثر النهائي للتخفيض يعادل الفرق بين الزيادة في الدخل والزيادة القابلة في حجم الاستيعاب.

هذه العلاقة تفرضها النظرية الاقتصادية التي تؤكد وجود ترابط بين الناتج والطلب عليه، وبالتالي أي تغيير يطرأ في الناتج يكون سببه الطلب، ومنه سياسة زيادة الناتج المحلي يؤثر عليه التغيير في حجم الإنفاق سواء محلي أو أجنبي على ذلك الناتج.

من خلال هذه العلاقة توصل الاقتصادي "جونسون" إلى أثر التخفيض على عناصر الاستيعاب موزع على فئتين:

- فئة أولى تتأثر بها متغيرات الاستيعاب المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار بالتغيير الذي حصل في الدخل نتيجة التخفيض.
- فئة ثانية التي يتأثر فيها الاستيعاب بعوامل مستقلة عن التغيير في الدخل.

يقوم الأثر النهائي للتخفيض على المقدار النسبي لكل من الميل الحدي للاستيعاب ومقدار التغيير في الدخل والأثر المباشر للتخفيض على عناصر الاستيعاب (الاستهلاك+ الإنفاق +الاستثمار).

وبالتالي عندما يكون الميل الحدي للاستيعاب أقل من واحد ، فإن الزيادة في الناتج يؤدي إلى تحسين وضعية الميزان التجاري وعلى هذا الأساس فالسياسة التي تهدف إلى خفض الإنفاق فهي تؤدي الهدف بالإضافة إلى تحويل الإنفاق نحو الناتج المحلي لأن تخفيض الإنفاق يقابله تخفيض الدخل ومنه تراجع الأسعار المحلية كما يسمح بزيادة التنافس بين المنتجين المحليين في مواجهة السلع المستوردة[1].

وبالتالي سياسة تخفيض الإنفاق تعمل على تقليل عامل الاستيعاب كما لها القدرة على تحويل الإنفاق نحو ما هو محلي، هذا ما يدفع بصناع السياسات الاقتصادية معرفة الأدوات اللازمة التي تضمن تحقيق سياسة تخفيض الإنفاق بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة من تطبيق هذه الأخيرة.

[1] بن قطيب خيرة، مرجع سابق، ص 35.

الفرع الثالث: المقاربة النقدية

يرجع النموذج الأولي للمقاربة النقدية في تصحيح اختلال مؤشر ميزان المدفوعات إلى الاقتصادي "جون بولاك" ، ثم جاء تطويرها من قبل المفكرين" روبرت ماندل" و" هانري جونسون"، لكن هذا المنهج لم يظهر دوره الفعال أثناء أزمة الركود الاقتصادي سنة 1929-1930 بسبب ظهور الفكر الكنزي وانتشار أفكاره بشكل سريع حجب الضوء على المنهج النقدي، كما ساهم الاقتصاديين "فرنكل وجونسون " سنة 1976 بحيث كانت نظرتهم لاختلال ميزان المدفوعات كنتيجة لاختلال السوق النقدي.

يقدم المنهج النقدي تقديما جديدا لميزان المدفوعات بوصفه على أنه ظاهرة نقدية وبهذا المفهوم يوضح أن اختلال ميزان المدفوعات يأتي نتيجة عدم التوازن بين العرض والطلب في كمية النقود، بحيث ينظر للميزان على أنه التغير في صافي الاحتياطات الرسمية الدولي والذهب النقدي، و وفق هذه المقاربة تتكون من رصيد العمليات الجارية مضاف إليه رصيد التحويلات الرأسمالية أي الميزان الكلي وبالتالي معالجة مشكل عدم التوازن سوف تكون عن طريق التسويات النقدية[1].

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات[2]:

- تطبيق نظام أسعار الصرف الثابتة في الاقتصاد.
- دالة الطلب على النقود مستقرة ومعرفة في عدد قليل من المتغيرات.
- توازن المتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية(الناتج، التوظيف..) في الأجل الطويل في الاقتصاد
- الآثار النقدية لعدم توازن ميزان المدفوعات) التغيرات في عرض النقود نتيجة تغيرات في مستوى الاحتياطي النقدي الأجنبي)لا يتم تعقيمها خلال الفترة نفسها لعدم استخدام عمليات السوق المفتوح وبيع السندات الحكومية.
- عدم تأثير عرض النقود باعتبارها نقود محايدة ل على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد
- قابلية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود تساوي الصفر، وأن الأصول المالية تعبر عن النقود فقط.

باعتبار هذا النموذج يترجم رصيد ميزان المدفوعات ينعكس في صافي الاحتياطات النقدية الدولية والذي يعادل الميزان التجاري مضافًا إليه ميزان التحويلات الرأسمالية.

---

[1] عمروش شريف، مرجع سابق، ص 128.

[2] عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات ، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2010، ص 144.

ومنه يمكن صياغة المعادلة التالية[1]:

$$BP = R = B + BC$$

حيث أن:

BP: الرصيد الكلي لميزان المدفوعات

R: صافي الاحتياطيات النقدية الدولية

B: الميزان التجاري

BC: رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية

يرتبط صافي الاحتياطات النقدية الدولية بسوق النقد الوطني من خلال الفجوة بين الكميات المعروضة و الكميات المطلوبة على النقود وهذا ما توضحه العلاقة التالية:

$$R=f(Md-Ms)$$

وباعتبار فرضيات المنهج النقدي يمكن تحديد معادلة ميزان المدفوعات كالاتي[2]:

$$Md = Py \quad \text{.....} \quad (1)$$

$$Ms = Dc + IR \quad \text{.....} \quad (2)$$

$$B = Md - Ms \quad \text{.....} \quad (3)$$

بحيث أن/:

Md: الطلب على النقود

Ms: عرض النقود.

B: رصيد ميزان المدفوعات.

IR: الاحتياطات الدولية.

Dc: الائتمان المحلي.

P: المستوى العام للأسعار.

Y: الدخل الوطني.

[1] عمروش شريف، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[2] عزي خليفة، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/2011، ص 33.

من خلال المعادلة رقم (3) نرى أن رصيد ميزان المدفوعات يمثل الفرق بين الطلب على النقود (Md) والعرض من النقود(Ms)، ومنه وجود طلب زائد أي فائض في الطلب على النقد يعني هذا وجود حالة فائض بالنسبة لميزان المدفوعات، والعكس تشكيل فائض في المعروض من النقود يؤدي إلى تكوين عجز في رصيد ميزان المدفوعات، ومنه نستنتج أن اختلال ميزان المدفوعات ما هو إلا انعكاس للفجوة بين العرض والطلب من النقد.

من خلال مكونات ميزان المدفوعات نرى أن التغير في رصيد الميزان يساوي التغير في الاحتياطات الدولية بما معنى: **تغير رصيد ميزان المدفوعات (B) = تغير الاحتياطات الدولية (IR).....(4)**

- نفترض أن هناك توازن أولي في ميزان المدفوعات أي : **Md=Ms**، أي نسبة تغير الاحتياطات الدولية تساوي صفر.
- في حالة هناك تغير في الطلب على النقود(**Md**) مع ثبات عرض النقود (**Ms**)، يؤدي هذا إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات ومنه زيادة في التدفقات النقدية الدولية للداخل IR، والتي بدورها تعمل على الرفع من الطلب على النقود، ومنه تتحسن وضعية الميزان ويعود إلى حالة التوازن ويحدث العكس في حال انخفاض الطلب.
- في حالة هناك تغير في المعروض من النقد(Ms) يكون الميزان في وضعية فائض مع افتراض ثبات بقية المتغيرات الكلية، فهذه الزيادة تؤدي إلى ارتفاع نسية الإنفاق على الواردات من الخارج ما يؤدي ذلك إلى العجز والذي تتم مواجهته بخفيض نسبة التدفقات المالية إلى الخارج حتى ينخفض العرض ليتساوى مع الطلب ويعود ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن وهذا عن طريق سلوك البنك المركزي من خلال سياساته المتبعة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

يرى هذا المنهج أن خلل ميزان المدفوعات سواء كان فائضا أو عجزا فهي حالة مؤقتة، وسوف يتوازن آليا من خلال التغيرات في الاحتياطات الدولية، إلا أنه يهمل أثر السياسة النقدية على العرض والطلب على النقود وكذا أغلب فرضياته غير ممكن تطبيقها كافتراض ثبات معجل الفائدة ومستوى الأسعار فهي خاضعة لقوى السوق والسياسات المطبقة من قبل السلطات المختصة.

الفرع الرابع: مقاربة محفظة الأوراق المالية

يقوم منهج المحفظة المالية بتوسيع المنهج النقدي إلى الرغبة في امتلاك أدوات مالية أخرى محلية أو أجنبية، بحيث يفترض هذه المقاربة أن القيمة التبادلية لعملة الدولة تحسب وفق كميات النقود الوطنية والكمية المطلوبة من الأوراق المالية المحلية والأجنبية، وكذا القيمة المعروضة من الأدوات المالية المختلفة في أسواق هذه الأدوات[1].

إن مقاربة محفظة الأوراق المالية تركز على أي عجز أ وفائض في ميزان المدفوعات يمكن تصحيحه عبر تغيير جاذبية الأصول المحلية مقارنة بالأصول الأجنبية، بحيث تنتقل رودوس الأموال بطريقة تعيد التوازن، إذ يقوم المقيمين وغير المقيمين بتوزيع ثرواتهم بين أوراق مالية محلية وأخرى اجنبية بناء على تغير سعر الصرف ومعدل الفائدة المحلي والخارجي، وكذا درجة المخاطرة في التعامل بالأوراق المالية. فالرفع من سعر الفائدة المحلي يزيد من عوائد السندات الداخلية ما يجعلها أثر قابلية للمستثمرين لجذب رؤوس الأموال، ويدفع بالمقيمين للاستثمار داخل البلد وهذا ما ينعكس على الزيادة في الطلب على النقد نتيجة ارتفاع قيمة الثروة ما يخفف الضغط على ميزان المدفوعات بتسجيل فائض في الحساب الخارجي.

أما في حالة انخفاض الفائدة فهذا يؤدي إلى هروب جزء من رؤوس الأموال للخارج ويقلل من الإقبال على حيازة الأصول المحلية، وبالتالي يوازن التدفقات ليمتص فائض الميزان في الحساب الخارجي.

إن منهج محفظة الاوراق المالية يقوم على فرضيات منها إذا كان الأفراد المقيمين يحوزون على ثروة مقيمة بالعملة الوطنية في بداية الفترة، هذه الثروة (w) تتكون من القيم التالية[2]:

- أوراق مالية داخلية (Td) وهي أوراق مالية مصدرة من المقيمين و يمتلكها أفراد أخرين، ومعدل الفائدة محدد ب Id
- أوراق مالية أجنبية(Tr) وهي أوراق مالية مصدرة من طرف غير المقيمين ويحوزونها الأفراد المقيمين، ومعدل الفائدة المدفوع لمالكي الأوراق المالية الاجنبية يحدد بIf.
- كمية من النقد الوطني (Md).

[1] جوزيف دانيالز وديفيد فانهور ترجمة محمود حسن حسني وونيس فرج عبد العال، مرجع سابق، ص395.

[2] وسام ملاك، مرجع سابق، ص ص 129-131.

يرتبط معدل الفائدةId ارتباطا عكسيا بالطلب على النقد (Md)من طرف المقيمين، بينما الطلب على النقد له علاقة طردية بالثروة الاجمالية، بينما الطلب على الأوراق المالية الداخلية من قبل المقيمين (Td)لها علاقة طردية مع معدل الفائدة والثروة الكلية.

كما أن هذه المقاربة تفترض عدم امتلاك المقيمين لأي نقد أجنبي بالإضافة إلى عدم الرغبة في حيازة أوراق مالية أجنبية، أما في حالة رغبة المقيمين في امتلاك الأوراق المالية يفرض عليهم الدفع بالنقد الوطني مسببة تقليص كتلة النقد التي يملكونها بما يوازي تماما قيمة الأصول الأجنبية.

تتمثل حركة رؤوس الأموال بين الداخلة والخارجة في شراء وبيع الأوراق المالية الأجنبية من طرف المقيمين مع عدم وجود رغبة من قبل غير المقيمين في حيازة أوراق مالية داخلية، وبالتالي فإن تغير كمية الأوراق المالية الأجنبية يعادل رصيد حركة رؤوس الأموال.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للإطار العام لميزان المدفوعات وتحليل مفرداته توصلنا إلى أن:

- ميزان المدفوعات عبارة عن مؤشر اقتصادي هام يعكس الوضعية الاقتصادية ودرجة التقدم في الدولة فهو يساعد مهندسي القرارات في رسم السياسات الاقتصادية للدولة لتفادي الوقوع في الأزمات وتجنب حدوثها في المستقبل عن طريق التخطيط والتوجيه في العلاقات الاقتصادية بين الدول.
- هو أداة إحصائية يشمل على جميع المعاملات التي تجرى داخل الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي والتي تعبر عن تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال ، في شكل سجل يحتوي على عدة حسابات فرعية توضح بشكل دقيق ومفصل حقوق والتزامات الدولة لمدة زمنية في الغالب تكون سنة واحدة.
- يكون ميزان المدفوعات في وضعيات مختلفة فهو دائم التوازن من الناجية المحاسبية أما في الوقع من الناحية الاقتصادية يصعب تحقيقه ، فهو في حالة اختلال سواء كان "عجزا" أو " فائضا"، ومن أجل تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات تقوم الدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات وتبني آليات تكون ملائمة بحسب طبيعة الاختلال سواء عن طريق قاعدة الذهب أو عن طريق النقد الوطني ومراقبة الصرف وإما عن طريق الدخول كما يمكن تطبيق إحدى المقاربات للنظريات الاقتصادية لإعادة التوازن.
- نشير إلى أنه لمعالجة إشكالية عدم التوازن لميزان المدفوعات لابد من دراسة وتحليل الأسباب المؤدية لذلك وهي الطريقة السليمة التي يتعين بها فهم آلية التسوية بالمفهوم الحقيقي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لتأثير أدوات السياسات التجارية على توازن ميزان المدفوعات الجزائري ما بين ما ين (2014–2021)

تمهيد الفصل

إن المحافظة على التوازن الاقتصادي هو غاية الاقتصاديات العالمية سواء كانت لدول متطورة أو نامية إذ لا يمكن أن يتحقق إلا بتبني سياسات اقتصادية مختلفة، بحيث تمثل السياسة التجارية أداة من أدوات اعادة التوزان في حالة وجود اختلالات على مستوى ميزان المدفوعات فمن جهة يظهر تأثير السياسة التجارية بشكل واضح في حساب الميزان التجاري أكثر منه في بقية الحسابات الرئيسية الأخرى ، نظرا لتموقع دور أدواتها في تفعيل جانبي الصادرات والواردات.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة الجانب التطبيقي للموضوع والمتمثل في تحليل دور أدوات السياسات التجارية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2014-2021 ويكتسي هذا الجانب أهمية بالغة كونه يترجم الإطار النظري إلى واقع اقتصاد ملموس، من خلال تحليل البيانات والمعطيات الاقتصادية ذات الصلة بميزان المدفوعات مع تقييم هذه السياسات في محاولة معالجة اختلال ميزان المدفوعات، ففي ظل تقلبات أسعار المحروقات وتزايد الانفتاح التجاري عرفت الجزائر ضغوطات على ميزانها، الأمر الذي جعل السلطات تتخذ مجموعة من الإجراءات والسياسات التجارية الهادفة إلى تقليص الواردات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات مع تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وعليه سيتم تحليل وتقييم وضعية ميزان المدفوعات الجزائري من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2021

المبحث الثاني: تشخيص وتحليل الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات الجزائري (2014-2021)

المبحث الثالث: تنظيم السياسات التجارية وأدواتها في الجزائر

المبحث الرابع: تقييم فعالية أدوات السياسات التجارية في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2014-2021

المبحث الأول: واقع تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2021

يعتبر ميزان المدفوعات لأي دولة ما في العالم بمثابة الواجهة التي تعكس تطور وضعية اقتصادها المحلي وحجم مبادلاتها مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، بحكم أنه يضم حسابات تعطي للاقتصاد قيمة رقمية تعبر عن حالة الفائض أو العجز، وقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال العقد الأخير عدة أزمات وتقلبات ما أثر ذلك على ميزان مدفوعاتها، ومنه سوف نتطرق في هذا الجزء إلى دراسة وتحليل بيانات ميزان المدفوعات وحساباته في الجزائر خلال الفترة من2014-2021.

المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

يواجه الاقتصاد الوطني الجزائري منذ سنوات عديدة الكثير من الصعوبات الاقتصادية في شتى المجالات والتي وقفت أمام عجلة تطوره وتحسن أدائه، ومن أبرز هذه العراقيل المعدلات المرتفعة للبطالة، زيادة نسبة التضخم، انخفاض احتياطي العملة الأجنبية وهذا راجع لتدهور أسعار النفط مما يؤثر سلبا على الصادرات من المحروقات فضلا عن ارتفاع خدمة الدين التي تعرقل التقدم الاجتماعي والاقتصادي ما يؤدي ذلك إلى الاعتماد المتنامي على الواردات من الخارج وبالخصوص الاحتياجات الرئيسية من المواد الأولية والسلع والخدمات، وبالتالي استمرار التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي ، هذه العراقيل تؤثر بشكل مباشر على وضعية ميزان المدفوعات[1] ما جعله يتميز بمجموعة من الخصائص منها ما هو ناتج عن العلاقات الاقتصادية العالمية غير متوازنة بين الدول الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر[2]، ومن أبرز هذه الخصائص نذكر ما يلي:

1) **هشاشة القاعدة الإنتاجية:** تتمتع القاعدة الإنتاجية في الجزائر بالأحادية في الإنتاج وغياب التنوع ما يجعل الاقتصاد ضعيفا من حيث الطاقة الإنتاجية ويكون عرضة لتذبذب أسعار صادراتها ، ومنه ضعف قدرتها التنافسية في السوق المحلية والعالمية نتيجة هيمنة الصناعات الاستخراجية التي تعتمد على المواد الأولية كالمحروقات والتي تكون أسعارها مرتبطة بالعرض

[1] بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، ص 179

[2] جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 229-230.

والطلب العالميين إضافة على ذلك نجد أن أداء القطاع الصناعي للجزائر محدود مقارنة بالإمكانيات الموجودة بتركيزه فقط على الصناعات الالكترونية والكهربائية والصناعات التحويلية و المتمثلة في الصناعات الخفيفة كالصناعات الغذائية والنسيجية وكذا صناعة البلاستيك والألمنيوم والصناعات الكيميائية وصناعات معدنية أخرى واعتمادها شبه الكلي على الاستيراد من السوق الخارجية، وفي هذا السياق نجد أن القطاع الصناعي في الجزائر يتميز بما يلي[1]:

- عدم التركيز على مستوى جودة الإنتاج و بتحقيق جودة المنتجات
- انخفاض نوعية الإنتاج الصناعي نتيجة مساهمة التكنولوجيا المستوردة بشكل خاص في ارتفاع تكلفة الإنتاج.
- التبعية لقطاع النفط ومحدودية التنوع في المنتجات التصديرية.
- طاقات وامكانيات إنتاجية غير مستغلة بسبب عدم كفاءة تقنيات التسيير وإدارة المشاريع وضعف عناصر الإنتاج.
- انخفاض المردودية الإنتاجية وتدني معدلات النمو لعدم تماشي المؤسسات الصناعية مع الشروط التنافسية للسوق الداخلية.
- نقص الخبرة و تدني مستوى الكفاءة في التعامل مع متطلبات السوق واحتياجات المستهلكين.

كما نجد وضعية القطاع الزراعي مشابهة لحالة القطاع الصناعي في عدم استقراره في الأداء والتراجع الكبير لمعدل الإنتاج الإجمالي مقارنة بالمعدلات العالمية ، فعلى سبيل المثال في مجال الزراعة المعتمدة على الأمطار تبلغ إنتاجية الحبوب لبعض الأنواع نصف معدلها على المستوى العالمي وهذا نتيجة قلة المساحة المزروعة بحيث لا تتعدى ثلث الأراضي القابلة للزراعة وكذا ارتكازها على الأساليب التقليدية في العملية الإنتاجية وافتقارها للتكنولوجيا الحديثة في المعدات والآلات.

وبالرغم من أن الجزائر تملك كل مقومات نجاح القطاع الزراعي باحتوائها على قرابة 55 سد مائي و17%مساحة زراعية من المساحة الإجمالية ، وكذا تشجيع الحكومة بالدعم المالي سنويا تقدر بملايين الدولارات مع هذا يبقى الإنتاج الزراعي ضعيفا ولا يحقق الاكتفاء الذاتي.

و يمكن القول أن القطاع الزراعي في الجزائر له عدة مميزات نذكر منها:

[1] وفاء رمضاني، حياة عثماني، اثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1992-2017)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 04، الجزائر، 2009، ص 60.

- عدم ادخال التكنولوجيا المتطورة في عملية معالجة التربة باستخدام الأسمدة، المخصبات المبيدات.
- الاعتماد على الاستيراد الخارجي في عملية التموين بالبذور، الأسمدة و الأعلاف.
- عدم التنسيق بين مراكز البحث في المجال الفلاحي.

1) غياب الثقافة الاستثمارية الفعلية للفلاحين المالكين للأراضي.
2) عدم القدرة عن تلبية الطلب المحلي وضعف نسب المساهمة في قطاع التصدير.
3) عدم تنافسية بعض المنتجات الزراعية الجزائرية مقارنة بمنتجات البلدان المجاورة.

من خلال ما سبق يظهر جليا أن الاعتماد على القطاع الزراعي في تنويع المنتجات الموجهة للتصدير لا يزال هدفا بعيد المدى بحكم ضعف المخططات التنموية والاستثمارات وعزوف الأفراد عن ممارسة الأنشطة الفلاحية بسبب تدني مستوى الأجور والانتقال للاستثمار في القطاع الخدماتي لارتفاع نسبة أرباحه.

2) **انخفاض معدل التبادل الدولي:** يمثل معدل التبادل الدولي عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها للخارج، ومن الناحية التقنية فسعر كل سلعة يعبر عنه بمبلغ معين وليس بوحدات من سلعة أخرى، ومنه معدل التبادل للدولة يتحدد بمقارنة سعر صادراتها وسعر وارادتها.

ويمكن ذكر اهم أسباب تدهور معدل التبادل الدولي في الجزائر إلى:

- التنافس الشديد بين صادرات الدول النامية نتيجة تشابهها، ما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها
- عدم توازن هيكل السوق الدولي للمواد الأولية والمواد الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار الفوري ، على خلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم يمكن للمنتجين التحكم في الأسعار ومقاومة الضغط التنازلي للأسعار.

كما أن تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية كالجزائر يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعية في علاقات التبادل اللا متناظر في الاقتصاد العالمي بين الدول النامية والدول الصناعية الكبرى والذي من خلاله يتم استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر.

3) **تذبذب أسعار الصادرات:** تمثل المحروقات في الصادرات الجزائرية المصدر الأول لإيرادات ميزان مدفوعاتها ، وبالتالي فهي تخضع لقوى العرض والطلب العالمي على النفط المعرض لعدم استقرار أسعاره ما يجعل ميزان المدفوعات في حالة من عدم التوازن، وبالتالي يتوجب على الدولة توفير احتياطيات صرف دولية أكبر في حالة ما إذا كانت الصادرات في وضعية غير مستقرة من أجل مواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

إن العجز في ميزان المدفوعات يمتد إلى عدة متغيرات اقتصادية نتيجة تقلبات أسعار الصادرات منها مستوى التشغيل، الادخار والاستثمار وعلى الإيرادات الضريبية وهذا ما يؤثر سلبا على قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل باعتباره مرتبط بمدى قدرتها على التصدير ناهيك عن انتقال هذا التذبذب إلى حجم العملات الأجنبية المدخرة لدى الدولة ، وذلك باعتبار أن عمليات خروج ودخول رؤوس الأموال وعوائدها يؤثر على ميزان المدفوعات، فلما تكون الأموال الخارجة إلى الخارج من أجل الاستثمار أكبر من عوائدها فإن هذا يشكل ضغطا على ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: تحليل أثر تقلبات أسعار البترول على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات للفترة 2014- 2021

تشكل الصادرات من المحروقات في الجزائر حوالي 97% من اجمالي الصادرات مما يؤدي ذلك إلى حدوث أزمة في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري بسبب ارتباطه بتقلبات أسعار النفط إما بالارتفاع أو الانخفاض، بحكم أن الإيرادات النفطية تمثل المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة، ما يجعل الاقتصاد يواجه صعوبات اختلفت حدتها على مستوى أداء المتغيرات الاقتصادية ، فبالرغم من الاصلاحات التي مست السياسات المالية والتجارية للبلد تحت توجيهات الهيئات الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي[1] سعيا للانفتاح على الاقتصاد العالمي والتخلص من التبعية للمحروقات إلا أنها لاتزال تعاني من عدم التنوع في صادراتها واعتمادها شبه كلي على الريع النفطي.

[1] لباح محيد، منصوري عبد الكريم، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري، دراسة اقتصادية وقياسية للفترة الممتدة ما بين (1990-2020)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 01، ص 237.

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على وضعية ميزان المدفوعات للفترة 2014-2016

تلعب أسعار النفط دورا هاما في تحديد وضعية ميزان المدفوعات الجزائري نظرا لأهميته الكبيرة على الاقتصاد الوطني، فقد شهدت أسواق النفط العالمية انخفاضا شديدا في أسعار البترول عام 2014 في النصف الثاني منه تحديدا لتبلغ مستوى أقل من 50 دولار للبرميل في جانفي 2015 منخفضة بنسبة 20%عن ذروتها في منتصف جوان 2014 ، و هو أكبر انهيار للأسعار منذ تدهورها المؤقت سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، و استمرت الأسعار في الانهيار لتصل مستويات قياسية ببلوغها حدود 30 دولار للبرميل نهاية سنة 2015 و بداية سنة 2016، لتبلغ بعد ذلك أسعار البترول 53.96 دولار للبرميل في ديسمبر 2016 بالمتوسط السنوي، ويرجع هذا الهبوط إلى ما يعرف بأساسيات السوق المتمثلة في التفاعل بين العرض والطلب إضافة إلى قوة العملة الأمريكية الدولار وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق.

الجدول رقم (01-03): تطور سعر النفط الفترة (2014-2016)

السنوات	سعر البترول (دولار /برميل)
2014	**100.23**
2015	**53.1**
2016	**45.01**

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2014-2015-2016

الجدول رقم(02-03): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة: 2014-2016

الوحدة : مليار دولار أمريكي

البيان	2014	2015	2016
الرصيد الخارجي الجاري	**-9,278**	**-27,295**	**-26,551**
الميزان التجاري	0,459	-18,083	-20,128
الصادرات	60,129	34,565	29,309
المحروقات	58,462	33,081	27,918
أخرى	1,667	1,485	1,391
الواردات	-59,67	-52,649	-49,437
خدمات خارج عوامل الدخل الصافي	-8,148	-7,529	-7,327
دائن	3,556	3,475	3,434
مدين	-11,704	-11,005	-10,761
دخل العوامل الصافي	-4,808	-4,453	-1,917
دائن	3,23	2,192	2,089
مدين	-8,038	-6,645	-4,006
دفع الفوائد	-0,045	-0,124	-0,027
أخرى	-7,993	-6,521	-3,968
منها :حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	-5,256	-3,721	-2,913
تحويلات صافية	3,219	2,771	2,822
دائن	3,849	3,222	3,133
مدين	-0,63	-0,451	-0,311
رصيد حساب رأس المال و العمليات المالية	**3,397**	**-0,242**	**0,519**
حساب رأس المال	-0,003	**0**	0,001
الاستثمار المباشر	1,525	-0,688	1,59
رؤوس الأموال الرسمية(صافية)	0,518	-0,459	0,976
السحب	**0**	0,001	0,942
الاهتلاك	-0,231	-0,381	-0,168
السحب	5,952	4,82	4,184
الاهتلاك	-5,204	-4,899	-3,982
مراكز مالية أخرى صافي	1,357	0,905	-2,048
منها :رصيد النقد الإلزامي	-0,028	-0,482	-0,696
منها :رصيد الديون (مستحقات الدفع)	1,745	1,425	-1,297
منها :مبادلة الذهب	-	-	-
منها :حقوق سحب خاصة	-	-	-

منها :الخطأ و السهو	−0,361	−0,039	−0,055
الرصيد الإجمالي	**−5,881**	**−27,537**	**−26,031**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر2015−2016 www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم (01−03): أسعار البترول وأثرها على وضعية ميزان المدفوعات(2014−2016)

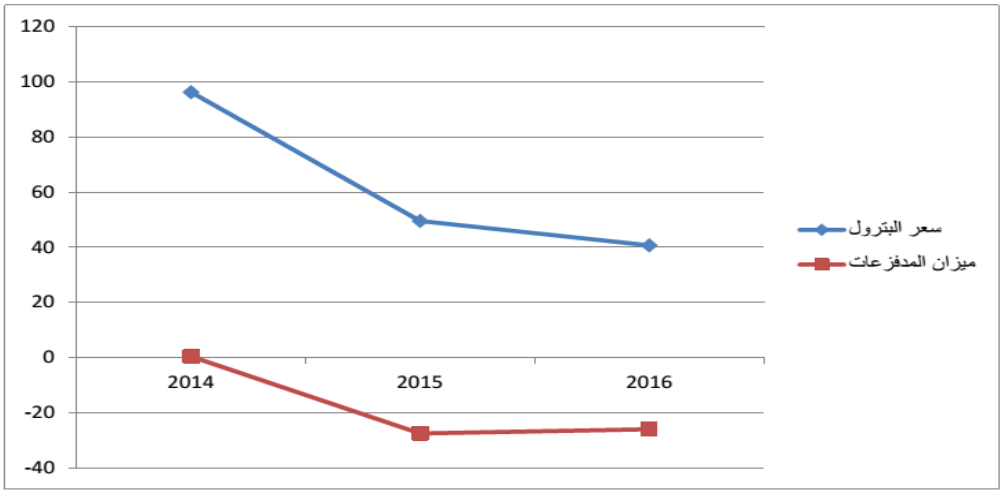

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجداول (01) و (02)

نلاحظ من خلال الجداول السابقة أن:

- الفترة 2014−2016 تميزت بانخفاض حاد في أسعار البترول بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100,23 دولار للبرميل في 2014 إلى 53,07 دولار للبرميل في 2015 ، أي انخفاض قدره 47,1 ٪ ليستمر هذا الاتجاه التنازلي طوال سنة 2015 ليصل أدنى مستوى له جانفي 2016 بسعر 31.1 دولار للبرميل. حيث أرجعت منظمة الأوبك سبب هذا الانهيار إلى المضاربة في الأسواق وتآمر لضرب المنظمة بعد ظهور النفط الصخري لمنافسة النفط العادي وهذا عن طريق تخفيض الأسعار إلى أدنى مستوى وليس لعوامل اقتصادية فقط.
- حقق ميزان المدفوعات فائضا طفيفا لا يتعدى 0.13 مليار دولار حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2014 ، وبالعودة لتحليل الجدول نلاحظ أنه انطلاقا من سنة 2014 أصبح رصيد ميزان المدفوعات يعاني من عجز بلغ 5.88 مليار دولار نتيجة تراجع صادرات المحروقات التي بلغت حوالي 459 مليون دولار وهذا راجع للأزمة النفطية الحادة بسبب الهبوط الكبير لأسعار النفط واستمر الانخفاض سنة 2015 مسجلا عجز أكبر في ميزان المدفوعات بقيمة 27.54 مليار دولار و 26.03 مليار دولار سنة 2016 بانخفاض طفيف قدر ب 0.3%، بسبب تراجع قيمة

صادرات المحروقات التي انخفضت بنسبة 15.6% مقارنة بسنة 2015 بالرغم من الزيادة المحسوسة في الكمية المصدرة بحكم أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات وهذا ما يدل على ضعف بنية الهيكل التصديري الجزائري لتأثره بتقلبات أسعار النفط وكذا تراجع العجز في الواردات بسبب سياسة تخفيض الاستيراد وتشجيع الانتاج المحلي من طرف الدولة، ليرتفع العجز مرة أخرى، وفي الوقت نفسه بقيت الصادرات خارج قطاع النفط ضعيفة وهامشية مقارنة بالصادرات الكلية على مستوى منخفض في حدود 1.39 مليار دولار سنة 2016 بالتركيز على ثلاث فئات من السلع (الأسمدة المعدنية أو الكيميائية الآزوتية والأمونياك اللامائي والسكر و التي تمثل ما يقارب ثلاثة أرباع إجمالي صادرات السلع خارج المحروقات حوالي 72% لتبقى مستوياتها محدودة هيكليا وبعيدة عن القدرة الكامنة للاقتصاد الوطني في هذا المجال.

- وفيما يتعلق بالواردات من السلع سجلت تراجعا بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من الاتجاه التصاعدي دون انقطاع تبعا لتقرير بنك الجزائر ، لكن سنة 2014 بلغت قيمة الواردات 59.67 مليار دولار لتتراجع إلى 52.65 مليار دولار سنة 2015 ثم إلى 49.44 مليار دولار سنة 2016 بنسبة 3.21% بين سنتي 2015 و2016، مما سمح هذا التراجع في الواردات والمتزامن في التقلص الحاد في عجز بند مداخيل عوامل الإنتاج إلى الحد من العجز في الحساب الجاري وتفاقم عجز الميزان التجاري ب 2.04 مليار دولار ليسجل 20.13 مليار دولار في 2016 مقابل 18.08 مليار دولار سنة 2015 بعد تسجيل شبه توازن سنة 2014 بعد أكثر من (18) ثمانية عشر سنة من الفوائض المتتالية.
- كما ظهر حساب رأس المال خلال فترة الدراسة شبه معدوم خاصة أنه حقق عجزا سنة 2014 بمقدار 0.003 مليار دولار و منعدم خلال سنة 2015 و 2016 هذا بسبب قلة الاستثمارات المباشرة التي أثرت عليها الأزمة المالية العالمية وأزمة انهيار أسعار النفط فالاقتصاد العالمي تلك الفترة كان في حالة انكماش.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على توازن ميزان المدفوعات للفترة 2017-2021

خلال هذه الفترة تعرضت أسعار البترول إلى المزيد من التغيرات نعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03): تطور أسعار البترول خلال السنوات (2017-2021)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
سعر البترول (دولار/ برميل)	53.01	71.50	64.44	42.08	72.75

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر
www.bank-of-algeria.dz

الجدول رقم (04-03): تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)

الوحدة: مليار دولار

	2017	2018	2019	2020	2021
الرصيد الخارجي الجاري	**-22,331**	**-16,914**	**-16,955**	**-18,711**	**-4,790**
الميزان التجاري	-14,412	-7,458	-9,32	-13,622	1,094
الصادرات	34,569	41,115	35,312	21,925	38,558
المحروقات	33,202	38,897	33,244	20,016	34,058
أخرى	1,367	2,218	2,068	1,909	4,500
الواردات	-48,981	-48,573	-44,632	-35,547	-37,464
خدمات خارج عوامل الدخل الصافي	-8,034	-8,256	-6,391	-4,364	-3,731
دائن	3,112	3,267	3,239	2,99	3,090
مدين	-11,145	-11,523	-9,63	-7,355	-6,822
دخل العوامل الصافي	-2,831	-4,595	-4,251	-2,981	-4,057
دائن	2,033	1,152	1,043	0,848	0,619
مدين	-4,863	-5,747	-5,294	-3,828	-4,676
دفع الفوائد	-0,037	-0,043	-0,07	-0,041	-0,122
أخرى	-4,825	-5,702	-5,223	-3,785	-4,553
منها :حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	-3,221	-3,752	-3,143	-2,01	-3,042
تحويلات صافية	2,945	3,395	3,007	2,256	1,904
دائن	3,387	3,743	3,375	2,604	2,300

مدين	-0,442	-0,348	-0,369	-0,348	-0,396
رصيد حساب رأس المال و العمليات المالية	**0,568**	**1,094**	**0,029**	**2,342**	**3,124**
حساب رأس المال	0,001	0	**0**	-0,042	-0,053

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على تقارير بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم (02-03): أثر أسعار البترول على ميزان المدفوعات (2017-2019)

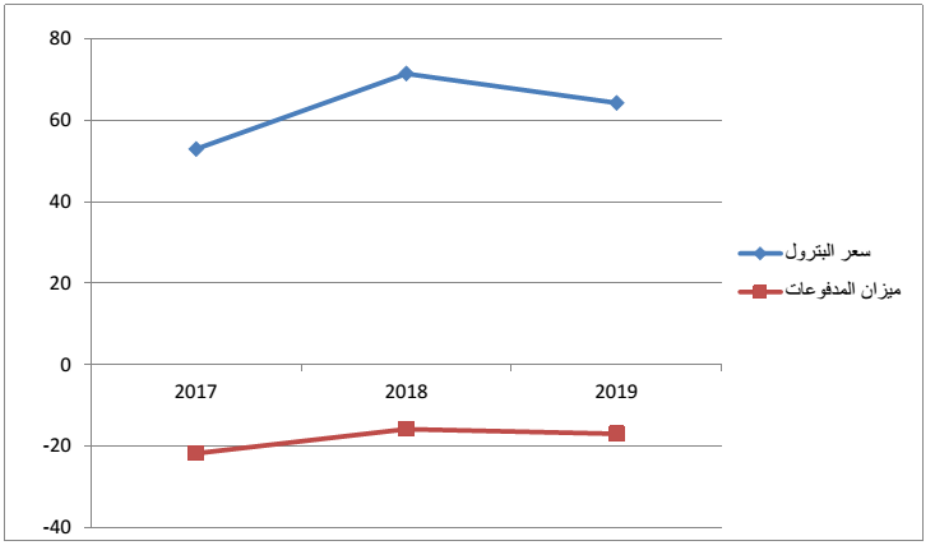

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (03) و (4)

الشكل رقم (03-03): تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2017-2021

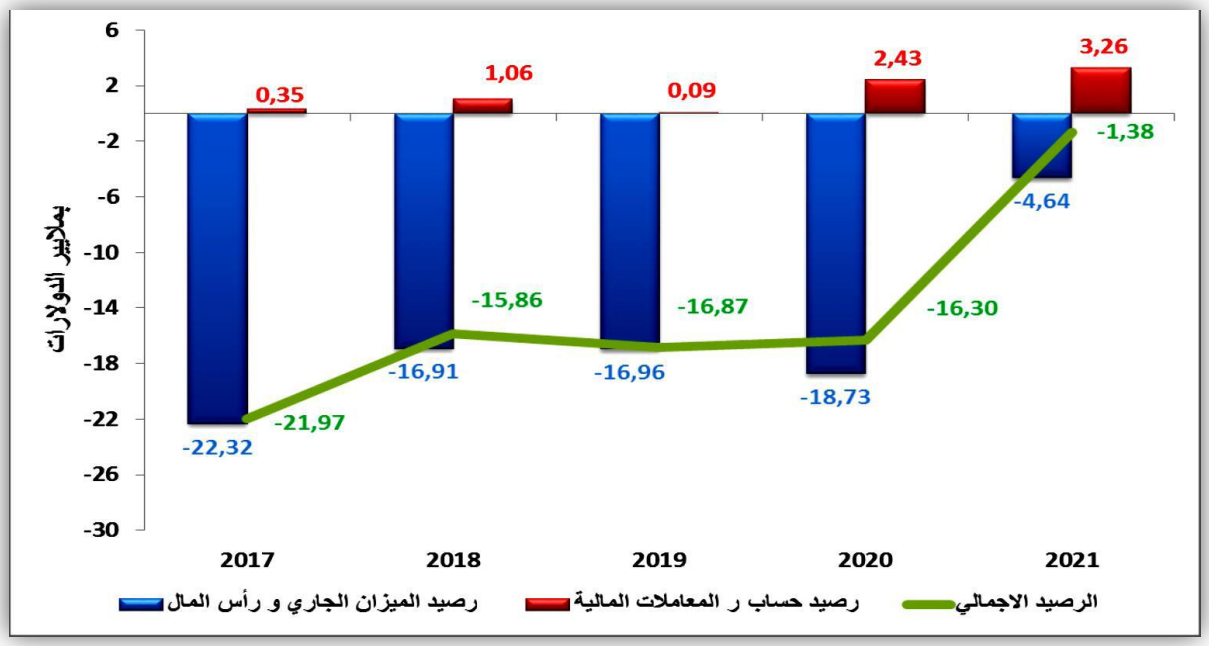

المصدر: موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع: 2025/11/11 الساعة 17:12 سا.

نلاحظ من خلال ما تم عرضه في الجداول والأشكال السابقة ما يلي:

- انتعاش أسعار المحروقات سنة 2017 مسجلا ما قيمته 53.01 دولار للبرميل وهذا بعد سنتين من الانخفاض المتواصل بسبب تأثير الأزمة النفطية سنة 2014 على الحركية التجارية في دول العالم، واستمر التحسن في الأسعار سنة 2018 ليبلغ 71.5 دولار سنة 2019 أي ما يعادل تراجعا قدره 9.6% مقارنة بسنة 2018، واستمر تراجع أسعار النفط سنة 2020 بشكل ملحوظ بانخفاض قدره 34.7% مقارنة بالسعر المتوسطي لسنة 2019 و هذا نتيجة الأزمة الصحية التي اجتاحت العالم بانتشار كوفيد 19covid مما أدت إلى توقف كلي وركود للأنشطة الاقتصادية في عديد القطاعات وهذا فقد ساهمت أزمة كوفي د 19 في تعميق انخفاض أسعار النفط نتيجة الركود العالمي الذي دخلت فيه أهم الاقتصاديات العالمية بعد ظهور الأزمة الصحية العالمية وإعلان منظمة الصحة العالمية كوفيد 19 وباءا عالميا منذ مارس 2020 وهو ما أدى إل تراجع الطلب على النفط ، ليعرف سعر البرميل سنة 2021 انتعاشا ملحوظا حيث سجل ما قيمته 72.75 دولار للبرميل بارتفاع بنسبة 42.15% بعد تحسن الوضعية الوبائية عبر العالم وعودة النشاط الصناعي تدريجيا في اقتصاديات الدول الكبرى، والحرب الأوكرانية الروسية وتبعاتها على المستوى العالمي.
- نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري على درجة كبيرة من الحساسية تجاه تقلبات أسعار النفط ويرجع هذا الارتباط القوي بين المتغيرين إلى صادرات المحروقات فنسبة هذا الأخيرة من إجمال الصادرات الكلية لا تقل عن % 97 من إجمالي الصادرات سنة 2017 ، حيث نلاحظ من الجدول أنه كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفع معها رصيد ميزان المدفوعات والعكس في حالة الانخفاض ، ومنه توجد علاقة طردية بين الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وأسعار النفط.
- ما يلاحظ كذلك من الجدول أن رصيد ميزان المدفوعات استمر عجزه سنة 2017 بقيمة 21.76 مليار دولار مسجلا تراجعا محسوسا مقارنة بالعجز سنة 2016 وأوضح البنك المركزي الجزائر أن هذا الانخفاض في العجز كان نتيجة ارتفاع الصادرات الكلية للسلع بنسبة 18.9% في ظرف تميز بالركود الكلي تقريبا لواردات السلع[1] بسبب مجموعة من العوامل من بينها:

[1] يزيد تقراررت، سليم هلال، سليمة بن زعمة، تشخيص وتحليل ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2004-2018)، مجلة المالية والحوكمة ، المجلد رقم 06، العدد 01، جوان 2022، ص 18.

الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرض عقوبات على إيران وكذا تخفيض حجم الإنتاج المتفق عليه في منظمة الأوبك، أما سنة 2018 استمر العجز في الميزان ما يقارب 15.8 مليار دولار وتواصل العجز سنة 2019 بقيمة 16.9 مليار دولار نتيجة تراجع الصادرات النفطية بشكل أساسي بنسبة 6.5 %مقارنة بسنة 2018، ليتقلص العجز الكلي في ميزان المدفوعات بشكل كبير في عام 2021 ليستقر عند 1.66 مقابل 16.36 مليار دولار سنة 2020.

- إضافة إلى ما تم عرضه سابقا يمكن أن نستنتج مجموعة من الأسباب التي أدت إلى عدم الاستقرار في وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2017-2021 منها:

- ✓ عجوزات ميزان الحساب الجاري لميزان المدفوعات نتيجة تراجع حجم الصادرات خاصة النفطية منها بسبب انخفاض أسعارها وارتفاع مستوى الواردات.
- ✓ ضعف حركية دخول وخروج رؤوس الأموال من وإلى الخارج خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وغياب التمويل الخارجي للاستثمارات المحلية الذي يعتمد بشكل كلي على احتياطات الصرف وهذا ما يفسر تآكل كتلة الاحتياطي الأجنبي من الصرف التي انخفض مخزونها بنحو 53 ٪ بين نهاية عام 2017 ونهاية عام2021
- ✓ انخفاض نسبة الصادرات خارج المحروقات و ضعف التنويع في المنتجات خارج المحروقات وارتكازها على فئة من المنتجات نصف مصنعة كالمنتجات الغذائية ومشتقات المحروقات.
- ✓ العجز التراكمي لميزان الخدمات خارج دخل عوامل الإنتاج ودخل العوامل لسنوات متتالية أدى إلى حدوث عجز في الحساب الجاري نتيجة تقلص كبير في رصيد الميزان التجاري باعتباره أهم حساب يؤثر على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري.
- ✓ الضعف النسبي للمعاملات المالية بين المقيمين و غير المقيمين.

الفرع الثالث : الإجراءات والتدابير المتخذة في سبيل ترقية الصادرات خارج المحروقات

تسعى السلطات العليا في الجزائر إلى وضع استراتيجية شاملة بهدف تنمية الصادرات خارج المحروقات للخروج من التبعية النفطية التي أثرت سلبا على مداخيلها وأدخلت الاقتصاد الوطني في دوامة من الصراعات المالية الداخلية والخارجية نتيجة انهيار أسعار النفط ، من خلال تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية التنويعية بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع أداء القطاعات الاقتصادية البديلة

كدعم المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص و تطوير تسيير المؤسسات الاقتصادية الوطنية بشكل عام لتتمكن من منافسة اقتصاديات الدول الكبرى في الأسواق التجارية العالمية عن طريق تطبيق سلسلة من الإجراءات

1) الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات:

- **التمويل:** تقديم تسهيلات ومنح تمويلية للمؤسسات في شكل قروض بالعملة الوطنية أو الأجنبية بمعدلات فائدة بسيطة من خلال آليات مالية لدعم التصدير ، أو إصدار شباك خاص بالمتعاملين الاقتصاديين على مستوى البنوك التجارية لتسهيل بلوغ الأسواق الدولية لمنافسة السلع والخدمات الأجنبية والمشاركة في المعارض التجارية الدولية بهدف التوقيع على عقود تصدير جديدة.
- **التأمين:** قيام الدولة بإنشاء نظام تأمين للصادرات أو ما يعرف بنظام تأمين القرض عند التصدير لتعويض مخاطر عملية التصدير التي لا تندرج ضمن نظام التأمين الأخرى وهناك عدة شركات متخصصة كالشركة المصرية لضمان الصادرات والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات من مختلف المخاطر التجارية والسياسية والكوارث الطبيعية ما يسمح للمؤسسات الوطنية باقتحام الأسوق الخارجية بأمان.
- **السياسة الجبائية:** تسعى الدولة لتقديم تخفيضات ضريبية على دخول السلع الموجهة للتصدير مما يسمح بتخفيض تكلفة انتاجها إذ تصبح هذه السلع ذات ميزة تنافسية في الأسواق الدولية.
- **النقل والتوزيع:** تقديم الدعم اللوجستيكي في مجال النقل والتوزيع بنسب متفاوتة لتشجيع المؤسسات المصدرة لدخول الأسواق الخارجية بمنتجات ذات جودة عالية وبميزة تنافسية جراء تحمل الدولة نسبة من تكاليف الشحن والتوزيع، ومن بين الإجراءات التي قامت بها الدولة:
  - تخفيف التدابير الجمركية بتبني إجراءات عبور transit مبسطة لتقليل وقت معالجة خروج السلع.
  - توفير حاويات تبريد لتصدير المنتجات الزراعية الطازجة مع تبني مشروع صناعة الحاويات محليا.
  - إحياء التصدير البري إلى إفريقيا مع إمكانية استئجار الشاحنات بالشراكة مع مؤسسة Logitrans.
  - الإعلان عن فتح خطوط شحن جوية وبحرية مع بعض الدول لتحسين وتسريع تدفق الصادرات (الجزائر – قطر، الجزائر – السعودية).

- الاتفاقية بين الصندوق الخاص بترقية الصادرات FSPE وشركة AIR ALGERIE CARGO لتوسيع قدرات شحن البضائع خارجيا.

➢ **الإطار المؤسساتي:** من أجل النهوض بالصادرات خارج المحروقات اعتمدت الدول على غرار الجزائر تأسيس مكاتب ووكالات تجارية خارجية للترويج بالمنتجات الوطنية عن طريق دراسة الأسواق الخارجية وإقامة المعارض الدولية، فقد عملت الدولة على :

- إنشاء تمثيليات تجارية بالخارج باسم دار الجزائر(**Dar el djazair**) في بعض الدول كموريتانيا والسنغال لدعم التصدير والترويج والتسويق للمنتجات الجزائرية.
- إطلاق منصة رقمية مترابطة لوصل المصدرين بالهيئات الإدارية من أجل تعزيز الشفافية والقضاء على البيروقراطية.
- إنشاء وكالة متخصصة لدعم الصادرات خارج المحروقات.
- مراجعة القوانين والأنظمة لتعزيز بيئة التصدير من خلال تعديل قانون الاستثمار ودعم المؤسسات الوطنية لتشجيع الصادرات.
- تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية باستخدام القنوات (وزارة الخارجية – وزارة التجارة) لتعزيز العلاقات الاقتصادية الاستثمارية لدعم التصدير الإنتاج الوطني.

إضافة إلى ما تم ذكره أنشئت مجموعة من الهيئات والهياكل المساندة بهدف تنمية الصادرات خارج المحروقات سعيا لخلق ديناميكية جديدة لقطاع الصادرات تتمثل هذه المؤسسات في:

أ. **الديوان الوطني الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX:** أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/96 المؤرخ في 01 أكتوبر 1996، اعتبرها المشرع هيئة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وهي تحت تصرف وزارة التجارة إلا أن اعتبارها مجرد مؤسسة إدارية يعرضها لمخاطر البيروقراطية والجمود الإداري من مهامها:

➢ تحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الوطنية وزيادة حصتها في السوق الأجنبية.

➢ تسيير شبكة المعلومات التجارية وبنك المعطيات لخدمة جميع المتعاملين الاقتصاديين القائمين على التجارة الخارجية.

➢ إنجاز الدراسات المستقبلية وتحريك المساعدات التقنية الضرورية في ميدان التجارة الخارجية.

ب. **الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة CACI** : أنشأت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (96/93) الصادر في 03 مارس 1996 وقد صنفها المشرع على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري تخضع لوصاية وزارة التجارة تمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية من مهامها:

- المساهمة في ترقية وتنمية القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية.
- تنظيم التظاهرات والملتقيات الوطنية والدولية كالمعارض وإقامة الندوات التي تسعى لتطوير المبادلات التجارية مع الخارج.
- تثمين العلاقات و عقد الاتفاقيات في إطار التعاون مع الشركات الأجنبية المستثمرة.

ج. **الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX:** هي مؤسسة اقتصادية عمومية ذات أسهم أسست بعد تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض الذي أسس سنة 1971، من مهامه الأساسية:

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى المحل و الدولي.
- المشاركة في عمليات الاستيراد و التصدير.
- ترقية الصادرات نحو الخارج عن طريق مختلف القنوات.
- تقديم الدعم والاستشارة للمتعاملين في عملية تحديد المنتجات الموجهة للتصدير من حيث الجودة والنوعية مع التخطيط للعمليات التصديرية.

د. **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX** : هي مؤسسة عمومية ذات طابق إداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1525 هـ الموافق لـ 12 جوان 2004[1] وتعمل تحت وصاية وزارة التجارة بهدف دعم وتنمية الصادرات خارج المحروقات من مهامها الأساسية:

- تنمية الصادرات خارج النفط كبديل استراتيجي للاقتصاد الجزائري
- دعم المؤسسات المصدرة بتوفير الدعم والتكوين والمرافقة.
- توسيع المبادلات التجارية والانفتاح على الأسواق العالمية
- تسيير وسائل وآليات دعم الصادرات لصالح المؤسسات المصدرة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 39 المؤرخ في 23 ربيع الثاني 1425 هـ الموافق لـ 16 جوان 2004

في سنة 2025 أعلن رئيس الجمهورية عن حل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية حسب المرسوم التنفيذي رقم 25-235 لتعرضها لانتقادات بسبب ضعف الفعالية وشبه غياب الأثر على حجم الصادرات بالإضافة إلى محدودية التمثيل الخارجي وغياب قاعدة بيانات حديثة للأسواق و ازدواجية في المهام وانعدام المتابعة الرقمية ، وعلى إثر ذلك جاء إنشاء هيئة جديدة لتكون الأداة الجديدة المكلفة بتنظيم ودعم الصادرات خارج المحروقات وفق المرسوم التنفيذي رقم 25-234 المؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1447 هـ الموافق لـ03 سبتمبر 2025، واستحداث هيئة موازية لتنظيم الواردات وفق المرسوم التنفيذي رقم 25-233 [1] في نفس الشهر والسنة تحت تسمية الهيئة الجزائرية للاستيراد وتنظيمها وسيرها، تهدف هذه الإجراءات :

- ✓ فصل المهام بين الاستيراد والتصدير لضمان فعالية أكبر في ضبط المبادلات التجارية.
- ✓ تعزيز حوكمة التجارة الخارجية بما يتماشى مع التحديات الاقتصادية الراهنة.
- ✓ ترقية المنتجات الوطنية وتوسيع نطاق تواجدها عبر الأسواق الخارجية.
- ✓ تسيير الشباك الواحد للمصدرين ومرافقة رجال الأعمال .
- ✓ متابعة عملية الاستيراد والتصدير عبر رقمنة إجراءات دخول وخروج السلع.

هـ. اللجنة الدائمة لمتابعة عقود التصدير: تم استحداثها بوزارة التجارة وترقية الصادرات في سبتمبر 2025 تحت إشراف وزير التجارة وبأمر من رئيس الجمهورية، تهدف إلى مراقبة تنفيذ عقود التصدير المبرمة خلال المعرض الإفريقي **(IATF2025)**ومعالجة الصعوبات التي تواجه المصدرين خاصة في الأسواق الإفريقية، تحويل الاتفاقيات التجارية إلى فرص استثمارية فعلية خلال سنتي 2025-2026.

[1] الجريدة الرسمية، العدد رقم 60 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1447 هـ الموافق لـ 07 سبتمبر 2025.

المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا COVID19 على توازن ميزان المدفوعات في الجزائر (2019 -2021)

شكلت الأزمة الصحية المتمثلة في كوفيد 19 في نهاية سنة 2019 وبداية 2020أزمة اقتصادية عالية التأثير مست جميع أنحاء العالم، وألقت بظلالها على كل جوانب القطاعات الاقتصادية الحساسة مما أدت إلى حالة من الركود والكساد الاقتصادي، وقد تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بسبب جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كاقتصاد ريعي زادت من قوة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهلا قبل الأزمة وهذا ما رأيناه سابقا من خلال المطلب السابق في تحليلنا لوضعية ميزان المدفوعات.

ومنه سنحاول من خلال هذا المطلب الإشارة إلى أثر جائحة كورونا على ميزان المدفوعات في الجزائر انطلاقا من الجدول الموالي:

الجدول رقم (05-03): تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

الوحدة : مليار دولار

	السنوات	حساب العمليات الجارية	حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات
قبل الجائحة	2014	-9,278	3,397	-5,881
	2015	-27,295	-0,242	-27,537
	2016	-26,551	0,519	-26,031
	2017	-22,331	0,568	-21.762
	2018	-16,914	1,094	-15.82
	2019	-16,955	0,029	-16,927
أثناء الجائحة	2020	-18,711	2,342	-16,369
	2021	-4,790	3,124	-1,666

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للتطور الاقتصادي والنقدي السنوات 2015-2021 على موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع 2025/11/11 الساعة 19:19.

نستخلص من الجدول الملاحظات التالية:

- اعتمادا على احصائيات التقارير السنوية لبنك الجزائر في بنده الخاص بميزان المدفوعات ووفقا لما تم طرحه في الجدول السابق نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات سجل طيلة الفترة التي تسبق ظهور وباء كورونا (كوفيد 19) من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019 عجزا متواصلا بقيمة 16.92 مليار دولار ، ليستمر العجز سنة 2020 بقيمة 16.36 مليار دولار متأثرا بتداعيات جائحة كورونا على اقتصادها، ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري كاقتصاد ريعي كما سبق ذكره قائم على إيرادات المحروقات كان تأثير الجائحة عليه مزدوجا بسبب تهاوي أسعار النفط العالمية وتراجع مستويات الطلب والعرض العالميين وإيقاف سلاسل التوريد ، لينخفض العجز بشكل كبير سنة 2021 مسجلا قيمة 1.66 مليار دولار بعد تحسن الوضعية الوبائية وكذا بعد اتخاذ الحكومة الجزائرية لإجراءات استعجالية وسريعة سمحت بتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة.
- ما يلاحظ كذلك أن اختلال توازن ميزان المدفوعات يرجع إلى العجز الذي أصاب الحساب الجاري الخارجي والذي كان في حالة عجز طيلة فترة الدراسة بداية من سنة 2014 أين بلغ العجز 9.27 مليار دولار ، ليستمر العجز في الارتفاع بشكل حاد سنة 2018 و 2019 ب16.91 و 16.95 مليار دولار على التوالي ، وفي عام 2020 سنة انتشار فيروس كورونا استمر اختلال الحساب الجاري بقيمة 18.71 مليار دولار نتيجة العجز المسجل في الميزان التجاري أين تراجعت قيمة الصادرات لانخفاض مستوى الطلب العالمي على النفط والتزام الجزائر باتفاقية الأوبك لخفض الإنتاج باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، ليوقع انتعاشا كبيرا سنة 2021 بعد التعافي التدريجي من الأزمة بتسجيله قيمة 4.79 مليار دولار ويرجع ذلك لتغير وضعية الميزان التجاري من حالة عجز قدره 13.6 مليار دولار سنة 2020(**انظر الجدول رقم 04-03**) إلى حالة فائض قيمته 1.094 مليار دولار سنة 2021 بعد انتعاش السوق العالمية للنفط وعودة النشاط الاقتصادي خاصة القطاع الخارجي و كذا دخول الإجراءات الاحترازية المتخذة من طرف السلطات العليا للبلاد التي جنبت دخول الاقتصاد الوطني في أزمة مالية حادة تكون آثارها وخيمة على المدى القريب والمتوسط .

- وبالتالي ما يمكن استنتاجه أن العجز المسجل في الرصيد الجاري الخارجي خلال الفترة 2014-2021 بسبب انخفاض الصادرات من المحروقات وشبه الاستقرار في الواردات أدى إلى تسجيل عجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات. وما زاد من حدته الأزمة الصحية العالمية سنة 2020.
- يعتبر الحساب الرأسمالي والمالي الحساب الوحيد الذي حقق فائضا خلال فترة الدراسة، حيث سجل في نهاية 2018 فائضا قدر ب1.08 مليار دولار مقابل 0.56 و0.09 مليار دولار في سنتي 2017 و2019 ، ويرجع الفائض في سنة 2018 إلى الزيادة المسجلة في القروض التي تمنحها الشركة الوطنية للمحروقات لزبائنها خلال عمليات التصدير، كما سجل رصيد الحساب المالي فائضا قدره 3,16 مليار دولار في عام 2021 مقابل فائض قدره 2,32 مليار دولار في عام 2020، وتفسر هذه الزيادة في الفائض بشكل خاص بالتخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة التي بدأها صندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: تحليل تطور التركيبة السلعية للصادرات والواردات أثناء أزمة كوفيد 19

سنعطي تحليلا لتطور الهيكل السلعي خلال الفترة التي شهدت انتشارا للأزمة الصحية بتحليل تركيبة الصادرات والواردات:

الجدول رقم(06-03): تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات للسنوات(2020-2021)

الوحدة: مليون دولار

	2020		2021		نسبة التغير %
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
المحروقات (الطاقة)	20016	91.29%	34058	88.33%	70.16%
خارج المحروقات	1009	8.71%	4500	11.67%	135.67%
المنتجات النصف مصنعة	1287	67.40%	3490	77.56%	171.20%
المنتجات الغذائية	437	22.90%	576	12.81%	31.82%
المواد الأولية	71	3.70%	182	4.04%	157.30%
التجهيزات الصناعية	77	4.03%	171	3.80%	122.22%
المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية	37	1.94%	79	1.76%	112.74%
التجهيزات الفلاحية	0.3	0.03%	1	0.03%	210.44%
إجمالي السلع	**38558**		**21925**		**75.86%**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر التطور الاقتصادي النقدي 2021، ديسمبر 2022 www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع: 2025/11/17 الساعة 18:52.

- ما يلاحظ من الجدول أن تشكيلة المنتجات نصف المصنعة تمثل حوالي 78 %من إجمالي الصادرات خارج المحروقات سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 أين سجلت % 67.40 بنسبة تغير قدرت ب171% حوالي ضعفي الكمية المصدرة سنة 2020 بتسجيل 1287 مليون دولار وتتعلق هذه الصادرات من المنتجات نصف المصنعة إلى حد كبير بالأسمدة النيتروجينية المعدنية أو الكيميائية، لتأتي بعدها المنتجات الغذائية حوالي12% من اجمالي الصادرات خارج المحروقات متمثلة في التمور(254 مليون دولار) وفاكهة التين (74 مليون دولار)[1]، لتشهد ارتفاعا سنة 2021 بنسبة 31%، تليها المواد الأولية التي عرفت زيادة في الصادرات بلغت 182 مليون دولار سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 أين سجلت 71 مليون دولار فقط وهذا راجع للركود الاقتصادي وتوقف الحركية الصناعية والتجارية التي فرضتها الجائحة على مستوى العالم ومنها الجزائر لكن ما تم استنتاجه أن سنة 2021 سجلت تحسنا وانتعاشا كبيرين على مستوى الصادرات خارج المحروقات فبعض المنتجات كانت نسبة التغير فها بين 2020 و 2021 حوالي ضعفي القيمة المصدرة وهذا راجع لتحسن الوضعية الصحية وكذا الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العليا بتبني استراتيجية ومخطط اقتصادي لترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية للنفط.

الجدول رقم (07-03): تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات للسنوات(2020-2021)

الوحدة: مليون دولار

	2020		2021		نسبة التغير %
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
المحروقات (الطاقة)	890	2.51%	513	1.37%	-43.36%
خارج المحروقات	34531	97.49%	36892	98.63%	6.84%
المنتجات النصف مصنعة	7614	21.5%	7313	19.55%	-3.96%
المنتجات الغذائية	7723	21.8%	8877	23.73%	14.94%
المواد الأولية	2199	6.21%	3401	9.09%	54.65%

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021، ديسمبر 2022، ص 81، متوفر على الرابط: www.bank-of-algeria.dz

التجهيزات الصناعية	8697	24.55%	9158	24.48%	5.30%
المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية	5577	15.74%	6498	17.37%	16.52%
التجهيزات الفلاحية	198	0.56%	247	0.66%	25.05%
أخرى	2523	7.12%	1398	3.74%	-44.59%
إجمالي السلع	**35421**		**37405**		**5.60%**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر التطور الاقتصادي النقدي 2021، ديسمبر 2022 www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع: 2025/11/17 الساعة 18:52.

الشكل رقم (04-03): تطور الواردات من السلع للسنوات 2020-2021 (انتشار كوفيد 19)

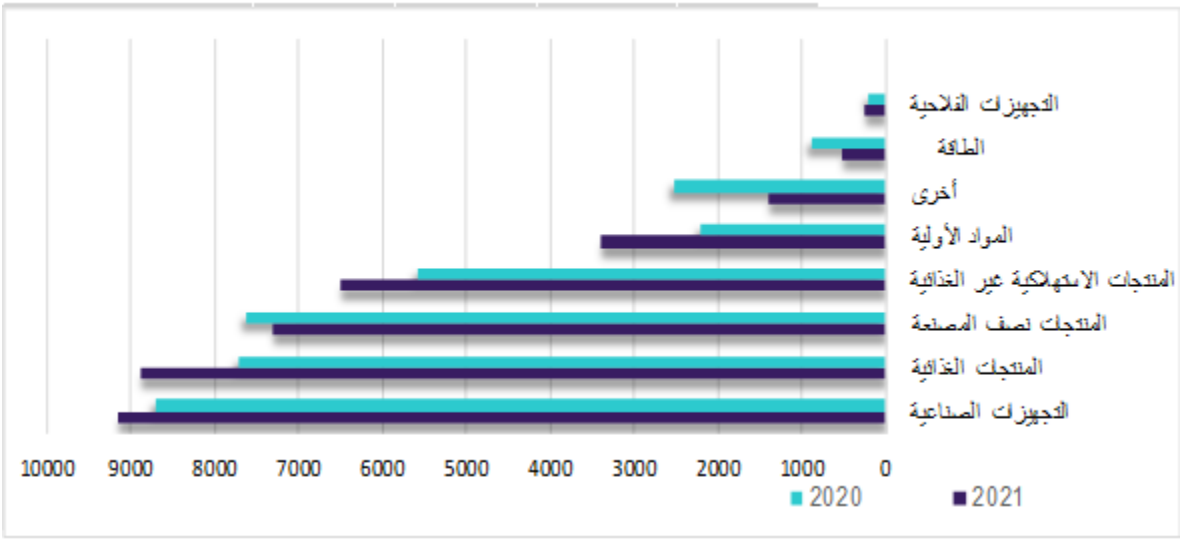

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر التطور الاقتصادي النقدي 2021، ديسمبر 2022 www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع: 2025/11/17 الساعة 18:52.

- ما يمكن استنتاجه من تحليلنا لتركيبة الواردات أثناء الفترة 2020-2021 أين كانت الأزمة الصحية في ذروتها، فما هو ملاحظ و الواردات السلعية بعد تسجيلها لتراجع متتالي للفترة 2016-2020 (**انظر الجدول رقم 03 و 04**) فقد عرفت ارتفاعا بنسبة 5.6% من 35.42 مليار دولار سنة 2020 إلى 37.40 مليار دولار سنة 2021.
- جاءت هذه الزيادة في واردات السلع بشكل أساسي في المواد الخام والسلع الغذائية وغير الغذائية فقد عملت الدولة على توفير المواد الاحتياجات الأساسية للأفراد والمؤسسات، وكذلك الامر للتجهيزات الصناعية والفلاحية فقد سجلت زيادة سنة 2021 مقارنة بعام 2020 وحسب ما جاء في التقرير السنوي للبنك المركزي فقد شهدت واردات السلع الغذائية التي تمثل 23.73% من إجمالي الواردات ارتفاعا من 7.72 مليار دولار سنة 2020 إلى 8.08 مليار دولار مع نهاية 2021، وتعود أساس هذه الزيادة حسب التقرير إلى ارتفاع الواردات من منتجات القمح والذرة والقصب السكري.

- بالنسبة للمنتجات غير الغذائية التي تمثل 17.37% من مجموع السلع المستوردة عرفت زيادة قدرت ب 920 مليون دولار من 5.58 مليار دولار سنة 2020 إلى 6.50 مليار دولار سنة 2021 تتمثل هذه المنتجات في الأدوات الصحية أجهزة الأشعة والمنتجات المناعية و يبرر هذا الارتفاع إلى الحاجة إلى المعدات والأدوات الطبية بمختلف أنواعها والموجهة لمواجهة الازمة الصحية.
- نلاحظ كذلك من الجدول السابق انخفاض قيمة الواردات من المنتجات نصف المصنعة التي تمثل 19.55% من إجمالي المواد المستوردة أي من 7.61 مليار دولار إلى 7.31 مليار دولار سنة 2021 بانخفاض طفيف ، ويرجع هذا الانخفاض إلى استيراد أنابيب أجزاء مجوفة من الحديد وكذا استيراد أنابيب سلسلة.

الفرع الثاني: أثر جائحة كوفيد 19 على الوضعية المالية الخارجية للجزائر

إن العجز المسجل في ميزان المدفوعات الجزائري خلال تفشي جائحة كورونا (2019-2021) أدى إلى مجموعة من الصعوبات المالية نتيجة الاعتماد الكبير على عائدات النفط ساهمت في انكماش الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.9% سنة 2020 حسب صندوق النقد الدولي وتراجع الاقتصاد الوطني نتيجة إجراءات الحجر الكلي للحد من انتشار الجائحة ، مما تسبب في جعل الصدمة على مستوى التوازن المالي الخارجي أعنف مقارنة بدول اقتصادات أكثر تنوعا من حيث الإنتاج، وهذا ما سوف نعرضه بالتحليل من خلال هذا الفرع.

1) **تطور احتياطي الصرف الأجنبي:** إن اختلال توازن ميزان المدفوعات منذ سنة 2014 ساهمت بشكل حاد في تقلص كبير في حجم الاحتياطات الأجنبية الرسمية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (08-03): تطور رصيد احتياطي الصرف في الجزائر ونسبته إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2015-2021

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
رصيد ميزان المدفوعات	-27,53	-26,03	-21.76	-15.82	-16,92	-16,36	-1,66
الاحتياطات الإجمالية (دون النقد الذهبي)	144,13	114,14	97,332	79,882	62,756	48,17	45,30

نسبة احتياطي الصرف إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	86.67	71.34	57.61	45.54	36.55	33.31	28.61

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية 2021/2019/2017/2016/2015 على الموقع www.of-algeria.dz تاريخ الاطلاع 2025/11/24 على الساعة 11:51.

ما نلاحظه من خلال الجدول أعلاه أن :

- العجز القياسي في ميزان المدفوعات الجزائري أدى إلى انخفاض حاد في احتياطات الصرف الأجنبي بحيث انتقل الاحتياطي من 144.13 مليار دولار سنة 2015 إلى 114.14 مليار دولار نهاية 2016 بنسبة تراجع قدرت ب 20.80% ثم انخفض إلى 97.33 مليار دولار سنة 2017، لكن يبقى مستوى الاحتياطي عالي ما يقارب حوالي سنة ونصف من الواردات من السلع والخدمات لاسيما أن نسبة احتياطي من الناتج المحلي بالرغم من تراجعها من 86.67% إلى 57.61% لكنها تبقى فوق خط 50%.
- إن الانخفاض المستمر في العجز على مستوى ميزان المدفوعات من سنة 2018 إلى غاية نهاية سنة 2019 إلى ما يقارب 16 مليار دولار –تبقى النسبة مرتفعة– لم ينعكس بالإيجاب على احتياطي الصرف بل بالعكس تواصل استنزاف الاحتياطي الرسمي باستثناء الذهب ليسجل 62.75 مليار دولار سنة 2019 بنسبة تراجع قدرت ب 35.52 % مقارنة بسنة 2017 وما يعادل 36.55% من إجمالي الناتج المحلي الداخل، ليتواصل تقليص الاحتياطي سنة 2020 مسجلا قيمة 48.17 مليار دولار بعد تفشي فيروس كورونا وتوقف العملية الاقتصادية منتهية عند 45.30 دولار سنة 2021 بسبب تداعيات الأزمة التي نتجت عن جائحة كورونا وبالتالي تآكل مخزون الاحتياطات بنسبة 68.57% في غضون سبع سنوات بمتوسط انخفاض يقارب 14 مليار سنويا..
- رغم انخفاض مخزون احتياطي الصرف يبقى مستواه يغذي 13 شهرا من الواردات من السلع والخدمات خاصة أن الدين الخارجي على المدى المتوسط والطويل يبقى منخفضا يراوح 1.25% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2021، ويفسر هذا الانخفاض الذي أثر على الاحتياطات الرسمية مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة تقلبات أسعار النفط سنة 2014[1]، لذا لابد من

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021 ديسمبر 2022، ص 83، متوفر على الرابط: www.bank-of-algeria.dz

المحافظة على استقرار نسبة الاحتياطي من النقد الأجنبي بإعطاء الأولوية لتخصيص حصص من الأصول الرسمية بدرجة أكبر لتمويل عملية استيراد السلع والخدمات من أجل تشجيع الاستثمار الإنتاجي التجاري في الصناعات التحويلية والخدمات المنتجة الضمان بهدف تنويع الاقتصاد الوطن وزيادة نسبة الصادرات خارج المحروقات[1].

2) تطور المديونية الخارجية الخارجية خلال الفترة 2015-2021:

يتكون الدين الخارجي من ديون متوسطة وطويلة الأجل وديون خارجية قصيرة الأجل، والجدول الآتي يبين تطورات الديون المستحقة على الجزائر خلال الفترة 2015 -2021(قبل وبعد الجائحة)

الجدول رقم (09-03): تطور حجم الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2015-2021)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الديون المتوسطة وطويلة الأجل	1.197	1.863	1.893	1.723	1.567	1.682	1.473
مجموع الديون قصيرة الأجل	1.823	1.986	2.086	2.319	2.264	1.784	1.597
مجموع الدين الخارجي	**3.020**	**3.849**	**3.979**	**4.042**	**3.831**	**3.466**	**3.070**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بناء على التقارير السنوية 2015-2016-2017-2019-2021 على الموقع www.of-algeria.dz تاريخ الاطلاع 2025/11/24 على الساعة 15:38.

ما يمكن استنتاجه من الجدول بشكل عام:

- سجل إجمالي الدين الخارجي سنة 2015 أدنى مستوى له بقيمة 3.02 مليار دولار ليرتفع إلى 3.849 مليار دولار سنة 2016 بنسبة زيادة قدرت ب 829 مليون دولار مع نهاية 2016 و3.97 مليار د ولار سنة 2017، في حين لاحظنا ارتفاع في قيمة الديون الخارجية سنة 2018 قدرت ب 4.04 مليار دولار ليتراجع بعدها قيمة الدين إلى 3.83 مليار دولار سنة 2019 ، وبعد انتشار فيروس كورونا سجلت سنة 2020 دينا ب 3.46 مليار دولار بانخفاض 370 مليون دولار مقارنة بسنة 2019 ، ليستمر التراجع في المديونية مسجلة 3.07 مليار دولار سنة 2021 ، وبالتالي نرى أن الجزائر لم تلجأ على نطاق واسع إلى ديون خارجية بشكل ملفت خلال الأزمة الصحية مباشرة (الديون الخارجية مقارنة بالديون الاجمالية ظلت محدودة نسبيا) على

[1] نفس المرجع السابق ، ص 83.

خلاف ذلك ارتفع الدين العام سنتي 2020-2021 نتيجة العجز في الميزانية العامة وتمويل الإنفاق لتخفيف آثار الجائحة حسب ما أظهرته تقارير الهيئات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

- فيما يتعلق بالقروض الطويلة والمتوسطة بلغت قيمة 1.86 مليار دولار سنة 2016 مقابل 1.19 مليار دولار سنة2015، لترتفع بعدها بشكل طفيف سنة 2017 بقيمة 1.89 مليار دولار، ولتسجل بعدها انخفاضات تدريجية سنتي 2018 و2019 بقيمة 1.72 و1.56 مليار دولار على التوالي لتعود للارتفاع سنة 2020 ب قيمة 1.66 مليار دولار ثم 1.47 مليار دولار نهاية سنة 2021، هذا الانخفاض في الديون والبالغ حوالي 192 مليون دولار يرجع إلى تسديد أصل الدين البالغ 147 مليون دولار وزيادة عملات تعبئة لائتمانات جديدة متمثلة في السلف النقدية الممنوحة من الشركات الأم لشركاتها المقامة في الجزائر لما يقارب 70 مليون دولار وكذا التأثير الإيجابي لسعر الصرف ب 115 مليون دولار على المبلغ المستحق سنة 2021 وانخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار خلال نفس الفترة.
- أما بالنسبة للديون القصيرة الأجل والتي تظهر حسب ما جاء في الجدول أعلى من القروض الطويلة والمتوسطة الاجل، فقد سجلت سنة ديونا بقيمة 1.82 مليار دولار سنة 2015 لتسجل ارتفاعات متتالية من سنة 2016 إلى غاية 2019 بقيمة 2.26 مليار دولار بارتفاع قدر بحوالي 45 % مقارنة بسنة 2015 ، لتشهد سنتي 2020 و2021 انخفاض بشكل متوسط بقيمة 1.78 و1.59 مليار دولار على التوالي بسبب جائحة كوفيد 19 ، ويمثل هذا الدين قصير الأجل بشكل أساسي في القروض الممنوحة للعديد من المتعاملين الاقتصاديين المقيمين لتمويل وارداتهم من السلع والخدمات.

المبحث الثاني: تشخيص وتحليل الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات الجزائري فترة الدراسة (2014-2021)

بعد الوقوف على أهم التغيرات التي طرأت على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة ما بين (2014-2021)، والتي عرفت عدة تحولات نتيجة للأحداث والتطورات التي مست الاقتصاد العالمي سوف نحاول من خلال هذا المبحث دراسة وتحليل أهم الأرصدة الرئيسية المكونة للميزان التي تعطي للاقتصاد الوطني قيمة رقمية تعكس حالة الفائض والعجز التي تظهر على ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: دراسة تحليلية لرصيد حساب العمليات الجارية خلال الفترة 2014-2021

يعتبر رصيد العمليات الجارية أكثر الأرصدة أهمية ودلالة في ميزان المدفوعات، وأكثر مصداقية في تحليل الوضعية الخارجية للدولة خاصة مع الهيئات الدولية المتخصصة، وذلك نظرا لعناصره فالمعاملات الجارية تمثل حجما كبير نسبيا مقارنة بالعمليات الأخرى.

بحيث سوف نعرض في هذا الحساب مختلف التطورات الحاصلة لأجزائه والمتمثلة في : الميزان التجاري، ميزان الخدمات ، ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية وصولا إلى عرض الرصيد الإجمالي للعمليات الجارية.

الفرع الأول: تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

إن تطور وضعية رصيد الميزان التجاري الجزائري يتم عبر تقييم مختلف التطورات الرقمية لحجم الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة، وكذا التعرف على أهم التركيبة السلعية والتوزيع الجغرافي باعتبار الجزائر يغلب عليها منتج واحد في عملية التصدير، فإن دراية حجم الصادرات والواردات يكون على النحو التالي:

1-1 تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2014-2021):

تتمثل الصادرات بصورة عامة مجموع السلع والخدمات والأصول الرأسمالية ومنتجات أخرى بالإضافة لتدفقات أصول رأسمالية، وما يلاحظ على الاقتصاد الجزائري تميزه بالتركيز السلعي أي اعتماده في التصدير على منتج واحد وهو النفط يشكل حوالي 97% من إجمالي الصادرات سنة 2014 وتسعى الجزائر لتنويع وترقية منتجاتها لما لها من أهمية في توازن الميزان التجاري.

سنستعرض فيما يلي مجموعة من الإحصائيات الخاصة بصادرات الجزائر مع العلم أن هيكل الصادرات يشتمل على السلعية والتوزيع الجغرافي:

الجدول رقم (10-03): تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2014-2021)

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	صادرات المحروقات	نسبة %	صادرات خارج المحروقات	نسبة %	الصادرات الإجمالية
2014	58.46	97.23	1.66	2.33	60.12
2015	33.08	95.71	1.48	4.29	34.56
2016	27.91	95.25	1.39	4.75	29.30
2017	33.20	96.06	1.36	3.94	34.56
2018	38.89	94.53	2.24	5.47	41.14
2019	33.24	94.11	2.07	5.89	35.32
2020	20.01	91.24	1.91	8.76	21.93
2021	34.05	88.14	4.57	11.85	38.63

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

تاريخ الاطلاع: 2025/11/26 الساعة 18:16

نلاحظ من خلال ما جاء في الجدول:

- أدت الأزمة النفطية سنة 2014 نتيجة تهاوي أسعار البترول إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات من المحروقات فقد سجلت قيمة 33.08 مليار دولار سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بقيمة 58.46 مليار د ولار وبنسبة تراجع قدرت ب 43% ، واستمر هذا الانخفاض الغير مسبوق

في قيمة الصادرات النفطية مسجلا قيمة 27.91 مليار دولار سنة 2016 و33.20 مليار دولار سنة 2017 لتعرف تحسن طفيفا سنة 2018 بعد الخروج النسبي من الأزمة النفطية وارتفاع أسعار النفط حيث بلغ 71.30 دولار للبرميل، لتبقى قيمة الصادرات النفطية بين التحسن والتراجع إلى غاية سنة 2020 أين سجلت قيمة 20.01 مليار دولار لسببين تقلبات أسعار النفط وتوقف الأنشطة الاقتصادية نتيجة فيروس كورونا لتعرف انتعاشا سنة 2021 لتبلغ 34.05 مليار دولار نتيجة ارتفاع أسعار النفط أين بلغ متوسط سعر البرميل72.42 دولار/برميل، و ما يلاحظ كذلك أن نسبة صادرات المحروقات إلى الصادرات الكلية قد تجاوزت نسبة 90% ما يفسر أن الصادرات الجزائرية أحادية التصدير ومسيطرة في ظل غياب التنويع في المنتجات.

- بالمقابل نجد أن الصادرات من السلع خارج المحروقات تبقى مستوياتها ضعيفة هيكليا بحيث سجلت قيمة 1.66 مليار د دولار سنة 2014 بنسبة 2.33% من الإجمالي ، ثم تنخفض سنة 2015 بقيمة 1.48 مليار دولار ويبقى التراجع إلى غاية سنة 2017 بقيمة 1.36 مليار دولار ثم تعود للارتفاع سنة 2018 مسجلة 2.24 مليار دولار لتنتعش الصادرات سنة 2021 لتصل قيمة 4.57 مليار دولار بعد الإجراءات التي تم اتخاذها بدعم المؤسسات الناشئة والامتيازات الممنوحة للمصدرين ، إلا أن هذه الأرقام تعكس الوضعية الصعبة التي آل إليها الاقتصاد الوطني بسبب ضعف الإنتاج رغم المحاولات والسياسات المنتهجة لترقية الإنتاج لكن تبقى بعيدة كل البعد عن تحقيق أرقام إيجابية وتبقى غير قادرة على النهوض بالصادرات السلعية والخدماتي رغم توفر الإمكانيات.

2-1 التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية (2014-2021):

سوف نحاول من خلال الجدول أدناه تحليل التركيبة السلعية لهيكل الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة المحددة 2014-2021 ثم تناول أهم السلع والمنتجات التي تصدرها الجزائر وأهم متعامليها الدوليين.

الجدول رقم (11-03): البنية السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014-2021

الوحدة: مليون دولار

الصادرات / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البيان	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
المحروقات (الطاقة)	58462	32699	28221	33261	38338	32926	20016	34058
نسبة المحروقات / إجمالي الصادرات	97.22%	94.32%	93.99%	94.52%	93.13%	93.24%	91.29%	88.33%
خارج المحروقات	1667	1969	1805	1930	2830	2068	1909	4500
نسبة خارج المحروقات / اجمالي الصادرات	2.77%	5.68%	6.01%	5.48%	6.87%	5.86%	¨8.71%	11.67%
المنتجات نصف المصنعة	2121	1597	1321	1410	2242	1445	1287	3490
نسبة المنتجات نصف المصنعة /إجمالي الصادرات	3.52%	4.61%	4.40%	4.01%	5.45%	4.09%	5.87%	9.05%
المنتجات الغذائية	323	235	327	349	373	408	437	576
نسبة المنتجات الغذائية/ إجمالي الصادرات	0.53%	0.68%	1.09%	0.99%	0.91%	1.16%	1.99%	1.49%
المواد الأولية	109	106	84	73	92	96	71	182
نسبة المواد الأولية/ إجمالي الصادرات	0.18%	0.31%	0.28%	0.21%	0.22%	0.27%	0.32%	0.47%
التجهيزات الصناعية	16	19	54	78	90	83	77	171
نسبة التجهيزات الصناعية/إجمالي الصادرات	0.02%	0.05%	0.18%	0.22%	0.22	0.24%	0.35%	0.44%
المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية	11	11	19	20	33	36	37	79
نسبة المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية/إجمالي الصادرات	0.01%	0.03%	0.06%	0.06%	0.08%	0.10%	0.17%	0.20%
التجهيزات الفلاحية	2	1	0	0	0	0	0	1
نسبة التجهيزات الفلاحية / اجمالي الصادرات	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%
المجموع	60129	34668	30026	35191	41168	35312	21925	38558

المصدر: المديرية العامة للجمارك، الموقع الالكتروني: www.douane.gov.dz ، تاريخ الاطلاع 2025/11/26 الساعة 20:44.

الديوان الوطني للإعلام والاحصاء، إحصائيات التجارة الخارجية، الموقع الالكتروني: www.ons.dz

ولإعطاء صورة واضحة عن البيانات المسجلة في الجدول نستعرض الشكل التالي:

الشكل رقم (05-03): تطور حجم الصادرات الجزائرية والتركيبة السلعية (2014-2021)

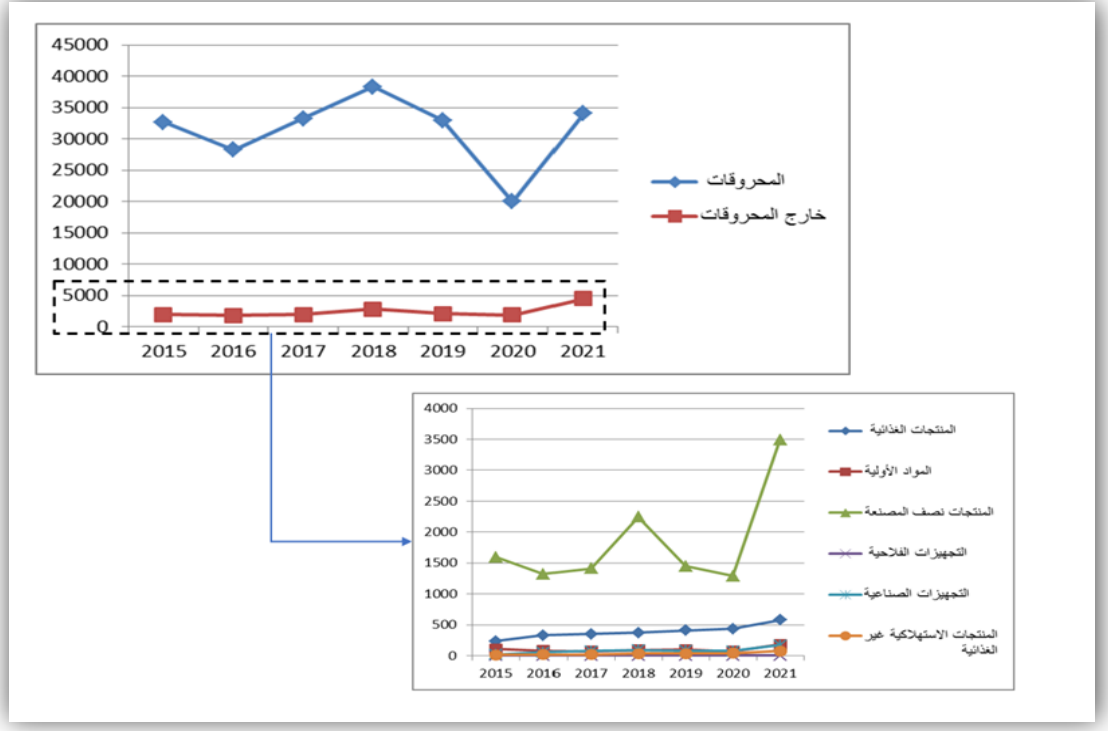

الشكل رقم (06-03): الحصص النسبية للمنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات

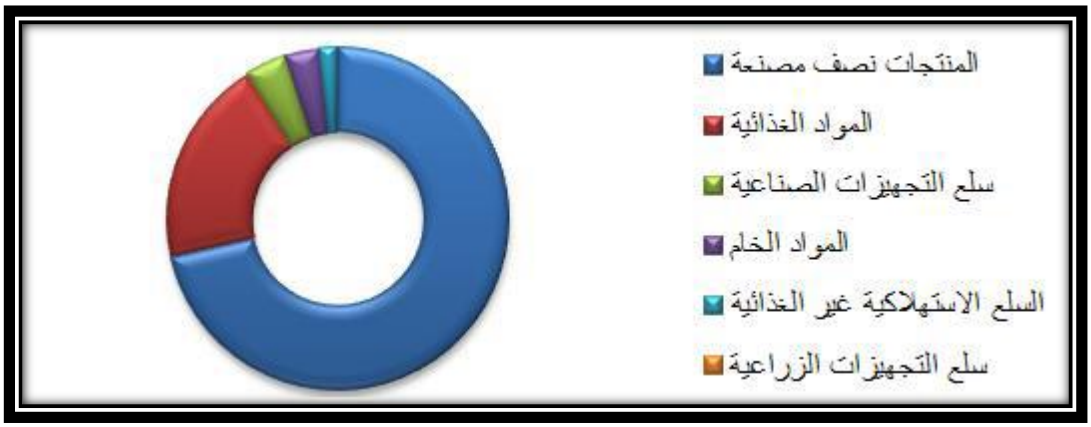

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (11-03)

يوضح الجدول رقم 11-03 والشكل السابق العناصر التالية:

- تمثل المنتجات الطاقوية المركز الأول في الهيكل السلعي للصادرات بحيث تسجل نسب مرتفعة تتراوح ما بين 90% و 97% من إجمالي الصادرات ما يعكس اعتماد الجزائر على قطاع النفط في التصدير و تكوين العملة الصعبة، في حين ترتكز الصادرات خارج المحروقات في الجزائر على عدد

قليل من المنتجات تتكون من ست مجموعات بنسب ضعيفة ما بين 2% و 8% خلال فترة الدراسة لتسجل أعلى مستوى لها سنة 2021 ب 11.6% من إجمالي الصادرات على الرغم من كل الإصلاحات المنتهجة إلا أنها تبقى منخفضة وقليلة التنوع، ويأتي ترتيبها كما يلي:

- تحتل المنتجات نصف مصنعة المرتبة الأولى ضمن الصادرات خارج المحروقات وتتمثل في الزيوت والمشتقات الأخرى وما يلاحظ أن طيلة فترة الدراسة عرفت القيم تذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض فقد سجلت أدنى مستوى لها سنة 2014 ب 2.12 مليار دولار ، وشهدت سنوات 2017 و2018 قيمة 1.4 و2.2 مليار دولار على التوالي بنسبة 5.4% من إجمالي الصادرات، أما خلال الفترة 2019-2020 عرفت تراجعا بتسجيل 1.28 مليار دولار سنة 2020 ، ويرجع هذا إلى الجائحة التي تسببت في تراجع كبير في حجم الصادرات، لتشهد أعلى مستوى سنة 2021 بقيمة 3.49 مليار دولار ما يعادل 9% من الصادرات الكلية بعد تحسن الوضعية الصحية.
- جاءت المنتجات الغذائية في المرتبة الثانية والتي تتكون أساسا من الخضر والتمور في القيم المشكلة للصادرات في الجزائر، مسجلة قيم متذبذبة طيلة فترة الدارسة بين الصعود والنزول حيث سجلت أدنى مستوى سنة 2015 ب 0.68% فقط من إجمالي الصادرات لتبقى على نسق الارتفاع لتعرف سنة 2020 قيمة 0.3437 مليار دولار بنسبة 1.99% ، و0.537 مليار دولار سنة 2021 كأعلى مستوى لها، لتأتي المواد الأولية ثالثا من حيث نسبتها إلى إجمالي الصادرات لتعرف هيا الأخرى معدلات مرتفعة ومنخفضة نسبيا بين سنة و سنة أخرى ، ففي سنة 2017 سجلت 0.21 % وأعلى نسبة عرفتها سنة 2021 ب 0.47% أما الفترة 2018-2019 شهدت استقرارا نوعا ما.
- أما فيما يخص بقية المنتجات (التجهيزات الزراعية والصناعية، والمنتجات غير الغذائية) تبقى نسبها ضئيلة جدا إلى شبه معدومة بحيث سجلت صادرات التجهيزات الصناعية نسبة 0.44% سنة 2021 ، ويرجع ذلك إلى غياب سياسات واضحة لتشجيع وتوسيع استغلال القطاع الفلاحي وهشاشة البنية الاقتصادية، وبهذا تبقى التجارة السلعية الخارجية ضعيفة ولا ترقى بالمستوى المطلوب في ظل الاعتماد المطلق على تجارة المحروقات.

مما يؤكد فشل استراتيجية التصنيع على خلق منتج قادر على اكتساح السوق العالمية أو فشل أساليب التسويق المعتمدة، ما يستدعي إجراء تغيرات هيكلية لنموذج النمو المنتهج منذ عقود لصالح تنويع الاقتصاد الجزائري.

1-1-3 التركيبة الجغرافية للصادرات الجزائرية:

يبين الجدول الموالي تقسيم الصادرات الجزائرية وفق مناطق اقتصادية تعد دولها من أهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر.

الجدول رقم (12-03): التقسيم الجغرافي لحجم الصادرات على مستوى العالم خلال الفترة 2014-2020)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الاتحاد الأوروبي	دول آسيا	دول OCDE خارج UE	دول أمريكا الجنوبية	الدول العربية خارج UMA	دول أوروبية أخرى	دول المغرب العربي	دول أفريقيا	أستراليا	المجموع
2014	40378	5060	10344	3183	648	98	3065	110	-	**62886**
2015	22976	2409	5288	1683	572	37	1550	82	-	**34668**
2016	17221	2197	6945	1943	416	80	1173	51	-	**30026**
2017	20386	6465	40	2530	3595	799	1273	103	-	**35191**
2018	23654	6950	40	2660	5351	712	1969	132	-	**41168**
2019	22 814	6 424	-	3884	-	-	2169	-	531	**35312**
2020	13507	6822	-	1537	-	-	1928	-	-	**21925**

المصدر: المديرية العامة للجمارك ، إحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر لسنة 2019 الموقع الالكتروني www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع 2025/11/27 الساعة 21:00

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادرات الجزائرية تتنوع عبر عدة مناطق جغرافية بحيث يحتل الاتحاد الأوروبي الزبون الأول في التعامل مع الجزائر بحيث قدر حجم الصادرات الموجهة للدول الأوروبية قيم 40.3 مليار دولار بنسبة 64.2 % من إجمالي الصادرات، لتسجل انخفاضا بدية من سنة 2015 ويستمر التراجع على طول فترة الدراسة مسجلة سنة 2019 قيمة 22.8 مليار دولار و13.5 مليار دولار كأدنى مستوى لها وهذا راجع لعدة اعتبارات منها آثار الصدمات النفطية وتراجع أسعار النفط وكذا الجائحة التي انتشرت عبر العالم إضافة إلى تغير الخريطة

الاقتصادية وتذبذب الشراكة الجزائرية الأوروبية وتأزم العلاقات السياسية الدبلوماسية، لتأتي دول آسيا في المرتبة الثانية بحيث بلغت حجم المبادلات مع هذه الدول سنة 2014 قيمة 5 مليار دولار لتشهد انخفاضا سنتي 2015 و 2016 بقيمة 2.4 مليار دولار و2.1 مليار د دولار على التوالي لتعرف بقية سنوات الدراسة انتعاشا أين سجلت سنة 2020 قيمة 6.8 مليار دولار وهذا يعود إلى زيادة التعاون التجاري مع الصين ، وتراجع المعاملات مع الاتحاد الأوروبي، لتأتي بقية المناطق تواليا بنسب مبادلات متفاوتة ، بينما كان حجم التعاملات مع دول المغرب بين الزيادة والنقصان ما بين 1.1 ميار دولار و 3 مليار دولار خلال الفترة ما بين 2014-2020.

2-1 تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2021:

تعرف الواردات بأنها جميع المنتجات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل وهي جزء رئيسي في الميزان التجاري، و يمكن تحليل هيكل الواردات الجزائرية وتوضيح علاقتها بأسباب عجز ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة عن طريق هذه البيانات توضيحية لقيم الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2014-2021:

الجدول رقم (13-03): حجم الواردات الجزائرية من 2014 إلى 2021

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الواردات (F.O.B)	59,67	52,64	49,437	48,98	48,57	44,63	35,54	37,46

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2015-2017-2019-2020

تلعب الواردات دورا مهما في التأثير على رصيد ميزان المدفوعات سواء كانت تأثيرا إيجابيا أو العكس ، وفق حجم الواردات سواء ارتفاعا أو انخفاضا ، ومن هنا نلاحظ من خلال الجدول أن الواردات الجزائرية سنة 2014 سجلت قيم مرتفعة نسبية فقد بلغ ما تم استيراده59,67 مليار دولار ، لتشهد انخفاضا سنة 2015 بقيمة 52,64 مليار دولار نتيجة تراجع إيرادات الدولة بسبب تراجع أسعار النفط منتصف 2014، ليستمر التراجع في الاستيراد سنة 2016 بقيمة 49,43 مليار د دولار بنسبة تراجع بلغت 6.5%.

يرجع هذا إلى إجراءات التقشف التي اتخذتها الدولة لترشيد الإنفاق العام والمحافظة على التوازن الخارجي بتقليص فاتورة الاستيراد، واستمر الانخفاض في قيمة الواردات بحيث بلغ سنة 2017 قيمة 48,9 مليار دولار و 35,54 مليار دولار سنة 2020 تبعا لضبط السياسة التجارية الخارجية والتحكم في رصيد الدولة من العملة الصعبة الذي تآكل بسب الأزمة النفطية سنة 2014 من أجل الحد من الاستيراد ومنع بعض السلع والمواد الاستهلاكية المنتجة محليا خاصة تلك التي تحقق الاكتفاء الذاتي من عملية استيرادها، وتبعا لهذه الاستراتيجية سجلت الجزائر أدنى قيمة للواردات سنة 2021 قدرت ب 37,46 مليار دولار بنسبة تراجع قدرت ب 59,29% مقارنة بسنة 2014 .

1-2-1 تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية (2014-2021):

إن التركيبة السلعية للواردات في الجزائر لا تختلف عن غيره من التوزيعات السلعية لدول العالم الثالث إذ تتكون من مجموعات أساسية من السلع يأتي ترتيبها حسب أهميتها والجدول الموالي يوضح لنا الواردات الجزائرية حسب البنية السلعية ما بين (2014-2021)

الجدول رقم (14-03): البنية السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2021

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الواردات / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البيان	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
المحروقات (الطاقة)	2879	2352	1292	1899	977	1369	890	513
نسبة المحروقات / إجمالي الواردات	4.82%	4.47%	2.61%	3.87%	2.01%	3.06%	2.50%	1.37%
خارج المحروقات	56791	50297	48145	47082	47596	43263	34657	36953
نسبة خارج المحروقات / اجمالي الواردات	95.17%	95.53%	97.38%	96.12%	97.98%	96.93%	97.5%	98.63%
المنتجات نصف المصنعة	12852	11512	11482	10483	10468	9840	7614	7313
نسبة المنتجات نصف المصنعة /إجمالي الواردات	21.53%	21.86%	23.22%	21.40%	21.55%	22.04%	21.5%	19.52%
المنتجات الغذائية	11005	9329	8224	8069	8199	7694	7723	8877
نسبة المنتجات الغذائية/ إجمالي الواردات	18.44%	17.72%	16.63%	16.47%	16.88%	17.24%	21.72%	23.69%
المواد الأولية	1891	1508	1559	1456	1814	1921	2199	3401
نسبة المواد الأولية/ إجمالي الوارادت	3.17%	2.86%	3.15%	2.97%	3.73%	4.30%	6.18%	9.07%
التجهيزات الصناعية	18961	17596	18104	18360	12859	10845	8823	9219
نسبة التجهيزات الصناعية/إجمالي الواردات	31.77%	33.42%	36.62%	37.48%	26.47%	24.3%	24.82%	24.6%
المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية	10334	9773	8275	8129	9312	7934	5577	6498
نسبة المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية/إجمالي	17.31%	18.56%	16.74%	16.6%	19.17%	17.77%	15.68%	17.34%
التجهيزات الفلاحية	658	664	501	585	537	437	198	247
نسبة التجهيزات الفلاحية / اجمالي الواردات	1.1%	1.26%	1.01%	1.19%	1.10%	0.98%	0.55%	0.60%
أخرى	1090	2672	4239	4086	3459	3766	2523	1398
نسبة الأخرى من اجمالي الواردات	1.82%	5.07%	8.57%	8.34%	7.12%	8.43%	7.09%	3.73%
وارادات دون دفع +تصليحات تجهيزات	/	563	554	907	984	826	348	/
نسبة الواردات دون دفع من إجمالي الواردات	1.86%	1.06%	1.12%	1.85%	2.02%	1.85%	0.98%	0%
المجموع	59670	52649	49437	48981	48573	44632	35547	37466

المصدر: المديرية العامة للجمارك، الموقع الالكتروني: www.douane.gov.dz ، تاريخ الاطلاع 2025/11/26 الساعة 20:44.

- الديوان الوطني للإعلام والاحصاء، إحصائيات التجارة الخارجية، الموقع الالكتروني: www.ons.dz

ولإعطاء صورة واضحة يمكن ترجمة الجدول أعلاه إلى الشكل التالي:

الشكل رقم (07-03): قيم التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2015-2021)

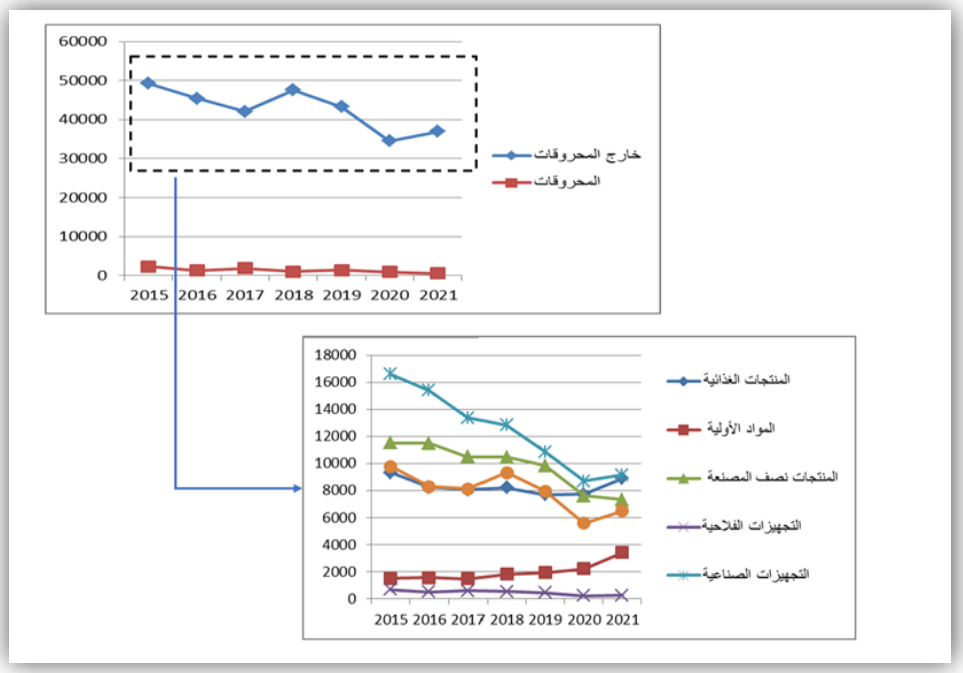

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(13-03)

يظهر الجدول والشكل أعلاه سيطرة التجهيزات الصناعية والمواد الغذائية وكذا المواد الاستهلاكية غير الغذائية بالإضافة للمنتجات نصف مصنعة على التركيبة السلعية للواردات في الجزائر بحيث سجلت:

- **التجهيزات الصناعية** :كان لها النصيب الأكبر من حجم الواردات، بلغت قيمتها سنة 2015 ما يقدر ب 17,56 مليار دولار أي ما يعادل نسبة% 33,42 من إجمالي الواردات لتسجل ارتفاعا سنوات 2016 -2017 لتصل إلى ما يقارب 38% من إجمالي الواردات لتتناقص تدريجيا خلال سنوات 2018-2019-2020 حيث وصلت إلى أدنى قيمة لها سنة 2020 ، حيث بلغت حوالي 8,82مليار دولار ما يعادل 24%من إجمالي الواردات نتيجة الركود الذي عرفه النشاط الاقتصادي خلال الجائحة لترتفه نسبيا سنة 2021 فقد بلغت قيمة 9,92 مليار دولار بنسبة24,6% من الواردات الكلية .

- **المنتجات الغذائية:** تحتل المرتبة الثانية في إجمالي الواردات بنسبة تقدر ب 22.27 % في المتوسط حيث انخفضت واردات السلع الغذائية خلال الفترة المدروسة، عرفت انخفاض سنة 2015 و 2016 بنسب قدرت ب 17,72 %و 16,63% على التوالي، لتبقى مستقرة سنتي 2017 و2018 في حدود 8 مليار دولار، لترتفع بعد ذلك من 7,69 مليار دولار سنة 2019 إلى 7,72 مليار دولار سنة 2020 ثم إلى 8,88 مليار دولار سنة 2021 بزيادة قدرها 14.94 % و ذلك بسبب ارتفاع الطلب على السلع الغذائية كنتيجة لتفشي الأزمة الصحية.
- **المنتجات نصف المصنعة:** جاءت ثالثا حيث السلع المستوردة بنسبة 25.89 % في المتوسط من إجمالي الواردات من السلع حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2014 بمقدار 12,85 مليار دولار أي بنسبة 21.53 % ، لتنخفض قيمة السلع المستوردة تدريجيا بداية من سنة 2015 بقيمة 11,51 مليار دولار تدريجيا وصول الى 7,31 مليار دولار سنة 2021ما يعادل 19,52 %من إجمالي الواردات، وهذا يرجع لانتعاش القطاع الصناعي ودخول العديد من المواد نصف المصنعة حيز الإنتاج المحلي.
- **المواد الاستهلاكية غير الغذائية:** تمثل 20.86 % في المتوسط من إجمالي الواردات بعد الارتفاع المسجل سنة 2014 بقيمة 10,33 مليار دولار وبقيمة 8,12 مليار دولار سنة 2017 انخفضت من 9,31 مليار دولار سنة 2018 إلى 7,93 مليار دولار سنة 2019، لتنخفض وارداتها بعد أن بلغت ذروتها لتسجل سنة 2020 قيمة 5,58 مليار دولار و 6,49 مليار دولار سنة 2021 ومن بين المنتجات التي ساهمت في هذا الارتفاع نجد الأدوات الصحية على وجه الخصوص، المنتجات المناعية.

ارتفعت الواردات من الطاقة والتي تمثل 3,08 % كمتوسط من إجمالي واردات السلع بمقدار 0,393 مليار دولار سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 منتقلة من 0,977 مليار دولار إلى 1,367 مليار دولار، ثم تراجعت بشكل طفيف من 0,890 مليار دولار سنة 2020 إلى 0,513 مليار دولار سنة بعد أن سجلت أعلى مستوى لها سنة 2014 بقيمة 2,87 مليار دولار لتبقى بالانخفاض طيلة فترة الدراسة.

1-2-2 التوزيع الجغرافي للواردات الجزائريةّ:

يوضح الجدول التالي تقسيم الواردات الجزائرية وفق مناطق اقتصادية تعد دوليا من أهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر.

الجدول رقم (15-03): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة من 2014-2018

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الاتحاد الأوروبي	دول آسيا	دول OCDE خارج UE	دول أمريكا الجنوبية	الدول العربية خارج UMA	دول أوروبية أخرى	دول المغرب العربي	دول أفريقيا	أستراليا	المجموع
2014	29684	12619	8436	3815	1962	886	738	440	-	**59670**
2015	25485	11850	7363	2822	1918	1225	680	359	-	**52649**
2016	22472	11709	6249	2857	1927	936	701	238	-	**49437**
2017	20298	12369	5953	3209	1542	1910	592	186	-	**48981**
2018	21099	11557	5837	3546	1904	1542	546	166	-	**48573**

المصدر: المديرية العامة للجمارك ، إحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر على الرابط: www.douane.gov.dz
تاريخ الاطلاع 2025/11/30 الساعة 15:00

إن ما يظهره الجدول هو:

- سيطرة دول الاتحاد الأوروبي على أكبر حصة من الواردات الجزائرية على طول فترة الدراسة، إذ سجلت الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي أعلى قيمة لها سنة2014 بقيمة 29 مليار دولار لتنخفض بشكل تدريجي بعد ذلك، وتصل إلى حدود 21 مليار دولار سنة 2018 وهو ما يمثل حوالي % 45.67 من إجمالي الواردات ، مع العلم أنه وبعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في سبتمبر 2015 ارتفع حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

لتأتي في المرتبة الثانية من حيث الواردات الجزائرية الدول الأسيوية مسجلة نسبة 25% سنة 2018 من إجمالي الواردات، ثم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوروبي ب 12.63 % سنة 2018 مسجلة انخفاضا بحوالي 116 مليون دولار أي بنسبة 1.95 % مقارنة بسنة 2017 ثم وفي السنة نفسها جاءت دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة بنسبة 7.67%ثم الدول العربية عدا دول المغرب العربي بنسبة 4.21 % ودول أوروبية أخرى بنسبة 3.33 % ثم دول اتحاد المغرب العربي بنسبة 1.18 % وأخيرا دول إفريقيا ب 0.36%.

إن هذا التوزيع جاء وفق عدة عوامل اقتصادية وإقليمية و جيو استراتيجية، فالمبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تقوم على أساس اتفاقيات تعاون متعددة الأطراف، وكذا آليات بهدف إقامة المشاريع الاستثمارية وتطويرها، ، وفيما يتعلق باتحاد المغرب العربي فإن النسبة الأكبر من المبادلات في هذا الإطار تكون مع الدولة الشقيقة تونس.

1-3 تحليل تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2021:

يرتبط الميزان التجاري في الجزائر ارتباطا وثيقا بإيرادات الصادرات من المحروقات ، وهو ما جعله يواجه عجزا تجاريا متواصلا بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، إضافة إلى ضعف مردودية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال بيانات الجدول الموالي المتضمن تطور رصيد الميزات التجاري ونسبة تغطية الواردات بحيث يمكن الحصول على معدل التغطية من خلال المعادلة التالية:

معدل التغطية= (الصادرات (X) / الواردات (Y)) x 100

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات[1]، فإذا كان هذا المعدل أصغر من مئة فإن قيمة الصادرات غير قادرة على تغطية حجم الواردات ما يستلزم البحث عن مصادر تمويلية أخرى.

الجدول رقم (16-03): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2014إلى2021

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات		الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
	الكلية	**النفطية**			
2014	60.129	58.462	-59.670	0.459	100,77%
2015	34.565	33.081	-52.649	-18.083	65,64%
2016	29.309	27.918	-49.437	-20.128	59,28%
2017	34.569	33.202	-48.981	-14.412	70,57%
2018	41.146	38.897	-48.573	-7.427	84,70%

[1] بن قطيب خيرة، حكيم شبوطي، دراسة تحليلية لظاهرة عجز ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة اقتصاديات ،شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 25، سنة 2021 ، ص 341.

2019	35.323	33.244	−44.632	−9.309	79,7%
2020	21.932	20.016	−35.547	−13.615	61.69%
2021	38.637	34.058	−37.466	1.171	103 ,12%

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2015-2017-2019-2020

ولإعطاء صورة أوضح عن المعطيات المدونة في الجدول نستعرض الشكل التالي:

الشكل رقم(08-03): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2014-2021)

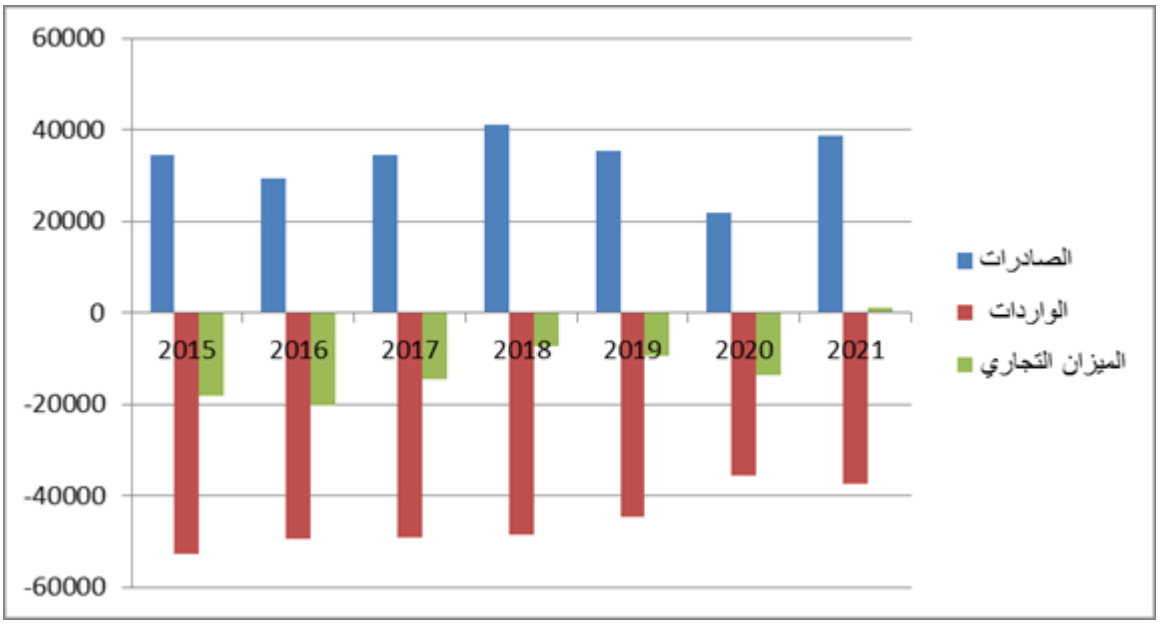

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق

من خلال تحليلنا للجدول والشكل السابقين نلاحظ أن :

- الميزان التجاري سجل سنة 2014 فائضا بقيمة 459 مليون دولار ونسبة تغطية قدرت ب 100,17% ، إلا أنه بداية من سنة 2015 عرف رصيد الميزان التجاري عجوزات متتالية متباينة القيمة ففي ذات السنة كان العجز ب 18,08مليار دولار، وعرفت 2016 عجزا كأعلى حد ب قيمة 20,12مليار دولار نتيجة تأثير الأزمة النفطية وانهيار أسعار النفط مسببا تراجع حجم الصادرات و ارتفاع قيمة الواردات نتيجة السياسة التوسعية وزيادة الطلب على السلع الأجنبية، وهذا الأمر أثر سلبا على وضعية الميزان التجاري، لتبقى حالة عجز مستمرة لسنوات 2017-2018، مسجلا قيمة 14,41 مليار دولار ثم أدنى عجز ب7,42 مليار دولار سنة 2018 كنتيجة لانخفاض أسعار النفط التي تأثرت بالصراعات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ما عمل على تعميق حالة العجز التجاري الجزائري ، أما نسب التغطية لم تتجاوز عتبة 100%.

وهذا يعني أن قيمة الصادرات غير كافية لتأمين قيمة الواردات بسبب تقلص الموارد المالية، ليبقى رصيد الميزان التجاري في وضع العجز سنتي 2019 و2020 بقيمة 9.30 مليار دولار و13,61 مليار دولار مع تواصل النسب المنخفضة للتغطية نتيجة ضعف الوتيرة الاقتصادية ودخول البلاد في حالة من الشلل شبه الكلي بسبب فيروس كورونا بحيث لم تستطع الإيرادات تغطية الواردات الكلية وبقيت دون 100% بسبب تراجع أسعار المحروقات وتدني قيمة الصادرات خارج النفط، لتعرف سنة 2021 أول حالة فائض في الميزان التجاري منذ حوالي سبع سنوات بمبلغ 1,17مليار دولار بمعدل تغطية 103% نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات ، لكن تبقى نسبة التغطية لا تعتبر ذو مصداقية اقتصادية كونه كان موجبًا بسبب طفرة أسعار النفط وكذا لاستراتيجية الدولة في تأطير الواردات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات والصناعات الوطنية رغم هذا فحالة الفائض لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني والذي لا يزال يعاني مشاكل عديدة ومن أهمها طبيعة ومصدر المداخيل الناتجة عن التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: تحليل تطور ميزان التجارة غير المنظورة (ميزان الخدمات) للفترة 2014-2021

يعرف بميزان الخدمات غير المنظورة ويعبر على المعاملات الخدمية التي تقدمها الدولة إلى الخارج أو التي تحصل عليها من الخارج كخدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات المالية، وهو ما سوف نتطرق إليه من خلال الجدول التوضيحي الذي يعبر عن قيم رصيد ميزان الخدمات ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (17-03): تطور رصيد ميزان الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2014-2021

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد ميزان الخدمات باستثناء دخل العوامل
2014	3.556	-11.704	**-8,148**
2015	3.475	-11.005	**-7,53**
2016	3.433	-10.760	**-7,327**
2017	3.104	-11.130	**-8,026**
2018	3.216	-11.490	**-8,274**
2019	3.235	-9.592	**-6,357**
2020	2.989	-7.318	**-4,321**
2021	3.222	-6.846	**-3.624**

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2015-2017-2019-2021 متاحة على الموقع الالكتروني www.bank-of-algeria.dz

يظهر الجدول السابق أن رصيد ميزان الخدمات عرف طيلة فترة الدراسة رصيدا سالبا بمعنى عجز دائم ومستمر، وذلك رغم وجود استقرار في قيمة الصادرات وانخفاض نسبي في حجم الواردات من الخدمات حيث سجلت سنة 2014 عجزا بقيمة 8,14 مليار دولار لتنخفض قيمة العجز سنة 2016 بقيمة 7,32مليار دولار بنسبة تراجع 11,20% مقارنة بسنة 2014، ليبدأ العجز بالانكماش بداية من سنة 2019 إلى غاية سنة2021بقيمة 6,35مليار دولار بسبب تراجع قيمة الواردات من الخدمات وارتفاع طفيف للصادرات فقد سجلت سنة 2020 عجزا بقيمة 4,32 مليار دولار و 3,63 مليار دولار سنة 2021.

ولعل ما يفسر هذا العجز في ميزان الخدمات هو عدم تطور القطاع السياحي في الجزائر فهو مصدر مهم للعملة الصعبة، وقطاع يستهدف تشغيل اليد العاملة بشكل كبير، وبالتالي زيادة الدخل الوطني ومنه تحسين وضعية ميزان المدفوعات، إذ تمثل من بين الصادرات الهامة غير المنظورة وعنصرا فعالا في النشاط الاقتصادي، إلا أنه لا يزال متأخرا وينمو بشكل بطيء فهو يحتاج إلى رفع حصة الاستثمار فيه خاصة الاستثمارات الأجنبية وإلى الشراكة مع الطرف الآخر لجذب السياح ، وبعثه كبديل استراتيجي في خلق الثروة وزيادة الموارد المالية ، بالإضافة إلى ذلك حاجة الدولة إلى خدمات خاصة في مجال التأمين والشحن، وهذا دليل على ضعف ومحدودية قطاع الخدمات في الجزائر الذي لم يصل إلى المستوى المطلوب وبعده على التطور الحاصل في هذا المجال.

الفرع الثالث: تطور رصيد ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية

3-1 ميزان دخل العوامل:

يهتم هذا الجزء من الحساب الجاري بكل العمليات التي تخص مداخيل عوامل الإنتاج(أي العمل ورأس المال)، بالإضافة إلى عائدات الاستثمار في الأسهم و السندات وغيرهما من الأصول و فوائد الدين الخارجي.

ويوضح الجدول تطور رصيد دخل العوامل في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (18-03): تطور رصيد دخل العوامل في الجزائر خلال الفترة(2014-2021)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
دائن(الصادرات	3,232	6,645	3,994	4,863	5,747	1,043	848	689
مدين(الواردات)	8,046	2,771	2,822	2,945	3,395	5,294	3,839	4,701
رصيد دخل العوامل	**-4,814**	**-4,453**	**-1,570**	**-2,830**	**-4,595**	**-4,251**	**-2,992**	**-4,012**

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر متاحة على الموقع الالكتروني www.bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- إن دخل العوامل عرف تذبذبا في قيمه وكان في حالة عجز دائم طيلة فترة الدراسة، ففي سنة 2014 عرف رصيد الدخل العوامل عجزا بقيمة 4,814 مليار دولار ليعرف تراجعا طفيفا في قيمة العجز سنتي 2016 و 2017 بقيمة 1,57 و2,83 مليار دولار، لتعرف أكبر ارتفاع في العجز سنة 2018 بقيمة 4,595 مليار دولار، وذلك راجع إلى انخفاض مجموع قيم الصادرات مقارنة بالواردات والذي نتج عن انخفاض في أسعار النفط وبالتالي تراجع في تحويلات شركاء الشركة الوطنية للمحروقات والذي يؤدي إلى انخفاض رصيد دخل العوامل لارتباطه بهذه الأخيرة، ويمكن أن يرجع سبب العجز في حساب الدخل إلى الأرباح التي يتم تحويلها إلى الخارج لصالح الشركاء الأجانب للشركة الوطنية للمحروقات -سوناطراك- بشكل مستمر والتي تمثل المحرك بالنسبة للاقتصاد الوطني.

2-3 ميزان التحويلات الجارية:

هي جزء من رصيد الحساب الجاري ويقصد بها التحويلات الجارية التي تكون من طرف واحد ولا يترتب عنها أي مقابل، وتكون في شكل تحويلات نقدية أو عينية بين الفرد و الدولة.

و يوضح الجدول والشكل المواليين تطور رصيد ميزان التحويلات الجارية المتعلق بتحويلات المغتربين المقيمين في الخارج وكذا تحويلات الأجانب المقيمين داخل البلد خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم(19-03): تطور رصيد ميزان التحويلات الصافية خلال الفترة 2014-2021

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
دائن(الصادرات	3,219	2,771	2,822	2,945	3,395	3,010	2,256	1,953
مدين(الواردات)	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
التحويلات الصافية	**3,219**	**2,771**	**2,822**	**2,945**	**3,395**	**3,010**	**2,256**	**1,953**

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر متاحة على الموقع الالكتروني www.bank-of-algeria.dz

ولإعطاء صورة واضحة عن البيانات المسجلة في الجدول نستعرض الشكل التالي:

الشكل رقم (09-03): تطور حجم التحويلات من طرف واحد خلال الفترة(2014-2021)

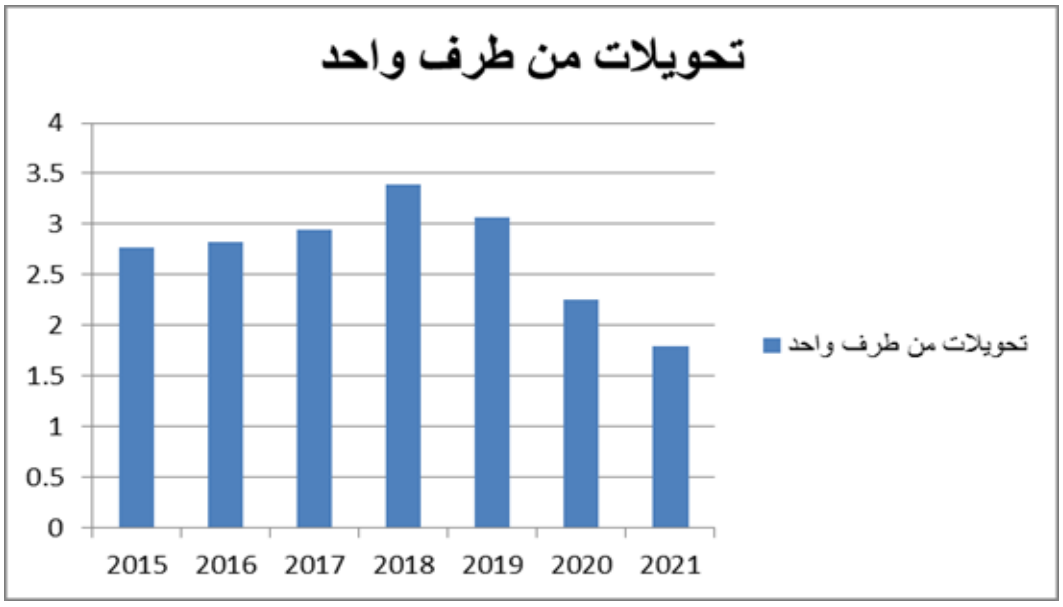

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل السابقين:

- إن التحويلات من طرف واحد عرفت رصيدا موجبا طيلة فترة الدراسة بحيث سجلت سنة 2014 رصيد بقيمة 3,21 مليار دولار، ليبدأ الرصيد بالانخفاض تدريجيا فقد شهدت سنة 2015 رصيد بقيمة 2,77 مليار دولار و2,82 مليار دولار سنة 2016 بنسبة تراجع بلغ نسبة 8,75% مقارنة بسنة 2014، لتعرف ارتفاعا مرة أخرى سنة 2018 بقيمة 3,39 مليار

دولار كأعلى قيمة ، بعدها بدأت التحويلات بالانخفاض بداية من سنة 2019 إلى غاية 2021 خاصة بعد الأزمة الصحية لتسجل أدنى مستوى لها بمقدار 1,95 مليار دولار، ويرجع سبب هذا التذبذب الحاصل في رصيد التحويلات إلى تدهور سعر صرف الأورو مقابل الدولار بحيث أن أغلب المقيمين بالخارج يتم عادة تسوية تحويلاتهم بعملة اليورو، وبالتالي فتقلبات سعر صرف العملة تؤثر على حساب التحويلات الصافية بصفة خاصة وعلى وضعية ميزان المدفوعات بشكل عام.

الفرع الرابع: تطور رصيد حساب العمليات الجارية خلال الفترة 2014-2021

يعتبر حساب العمليات الجارية عنصرا أساسيا في تركيبة ميزان المدفوعات والذي يتكون بدوره من حسابات فرعية أين تناول دراستها سابقا وتحليل تطورها خلال فترة الدراسة المعتمدة بالتفصيل ، ويمكن القول أن حساب العمليات الجارية بالإجمال يتأثر بتقلبات أرصدة عناصره الرئيسية خاصة رصيد الميزان التجاري والذي يمثل أقوى الأرصدة ، وهذا ما سوف نوضحه في الجدول الموالي.

الجدول رقم (20-03): تطور رصيد حساب العمليات الجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2021

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الميزان التجاري	ميزان الخدمات	ميزان دخل العوامل	ميزات التحويلات الصافية	رصيد العمليات الجارية
2014	0.459	-8,148	-4,814	3,219	**-9,278**
2015	-18.083	-7,53	-4,453	2,771	**-27,295**
2016	-20.128	-7,327	-1,570	2,822	**-26,550**
2017	-14.412	-8,026	-2,830	2,945	**-22.320**
2018	-7.427	-8,274	-4,595	3,395	**-16.884**
2019	-9.309	-6,357	-4,251	3,010	**-16.911**
2020	-13.615	-4,321	-2,992	2,256	**-18.681**
2021	1.171	-3.624	-4,012	1,953	**-4.512**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجداول السابقة

ولإعطاء صورة واضحة عن البيانات المقدمة في الجدول السابق نعرض الشكل الموالي:

الشكل رقم (10-03): تطور رصيد حساب العمليات الجارية في الجزائر خلال الفترة(2014-2021)

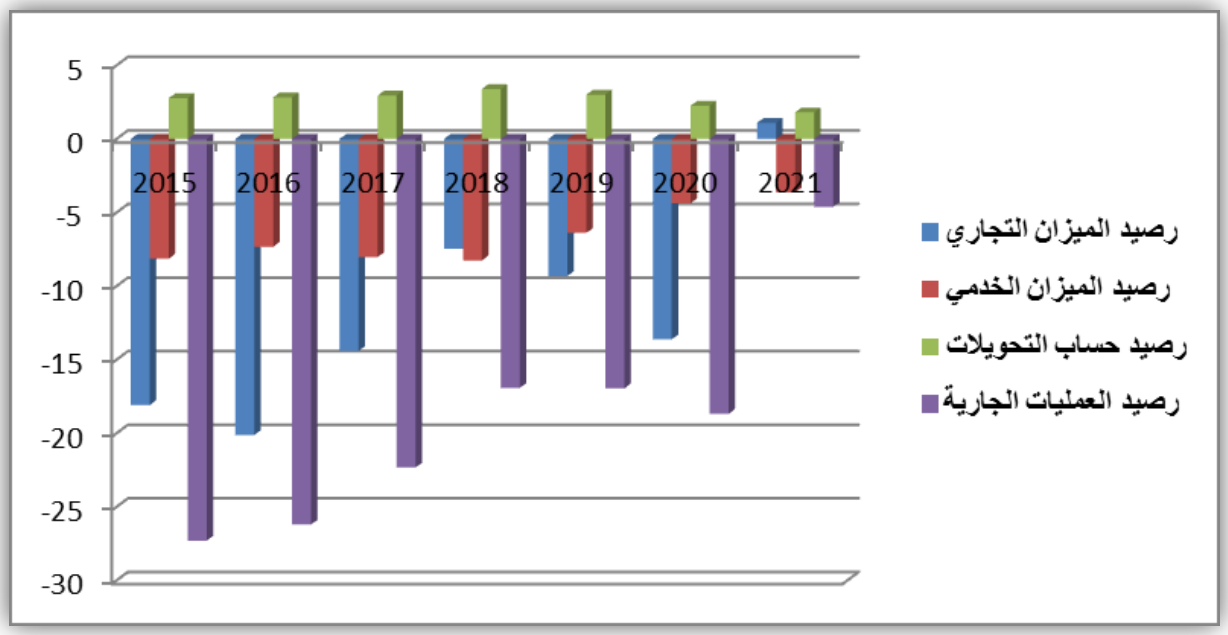

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (18-03).

يتضح لنا من خلال الجدول و الشكل السابقين:

- إن رصيد العمليات الجارية سجل قيم سالبة طيلة فترة الدراسة مما يبين أنه في حالة عجز مستمر ودائم طيلة فترة الدراسة . بحيث بلغ العجز سنة2014 قيمة 9,27 مليار دولار ليواصل العجز في الارتفاع محققا أكبر قيمة ب27,94 مليار دولار كنتيجة حتمية للأزمة النفطية التي ضربت الاقتصاد العالمي سنة 2014 بسبب انهيار أسعار المحروقات مما أثر هذا على حجم الصادرات وتراجع الموارد المالية بشكل محسوس بالإضافة إلى الحجم الضعيف لحسابي الخدمات والعوامل في تشكيل الحساب الجاري ، ليبدأ العجز في التراجع التدريجي بوتيرة معتبرة خلال الفترة (2016-2019)، فقد عرفت سنة 2017 عجزا بقيمة 22,32 مليار دولار و16 ,91 مليار دولار سنة 2019 بمعدل انخفاض قارب 25% . وهذا بسبب تحسن الوضعية الاقتصادية وانتعاش سوق النفط لارتباط الصادرات الجزائرية ارتباطا وثيقا بالمحروقات مما انعكس إيجابا على حجم التصدير مع تقليص الواردات أدى إلى تحسن رصيد الميزان التجاري وبالتالي رصيد العمليات الجارية.

- شهدت سنة 2020 عجزا متتاليا مع ارتفاع طفيف في قيمة العجز حيث بلغ 18,68 مليار دولار، وهذا راجع للوضع السائد عالميا بسبب انتشار جائحة كوفيد 19 وما خلفته من آثار سلبية مست مختلف القطاعات الاستراتيجية الحساسة ، لتعرف سنة 2021 بعدها تحسنا ملحوظا حتى ولم يخرج حساب العمليات الجارية من وضعية العجز إلا أن حجم العجز انخفض بشكل كبير إذ يمثل أدنى مستوى للعجز طيلة فترة الدراسة بمعدل تراجع قدر ب 500% تقريبا خمس أضعاف مقارنة بسنة 2018، وهذا راجع لخروج القطاع الاقتصادي من حالة الأزمة إلى التعافي من الأزمة الصحية وهذا على مستوى التجارة الخارجية في العالم وكذا على مستوى الاقتصاد الجزائري بزيادة حجم الصادرات وانخفاض الواردات وتحسن رصيد العمليات الجارية لارتباطه بأسعار البترول والميزان التجاري.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لتطور رصيد حساب رأس المال الجزائري خلال الفترة 2014-2021

يعتبر الحساب الرأسمالي ثاني أهم حساب ضمن عناصر ميزان المدفوعات كونه يمثل صافي الحركات الخاصة برؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج والعكس، كما يضم هذا الحساب حسابا آخر وهو الحساب المالي بحيث يبين عملية شراء الأصول والخصوم المالية والمتمثلة في الاستثمارات المباشرة، وسوف يتم توضيح مدى تطور هذا الحساب في الجزائر خلال الفتة 2014-2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (21-03): تطور رصيد ميزان رأس المال الجزائري خلال الفترة 2014-2021

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	حساب رأس المال	الاستثمار المباشر	رؤوس الأموال الرسمية	حساب السهو والخطأ	رصيد حساب رأسمال والعمليات المالية
2014	- 0,003	0,517	1.525	1.357	**3.397**
2015	0,000173	-0,459	-0.688	0,904	**- 0,243**
2016	0,000611	0,976	1.589	-2,395	**0,172**
2017	0,000717	-0,066	1.250	-0,857	**0,568**
2018	0,000156	0,150	0.620	0,149	**1,094**
2019	0,000442	-0,076	1.351	-1,037	**0,028**
2020	0,041326	-0,274	1.128	1,521	**2,315**
2021	0,053547	-0,230	0.921	2,469	**3,158**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية2018-2019-2020-2021على الموقع الالكتروني: www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع 2025/12/04 الساعة 20:33.

البنك الدولي، على الموقع الالكتروني http://www.albankaldawli.org. تاريخ الاطلاع: 2025/12/04 الساعة 20:45.

ولتوضيح معطيات الجدول أعلاه نستعرض الشكل التالي:

الشكل رقم (11-03): تطور رصيد ميزان رأس المال الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

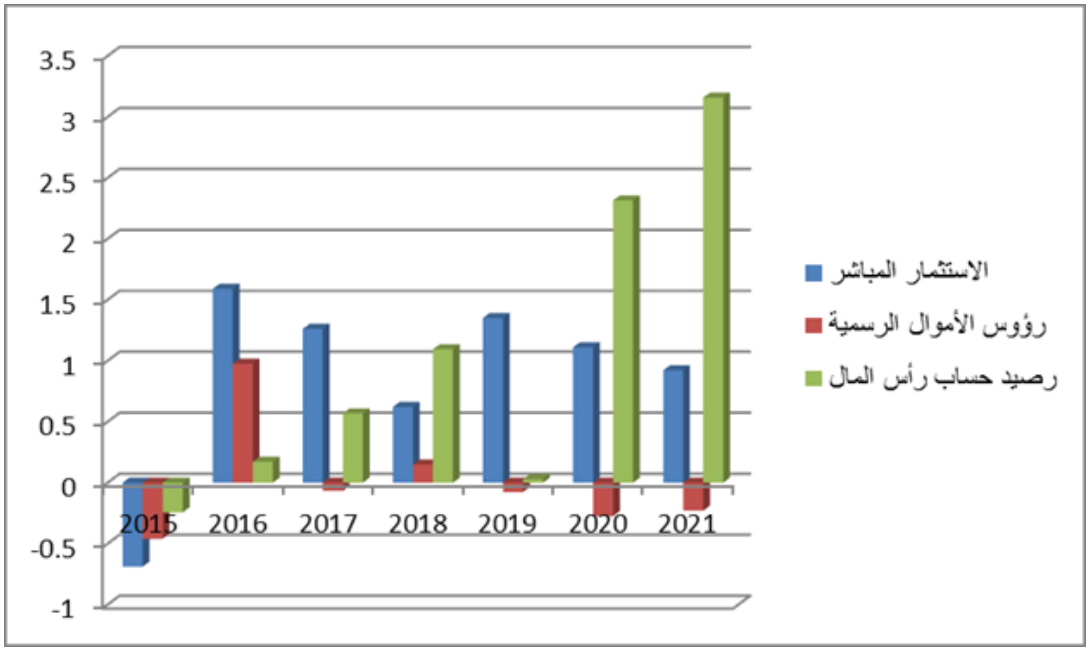

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق رقم: (19-03).

يظهر الجدول والشكل السابقين أن رصيد ميزان رأسمال سجل رصيدا سالبا كعجز وحيد سنة 2015 ب 0,243 مليار دولار، اما بقية سنوات الدراسة فقد عرف رصيد ميزان رأس المال حالة فوائض انطلاقا من سنة 2016 بحيث سجلت أعلى قيمة سنة 2021 بلغت 3,158 مليار دولار، وتفسر هذه الزيادة في الرصيد بشكل خاص في حساب التخصيص الجديد للسحب الخاصة التي أطلقها صندوق النقد الدولي، وكذا الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ساهمت في تحقيق فوائض على مستوى الحساب المذكور في بعض السنوات.

الفرع الأول: تحليل تطور الحساب الرأسمالي في الجزائر للفترة 2014-2021

يمثل الحساب الرأسمالي الحساب الذي يقيد فيه جميع التحويلات المالية ويعرض القيود الدائنة والمدينة للأصول غير المنتجة والغير مالية والتحويلات الرأسمالية بين الأفراد سيتم عرض تطورها في الجزائر خلال الفترة 2014-2021 في الجدول التالي:

الجدول رقم (22-03): تطور الحساب الرأسمالي في الجزائر الفترة (2014-2021)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	حساب رأسمال	رؤوس الأموال الرسمية
2014	- 0,003	0,517
2015	0,000173	-0,459
2016	0,000611	0,976
2017	0,000717	-0,066
2018	0,000156	0,150
2019	0,000442	-0,076
2020	0,041326	-0,274
2021	0,053547	-0,230

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على النشرات الإحصائية الثلاثية :نوفمبر 2016 ، جوان 2021 ، 2022 على الموقع الالكتروني www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع: 2025/12/06 الساعة 15:25.

البنك الدولي، على الموقع الالكتروني www.albankaldawli.org

والشكل الموالي يعطي صورة واضحة عن البيانات المسجلة في الجدول:

الشكل رقم (12-03): تطور حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة 2014-2021

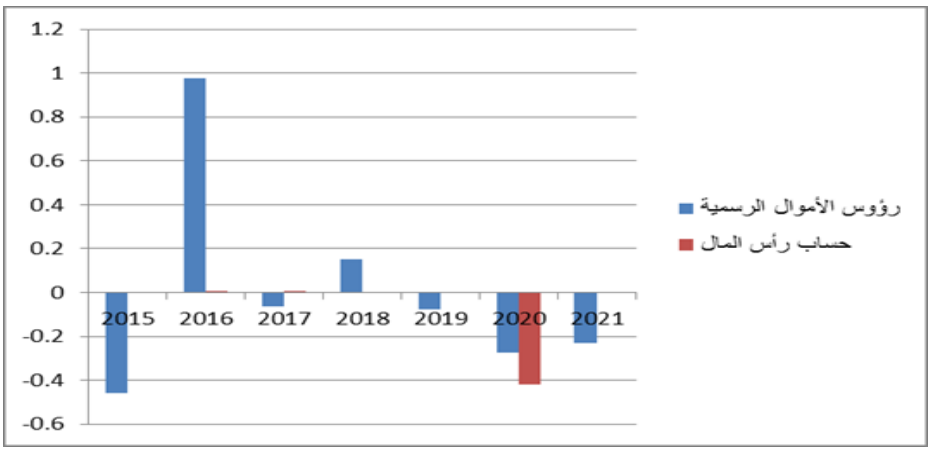

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

يظهر الجدول والشكل السابقين حساب رأس المال بقيم موجبة متذبذبة طيلة فترة الدراسة ما بين الارتفاع والانخفاض بحيث عرفت سنة 2014 قيمة عجز قدرب 0.003 مليار دولار لترتفع بعدها سنة 2016 مسجلة قيمة 0.00061 مليار دولار وكانت أصغر قيمة لها سنة 2018 بمقدار 0.000156 مليار دولار، لتشهد أعلى حد سنة 2021 بمقدار 0.0535 مليار دولار.

أما بالنسبة لرؤوس الأموال الرسمية فقد عرفت قيم سالبة، ففي سنة 2015 سجل عجزا بقيمة 0.459 مليار دولار، لتحقق سنة 2016 فائضا هو الأعلى بقيمة 0.976 مليار دولار، لكن بعد هذه السنة أصبح رصيد رؤوس الأموال يسجل قيما غير مستقرة بين الأرصدة الموجبة وبين السالبة، وتشير حالة رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري الى ضعف في حركة رؤوس الأموال من والى الخارج خلال هذه الفترة، وبعد انتشار الجائحة سنة 2020 عرف هذا الحساب عجزا بأكبر قيمة بقيمة 0.230 مليار دولار بسبب الآثار التي خلفتها الأزمة الصحية.

الفرع الثاني: تطور رصيد الحساب المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2021

خصص هذا الحساب لكل ما يتعلق بالاستثمارات سواء كانت استثمارات مباسرة أو استثمارات المحفظة المالية من أنواع الاستثمارات، كما يقيس كيفية تحويل صافي الاقتراض المقدم إلى غير المقيمين أو صافي الاقتراض منهم.

و الجدول الموالي يبين تطور حساب الاستثمار في الجزائر الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الاستثمار المباشر خلال المدة المحددة للدراسة.

الجدول رقم (23-03): تطور الحساب المالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2021)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الاستثمار المباشر	1.525	0.688-	1.589	1.250	0.620	1.351	1.128	0.921

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات2019 -2020 - 2021 على الموقع الالكتروني www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع: 2025/12/16 الساعة 16:45

ولإعطاء صورة واضحة عن البيانات المسجلة في الجدول نستعرض الشكل التالي:

الشكل رقم (13-03): تطور الحساب المالي في الجزائر خلال الفترة 2015-2021

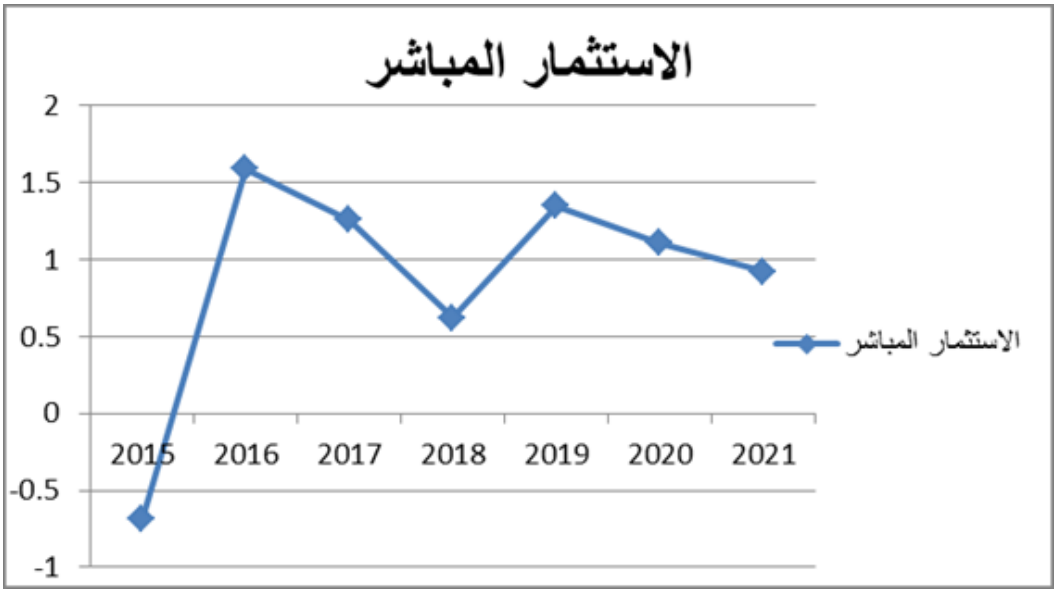

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (20-03).

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن:

- تدفق الاستثمار المباشر كان ضعيفا خلال الفترة (2014-2021)، حيث عرفت سنة 2014 قيمة 1.525 مليار دولار لتتراجع سنة 2015 وتسجل أدنى قيمة له قدّرت ب -0.688 مليار دولار وهذا بسبب تداعيات الأزمة النفطية وانهيار أسعار النفط أدت إلى انخفاض تدفق الاستثمارات المباشرة ، وأعلى قيمة له سنة2016 قدرت ب 1,590 مليار دولار واستمر حالة الفائض في هذا الحساب إلى غاية سنة 2021، ويرجع هذا التحسن في الحساب نتيجة انتعاش الاستثمارات الأجنبية في مجال المحروقات وخارج المحروقات في الجزائر بسبب الاصلاحات التي أقرتها الجزائر على قوانين الاستثمار بهدف جلب الاستثمارات الأجنبية هذا من جهة، وكذا توقيع لعدد من الاتفاقيات الثنائية، وانضمامها لاتفاقيات متعددة الأطراف على المستوى الإقليمي والدولي من جهة أخرى[1] ، ثم عرفت الاستثمارات انخفاضا سنتي 2020 و 2021 قدر ب : 1,110 مليار دولار و 0,921 مليار دولار على التوالي بسبب الإغلاق الذي فرضته جائحة كوفيد 19.

[1] السعيدي وصاف، قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2005-2018)، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، العدد الخامس، جوان 2020، ص 16.

المبحث الثالث: تنظيم السياسات التجارية وأدواتها في الجزائر

تعتبر التجارة الخارجية قطاعا حيويا لتطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية في مختلف الميادين، وفي ظل التغيرات الاقتصادية الحالية توجهت معظم اقتصاديات الدول خاصة النامية منها للاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري ، وتطوير دور القطاع الخارجي ، وإزاحة العراقيل أمام تجارتها وتبادلاتها وهذا ما سعت إليه الجزائر باعتبارها دولة تساهم بشكل كبير نحو تحرير الاقتصاد والانفتاح على الاقتصاد العالمي للوصول إلى هيكل اقتصادي متكامل عن طريق تحريرها للتجارة الخارجية.

المطلب الأول: مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

إن قيام الجزائر بإصلاحات على مستوى تجارتها الخارجية لم يكن أمرا اختياريا فقد فرضتها التطورات والأحداث الاقتصادية العالمية المتذبذبة التي أدت إلى تغيير معظم اقتصاديات الدول هذا من جهة، وكذا التطور على المستوى الداخلي من جهة أخرى.

فسياسة تحرير التجارة الخارجية تقوم على مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية إلى نظام محايد بمعنى التخلي عن جميع القيود المفروضة على محددات نمو التجارة الخارجية أي عدم تدخل الدولة في التجارة البينية بين الدول من خلال الغاء الرسوم والحواجز على التجارة الخارجية والداخلية وفتح المجال للمنافسة الحرة في الإنتاج والمبادلات[1]، ومنه سوف نستعرض أهم الأسباب التي أدت إلى تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على الصعيدين الداخلي والخارجي.

الفرع الأول: أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

تعمل الجزائر في الوقت الراهن على تحرير التجارة الخارجية والقيام بعدة إصلاحات هيكلية على المستوى السياسي والاقتصادي معا لتكوين قوة اقتصادية إقليمية متكاملة وتحقيق ما تصبو إليه وذلك لعدة أسباب منها داخلية بهدف القضاء على العجز المالي المتزايد في السنوات الأخيرة وتحقيق انتعاش اقتصادي.

[1] فاتحي رضوان وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2018، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 01، جامعة طاهري محمد، بسكرة، 2020، ص 142.

1-1الأسباب الداخلية لتحرير التجارة الخارجية :عانت الجزائر من صعوبات في التكيف مع الأوضاع العالمية مما أثر ذلك سلبا على أوضاعها الداخلية فبالرغم من الإجراءات التصحيحية لم ترقى إلى مستوى هذه التحولات مما زاد من حدة المشاكل من بينها:

- تفاقم أزمة المديونية الخارجية: عانت الجزائر في تسعينات القرن الماضي من المديونية الخارجية إذ يرجع السبب الأساسي لهذه الأزمة للسياسات المنتهجة التي تطلبت موارد ضخمة لتجسيدها، فقد قامت الدولة بعد الاستقلال باستثمارات مالية كان لابد من تمويلها عن طريق الاستدانة الخارجية ، إلا أن سوء استغلال هذه القروض تسببت في عدم توازن الاستثمار وتطورت الديون الذي عرفت ارتفاع في معدلات الفائدة إضافة إلى دفع فوائد عن هذه القروض التي استنزفت جزءا كبيرا من احتياطي العملة والذهب، وعدم فعالية أساليب التسيير كل هذه العوامل زادت من تفاقم الأزمة بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، والعجز في الاستيراد، وتدهور معدلات الإنتاج والتوظيف والاستثمار [1] والتخبط في المديونية بالعملة الصعبة.
- تراجع أسعار المواد الأولية وزيادة الصادرات من السلع الوسطية نتج عنه عجز في ميزان المدفوعات الجزائري، إذ أن نسب الاستهلاك والاستثمار فالجزائر تفوق نسب الإنتاج والادخار كما أنها تتجاوز حجم التصدير.
- ظهور مشكل التوازنات المالية الداخلية المتمثلة في التضخم إذ أن مستوى العرض الموجود في السوق لا يستطيع تلبية حجم الطلب المتزايد[2].
- تشجيع التجارة الخارجية في إطار ظهور المنظمة العالمية للتجارة التي تدعو إلى تحرير التجارة الخارجية و التوجه نحو اقتصاد السوق ومسايرة الوضع الاقتصادي الجديد التي أعطت نظرة جديدة للاقتصاد الدولي ، وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام ضرورة تطبيق تصحيحات هيكلية على مستوى البنية الاقتصادية خاصة بعد انخفاض أسعار البترول وانخفاض حجم القروض الممنوحة للجزائر وكذا احتياطي الصرف الأجنبي لتمويل مخططات التنمية.

[1] عبد اللطيف بن آشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999-2000، آلفا ديزيان، باريس، فرنسا، 2004، ص 04

[2] بن طيب زهية، تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، غير منشورة، كلية الحقوق، 2007-2008. ص 40.

1-2 الأسباب الخارجية لتحرير التجارة الخارجية:

من بين أهم الأسباب الخارجية التي أثرت على تحرير التجارة الخارجية:

- أزمة النفط سنة 1986: إن اعتماد الجزائر على النفط كمصدر رئيسي لإيراداتها المالية أحدث أزمة حقيقية سنة 1986 نتيجة الانهيار غير المسبوق في أسعار المحروقات أين بلغ سعر البرميل من النفط حوالي 11 دولار للبرميل الواحد، مما أدى ذلك إلى خسارة موارد مالية ضخمة أدخلت الاقتصاد الجزائري في عجز حقيقي إضافة على ذلك تراجع سعر صرف الدولار فهي عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات مما زاد من تفاقم الوضع أين وصل سع الصرف 5 دولار سنة 1986 مقابل 30 دولار مع نهاية سنة 1985.
- انهيار الاتحاد السوفياتي: بعد اتحاد الألمانيتين سنة 1990 أحدث هذا الأمر صدمة في العالم عامة وعلى الجزائر خاصة ، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بعد خروج العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية وسيطرة المعسكر الليبرالي الذي فرضته سياسته الاقتصادية على العالم.
- التطور السريع للاقتصاديات الغربية منذ الحرب العالمية الثانية وإعادة بناء اقتصاديات الدول التي سيطر عليها الطابع الاستعماري بشكليه القديم والجديد، وإنشاء أسواق خارجية معتبرة، وتنظيم التحويل الواسع لمواد دول العالم الثالث عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات[1].
- شروط وتوصيات الهيئات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي FMI و البنك العالمي): بعد أزمة التسعينات لجأت الجزائر إلى برامج الاصلاح الهيكلي وبالتالي فرضت هذه المؤسسات تنفيذ إصلاحات عميقة وتحرير تام للتجارة الخارجية[2] من أجل تحسين الاقتصاد من بينها تحرير الأسعار والسوق المصرفية، خفض القيود الجمركية.
- الرغبة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة : إن رغبة الجزائر في تحرير التجارة جعل من السوق الجزائرية ملاذا للمستثمرين الأجانب فالمناخ الاستثماري الملائم ساعد الشركات الأجنبية في

[1] بن طيرش عطا الله، أثر تغيير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2011/2010، ص 85.

[2] زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، فرع: علوم التسيير، كليو العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، 2006/2005،ص 163.

إقامة المشاريع نظرا للامتيازات الجبائية والجمركية والإجراءات البسيطة في تحويل رؤوس الأموال والأرباح.

- اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (2002-2005): هذا الاتفاق فرض على الجزائر اتخاذ مجموعة من الإجراءات في إطار الاتفاقية منها التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع الأوربية المستوردة، إضافة إلى تحرير جزئي للتجارة وتحسين بيئة الأعمال فالاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأول للجزائر.
- التنافسية الإقليمية: بادرت دول المغرب العربي(تونس والمغرب) كغيرها من اقتصاديات دول العالم بالانفتاح على الأسواق العالمية وتحرير تجارتها الخارجية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وبالتالي كان لابد للاقتصاد الجزائري أن يتجه نحو التحرير التجاري ويتكيف مع نفس المعايير لمواكبة هذا التحول في التجارة العالمية حفاظا على مركزه الاقتصادي الإقليمي وتجنب العزلة الاقتصادية.

الفرع الثاني: أهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

إن الاقدام على خطوة تحرير التجارة الخارجية لم يكن مجرد خطوة اقتصادية عامة ، بل ارتبط بأهداف محددة تتماشى مع الوضع الاقتصادي للبلاد خاصة بعد الأزمة المالية ومباشرة إصلاحات اقتصاد السوق من أجل تحقيق معدلات تنمية مناسبة للنهوض بالاقتصاد وتجاوز أزمة الديون الخارجية وزيادة رصيد ميزان مدفوعاتها، بالإضافة إلى الرفع من حجم الصادرات وتنويعها.

و من بين أهم أهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر ما يلي:

1- تنويع الصادرات والاعداد لمرحلة ما بعد النفط: كون أن المحروقات ثروة غير دائمة جعل الاقتصاد مرهون بتغيرات أسعاره ومع تدهور السوق البترولية وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني أضحى من الضروري البحث عن بدائل غير المحروقات في السياسات الاقتصادية وبالتالي العمل على التحضير لبدائل أخرى تمويلية على سبيل المثال تشجيع الإنتاج في القطاع الصناعي والزراعي وخلق منتجات ذات قيمة مضافة نحو الأسواق الخارجية.

2- إدماج الاقتصاد في الاقتصاد العالمي: إن التحرير التجاري في الجزائر يسعى للانخراط في سلاسل القيمة العالمية وفتح الاقتصاد على الشراكات التجارية متعددة الأطراف وتلميع صورة الجزائر كمجتمع اقتصادي منفتح ومتفاعل.

3- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية: عن طريق تحسين جودة الإنتاج بزيادة الإنتاج الكمي والنوعي بما يكفل رضا المنتج والمستهلك معا بمعايير مقبولة في السوق بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وبأقل التكاليف لتحديد سعر تنافسي لضمان بيع السلع بدون خسارة للحصول على رقيم مبيعات إيجابي يكفل تحسن الوضعية المالية للمؤسسات الوطنية.

4- تحديث الإطار القانوني والتجاري: يكفل تحرير التجارة الخارجية تحديث القوانين الجمركية وتبسيط الإجراءات التجارية بما يوفر بيئة سليمة بعيدة عن العراقيل البيروقراطية وتعزيز للشفافية كل هذا لخلق مناخ أعمال أكثر مرونة وانفتاح على التغيرات التجارية العالمية، بالإضافة يسمح بمواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية وتعزيز القدرة التفاوضية مع الشركاء الدوليين.

5- تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل: يضمن تحرير التجارة الخارجية تأمين موارد مالية متنوعة و هذا يسمح بمواجهة الأزمات و الصدمات الخارجية وتحسين وضعية الميزان التجاري بارتفاع الصادرات مما ينعكس ايجابا على رصيد ميزان المدفوعات في المدى القصير والمتوسط.

6- تحسين رفاهية المستهلك الجزائري: بتوفير وزيادة دخول مختلف السلع للسوق المحلية بجودة عالية وبأسعار تنافسية للحد من الاحتكار والتحكم في مستوى الأسعار.

الفرع الثالث: أسس تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

كان لعملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر أسس لا تتم إلا بها وتتمثل في:

أ. تعزيز دور القطاع الخاص: تمثل انتقال الأنشطة والممتلكات من الدولة إلى القطاع الخاص مع التخفيف من التدخل الحكومي في خلق الأسواق بمعنى تقليل دور الحكومة مقابل توسيع وتفعيل قاعدة القطاع الخاص سواء في الأنشطة أو انتقال الملكية كليا أو جزئيا في إطار تقليص دعم الدولة للنشاط الاقتصادي[1] ، فتنفيذ عملية الخوصصة أداة حتمية لتطوير الاقتصاد وإرساء علاقات تجارية تعاونية بين الدول فهي تسمح للجزائر بتنشيط مسار الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

[1] فريدة لرقط، فتيحة ونوغي، الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية ومبررات اصلاح الاقتصاديات النامية، ملتقى دولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 2004، ص 01.

ب. ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر: إضافة إلى إبرام الاتفاقيات بين الدول بهدف تحرير التجارة الخارجية تم توسيع النطاق إلى خارج هذه الدول بإعادة التقنين للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بإعادة صياغة شروط ممارسة نشاطاته داخل البلد المضيف من أجل خلق بيئة استثمارية ملائمة عمدت الجزائر على وضع كافة الشروط وتوفير كامل الإمكانيات وسن القوانين التي من شأنها ترقية هذا النوع من الاستثمارات و تضييق القيود والعراقيل المفروضة قدر المستطاع لإعطاء حرية أكبر وبالتالي تشجيعه على اتخاذ قرار الاستثمار في هذا البلد وبالتالي تحسين مناخ الاستثمار.

ج. الانخراط في الاتفاقيات الدولية والاقليمية: عن طريق الانضمام إلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة العربية الحرة وكذا التفاوض للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

د. تحديث الهياكل اللوجستية والتجارية: من خلال تجديد الموانئ والمعابر الحدودية وكذا تحسين طرق المناولة والتأمين والنقل إضافة على هذا إنشاء مناطق لوجستية ومراكز مخصصة للتصدير.

هـ. دعم الصادرات خارج المحروقات: تعتبر ركيزة محورية للتحرير إذ تتضمن تقديم إعفاءات ضريبية للمصدرين ودعم الخدمات اللوجستية للتصدير ونقل البضائع وإنشاء وكالات متخصصة في ترقية التجارة الخارجية(وكالة ALGEX)، ناهيك عن إنشاء منصات تعريفية بالمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية.

و. تحرير عمليات الاستيراد والتصدير: بإلغاء العديد من تراخيص الاستيراد القديمة، والسماح للقطاع الخاص والمؤسسات المحلية بالمشاركة في المبادلات التجارية بعد أن كان القطاع العمومي مهيمن عليها.

ز. توحيد أسعار الصرف ومقاربتها بسعر السوق: بالاعتماد على سياسة صرف أكثر مرونة ومحاولة تقليل الفوارق بين السعر الرسمي للبنك المركزي والسعر المتداول في السوق الموازية إذ يعتبر هذا الإجراء ضروري لضبط العملة لتسهيل المبادلات التجارية الخارجية.

ح. تحديث النظام الجمركي : من خلال تقليل الحواجز غير الجمركية، تخفيض الرسوم تدريجيا، وكذا السير في رقمنة المعاملات الجمركية(المنصات الالكترونية، المسار الاخضر...) بهدف تسهيل عملية تدفقات السلع وتحسين آجال معالجتها ودخولها في وقت قصير.

الفرع الرابع: مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

انتهجت الجزائر منذ استقلالها سياسة حمائية تجاه تجارتها الخارجية بهدف المراقبة، إلا أنه بعد الأزمة النفطية لسنة 1986 اتخذت الجزائر مسارا مغايرا بعد فشل سياسة التقييد والاحتكار توجهت إلى تبني سياسة تجارية أكثر انفتاحا ووضوحا على العام الخارجي في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية التي تشير إلى أنه لا مجال للانغلاق والاعتماد فقط على الريع البترولي.

و فيما يلي سوف نعرض أهم المحطات التي عرفتها الجزائر في سبيل تحرير تجارتها الخارجية انطلاقا من الرقابة إلى التحرير الجزئي والكلي.

1. **مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية:** امتدت هذه الفترة من استقلال الجزائر إلى غاية سنة 1970 فقد ارتأت الدولة آنذاك مواصلة العمل بالتشريعات الفرنسية دون حصرها في قطاع معين تجنبا لمخاطر التحرير الكلي للتجارة الخارجية وما قد يترتب عنه من أثار سلبية على اقتصاد الدولة حديثة الاستقلال، وهو ما تم اعتباره بمثابة إجراء تمهيدي أول لاحتكار الدولة لهذا القطاع ولتأمينها وهذا ما تضمنه القانون رقم 166/62 المؤرخ في 1962/12/31 إذ توقفت الرقابة على وظيفة الاستيراد ضمن ثلاث آليات[1]:

- ✓ التعريفة الجمركية: قامت الدولة بالتمييز بين الواردات السلعية من حيث المنشأ والنوع ، بحيث قدمت فرنسا آنذاك تفضيلات جمركية خاصة.
- ✓ الرقابة على الصرف: تم انشاء بنك مركزي بمقتضى القانون رقم 144/62 المؤرخ في 13 أكتوبر 1962 يمثل هيئة اصدار له صلاحية الرقابة على الصرف فهة يتولى مسؤولية مراقبة حركة رؤوس الأموال الصادرة والواردة في إطار السياسة النقدية للدولة.

[1] مكاوي الحبيب، بابا حمد كريمة، التجارة الخارجية في الجزائر في ظل سياسة الحماية التجارية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد رقم 02، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ديسمبر 2019،ص ص 36-37.

- ✓ تقييد الواردات: بموجب المرسوم رقم 188/63 المؤرخ في 1963/05/16 الذي ينص على حصر قائمة من السلع المستوردة الممنوع استيرادها أو تقييدها كميا وذلك عن طريق رأي صادر من الإدارة المركزية.

2. **مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية:** تميزت هذه المرحلة التي امتدت من سنة 1970 إلى غاية 1990 باتباع نمط التسيير الاقتصادي، بحيث منحت الحكومة حقوق الاستيراد للمؤسسات العمومية فقط كإجراء احتكاري، على أن تفرض على بقية المؤسسات الحصول على ترخيص استباقي من البنك المركزي لدفع قيمة السلع المستوردة بالإضافة إلى إقرار الترخيص الإجمالي للواردات، كما عمدت الدولة على استبعاد القطاع الخاص من التعامل في قطاع التجارة الخارجية وتوسيع أكثر للرقابة على الواردات، مما لزم إصدار القانون رقم 29/88 سنة 1988 بتكريسه لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية. وقد أرفق هذا القانون بالمرسوم رقم 201/88 المؤرخ في أكتوبر 1988 الذي جاء ببعض التعديلات لتنظيم التجارة الخارجية بالجزائر وما يمكن قوله أن الدولة خلال هذه الفترة هيمنت على التجارة الخارجية بشكل كامل، كما أنها لا تعبر عن توجه حقيقي نحو تحرير التجارة، وقد باشرت السلطات جملة إصلاحات ما بعد سنة 1988 من بينها تحرير الأسواق و ادماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي انطلاقا من برامج إصلاح هامة و شاملة ، تسعى إلى إصلاح التجارة الخارجية و إلى تفعيل دور المؤسسات كشريك اقتصادي يتمتع بالاستقلالية عن الدولة وقد جاءت هذه الإجراءات نتيجة انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 باعتباره المورد الأساسي للعملة الصعبة.

3. **مرحلة التحرير الجزئي للتجارة الخارجية:** تميزت الفترة ما بين 1990 و1993 بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية فبعد صدور قانون المالية لسنة 1990 اكتملت نية الدولة بالسير نحو خطوة تحرير التجارة طبقا لنص المادتين 40 و41 من القانون ، وقد تم تدعيم المادتين بالأمر رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بقانون النقد والقرض الذي كرس مبدأ الاستثمار الأجنبي وكذا إلغاء التنظيمات المعمول بها سابقا من خلال إدخال نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة لممارسة أنشطة التجارة وبالتالي بداية تخفيف احتكار الدولة لعملية تنظيم التجارة الخارجية،

والسماح لكل من يمتلك سجل تجاري بمزاولة أنشطة تجارية متعلقة بالتجارة الخارجية[1]، مع تمكينهم من الحصول على النقد الأجنبي ابتداء من أفريل 1991 وإلغاء تراخيص الاستيراد.

كما أصدرت السلطات المرسوم رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 المعروق بقانون تحرير التجارة الخارجية، الذي نص على إلغاء الاحتكار وبعد تأزم الوضع الاقتصادي للبلاد جاءت التعليمة رقم 625 الصادرة بتاريخ 1992/08/18 التي تنص على إرجاع الإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى التحرير[2] والتي رسمت إطار السياسة التجارية ضمن بعدين رئيسيين:

- البعد الأول يتعلق بالنصوص التنظيمية أين حددت معايير أساسية من أجل الحصول على العملة الصعبة وتحديد طرق إدارة وسائل التمويل الخارجي.
- البعد الثاني: يتعلق بالمتعاملين التجاريين من خلال الضغط عليهم للتقليل من النفقات المقيمة بالعملة الصعبة بحيث أدت إلى استنزاف كبير للصرف الأجنبي.

وتواصلت عملية تحرير التجارة الخارجية إلى غاية استبدال البرنامج الشامل للاستيراد PGI بمخطط التمويل الخارجي.

4) مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية: بالرغم من المراحل الأولى التي مرت بها الجزائر في بيل تحرير تجارتها الخارجية إلا أن هذه الخطوات لم تكن كافية لتحقيق الأهداف، وبالتالي فرض على الدولة تحرير التجارة الخارجية بشكل كلي ومباشر خاصة مع أزمة المديونية التي عرفتها الجزائر ما جعلها تقرر التخلي عن الاقتصاد المخطط والتوجه إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، إذ باشرت السلطات العمومية ابتداء من سنة 1994 إجراءات واسعة عن طريق وضع برامج للإصلاح الاقتصادي وهذا تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي في اتفاقية **stand by** سنة 1994 لإعادة جدولة الديون الخارجية بشرط قيام الجزائر بعدة إصلاحات واسعة لتحرير التجارة وفتح الحدود أمام دخول السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية[3].

---

[1] بهلولي فيصل، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث ، 2012، ص 113.

[2] عبد الغفار غطاس، عبد الوهاب ديدان، مرجع سابق، ص 235.

[3] السبتي وسيلة، زعرور نعيمة، مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد رقم 1، العدد 01، 2018، ص 128.

واستجابة لتوصيات الصندوق أصدرت السلطات التعليمة الحكومية 13/94 المؤرخة في 12 أفريل 1994 والتي تلغي التعليمة رقم 625 المؤرخة في 18 أوت 1992 والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر، بحيث نصت التعليمة على أن كل عملية استيراد بضائع مسموح بها دون أي قيد إداري انطلاقا من جانفي 1995، إذ اعتبارا من هذا التاريخ تم تحرير المعاملات التجارية بصفة تامة بحيث تم الترخيص بتصدير كل المنتجات باستثناء السلع التي نص عليها القرار الوزاري المشترك الصادر في 09 أفريل 1994 الذي يحدد قائمة البضائع الممنوعة من التصدير التي تعتبر رمزا وطنيا من الناحية التاريخية والأثرية، أما فيما يخص الاستيراد فقد استمرت الحكومة العمل بقائمة المواد المدونة في القرار الوزاري المؤرخ في 10 أفريل 1994 المتضمن استيراد بعض المنتجات، إضافة إلى التعليمة رقم 20/94 المؤرخة في 12 أفريل 1994 الخاصة بتمويل الواردات أين أصبح البنك المركزي المسؤول عن عملية تمويل التجارة الخارجية بدل اللجنة الخاصة المكلفة بتمويل الواردات، كما تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير تخص التعريفة الجمركية بهدف زيادة الانفتاح والتكامل الإقليمي، و يمكن القول أنه بحلول جوان 1996 أصبحت السياسة التجارية الجزائرية خالية من القيود الكمية.

كما اتخذت السلطات مجموعة من الاجراءات تهدف إلى دعم الصادرات خارج المحروقات انطلاقا من أفريل 1994 فقد تم تخفيض سعر صرف العملة الوطنية في سبيل زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية ، كما تم في السياق ذاته إنشاء مجموعة من المؤسسات و الوكالات التي تعمل على تمويل و ضمان الصادرات و كذا دعم المتعاملين الجزائريين في استكشاف الأسواق الخارجية و ربط علاقات مع المتعاملين الأجانب إلى جانب إجراءات ضريبية كإعفاء المؤسسات التي تقوم بتصدير السلع و الخدمات من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات.

5) **العودة إلى مرحلة تقييد بعض السلع سنة 2015:** بعد التراجع الحاد لأسعار النفط منذ أواخر سنة 2014 كان من الضروري على الجزائر البحث عن بديل للصادرات النفطية هذا من جهة وتقليل الواردات من أجل تقليص العجز في ميزان المدفوعات، وكان ذلك باتخاذ جملة من التدابير والإجراءات التي من شأنها تخفيض حجم الواردات التي كانت تتزايد بشكل كبير، ونبين هذه الإجراءات في السياق التالي:

- الإجراءات الكمية: في أواخر سنة 2015 تم تقرير رخص الاستيراد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر 2015 الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتجات والبضائع[1] ، وشملت هذه الرخص بعض المواد الأساسية كالسيارات، مواد البناء، بعض الفواكه، بالإضافة إلى بعض مواد التميل والمواد الغذائية وحتى بعض المواد الأولية بناء على الطلبات المقدمة للجنة الوزارية المشترطة الدائمة والتي تكلف بدراسة هذه الطلبات، باستثناء سلع الاتحاد الأوربي التي تستفيد من رخص الاستيراد بشكل تلقائي طبقا لبنود الشراكة مع الاتحاد الأوروبي[2]، إضافة إلى تعليق استيراد 581 منتوجا مؤقتا إلى غاية ضبط توازن ميزان المدفوعات، وكان يلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1439 الموافق ل07 يناير 2018[3].

إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية ونجم عنها ارتفاع أسعار بعض السلع على غرار السيارات ومواد البناء، هذا ما جعل الحكومة تلغي هذا القرار ابتداء من سنة 2018 على جميع السلع باستثناء السيارات التي بقيت مقيدة.

- الإجراءات الضريبية: جاءت هذه التدابير تماشيا مع الإجراءات الكمية المتخذة بهدف تقليل فاتورة الاستيراد، متمثلة في رفع الحقوق والرسوم الجمركية ل 32 عائلة من المنتجات النهائية، إضافة على ذلك تم الرفع من نسبة الرسم على القيمة المضافة(القيمة المخفضة من نسبة 7% إلى 9%، والقيمة المرتفعة من 17% إلى 19[4]%)، وتوسيع قائمة السلع الخاضعة للضريبة على الاستهلاك الداخلي **TIC** المقدرة بنسبة 30% [5]، بهدف زيادة تكلفة المنتوج الأجنبي وتوجيه المستهلك إلى المنتوج المحلي وبالتالي التخفيف من الاستيراد، وتواصل تضييق مجال الاستيراد حيث تم استحداث رسم إضافي مؤقت**DABS** يخص 109 منتج بموجب نص المادة 15 من قانون المالية التكميلي

[1] الجريدة الرسمية، العدد 66 ، الموافق ل 27 صفر 1437 المؤرخة في 09 ديسمبر 2015.

[2] ملوك عثمان، انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على الميزان التجاري خلال الفترة 2005-2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018، ص 159.

[3] الجريدة الرسمية ، العدد 01، المؤرخة في 19 ربيع الثاني الموافق لـ 07 جانفي 2018.

[4] قانون المالية لسنة 2017 الصادر بتاريخ 29 ربيع الثاني ربيع الأول 1438هـ الموافق ل29 ديسمبر 2016.

[5] قانون المالية لسنة 2018 الصادر بتاريخ 08 ربيع الثاني 1439هـ الموافق ل28 ديسمبر 2017، المادة32.

لسنة 2018 أين تتراوح نسبته بين 30% و120%، وقد تم إعادة النظر في قائمة السلع المعنية لتصبح 982 منتج في أفريل 2019[1].

وفي نفس السياق قام البنك المركزي بإصدار تعليمة تمنع البنوك التجارية من كل عملية توطين بنكي لعملية الاستيراد المتعلقة بالسيارات الخاصة بالشركات لصالحها الخاص وكذا عمليات الاستيراد الخاصة باللحوم الطازجة والحوامض.

زيادة على هذه الإجراءات ، قامت في نفس السياق بإعادة النظر في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2020 بعد تسجيل عجز في ميزان المدفوعات بعد صدمة النفط دامت من سنة 2015 إلى غاية 2020، حيث بلغ العجز لأدنى قيمة له سنة 2015 بقيمة -27.29 مليار دولار مليون دولار، ما دفع بالحكومة إلى مراجعة وإعادة تقييم الاتفاقية نظرا لحجم التبادل التجاري المتعلق بها[2] .

كما اتخذت السلطات مجموعة من الإجراءات للتحكم في سياسة تحرير التجارة الخارجية خاصة ظاهرة تنامي الواردات التي أدت إلى الزيادة الكبيرة للنفقات وتقليص للموارد المالية ومن بين أهم هذه التدابير[3]:

- ✓ وضع تدابير ضمن قانون المالية التكميلي 2009 بعدم إمكانية استيراد الآلات والتجهيزات المستعملة، مع إلزامية التسديد عبر آلية القرض المستندي إلا في بعض الحالات.
- ✓ تعديل القانون 04/03 بالقانون 15/15 والمتعلق بالقواعد المطبقة على عملية استيراد البضائع وتصديرها نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في سنة 2014 حيث ينص هذا القانون على مراقبة المنتجات عند استيرادها أو تصديرها أو تطبيق قيود كمية أو نوعية.
- ✓ تطبيق إجراءات حاسمة في قانون المالية 2016 بغرض تقليص الواردات شملت فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات، فضلا عن فرض رسوم جمركية على أصناف محددة من السلع.

[1] ماحي زكرياء، ابنية صبرينة، أثر سياسات التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020، مجلة اقتصاد المال والأعمال ،المجلد 07، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، سبتمبر 2022، ص 362.

[2] ماحي زكرياء، ابنية صبرينة، مرجع سابق، ص 361.

[3] بركان أنيسة، دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات، دراسة تحليلية للفترة 2010-2020، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 13، العدد 01، 2022، ص 29.

- ✓ ضم قانون المالية 2018 عدة إجراءات متعلقة باستيراد وتصدير البضائع، أخذت بعض هذه الإجراءات طابع التسعيرة الجمركية فيما كانت التدابير الأخرى ذات طابع كمي تخص تعليق استيراد 22 نوع من السلع النهائية لفترة مؤقتة[1].
- ✓ استحداث نظام جديد للاستيراد سنة 2019 يلغي بذلك الحظر الذي فرض على أكثر من 122 سلعة وبضاعة مقابل العودة إلى الاستيراد بكل حرية، مع رفع الرسم الإضافي المؤقت على غالبية السلع المستوردة[2].

المطلب الثاني: واقع السياسة التجارية في الجزائر بين التقييد و التوجه نحو التحرير

عرفت السياسة التجارية في الجزائر بداية من سنة 1990 عدة إصلاحات توافق الرغبة في التوجه نحو الانفتاح، وتجسيدا لبرامج صندوق النقد الدولي الرامية لاتخاذ إجراءات بهدف تنظيم السياسة التجارية الخارجية ومنافسة الأسواق الدولية، بهدف تقليص فاتورة الاستيراد وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات هذا ما جعل السلطات تبحث عن آليات تمويلية للتجارة الخارجية، و هذا ما أقره قانون النقد والقرض إضافة إلى اتخاذ جملة من التدابير لتعزيز تنمية الصادرات خارج المحروقات.

و في خضم هذه التحولات كان لزام علينا الوقوف عند أهم المراحل المفصلية للسياسة التجارية خلال هذه الفترة وهي ما تخللتها بعض التغيرات كأزمة النفط 2014.

الفرع الأول: السياسة التجارية في الجزائر في ظل التحرير 1990-2014

عرفت السياسة التجارية خلال هذه الفترة توجها حقيقيا نحو التحرير التجاري ، واستمرارية لما تم تحصيله في بداية الإصلاحات الاقتصادية وتحريرا للتجارة والدخول نحو اقتصاد السوق عبر القضاء التدريجي على القيود والعراقيل التي تمنع الاستثمار وحركية السلع والخدمات.

تميزت السياسة التجارية خلال هذه الفترة (1990-2014) بعمليات توجيهية نحو إلغاء الحواجز والقيود الحمائية بناء على عدة تغييرات من بينها:

---

[1] وزارة التجارة وترقية الصادرات ، بيان متعلق بآليات تأطير عمليات استيراد البضائع، جانفي 2018.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، https://www.aps.dz/ar/economie/66266-2019-01-30-16-27-35 ، السلع المستوردة الخاضعة للرسم الاضافي الوقائي المؤقت في الجريدة الرسمية، جانفي 2019 ، تاريخ الاطلاع: 2025/12/12، الساعة 20:53.

- تغيير البرنامج العام للتجارة الخارجية والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة ووضع مخطط تمويلي للتجارة الخارجية تحت تصرف المؤسسات المصرفية التي تتعامل مع المتعاملين الاقتصاديين سواء في القطاع العام أو الخاص وفقا لقواعد السوق والسماح للخواص بالاستيراد دون تأشيرة بعد إلغاء احتكار الدولة للتجارة سنة 1991 كما أشرنا في المطلب السابق ، فقد كان قانون المالية التكميلي لسنة 1990 مفتاح التغيير.
- إدخال تعديلات على مستوى أدوات السياسة التجارية بشكل ومن بين هذه التعديلات:

✓ إجراء تغييرات على التعريفة الجمركية بسبب التهرب الجمركي والعزوف عن ممارسة الأنشطة التجارية الخارجية بحيث تم تخفيضها إلى 60% بعدما كانت 120%.

✓ فرض معدلات شبه معدومة إلى ضعيفة من 0% إلى 7% على الواردات من المواد الأولية، ومعدلات متوسطة تتراوح ما بين 15% إلى 25% على المنتجات نصف مصنعة ومعدلات ما بين 40% و60% على السلع النهائية.

✓ إجراء تعديلات على نظام سعر الصرف بحيث تم تخفيض قيمة العملة الوطنية أمام الدولار الأمريكي قدر ب 22% سنة 1991 ثم 40,14% في أفريل 1994، ثم انتقل السعر من 4,96 دج إلى 17,77 دينار ويرجع الهدف الرئيسي وراء هذا التخفيض هو استعادة التوازن الخارجي، وتحقيق تنافسية أكبر للاقتصاد الوطني.

عرفت السياسة الاقتصادية الجزائرية ما بعد القرن العشرون انطلاقة جديدة أكثر تحررا من ناحية التبادلات التجارية وأكثر تجسيد لاقتصاد السوق، حيث تبنت الجزائر عدة مخططات للنهوض بالقطاعات الأساسية والبنى التحتية وتحقيق تنمية شاملة وعملت على تحديث التشريعات التجارية وتعزيز دور الجمارك وكذا إبرام اتفاقيات تجارية أبرزها الشراكة ع الاتحاد الأوروبي سنة 2005، وكذا تشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية فجاء المخطط الثلاثي (2001-2004) أو ما يعرف ببرنامج الانعاش الاقتصادي، ثم يليه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ضمن مخطط الخماسي الأول، وأخيرا برنامج توطيد النمو أو ما يعرف بالمخطط الخماسي الثاني 2010-2014.

وعلى الرغم من تبني الجزائر نهج التحرير التجاري تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وقيامها بعمليات تفكيك للتعريفات الجمركية، وتقليص المعدلات مع احتفاظها بهامش رقابي فيما يخص رخص الاستيراد والتصدي، وهو ما أقره الامر03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 حيث أسس مبدأ الحرية

في عمليات الاستيراد والتصدير وفقا للمادة 02 منه:" تنجز عمليات استيراد المنتوجات وتصديرها بحرية"

وبحسب المادة 06 منه :" يمكن أن تؤسس تراخيص لاستيراد المنتوجات أو تصديرها لادارة أي تدبير يتخذ بموجب أحكام هذا الأمر أو الاتفاقات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها[1].

لكن رغم الجهود شهدت الجزائر ارتفاعا كبيرا في حجم الواردات في ين بقي الإنتاج المحلي ضعيفا، مما زاد من حدة العجز التجاري على مستوى الميزان التجاري بصفة خاصة وميزان المدفوعات بشكل عام، وأبرز محدودية فعالية السياسة التجارية في دعم التنويع الاقتصادي.

الفرع الثاني: السياسة التجارية الجزائرية بعد ازمة النفط 2014

عرفت السياسة التجارية هذه الفترة عدة تغييرات وإصلاحات في الأنظمة التجارية والمالية ومن بين أهم هذه الإصلاحات ما يلي[2]:

1) **التوطين البنكي:** يدرج التوطين البنكي من جانب السياسة التجارية في خانة الإجراءات الإدارية، فهو يعمل تقنيا بمراقبة المبادلات مع الخارج من طرف البنوك بمساعدة مصلحة الجمارك وما تسمح به التشريعات ، غير أنه يمكن أن يكون عائقا في وجه التبادل الحر إذا ما استخدم بطريقة أخرى، فقد فرض القانون الجزائري على المتعاملين في التجارة الخارجية بتوطين صادراتهم وارداتهم مسبقا قبل أي إجراء آخر، وهذا ما نصت عليه المادة 29 من النظام 07-01 إذ تخضع كل عملية استيراد أو تصدير سلع أو الخدمات إلى إلزامية التوطين لدى وسيط معتمد باستثناء عمليات العبور والعمليات المشار إليها في المادة 33، وهذا لدى بنك أو أي مؤسسة مالية جزائرية بحسب ما نصت عليه المادة 37 من نفس النظام والتي تنص على ما يلي : " تعد البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة، هي الوحيدة المؤهلة للقيام بتنفيذ حساب زبائنها فيما يخص التحويلات والترحيلات المرتبطة بالمعاملات الخاصة بالسلع والخدمات التي تم توطينها المصرفي سابقا لدى شبابيكها".

[1] شتاتحة عمر، فعالية السياسة التجارية للحد من آثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2019، ص 120.

[2] مفتاح حكيم، السياسة التجارية وأزمات تراجع أسعار المحروقات، مجلة الابداع، المجلد 11، العدد 01 A، 2021، ص ص 323-324.

وفي سنة 2016 أصبحت عملية التوطين تتم بتوطين الكتروني مسبق، ثم أصدر بنك الجزائر تعليمة أجبر بموجبها المستوردين بتشكيل وديعة لدى البنك الموطن بمبلغ يعادل على الأقل 120 % من قيمة السلعة المستوردة، على أن تتم العملية 30 يوم على الأقل قبل شحن السلعة وهذا وفق ما جاءت به التعليمة 05-2017 المؤرخة في 22 أكتوبر 2017 المحددة للشروط الخاصة المتعلقة بتوطين عمليات استيراد السلع الموجهة للبيع على حالها.

2) **مراجعة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:** بعد عقد الاتفاقية سنة 2005 وبمرور 15سنة من دخولها حيز التطبيق بين الشريكين، شهد ميزان المدفوعات تسجيل عجز مستمر ومتزايد مع هذا الشريك الاقتصادي، وتحت ضغط أزمة تراجع أسعار المحروقات طالب الرئيس الجزائري في أوت 2020 مراجعة الاتفاقيات التجارية متعدّدة الأطراف، لاسيما اتفاق الشراكة الأوروبية- جزائرية الذي يجب أن يكون محل عناية خاصة تسمح بترقية مصالح الجزائر من أجل علاقات متوازنة ولهذا طالب وزيرة الخارجية الجزائري في ديسمبر من نفس السنة بإعادة تقييم بنود اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

قبل هذا كانت أبدت دول التكتل الأوروبي امتعاضها الكبير من الإجراءات التي فرضتها الجزائر في ما يتعلق بالحد من حجم الواردات، حيث أخضعت بعض السلع إلى نظام الحصص وتراخيص الاستيراد سنة 2018 ، ما تسبب في خسارة موارد مالية ضخمة وتقليص حجم المبادلات التجارية والتي أضرت بالعديد من الدول الأوروبية في مقدمتها فرنسا وايطاليا واسبانيا.

3) **الرجوع إلى فرض القيود الكمية (الحصص و تراخيص الاستيراد):** بدأت الجزائر بعد سنة 2014 نتيجة الأزمة النفطية إلى اتخاذ مجموعة من القرارات وسن ترسانة من القوانين والتشريعات للحد من حجم التبادل الحر، بحيث سنة 2015 قامت الحكومة بمراجعة الأمر 03-04 بهدف تبرير الرجوع إلى القيود الكمية مع بقية العالم من أجل تخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، وقد اتبع فيه وبشكل صريح سياسة تجارية حمائية في مجال التجارة الدولية؛

من خلال النص على إمكانية تطبيق قيود كمية أو نوعية وتدابير مراقبة المنتجات أثناء عملية الاستيراد والتصدير ، بحيث تم مراجعة تعديل القانون رقم 15-15 المؤرخ في 15 جويلية 2015 لاسيما المواد 02-03-06 منه وأهم تعديلات هذه المواد[1]:

- المادة 02: أضافت شروطا جديدة للسلع الممنوعة من الاستيراد والت تخل بالنظام العام والأمن وتؤثر على صحة الأشخاص والثروة النباتية والحيوانية وكذا التراث الثقافي والتاريخي.
- المادة 03: نصت على أنه يمكن تطبيق قيود كمية أو نوعية أ وتدابير لمراقبة المنتوجات عند استيرادها أو تصديرها حسب الشروط المنصوص عليها.
- المادة 06: يمكن وضع رخص استيراد وتصدير المنتجات لأغراض إدارية.

وجاء المرسوم التنفيذي 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر 2015 من أجل تنظيم استخدام تراخيص الاستيراد لتسيير استثناءات حرية التجارة المحمية بالأمر 03-04 المعدل والمتمم ولتطبيق المادة 06 مكرر 01، بحيث بدأ العمل بتراخيص الاستيراد بداية من جانفي 2016، بالإضافة إلى ما سبق قامت الجزائر تطبيق العمل بنظام الحصص الكمية لتسيير ملف السيارات، و وضع حصة كمية للعربات المتنقلة باستثناء مجموعة SKD/CKD المخصصة لمصانع تركيب السيارات.

4) الحظر المؤقت:

اتخذت السلطات إجراءات بداية من جانفي 2018 استيراد 851 منتج بحجة إعادة التوازن لميزان المدفوعات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 07 جانفي 2018 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 01 لسنة 2018 والذي يحدد البضائع موضوع تقييد عند الاستيراد ، ثم قامت بتعديل قائمة السلع الممنوعة بمرسوم تنفيذي رقم 18-139 المؤرخ في 21 ماي 2018 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 29 المؤرخ في 23 ماي 2018 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم18 -02 المؤرخ في 07 جانفي 2018 حتى وان كان هذا المنع أو الحظر مؤقتا إلا أنه يبين نية الدولة في التحول نحو سياسة أكثر حماية والابتعاد عن التحرير التام والصريح للتجارة الخارجية عكس ما كان مسطرا هذا ما يكرس تطبيق المنهج الحمائي المتبع بعد تآكل الاحتياطي من الصرف الأجنبي نتيجة أزمة انهيار أسعار النفط.

[1] ماحي زكرياء، ابنية صبرينة، مرجع سابق، ص 361.

زيادة على ذلك قامت الحكومة بـ:

- الرفع من الرسوم الجمركية وفرض رسوم إضافية أخرى وبالتالي تطبيق سياسة تجارية حمائية كما قامت بزيادة الحقوق الجمركية لعشرين عائلة من المنتوجات النهائية من أهمها أجهزة الإعلام الآلي أجهزة الحاسوب المنقولة والأجهزة اللوحية والوحدات المركزية للمعالجة وخوادم الكمبيوتر وغيره احسب المادة 115 من قانون المالية، القانون17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 78 المؤرخ في 28 ديسمبر 2018).
- توسيع قائمة السلع الخاضعة للضريبة الداخلية للاستهلاك **TIC** بنسبة 30 % على 10 مجموعات من السلع النهائية. وبداية من 2019 تم رفع الحظر المؤقت عن الاستيراد وتعويضه برسم إضافي مؤقت وقائي DAPSS يتعلق ب 1095 منتج وكانت نسبه ما بين من 30 إلى 120% (قرار مؤرخ في 26 جانفي 2019 يحدد قائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي والنسب المتعلقة بها، الجريدة الرسمية رقم 06 ، المؤرخة في 27 جانفي 2019 ، ثم يتم مراجعة هذه القائمة السلبية وتعدلها بعد ثلاثة أشهر فقط في أفريل 2019، ليتم حذف بعض المنتجات من القائمين ليصل العدد الخاضع للرسم حوالي 982 منتج (قرار وزاري مؤرخ في 08 أفريل سنة 2019 ، يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 26 جانفي 2019 ، الجريدة الرسمية رقم 26 المؤرخة في 21 أفريل 2019).

المطلب الثالث: تحليل تطور أدوات ووسائل السياسات التجارية في الجزائر

سنتناول من خلال هذا المطلب متغيرات الدراسة والمتمثلة في أدوات السياسات التجارية المطبقة من طرف الدولة، ومنه سنقوم بعرض تحليلي لتجربة الجزائر في مسار الإصلاحات المتعلقة بأدوات السياسات التجارية منذ الاستقلال مع التركيز على فترة الدراسة المحددة من 2014-2021 وكيف تطورت هذه الوسائل لتتأقلم ومتطلبات الخروج من السياسة التجارية المقيدة إلى انتهاج سياسات تحررية لتجارتها الخارجية مع التحفظ على مبدأ الحماية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

الفرع الأول: الوسائل السعرية للسياسات التجارية المطبقة في الجزائر

تمثل كافة الإجراءات المرتبطة باستخدام المال في توجيه السياسة التجارية لدولة ما، من أجل تحقيق توازن ميزان المدفوعات أو تحقيق الحماية للصناعات المحلية من خلال الحد من الواردات، بالإضافة إلى حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور ، و تشتمل الأدوات السعرية المراد دراستها التي تعتمدها الجزائر على كلا من التعريفة الجمركية، دعم وترقية الصادرات بالإضافة إلى الإغراق وكذا تخفيض قيمة العملة، وفيما يلي سيتم التطرق إلى كل أداة بالتفصيل:

1-1 **تحليل تطور التعريفة الجمركية:** تعتبر التعريفة الجمركية أهم وسائل السياسة التجارية بحكم الدور الهام الذي تلعبه على المستوى المحلي فهي مورد هام لخزينة الدولة وعلى المستوى الخارجي تمثل آلية لحماية الاقتصاد الوطني برفع رسوم الاستيراد و دعم الصادرات بمنح بعض الامتيازات الجمركية أو إعفائها، ولهذا عرفت التعريفة الجمركية مجموعة من الإصلاحات أقرها المشرع تماشيا مع التطورات الحاصلة على الساحة الاقتصادية.

من خلال المشي قدما في سبيل تحرير تجارتها الخارجية قامت السلطات الجزائرية وبشكل تدريجي بإدخال تعديلات وإصلاحات على مستوى معدلات الرسوم الجمركية، سواء من حيث عدد المعدلات وبالتالي الفئات السلعية المختلفة التي تفرض عليها هذه المعدلات أو من حيث الحد الأقصى لهذه النسب، وهذا ما، سوف نتطرق إليها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (24-03): كرونولوجيا تطور التعريفة الجمركية في الجزائر ما بعد الاستقلال إلى غاية 2021

المحطات الزمنية	أهم ما جاء به
	-أول تعريفة جمركية صدرت بموجب الأمر 414/63 بتاريخ 28 أكتوبر1963 حيث عملت هذه التعريفة على التمييز بين منظورين(من حيث المنشأ و من حيث طبيعة المنتج). - جاءت نسب الرسوم الجمركية كالآتي[1]: مواد أولية 10%، منتجات نصف مصنعة من 05 إلى 20% ، منتجات تامة الصنع من 15 إلى 20.% - منحت مجموعة من المناطق عبر العالم امتيازات جمركية وهي: تعريفة تطبق

[1] Kaci Boualem, les impacts du commerce extérieur sur les performances de l'économie algérienne depuis l'indépendance à nos jours, Mémoire Magistére, faculté de droit et des sciences économiques, université Béjaia,2008/2009,p 22.

التعريفة الجمركية بعد الاستقلال (1963-1968)	على السلع المستوردة من فرنسا، تعريفة تطبق على تفرض على المنتجات القادمة من دول المجموعة الاقتصادية، تعريفة الحق العام تطبق على الدول التي تمنح فيها الجزائر حق الدولة أكثر رعاية، تعريفة عامة تطبق على بقية الدول الأخرى. - يمكن اعتبار هذه التعريفة إجراءات متناقضا لفكرة التبادل الخارجي مع مناطق جغرافية مختلفة بإعطاء الأفضلية لأطراف التعامل التقليدي(فرنسا) على حساب أخرى هذا ما يدل على التبعية التجارية للدول الاستعمارية ما جعلها تفقد دورها الاقتصادي وفاعليتها الجمركية. - أصدرت السلطات الأمر رقم 35/68 المؤرخ في 02 فيفري 1968 الذي ينص على تعديل التعريفة الجمركية لسنة 1963 واستحداث تعريفة جديدة قسمت المنتجات فيها إلى ثلاث أصناف: ✓ السلع الأوروبية خصصت لها تعريفة جمركية من 30% إلى 50% إذا كانت سلع محولة وتعريفة جمركية من 20 إلى 40% إذا كانت غير محولة. ✓ سلع كمالية بتعريفة جمركية من 100إلى 150% إذا كانت سلع محولة و من 20 إلى 30% إذا كانت سلع غير محولة. ✓ سلع معدة للتجهيز تفرض عليها تعريفة جمركية بنسبة 30% إذا كانت سلع محولة ونسبة 20 % إذا كانت غير محولة.
التعريفة الجمركية لسنة 1973	-تم اصدار التعريفة بموجب الأمر 72-68 المؤرخ في 23 ديسمبر 1972 المتضمن قانون المالية لسنة 1973[1]، جاءت هذه التعريفة لدعم المخطط الرباعي (74-77) من خلال تعديل نسب الرسوم الجمركية مع إلغاء تصنيف السلع حسب المنطقة الجغرافية. - تشمل التعريفة المعدلة سبع نسب حسب طبيعة المنتوج وهي: سلع وتجهيزات ذات أولوية 3%، سلع ذات أهمية ثانوية 10%، سلع أخرى 25%،المعدل المزاد40%،المعدل الإضافي الخاص70%،المعدل العالي100.% - تهدف هذه التعريفة إلى توسيع التبادل مع الدول المجاورة وإقامة علاقات اقتصادية متنوعة ، كما تسعى الدولة من خلال نظام تعريفة القانون العام إلى تشجيع استيراد المواد الأولية لاستخدامها في عملية التصنيع.
التعريفة الجمركية لسنة 1986	تم تعديل التعريفة بموجب القانون رقم 86-08 المؤرخ في 25 جوان 1986 بحيث تم استحداث معدلات جديدة تماشيا مع انخفاض أسعار النفط في ذات السنة وهطا بهدف سد النقص الحاد في الموارد المالية ، فأصبحت 20 معدلا من 0% إلى 120% كأقصى معدل وبالرغم من تحديد معدل عالي إلا أن هذه التعريفات لم تكن

[1]الجريدة الرسمية ، العدد 104، الصادرة في 29 ديسمبر 1972.

	إيراداته كافية لسد العجز بحكم أن المؤسسات المستوردة تستفيد من الاعفاءات والامتيازات الضريبية لنشاطها في المجال الاستثماري.
التعريفة الجمركية للفترة ما بين (1991-1999)	-**سنة1991:** استمر التعديلات بسبب الظروف التي كانت يمر بها الاقتصاد الوطني، وبموجب قانون المالية لسنة 1992[1] ، بحيث تم تخفيض عدد معدلات التعريفة الجمركية لتصبح 6 بدلا من 20 نسبة لتفرض معدلات ضعيفة على الواردات من المادة الأولية بنسب 0%، 3%، 7%، ومعدلات متوسطة على المنتجات نصف مصنعة بمعدلات 15%و25%، ومعدلات مرتفعة على السلع النهائية بنسب 40% و60%. -**سنة 1995:** في إطار المفاوضات مع الهيئات الدولية أعيدبت هيكلة الرسوم الجمركية مرة أخرى بموجب قانون المالية لسنة 1996[2]، حيث أصبحت تضم 6 معدلات وهي: المواد الأولية 0%،3%،7%، المنتجات نصف مصنعة 15% و25%، المنتجات النهائية 40%و50%. كما اخضعت بعض المنتجات الزراعية المستوردة لرسم 7% من القيمة المضافة بعد أن كانت تستفيد من اعفاء إضافة إلى تخفيض الرسم المرتفع 40% إلى 21% من الرسم على القيمة المضافة. -**سنة 1997:** تم اعتماد تعريفة جمركية أقرها قانون المالية لسنة 1997[3]، حيث تم خفض المعدات لتصبح 4 عوض 6 بحيث تم دمج نسبتي 3 و7 لتصبح 5% والتخلي عن 40%و50% وتعويضها بنسبة 45% وبالتالي التعريفات الجمركية على النحو التالي: 5%، 15%، 25%، 45%. -**سنة 1998:**نصت المادة 49 من قانون المالية لسنة 1998[4]، على تأسيس تعريفة جمركية جديدة يتم من خلالها الحفاظ على 4 معدلات وإلغاء نسبة 5% وتعويضها بنسبة 3% مع بقاء المعدلات الأخرى دون تغيير، وبالتالي تصبح التعريفات: 3%،15%،25%،45%. -**سنة 1999:** بعد تدهور مداخيل الجباية الجمركية نتيجة تراجع أسعار

[1] قانون رقم 91-26 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 المتضمن قانون المالية لسنة 1992،المادة 138، الجريدة الرسمية ، العدد 36، ، الجزائر،1991.

[2] قانون 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 المتضمن قانون المالية لسنة 1996، المادة 140، الجريدة الرسمية، العدد82، الجزائر، 1995.

[3] أمر رقم 96-31 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 المتضمن قانون المالية لسنة 1997ن المادة 105 و106، الجريدة الرسمية ، العدد 85، الجزائر، 1997.

[4] القانون رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997 المتضمن قانون المالية لسنة 1998، الجريدة الرسمية، العدد 89، الجزائر ، 1997.

	المحروقات عالميا، وفي ظل الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك وانخفاض الصادرات الوطنية، قررت السلطات بموجب قانون المالية لسنة 1999[1] العودة إلى نسب التعريفة الجمركية المقررة سنة 1997 وبالتالي أصبحت النسب: 5%،15%،25%،45%.
التعريفة الجمركية لسنتي 2001-2002	-**سنة 2001**: استمر التفكيك الجمركي بتعديل التعريفة الجمركية والتخفيض من الحد الأعلى لتعريفة الجمركية، لتأتي تعريفة 2001 التي نصت عليها المادة 22 من قانون المالية التكميلي 2001[2] وتلغي بذلك نسبة 45 % وتم تعويضها بنسبة 40 % كحد أقصى، لتصبح النسب التعريفية المعتمدة هي : 5%،15%،25%،40%. -**سنة 2002**:بموجب الأمر 01-02 المؤرخ في 20 أوت 2001 المؤسس للتعريفة الجمركية الجديدة[3]، قامت السلطات بتخفيض معدلات العريفة الجمركية إلى ثلاث نسب فقط علاوة على الإعفاء مع إلغاء نسبة 45% من الحقوق الجمركية ، وبالتالي صفت ثلاث معدلات رئيسية حسب أصناف السلع الخاصة بالرسم الجمركي وهي: مواد أولية 5% (معدل منخفض)، مواد نصف مصنعة 15%(معدل متوسط)، سلع نهائية 30%(معدل مرتفع)، وقد استمر العمل بهذه التعريفة إلى غاية تعديل 2018.
التعريفة الجمركية لسنة 2005	-بعد دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بداية من سبتمبر 2005 الذي ينص على تفكيك تدريجي للرسوم الجمركية على السلع والبضائع لكلا الطرفين على قوائم منتجات محددة وإعادة هيكلة نظام التعريفة بما ينسجم مع متطلبات الانفتاح التجاري، بحيث نصت الاتفاقية على إلغاء تدريجي لجميع الرسوم الجمركية بحلول سنة 2017، بحيث أن : المواد الأولية إعفاء 100% من كل الرسوم، المنتجات النصف مصنعة جدولة تخفيضات دورية ب 20% سنويا بداية من سنة 2007، المنتجات والسلع النهائية : تخفيضات تدريجية على مدار 12 سنة بحلول 2017 يتم تحقيق تحرير أو تخفيض متناغم للرسوم الجمركية.

[1] قانون رقم 98-12 المؤرخ في 31 ديسمبر 1998 المتضمن قانون المالية لسنة 1999، المادة 55، الجريدة الرسمية، العدد 98، الجزائر، 1998.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 38، الصادرة بتاريخ 21 جويلية 2001.

[3] القانون 01-15 المؤرخ في 21 أكتوبر 2001، المادة 03، الجريدة الرسمية، العدد 47، الجزائر، 2001.

التعريفة الجمركية لسنة 2018	–تم إصدار قرار جمهوري في سبتمبر 2018 بإدراج تعديلات نسب التعريفات الجمركية لسنة 2002 وهذا ما جاء في قانون المالية لسنة 2018[1]، بهدف مواكبة تغييرات النظام المنسق الدولي (2018/ 2017hs) وكذا تحقيق توازن بين الرسوم المفروضة والمواد الأولية، ترشيد التعريفة بما يخدم الصناعة المحلية والواردات الاستراتيجية. –وزعت التعريفة الجمركية بعد إدخال تغييرات كما يلي: مواد الإنتاج الأولية والمواد الأساسية معفاة أو برسوم منخفضة(0 و5%)،المواد نصف مصنعة منخفض إلى متوسط (5 و 15%) وذلك لتشجيع الإنتاج المحلي واعفاء المدخلات الإنتاجية نسبيا، السلع النهائية المصنعة التي تؤثر في الصناعة المحلية (30 و60%)حسب الطبيعة السلعة وقرار السياسة الجمركية. – أدخلت تدابير حماية إضافية على قائمة محدودة من السلع لمواجهة تدفق بعض الواردات، حيث يمكن أن تصل رسوم الحماية المؤقتة بين 30 و 200% لبعض المنتجات وفق اللوائح التي طبقت خلال السنة نفسها.

من خلال ما سبق يظهر لنا أن معدلات التعريفة الجمركية في الجزائر شهدت عدة تعديلات منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، فقامت الجزائر بتخفيض الضرائب الجمركية في كل مرة تماشيا مع سياساتها الاقتصادية في إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتركيز على الحد الأعلى لكل تعريفة يمكننا معرفة توجه الحكومة من وراء هذه التعديلات، الى جانب الرسوم الجمركية تفرض على الواردات مجموعة من الضرائب والرسوم والاقتطاعات شبه الجمركة، أهمها:

–**الرسم على القيمة المضافة TVA** تعد أهم مورد ضريبي غير مباشر يفرض على الاستهلاك وذلك بهدف تحقيق ضمان المساواة في تحمل العبء الجنائي بين السلع الأجنبية والسلع الوطنية، يحدد المعدل العام للرسم على القيمة المضافة ب 19% أما المعدل المخفض يقدر ب 9% لبعض السلع الأساسية أو المحددة قانونا.

- **الحق المؤقت على الاستيراد:** والذي تأسس عام 2001 بنسبة 91 %على ان يتم تفكيكه خلال خمس سنوات بمعدل % 12 سنويا ابتداء من أول جانفي 2002 وقد تم إلغاؤه عام 2005.
- **الرسم الداخلي على الاستهلاكTIC** : والذي يفرض على سلع ومنتجات تحددها السلطات معدله متغير نسبي و كمي والذي قد يصل الى ، إذ أن أغلب المنتجات الخاضعة لهذا الرسم هي سلع مستوردة في معظمها .

[1] الجريدة الرسمية، العدد 76 ، الصادرة ب 28 ديسمبر 2017.

- **الرسم على النشاط المهني TAP** : يفرض على جميع السلع المستوردة بمعدل 2% وهو رسم شبه ضريبي يمس النشاط التجاري.

- **الرسوم الإضافية المؤقتة للحماية (DAPS):** هي رسوم ذو طابع حمائي تتراوح معدلاتها ما بين 30% إلى 200%، تفرض فوق الرسوم الجمركية العادية بدأ في عملية تطبيقها في الفترة ما بين 2018 إلى 2021. إضافة على هذا هناك حقوق وواجبات أرخى مرتبطة بالإجراءات الجمركية كحقوق الطابع، مصاريف العبور والتخزين، ...الخ.

إن العبء الحقيقي على الواردات في الجزائر لا يعكسه معدل التعريفة الجمركية وحده، بل مجمل النظام الجبائي و الحمائي المركب، حيث تؤدي الجباية والرسوم الإضافية والقيود غير الجمركية إلى رفع السعر النهائي للواردات بما يفوق بكثير المعدل الجمركي الاسمي.

كانت السياسة الجمركية ما بين 2014 و2021 سياسة حمائية وتكيف من خلال إعادة التوازن للتعريفة الجمركية خاصة في الفترة(2014 -2018) انتهجت الجزائر منطقا حمائيا تدريجيا عن طريق:

- رفع التعريفات على بعض السلع النهائية لحماية الصناعة المحلية.
- إدخال رسوم إضافية على السلع الاستهلاكية
- ترشيد بنود التعريفة لتقليل الاعتماد على الواردات غر الاستراتيجية

هذه السياسات جاءت كرد فعل لانخفاض الدخل الخارجي حيث كان من الضروري تقليل استيراد السلع غير الأساسية وتركيز الموارد على الإنتاج المحلي والتصدير، بهدف تحسين رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات ورفع الرسوم على الواردات ولكنها لم تواكب بإجراءات متكاملة لدعم تنافسية الصادرات المحلية.

- تبنت الجزائر إنشاء جهاز تجاري متكامل لهدف تشجيع الصادرات في الفترة ما بين 2019-2021 بحيث عملت علة تقديم تسهيلات جمركية وتخفيف الإجراءات (معالجة أسرع في غضون 48 ساعة) وكذا ادخال نظام "المتعامل الاقتصادي المعتمد" الذي يقلل المراقبة المادية والوثائق، هذه العملية ساهمت في تقليل تكلفة الإخراج للمنتجات من السوق المحلية إلى الأسواق الأجنبية.

2-1 **دعم وترقية الصادرات:** واجهت الجزائر ضغطا اقتصاديا قويا نتيجة انخفاض أسعار النفط وانخفاض عائدات الصادرات النفطية، ما وضع ضرورة تنويع الصادرات وتحسين تنافسية القطاعات غير النفطية في صدارة السياسات الاقتصادية، بحيث أصبحت السياسة الداعمة للصادرات جزءا أساسيا من استراتيجية الدولة لتحسين أداء الميزان التجاري والاعتماد على مصدر جديدة للعملة الأجنبية وقد تجسد ذلك من خلال عدة اجراءات تنظيمية على غرار تقديمها لتسهيلات مالية، جبائية وجمركية، وإنشاء عدة أجهزة مهمتها الأولى دعم الصادرات ولعل أهمه: صندوق دعم الصادرات FSPE ، والوكالة الوطنية لترقية الصادرات ALGEX (التي تم حلها مؤخرا سنة 2025) وكذا الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادراتCAGEX.

1-2-1 الإطار القانوني و التنظيمي:

قامت الدولة الجزائرية بتقديم العديد من التسهيلات يمكن ايجازها كالتالي:

أ. **الضمانات المالية:** وذلك من خلال السماح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة عن طريق عملية تصدير السلع خارج المحروقات، حسب النظام رقم 90-02 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 الذي يحدد شروط فتح وسير حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين المعدل سنة 1994 في مادته السابعة[1]، إضافة إلى ذلك يتم تقديم الدعم لمصدري بعض المواد لاسيما منها التمور بحيث يستفيد المتعامل الاقتصادي من دعم مزدوج طبقا للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة 2001 والمتمثل في التكفل ب % 80 من تكاليف النقل، وصرف 5 دج للكيلوغرام لتشجيع الإنتاج والتصدير[2].

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 45، سنة 1990.

[2] حشمة عبد الحميد ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 97.

ب. **الضمانات الجبائية:** تعتبر التسهيلات الجبائية عنصرا هاما لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال منح المصدرين إعفاءات كلية أو جزئية، دائمة أو مؤقتة على أنشطتهم التصديرية منصوص عليها في قوانين المالية السنوية وقانون الضرائب تهدف إلى دعم التصدير وزيادة تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية ومن بينها نجد:

- ✓ اعفاء كلي بالنسبة للرسم على القيمة المضافة TVA مع بعض الاستثناءات حسب المادة 13 من قانون الرسوم على رقم الاعمال(اعفاء مشتريات أو واردات المصدر من بضائع تستعمل في الإنتاج أو تجهيز السلع الموجهة للتصدير، استرداد الضريبة على القيمة المضافة في الحالات المؤهلة لذلك، اعفاء عمليات البيع المتعلقة بالسلع المصدرة من الرسم على القيمة المضافة).
- ✓ إعفاء جزئي من ضريبة الدفع الجزافي VF لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية إلى الخارج بحسب المادة 19 من قانون المالية 1996.
- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية من السلع والخدمات إلى الخارج ماعدا النقل البري والبحري وإعادة التأمين وعمليات البنوك، ثلاث سنوات لفائدة وكالات السياحة والأسفار بشروط حسب المادة 12 من قانون المالية لسنة 1996.
- ✓ اعفاء ضريبة النشاط المهني TAP لا يحتسب رقم الأعمال المتعلق بالمبيعات أو النقل المرتبطة بالصادرات ضمن قاعدة حساب ضريبة النشاط المهني.

ج. **الضمانات الجمركية:** تتمثل أهم التسهيلات الجمركية فيما يلي:

- ✓ الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت : عند استيراد مواد أو عبوات لتغليف سلع موجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع قبل إعادة تصديرها الإيجابي(معالجة أو تحويل)، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال)، والموجهة للتصدير النهائي؛
- ✓ التخليص الجمركي عن بعد وزيارة الموقع ، والتصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع يسرع الإجراءات ويخفض زمن التخليص
- ✓ إصدار وصل العبور بالجمارك، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية؛
- ✓ إنشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع؛

- ✓ تفعيل دفتر القبول والإدخال المؤقت للسلع ATA بمدة صلاحية سنة، وهو نظام دولي مبسط يستخدم للتصدير المؤقت للعينات وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة[1] بدون دفع الرسوم الجمركية المؤقتة شريطة إعادة السلع.

1-2-2 الاطار المؤسساتي: تم انشاء العديد من المؤسسات لغرض ترقية الصادرات خارج المحروقات أهمها ما يلي:

- صندوق دعم الصادراتFSPE : تم إنشاؤه كصندوق خاص للخزينة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 05 جوان 1996[2] المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07 - 08 المؤرخ في 19 جانفي و الذي أعيد تنظيم عمله منذ سنة 2014 وفق المرسوم التنفيذي رقم 14-238 ليصبح الآلية المركزية للدعم المالي واللوجستي للمصدرين، على دعم التكاليف المرتبطة بـ:[3]
  - ✓ دراسة الأسواق الأجنبية،
  - ✓ المشاركة في المعارض الدولية،
  - ✓ التسويق والبنية التحتية للمصدرين الناشئين والمتوسطين،
  - ✓ تغطية جزء كبير من تكاليف النقل الدولي في إطار تحديث السياسات بعد سنة 2018 يغطي الصندوق ما يصل إلى 50% من تكاليف نقل السلع المصدرة سواء برا أو جوا أو عن بحرا بإبرام اتفاقيات مع شركات النقل المحلية (CNAN، AIR ALGERIE CARGO...)
  - ✓ فتح خطوط نقل وطرق جديدة لتعزيز وصول المنتجات إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

هذه الآليات تهدف إلى تخفيف العبء المالي على المصدرين وتشجيعهم على دخول الأسواق الخارجية كما يكفل صندوق دعم الصادرات تقديم إعانات خاصة بالعمليات التصديرية بنسب متفاوتة نلخصها في الجدول التالي:

---

[1] الموقع الالكتروني www.algex.dz، تاريخ الاطلاع 2025/12/22 الساعة 37 : 21سا

[2] المرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 05 جوان 1996 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-084 الذي عنوانه الصندوق الخاص لترقية الصادرات، الجريدة الرسمية ، العدد 35، 1996.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 08-07 المؤرخ في 19 جانفي 2008 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-205، الجريدة الرسمية ، العدد 05، 2008، المادة 02.

الجدول رقم (25-03): نسبة الإعانات المقدمة من طرف صندوق دعم الصادرات FSPE

العملية	نسبة الإعانة المقدمة
الحضور التجاري الجماعي في الأسواق الخارجية لإنشاء تجمع للشركات ودراسات الاسواق	%25
إعداد تشخيص التصدير / انشاء خلايا تصدير داخلية /تكلفة البحث عن الأسواق الخارجية	%50
إعلام المصدرين ودراسة من أجل تحسين وتطوير نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير	%50
طبع وتوزيع الدعائم الترقوية للمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير واستعمال التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال	%50
تمويل الميداليات والأوسمة الممنوحة سنويا للمصدرين ذوي النجاعة وكمكافأة على الأبحاث الجامعية المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات	%100
إنشاء العلامات التجارية / حماية المنتجات الموجهة للتصدير في الخارج	%50
برامج التكوين في المهن المتعلقة بالتصدير	%80

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معلومات من:

الموقع www.commerce.gov.dz تاريخ الاطلاع : 2025/12/23 الساعة 20:31سا

و الموقعwww.algex.dz تاريخ الاطلاع : 2025/12/23 على الساعة 21 :21سا.

- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (**ALGEX**): هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت وزارة التجارة ، تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 174 – 04المؤرخ في 12 جوان 2004المتمم ، تهدف الوكالة إلى ترقية التجارة الخارجية وتوسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي ودعم المؤسسات المصدرة، كما تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين لتسهيل الإجراءات والاستفادة من الدعم، وتعد هذه الوكالة وسيلة عمومية مفضلة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات من خلال دعم المجهودات المبذولة من طرف الشركات وذلك بوضع السياسات والاستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات فهي تدعم بشكل أساسي القطاعات غير بترولية مثل الفلاحة، الصناعات الصيدلانية، المنتجات الصناعية التحويلية بهدف فتح أسواق جديدة مع رفع تنافسية السلع المحلية عبر تحسين الجودة والمعايير الدولية وكذا تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة الموارد المالية خارج قطاع النفط.

في الفترة ما بين 2014 –2021 كانت الوكالة الوطنية ALGEX تعمل كهيئة مركزية تولت عدة مهام و مسؤوليات أهمها:

- وضع وتنفيذ استراتيجية ترقية التجارة الخارجية بعد المصادقة عليها من طرف السلطات المعنية؛
- تسيير وسائل وتشجيع آليات دعم الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات الجزائرية؛
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية؛
- إعداد تقارير سنوية تقييمية لبرامج وسياسات الصادرات.
- تسهيل الإجراءات الإدارية والجمركية بالتنسيق مع الوزارات والقطاعات الأخرى
- مرافقة المؤسسات الناشئة عبر تنظيم دورات تدريبية وورشات عمل حول قواعد التصدير وتقنيات التجارة الخارجية وتقديم استشارات حول الأسواق الأجنبية.
- تنظيم مشاركة المؤسسات والشركات الوطنية في المعارض والملتقيات الاقتصادية الدولية لتعزيز علاقات الأعمال.
- كفالة وتسهيل الإجراءات الفنية لاسيما بعد سنتي 2019 و2020 كان لها دور في الاشراف على إجراءات الاستيراد والترخيص مثل التحقق من عدم وجود منتج محلي قبل منح رخصة استيراد.

أطلقت الوكالة الوطنية عدة منصات رقمية مثل: ALGERIA EXPORTERS لربط المصدرين بالمشترين عبر الأنترنت وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على المساهمة في عملية التصدير، إلا أن الوكالة واجهت انتقادات من بعض المتعاملين الاقتصاديين ورجال الأعمال لأن دورها لم يكن فعالا بما فيه الكفاية في زيادة حجم الصادرات الخارجية مقارنة بتطلعات الدولة وكانت هناك دعوات لجعلها أكثر انفتاحا وفعالية.

قامت السلطات سنة 2025 بإصلاحات شاملة تشكل هيكلة مؤسسات التجارة الخارجية بما يشمل:

- حل الوكالة بشكل رسمي وتنظيم التجارة الخارجية من خلال فصل مهام الاستيراد والتصدير في هيئتين مستقلتين بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 25–235 المؤرخ في 03 سبتمبر 2025[1] ، ونقل أصولها وحقوقها والتزاماتها إلى الهيئة الجزائرية للتصدير المستحدثة تحت إشراف وزارة التجارة.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 60 المؤرخة في 07 سبتمبر 2025، المادة 01.

- ✓ إنشاء الهيئة الجزائرية للاستيراد بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 25-233 تحدد صلاحياتها وتنظيمها تحت وصاية وزارة التجارة.
- ✓ إنشاء الهيئة الجزائرية للتصدير بمقتضى المرسم التنفيذي رقم 25-234 الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 60 بتاريخ 07 سبتمبر 2025.

- **الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات CAGEX:** هي أهم جهة حكومية متخصصة في تأمين وضمان الصادرات وتغطية مخاطر التجارة الخارجية تم إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات بموجب عقد موثق بتاريخ 03 ديسمبر 1995[1] ، وهي شركة تتكون من مساهمات مجموعة من البنوك العامة وشركات التأمين والخزينة العمومية، والهدف من إقامة هذه الشركة يتمثل في تشجيع وتطوير الصادرات الوطنية خارج المحروقات؛ وكذا تدعيم الامكانيات التصديرية الغير مستغلة؛ والعمل على دفع المصدرين لدخول الأسواق الدولية ، وذلك بفضل الضمانات التي تمنحها هذه الشركة وكذا التمويل المقدم من طرف البنوك؛ كما تساهم في تقريب المصدرين الجزائريين من المتعاملين الأجانب لإبرام الاتفاقيات ، مع تزويدهم بالمعلومات عن الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية من أجل تحسين عمليات التصدير لتجنب الوقوع في خسائر

وضمان الائتمان التجاري للصادرات من خلال توفير تأمين يغطي المخاطر على الصفقات والتعاملات الدولية ومن أهم المخاطر التي تقوم هذه الشركة بتأمينها هي : المخاطر التجارية، المخاطر السياسية، مخاطر عدم التمويل، مخاطر الكوارث الطبيعية[2]

تقدم الشركة مجموعة من خدمات الدعم والتأمين للمصدرين منها[3]:

- تأمين الائتمان الشامل للصادرات GLOBAL POLICY يغطي جميع مبيعات التصدير ضد مخاطر السداد؛
- تأمين الائتمان الفردي بمعنى ضمان لعملية أو صفقة تصديرية واحدة؛
- مساعدة المصدرين في تحصيل الديون بالخارج؛

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 02 جويلية 1996 يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفياته ، الجريدة الرسمية، العدد 41، 1996، المادة 02.

[2] الأمر 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 يتعلق بتأمين القرض عند التصدير، الجريدة الرسمية، العدد 03، 1996، المادة04.

[3] الموقع الالكتروني: www.cagex.dz تاريخ الاطلاع 2025/12/24 الساعة 19 :22 سا.

- تغطية المخاطر في الصفقات المحلية بين الشركات المسجلة داخل السوق الوطنية؛
- تقييم مخاطر الشركات والمشترين للمساعدة على اتخاذ القرار؛
- تأمين المؤسسات الوطنية عند المشاركة في المعارض والملتقيات الدولية من المخاطر ذات الصلة.

لدى الشركة شراكات استراتيجية مع مؤسسات تأمين على الصعيد الدولي مثل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) لتعزيز إعادة التامين وتوسيع قدرات الدعم للمصدرين، كما تعقد مذكرات تفاهم مع بنوك وجهات تمويل خارجية لتعزيز التعاون التجاري.

سجلت الشركة الوطنية سنة 2014 نشاطا ملموسا في تأمين الصادرات بحيث كان هناك زيادة في أقساط التأمين مع توسع تدريجي نحو الائتمان الداخلي والخارجي بحيث بلغ أجمالي الأقساط حوالي 462.6 مليون دج منها 67.2 مليون دج مرتبطة بتأمين الائتمان على الصادرات بزيادة حوالي 21% عن سنة 2013. كما قامت CAGEX بتغطية الائتمان الداخلي إلى جانب التأمين على الصادرات، وبقي نشاط الشركة خلال الفترة 2015-2019 مركزا على التأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية للمصدرين ودورة نشاطها مرتبط بواقع الصادرات الجزائرية بشكل عام.

وتميزت سنة 2020 بتأثير جائحة كورونا على نشاط التأمين والائتمان ، إذ انخفض عدد المصدرين المؤمن عليهم مقارنة بالسنوات السابقة لكن إجمالي القيمة المكفولة للائتمان انخفض نسبيا أو حافظ على توازن أفضل بسبب الطلب على ضمانات الدفع في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة[1].

وفي سنة 2021 لوحظ نشاط واضح على مستوى تأمين الصادرات وتوسعه:

- قدرت القيمة الاجمالية للائتمان المؤمن عليه نحو 500 مليون دولار أمريكي من قبل CAGEX لصالح المصدرين الجزائريين ، وهو ما يعكس زيادة في الثقة بتغطية مخاطر الصادرات وتمكين الشركات من الحفاظ على أنشطتها في الأسواق الخارجية.
- الشركة تقوم بتغطية نحو 21% من المصدرين المسجلين في الجزائر ما يدل على دور حقيقي رغم وجود مساحة لزيادة التغطية.

[1] Assurance à l'export : la cagex couvert 500 millions de dollars de crédit en 2021 –les champions économiques article puplie 17 mai 2022.site à www.leschamioneconomiques.dz date consulté 26/12/2025 à 17 :30 h.

- نشاطها تركز على مواجهة مخاطر عدم السداد من المشترين في الخارج، من خلال تفعيل تأمين الائتمان التجاري والسياسي كما تحديده في نظامها.

وفقا لتقرير عالمي عن التجارة والسياسات الاقتصادية، يمكننا أن نرى التطور في قيمة التغطية التأمينية للصادرات عير السنوات التالية:

الجدول رقم(26-03): تطور الصادرات المؤمن عليها خلال الفترة (2014-2020)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة الصادرات المؤمنة	88	96	100	129	186	183	152

المصدر: the naturel resource curse unmasked : the economy and finance in Algeria in the shadow of COVID-19.united nations beirut.ESCWA ,page 34, www.unescwa.org,consulté 26/12/2025 18 :00 h.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام لقيمة الصادرات المؤمنة في ارتفاع مستمر بداية من سنة 2014 أين بلغت القيمة المؤمنة 88 مليون دولار ، لترتفع سنة 2015 إلى 96 مليون دولار لتواصل القيمة في الارتفاع إلى أن بلغت الحد الأعلى سنة 2018 أين سجلت قيمة 186 مليون دولار كتغطية تأمينية للصادرات ما يعكس نشاطا متزايدا في دعم المصدرين، لتسجل سنة 2019 تراجعا طفيفا في قيمة الصادرات المؤمنة بلغت 183 مليون دولار ليستمر الانخفاض سنة 2020 بحيث سجلت قيمة 152 مليون دولار بمعدل انخفاض قدر ب 20.39% مقارنة بسنة 2019، وهذا راجع لتأثير جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي، إلا أنه يعتبر انخفاض نسبي ما قد يشير إلى صمود نشاط التأمين رغم الظروف الصعبة التي شهدها العالم بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، ثم لترتفع إلى نحو 500 مليون دولار في سنة 2021[1].

3-1 **الإغراق:** قامت الجزائر ما بين 2005 و 2007 بوضع تشريعات سميت بتدابير الدفاع التجاري[2] بحيث كانت التشريعات المتعلقة بمكافحة الإغراق تتوافق في المضمون مع ما هو موجود في عديد التشريعات في العالم بخصوص هذا الموضوع، ونظرا لجهود الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتطبيقا للمادة 06 من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة

[1] www.unescwa.org ,consulté le 25/12/2025 à 18 :55 h.

‘

[2] محمد راتول، مرجع سابق ص ص245-246.

الجمركية، تم سن قواعد لمكافحة الإغراق في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-222 المؤرخ في 22 جوان 2005 يحدد شروط تنفيذ الحق ضد الإغراق وكيفياته[1].

وتم توضيح كيفيات إجراء التحقيق بموجب قرار وزير التجارة المؤرخ في03 فيفري 2007 الذي يحدد كيفيات وإجراء تنظيم التحقيق في مجال تطبيق الحق ضد الاغراق[2].

انطلاقا من المرسوم التنفيذي 05-222 والقرار الوزاري سالفا الذكر نستخلص ما يلي:

- يتم فتح التحقيقات ومكافحة الإغراق من طرف المصالح المختصة في الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية بالاتصال مع مصالح الوزارة المعنية، وأنه لا تطبق رسوم ضد الإغراق إلا بناء على تحقيق تقوم به تلك المصالح وفق أحكام القرار الوزاري المذكور سابقا؛
- يتم فتح التحقيق وفق طلب مكتوب يقدم من طرف فرع إنتاج أو يقدم باسمه، مع تبريرات كافية ووقائع كافية بوجود إغراق واثبات العلاقة السببية بين الواردات موضوع الاغراق والضرر[3] على أن يشمل الطلب جميع المعلومات المتعلقة بصاحب الشكوى أو فرع الإنتاج الوطني؛
- يمكن للأطراف المعنية باللقاء أن يقدم كل طرف مبرراته تحت اشراف السلطة المخولة للتحقيق وطوال مدة التحقيق يلزم الأطراف المكلفين بالتحقيق بالسر المهني تحت طائلة تطبيق عقوبات ادارية و/أو جزائية؛
- يدرس الطلب خلال خمسة وأربعين يوما ابتداء من تاريخ استلام الطلب وترسل خلالها استمارة أسئلة لمتطلبات التحقيق إلى كل الأطراف المعنية الذين يجيبون عليها في أجل ثلاثين بوما من استلامها ويمكن تمديدها.
- يحصل الحق في الاغراق من طرف ادارة الجمارك ولا يطبق إلا لفترة تكون كافية لمواجهة الاغراق؛

[1] المرسوم التنفيذي رقم 05-222 المؤرخ في 22 جوان 2005 يحدد شروط تنفيذ الحد من الإغراق وكيفياته، الجريدة الرسمية ، العدد 43، 2005.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 21، 2007.

[3] يقصد بوجود ضرر عندما تحدث الواردات تحت تأثير الاغراق ضررا كبيرا لفرع انتاج وطني قائم أو تؤخر انشاء فرع انتاج وطني.

- إذا لم يلتزم المصدر بتعهده يصبح حق الاغراق في حقه نهائيا ويحصل بأثر رجعي بداية من صدور نتيجة التحقيق.
- يحصل الحق ضد الإغراق المؤقت في شكل ضمان إيداع نقدي أو كفالة بنكية، مساويا لمبلغ الإغراق المحسوب مؤقتا، طبقا لما حددته السلطة المكلفة بالتحقيق وهذا الحق لا يطبق ما لم يفتح تحقيق ويتم تحديد أولي إيجابي بوجود إغراق وضرر، وأن تعتبره السلطة المكلفة بالتحقيق ضروري لمنع حدوث ضرر أثناء فترة التحقيق، لا يطبق إلا بعد مرور ستين 60 يوما ابتداء من تاريخ فتح التحقيق ولمدة لا تتجاوز أربعة 4 أشهر؛
- ليطبق الحق ضد الاغراق يجب أن تكون مدة الاغراق بين ستة 6 وأثنى عشر 12 شهرا وبكميات تزيد عن 20% من الحجم الكلي للصفقات المأخوذة بعين الاعتبار في تحديد القيمة العادية؛
- يتم اقفال التحقيق فورا إذا كان هامش الإغراق[1] أقل من 2% بالنسبة لسعر التصدير، وأن حجم الواردات موضوع الإغراق ضئيلا إذا لوحظ أنه يمثل أقل من 3% من حجم واردات المنتج المماثل في السوق الوطنية ولا يمكن أن تفوق المدة القصوى للتحقيق 18 ثمانية عشر شهرا ما لم توجد ظروف خاصة؛

فقد عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2014 و 2021 تحديات متزايدة في مجال التجارة الخارجية، تزامنت مع انهيار أسعار النفط سنة 2014 ، هذا ما أثر سلبا على الميزان التجاري واحتياطات الصرف كما أشرنا إلى ذلك سابقا، وفي هذا السياق برزت مسألة الإغراق التجاري كأحد المظاهر المنافسة الغير عادلة التي أثرت على النسيج الصناعي الوطني، في ظل الانفتاح التجاري النسبي واعتماد الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة على الواردات.

[1]هامش الاغراق = سعر التصدير المنتج نحو السوق الوطنية القيمة العادية لمنتج مماثل في السوق المحلي خلال عملية تجارية عادية(وفي حالة عدم القدرة على اجراء المقارنة تأخذ قيمة منتوج مماثل مصدر نحو بلد آخر.)

فمن الناحية القانونية تمتلك الجزائر إطارا تشريعيا يسمح بمكافحة الإغراق مستوحى من قواعد منظمة التجارة العالمية، والذي يخول للسلطات المختصة فتح التحقيقات واتخاذ التدابير اللازمة إذا ما ثبت وجود إغراق يسبب أضرارا مادية للصناعة الوطنية، غير أن التطبيق الفعلي لهذه الآليات خلال الفترة ما بين 2014 –2021 ظل محدودا نسبيا، سواء من حيث عدد التحقيقات أو من حيث فرض رسوم مكافحة الإغراق المعلنة رسميا.

عمليا ، عرفت السوق الوطنية خلال هذه الفترة تدفقا لسلع مستوردة منخفضة السعر خاصة في قطاعات مثل المواد الغذائية، الأجهزة الكهرومنزلية، النسيج ، مواد البناء وغالبا ما كانت هذه السلع محل اتهام غير رسمي بالإغراق، نظرا لعدم قدرتها على منافسة المنتجات المحلية من حيث السعر، ما ساهم في التقليل من إمكانيات بعض المؤسسات لاسيما الصغيرة والمتوسطة، غير أن الدولة بدل اللجوء المكثف إلى إجراءات مكافحة الإغراق بالمعنى التقني المعتمد دوليا اعتمدت بصورة أساسية على أدوات بديلة ذات طابع إداري وتنظيمي عبر تفعيل بعض السياسات الحمائية غير المباشرة من خلال توسيع قائمة السلع المحظورة أ والمقيدة و رفع الرسوم الجمركية وشبه الجمركية بهدف حماية السوق المحلية من المنافسة الاجنبية غير المتكافئة.

تحليليا، يعكس هذا التوجه خيارا استراتيجيا في السياسة التجارية الجزائرية، يقوم على الوقاية التجارية بدل المعالجة القانونية للإغراق، بحيث فضلت السلطات أساليب سريعة التأثير وأقل تعقيدا من حيث الاجراءات مقارنة بآليات مكافحة الإغراق الت تتطلب خبرة تقنية وبيانات دقيقة وتعاونا بين المتعاملين المحليين والإدارة المختصة، غير أن هذا الخيار رغم فعاليته الظرفية قلص من ترسيخ ثقافة الدفاع التجاري المؤسساتي المعترف به دوليا.

كما أفرز هذا النهج بعض الانعكاسات على علاقات الجزائر التجارية الجزائرية، بحيث اعتبرت بعض القرارات المتخذة خلال الفترة 2014-2021 قيودا على التجارة، خاصة في إطار الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما يبرز التناقض بين أهداف السياسة التجارية الرامية إلى حماية الاقتصاد ومتطلبات الالتزام بقواعد التجارة الدولية.

وبالتالي يمكن القول أن معالجة الإغراق في الجزائر خلال هذه الفترة جاءت ضمن سياسة تجارية حمائية انتقائية لم تعتمد بشكل كاف على أدوات مكافحة الإغراق الرسمية بل وظفت بدائل تنظيمية لتحقيق أهداف مشابهة.

1-4 تخفيض سعر الصرف: يمثل سعر الصرف إحدى أدوات الحكومات في معالجة اختلالات الميزان التجاري وتحسين حالته من خلال السياسات المتبعة ونظرا للتغيرات الاقتصادية والتوجهات الحديثة للاقتصاد العالمي ظهرت عدة توجهات نقدية وتطورات لأنظمة الصرف[1]، بحيث تتبع كل دولة نظام صرف مناسب والذي يتماشى مع هيكل اقتصادها وتعمد الدولة لتخفيض أو رفع قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية وفقا لمعايير وحسب ظروف معينة ، ويمكن حصر تطور نظام الصرف في الجزائر في المحطات التالية:

- **مرحلة سعر الصرف الثابت 1964-1986:** عرفت هذه المرحلة استقرار العملة الوطنية وذلك منذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964 حيث كان الدينار يسير وفق المخططات التنموية التي وضعتها السلطة المركزية آنذاك، حيث بدأت الدولة بتطبيق مخططها التنموي الثلاثي إذ لم يكن للدينار الجزائري علاقة تربطه بالفرنك الفرنسي رغم بقاء سعر الصرف ثابت لأن العملة كانت تسير بطريقة إرادية لكن مع انخفاض قيمة العملة الفرنسية تأثرت العملة الوطنية بذلك وبدأت بالانخفاض منذ اطلاق السلطات للمخطط الرباعي الأول.

ومنذ سنة 1974 إلى غاية سنة 1986 تم تحديد قيمة العملة الوطنية على أساس سلة مكونة من 14 عملة من ضمنها الدولار الأمريكي الذي يملك ميزة تفضيلية نظرا لأهميته في التسديدات وصولا إلى

[1] سليم حمو، الزهرة بن بريكة، أثر تقلبات سعر الصرف الأورو دولار على رصيد الميزان التجاري دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفترة 2000-2018، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة أم البواقي، المجلد 0، العدد 02، 2020، ص 1030.

نظام التعويم المدار الذي لايزال يطبق إلى غاية يومنا هذا[1]، بحيث منحت كل عملة ترجيحا على أساس وزنها ضمن التسديد الخارجي وتم حساب سعر الصرف من طرف البنك المركزي على أساس:

- ✓ حساب المتوسط المرجح بالتغيرات في سلة العملات
- ✓ حساب القيمة اليومية للدولار الأمريكي مقارنة بالدينار الجزائري

فقد عرفت العملة الوطنية عدة تخفيضات متتالية خاصة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات جراء تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي من أجل الاستفادة من القروض والبرامج خاصة في ما يتعلق بإعادة جدولة الديون التي كانت مترتبة في تلك الفترة، وكنتيجة لتراجع أسعار النفط سنة 1986وتدهور قيمة الدولار الأمريكي تقلصت الكتلة النقدية وتراجعت قيمة العملة وتم اتخاذ جملة من الإجراءات تصب في الاتجاه نحو اقتصاد السوق ، وهكذا بموجب نظام البنوك والقرض لسنة 1986 أصبحت للبنوك التجارية والبنك المركزي دور أكثر أهمية لكن الصعوبات المتزايدة التي واجهها الاقتصاد الجزائري في مجال المالية الخارجية جعل السلطات تخفض قيمة الدينار مقابل الدولار بين ديسمبر 1987 وديسمبر 1990 نحو 103% ، وتوالت التخفيضات ليستقر عند السعر التوازني.

- **مرحلة التسيير الآلي لسعر الصرف 1987-2009:** أثرت الأزمة النفطية سنة 1986 على الاقتصاد الجزائري ما جعله يدخل في أزمة حادة بحيث عرف عجزا مزدوجا في ميزانية الدولة خاصة في ميزان المدفوعات، كما نتج عنه تباطؤ في الأنشطة الاقتصادية جراء تراجع الواردات في مختلف عوامل الإنتاج التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا للسوق العالمية فقد انتقل معدل صرف الدينار من 4,93 دج للدولار الواحد نهاية 1987 إلى 8,03 دج للدولار مع نهاية سنة 1989.

وتواصل انخفاض قيمة العملة الوطنية بشكل متسارع بحيث بلغ قيمة 12,11 دج /دولار نهاية 1990 ثم 17,76 دج مع نهاية مارس 1991، بحيث توجهت الدولة إلى تطبيق تخفيض قيمة العملة الوطنية في إطار الاتفاق مع المؤسسات النقدية العالمية

[1] إسماعيل صاري، رشيد سعيداني، نظام سعر الصرف المناسب للدينار الجزائري فيظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي ، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2021، ص 30.

ومع دخول مرحلة الاتفاقيات مع المؤسسات النقدية الدولية، خاصة بعد اتفاق **ستاند باي** سنة 1994 واتفاق برنامج التعديل الهيكلي سنة1995 ،لجأت الدولة إلى تطبيق تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري والاتجاه نحو التحويل ما جعل العملة تفقد ما بين 25% إلى 30% من قيمتها ، حيث رفعت القيود التي كانت مفروضة على المؤسسات وأصبحت مسؤولة عن الالتزامات التي تربطها مع القطاع الخارجي ، كما ألغي نظام الرقابة المسبقة على الصرف المتعلق بالاتفاقيات بين المؤسسات العمومية الاقتصادية و الشركات الأجنبية، ليشهد سعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري ارتفاعا بأكثر من 20% إلى غاية سنة 1998 ثم بدأت قيمته في التذبذب بحيث بلغ سنة 2008 حوالي 73,50 دج للدولار الأمريكي الواحد.

ويمكن القول أن الهدف الرئيسي من سياسة تخفيض العملة الوطنية هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات بغرض رفع الصادرات وتقليص الواردات.

ومع انهيار أسعار النفط سنة 2014 في الأسواق العالمية بدأ الدينار الجزائري يفقد قيمته تدريجيا أمام العملات الأجنبية خاصة مقابل الدولار الأمريكي بشكل واضح رغم الإجراءات الحكومية بحيث تراوح سعر صرف الدولار الأمريكي ب 79,82 دج في أوت 2014 وهو أول انخفاض لقيمة العملة الوطنية ، واستمر هذا الانخفاض لتخسر العملة أكثر من 45-50% من قيمتها مع بلوغ سنة 2018 رغم تحسن أسعار النفط مقارنة بالسنوات الماضية[1]، وتواصل تراجع سعر صرف العملة الوطنية خلال سنة 2021 بحيث اقترب سعر الصرف من 135دج للدولار الواحد في السوق الرسمية مما يعكس استمرار فقدان قيمة العملة بسبب تقلص الاحتياطات الأجنبية نتيجة تراجع عائدات النفط والتعديل التدريجي لسعر الصرف.

[1] العين الإخبارية: http://al-ain.com/article/negative-value-algerian-dinar.com تاريخ الاطلاع: 2026/01/08 الساعة 18:54.

و الجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2014-2021

الجدول رقم (27-03): تطور سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر للفترة 2014-2021

الوحدة : الدينار الجزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
سعر الصرف (دج/1 دولار)	80.58	100.69	109.44	110.97	116.59	119.35	140.82	135.06

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وفق بيانات international monetary fund/indexmundi عبر الموقع:www.indexmundi.com تاريخ الاطلاع 2026/01/08 الساعة 19:11.

ما يلاحظ من الجدول هو تدهور قيمة الدينار بشكل متسق أمام الدولار، إذ ارتفعت عدد الوحدات اللازمة لشراء دولار واحد من 80,58 دج سنة 2014 إلى 135,06 دج سنة 2021 ما يعكس انخفاضا بنحو 67,7% في القوة الشرائية للعملة المحلية على مدار 8 سنوات.

فالاعتماد شبه كلي على العائدات من المحروقات من أجل توفير العملة الصعبة خلق أزمة في احتياطي العملات الأجنبية سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار البترول مما دفع إلى تخفيف تثبيت سعر الصرف تدريجيا أو تعويم جزئي مع زيادة الضغط على العملة الوطنية هذا ما يمثل تجاوبا مع العوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية كانخفاض العائدات البترولية وتراجع احتياطي الصرف الأجنبي مما قلل من قدرة البنك المركزي في الدفاع عن سعر الصرف بحرية، هذا التحول كان واضحا سنة 2015 بحيث ارتفع سعر الصرف الرسمي بصفة متسارعة حين بلغ 100,69 دج/ دولار مقارنة بسنة 2014 نتيجة تراجع حجم الصادرات وغيرها من العوامل الاقتصادية ، واستمرت سياسة تخفيض العملة بشكل متباطئ سنة 2017 و2018 ليبلغ سعر صرف الدينار 116,59 دج ومع تزايد الضغوط الاقتصادية والمالية خاصة مع صدمة جائحة كوفيد 19 في سنة 2020 مما ترتب عنها انخفاض أسعار النفط العالمية وانكماش الطلب الناتج عن إجراءات الإغلاق الاقتصادي؛

و أثر ذلك على عائدات النقد الأجنبي نتيجة تدهور قيمة الصادرات من المحروقات ، ما دفع الدينار إلى مستويات أعلى مقابل الدولار بتسجيله قيمة 140,82 دج للدولار الأمريكي الواحد لعرف تراجعا طفيفا سنة 2021، مع اعتماد سياسة "التعويم الموجه" من قبل بنك الجزائر كاستراتيجية لإدارة سعر الصرف بدلا من التثبيت المطلق لضبط السعر الحقيقي لصرف الدينار ، مما أدى لزيادة تدريجية في مقابل الدولار في السوق الرسمية، بالتوازي مع وجود سوق موازية بفروقات سعرية كبيرة، في خطوة تعكس التحول الهيكلي في السياسة النقدية لسوق الصرف الجزائري نحو الانفتاح التدريجي مقارنة بالعقود السابقة ذات سعر الصرف الثابت أو شبه الثابت.

الفرع الثاني: الأدوات الكمية للسياسات التجارية في الجزائر

1) تطور نظام الحصص في الجزائر:

إن تطور نظام الحصص في الجزائر ارتبط مباشرة بتطور السياسة التجارية والاقتصادية للدولة وبالتحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد أكثر انفتاحا، ثم إلى مرحلة الحماية الذكية

يشمل هذا النظام منذ تطبيقه في الجزائر على تحديد طبيعة وكمية السلع المستوردة وقد بدأ العمل بهذا النظام في جوان 1964، ولترسيم إجراءاته وضعت الجزائر المرسوم رقم 188/63 المؤرخ في 16 ماي 1963 المتضمن تحديد قائمة السلع الخاضعة لنظام الحصص بهدف الحد من تدفق الواردات وترشيد استعمال النقد الأجنبي وحماية بعض المنتجات الوطنية والتحكم في ميزان المدفوعات، وحسب المادة 01 من هذا المرسوم تبين أنه يوجد ثلاث معايير معتمدة لتنظيم الاستيراد وهي[1]:

- ✓ المنع أو الحظر كليا أو جزئيا لاستيراد سلعة ما سواء كانت تشكل خطرا على المصلحة العامة والصحة العمومية.
- ✓ حرية الاستيراد للسلع في إطار قائمة محددة و مسجلة في البرنامج العام للاستيراد.
- ✓ تطبيق نظام الحصص على المنتجات النهائية و الوسيطة.

[1] بلعة جويدة، دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2016/2015، ص 245.

في إطار فرض الجزائر رقابتها على تجارتها الخارجية، قامت بإنشاء الديوان الوطني للتجارة الخارجية سنة 1963 بحيث كلفت بمهمة تموين السوق المحلية بالمواد ذات الاستهلاك الأساسي كالزيت والسكر واستيراد بعض السلع لصالح المؤسسات العمومية الصناعية، وقد بلغت المشتريات نسبة 40 % من إجمالي واردات السلع الغذائية، وتوسعت دائرة الرقابة بشكل عام على الصادرات والواردات.

وتطبيق النظام الاشتراكي في الجزائر الذي يفرض تدخل الدولة في التجارة الخارجية قامت الدولة سنة 1964 بإنشاء ما يسمى بالتجمعات المهنية للشراء (GPA) بالتنسيق مع البنك المركزي والمصالح الجمركية و وزارة التجارة المانحة لعقود الاستيراد، وهي عبارة عن شركات استيراد خاصة ذات رأس مال مشترك بين الدولة والخواص حيث تضم ممثلين عن الدولة والمستوردين الخواص، تعمل على إعداد برامج للاستيراد وتوزيع الواردات على المتعاملين الذين ينتمون إليها، ويرتكز نشاطها على خمس فروع هي: النسيج الصناعي والقطن، الخشب ومشتقاته، الجلود ومشتقاتها، الحليب ومشتقاته، ومنتجات أخرى[1].

وفي سنة 1971 تم اتخاذ قرار حل هذه التجمعات بسبب توسع نشاط القطاع الخاص في التجارة الخارجية وتأميم القطاعات الاقتصادية واحتكار المؤسسات العمومية للتجارة الخارجية كل واحدة حسب تخصصها، إذ تهدف هذه التدابير إلى ضبط حجم التدفقات التجارية وإدماجها في التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث فرضت المؤسسات العمومية سيطرتها واحتكارها على ما يزيد عن 80 % من إجمالي الواردات، وبالتالي كان نظام الحصص خلال هذه الفترة أداة مركزية للتخطيط الاقتصادي بهدف دعم التصنيع الثقيل وتوجيه الموارد نحو القطاعات الاستراتيجية.

وبصدور قانون النقد والقرض سنة 1990 تم تحرير التجارة الخارجية تدريجيا بتقليص استعمال نظام الحصص بالتخلي التدريجي للحصص الكمية دون إلغائها وهذا بسبب تراجع دورها المركزي، والذهاب نحو الاعتماد أكثر على الرسوم الجمركية مع فتح المجال للقطاع الخاص للدخول في عملية استيراد المنتجات.

[1] أية الله مولحسان، مرجع سابق، ص 131.

تميزت الفترة 2014-2021 بمتغيرات هيكلية حادة أثرت مباشرة على توجه السياسة التجارية الجزائرية أهمها الانهيار الحاد لأسعار النفط وتراجع العائدات البترولية وتفاقم عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات أمام هذا الوضع وجدت الدولة نفسها مضطرة إلى إعادة النظر في أدوات ضبط التجارة الخارجية والعودة إلى نظام الحصص كآلية دفاعية مؤقتة.

فقد عرفت الفترة ما بين 2015-2017 إعادة تفعيل نظام الحصص استجابة لجملة من الضغوط منها: العجز المتزايد في الميزان التجاري، فواتير الاستيراد بأرقام كبيرة خاصة السلع الاستهلاكية، محدودية فعالية الأدوات الجمركية وحدها، ما جعل السلطات تعتمد نظام الحصص الكمية على عدد من السلع الاستراتيجية أبرزها : السيارات، مواد البناء، بعض المنتجات الغذائية بحيث تم توزيع هذه الحصص عبر رخص إدارية بهدف تشجيع الاستثمار في الإنتاج المحلي وتحقيق توازن نسبي في ميزان المدفوعات من خلال محاولة تقليص نسبة الواردات إلا أن هذه الإجراءات لك تكن كافية مما أدى إلى خلق وضعيات احتكارية وارتفاع لأسعار بعض السلع في السوق الوطنية بسبب ضعف الشفافية في توزيع الحصص وعدم توافق النظام مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

ما جعلها تبحث عن أدوات بديلة بحيث توجهت الدولة خلال الفترة 2018-2021 إلى الحظر المؤقت لبعض السلع واعتماد نظام رخص الاستيراد وتشديد الرقابة البنكية على عمليات الاستيراد وهو ما يمثل انتقالا من القيود الكمية المباشرة إلى قيود تنظيمية غير مباشرة وما زاد الامر صعوبة هي تأثير جائحة كوفيد 19 التي اجت إلى تراجع التجارة العالمية واضطراب سلال التوريد ما دفع الجزائر على تشديد الرقابة على الواردات وإعطاء الأولوية للمنتجات الأساسية ودعم الصناعات المحلية في مجال الصناعة الغذائية والصيدلانية.

ما يمكن استخلاصه أن نظام الحصص في الجزائر خلال الفترة 2014-2021 كان أداة ظرفية فرضتها الازمة النفطية ساهمت في تقليص فاتورة الواردات دون معالجة الاختلال الهيكلي، وكشف محدودية السياسة التجارية في غياب تنويع الصادرات كما مهد للتحول نحو أدوات أكثر توافقا مع الاقتصاد المفتوح.

2) تطور نظام تراخيص الاستيراد:

قامت الجزائر باتخاذ اجراءات جديدة ضمن مساعي تحرر التجارة الخارجية ، حيث قامت سنة 1973 بإنشاء التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI) بموجب الأمر رقم 12/74 المؤرخ في 30 جانفي 1974 وتسمى التراخيص الاجمالية للاستيراد التي أصر البعض على اعتبارها أغلفة مالية في حين هي عبارة عن رخص عبور ودخول كميات مستوردة تغطي احتياجات المؤسسة خلال مدة زمنية معينة، كما أنها تمثل وسيلة لضبط احتكار الدولة على التجارة الخارجية، حيث يتم العمل وفق اقتراح برنامج كلي للاستيراد من طرف لجنة وزارية مشتركة ليعرض على الحكومة من أجل تحديده، وينشر في 15 سبتمبر من كل سنة لدى وزارة التجارة، وقد وضع المشرع الجزائري بعض الشروط للاستفادة من التراخيص الاجمالية للاستيراد بحيث تكون هذه الرخص ضن أحد الأشكال التالية:

- ✓ التراخيص الإجمالية للاستيراد الاحتكارية وتمنح للمؤسسات التي لها الحق في استيراد السلع سواء الموجهة للمستهلك النهائي أو الإنتاجي أو الاستثماري.
- ✓ التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط وهي موجهة للمؤسسات الناشطة في الإنتاج والخدمات بهدف تموين عملياتها الإنتاجية وضمان استمراريتها، بحيث يمنع تحويل هذه المواد المستوردة إلى السوق وبيعها على حالتها.
- ✓ التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالأهداف المسطرة وهي موجهة لتموين المشاريع الاستثمارية المستقبلية من قبل المؤسسات.

ولقد تم تغيير نظام الرخص الإجمالية للاستيراد بعقود الامتياز وهي تلك العقود المنجزة بين الدولة والمؤسسة الاقتصادية العمومية بقصد استغلال نشاط معين من أنشطة التجارة الخارجية، ولاتزال بعض التراخيص الممنوحة سارية العمل إلى غاية يومنا هذا خاصة تلك المتعلقة بفئة معينة مثل ما نص عليها المرسوم التنفيذي رقم 254/97 المؤرخ في 08 جويلية 1997 المتعلق بالتراخيص المسبقة لاستيراد المواد السامة والتي تشكل خطرا من نوع خاص باستثناء المواد الصيدلانية.

قبل دخول نظام التراخيص الحديثة حيز التنفيذ كان تنظيم الاستيراد في الجزائر قائما أساسا على الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد

البضائع وتصديرها[1] فضلا عن جملة من القرارات الوزارية، بحيث اعتمدت الجزائر نظام التراخيص بشكل متقطع للحد من فاتورة الواردات خاصة بعد ازمة النفط سنة 2014 بإدخاله على بعض المنتجات

و من أهم النصوص التطبيقية في تطور نظام التراخيص:

-إصدار المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر 2015 الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق نظام تراخيص الاستيراد أو تصدير المنتجات والبضائع[2] والذي دخل حيز التطبيق مع بداية 2016 والذي تضمن تعريفات ، وإجراءات طلب الرخص ، وتصنيفها، وطرق إصدارها وتجديدها، إضافة إلى آليات تنفيذها بين الوزارات والمؤسسات الاقتصادية، بحيث فرضت تراخيص على السيارات(تراجع الواردات من 300 ألف وحدة إلى أقل من 100 الف وحدة) ، الاسمنت، الحديد.

-جاء هذا المرسوم لتنظيم الاستيراد حفاظا على الميزان التجاري واحتياطات العملة الأجنبية في ظل انخفاض عائدات المحروقات.

- شهد المرسوم التنفيذي رقم 15-306 تعديلات وإلغاءات جزئية من خلال نصوص تنظيمية أخرى ضمن نطاق مختلف من القوانين الاقتصادية، إذ توسع نطاق التراخيص ما بين سنتي 2017-2018 ليشمل منتجات إضافية كالمواد الغذائية عن طريق وضع نصوص إدارية وتعديلات نصوص القوائم إلا أنها واجهت بعض الانتقادات بسبب الإجراءات المعقدة وتأثيرها على السوق ليتم تعليق العمل بنظام التراخيص سنة 2019 تدريجيا واستبداله بآليات أخرى كفرض رسوم إضافية على بعض السلع.

- أصبح نظام التراخيص أكثر تنظيما وتشديدا خاصة في سنة 2021 بصدور المرسوم التنفيذي رقم 21-94 المؤرخ في 09 مارس 2021 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 05-458 المؤرخ في 30 نوفمبر 2005 المتعلق ب شروط وكيفيات ممارسة نشاط استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها بحيث جاء هذا المرسوم ضمن سياسة تهدف إلى تعزيز الرقابة على نشاط الاستيراد وضبط دخول السلع للسوق الوطنية بالإضافة إلى الحد من الاستيراد العشوائي أو غير المنظم والذي يمكن أن يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 43 لسنة 2003 ، موافقة عليه بالقانون رقم 13 - 03 موقع في2003/10/25 الجريدة الرسمية، العدد 64 لسنة 2003.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 66 ، سنة 2015.

اختلفت الآثار المترتبة على اعتماد نظام تراخيص الاستيراد كألية من أدوات السياسات التجارية بتباين الأهداف المرجوة منها بين ما هو إيجابي وما هو سلبي ، ومن بين الآثار الناجمة على تبني نظام رخص الاستيراد:

- خفض قيمة الواردات إلى 30 مليار دولار سنة 2015 بعد أن سجلت سنة 2014 أعلى نسبة لها والتي بلغت قيمة 67,59 مليار دولار **(انظر الجدول 13)**، فمن الملاحظ أن الواردات سجلت تراجعا في السنوات الأخيرة منذ تبني نظام التراخيص، إذ بلغت الواردات سنة 2019 قيمة 44,33 مليار دولار انخفاض قدره 24,7% لتصل إلى 37,4 مليار دولار سنة 2021 [1].
- ارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى7 مليار دولار في أواخر سنة 2022 وهو رقم أول مرة يسجل منذ الاستقلال ، بعدما كانت لا تتعدى قيمة مليار دولار على مدار عدة سنوات، بحيث ساهم كذلك في ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي الذي قدرت ب 5.3% سنة 2022 [2]، كما أن فرض رخص الاستيراد ساعدت في إظهار المستوردين الحقيقيين من الوهميين بحيث تقلص عدد المستوردين من 43 ألف مستورد إلى 13 ألف مستورد[3]، وهو ماساهم في تنظيم التجارة الداخلية في السوق الوطنية.
- من ناحية أخرى أظهرت السياسة التجارية محدوديتها في ضبط عمليات التجارة الخارجية، فمع تبني نظام الرخص لا يزال عجز الميزات التجاري قائما، كما أنها لم تساهم في ترقية المنتجات الوطنية والتي تعتمد في تصنيعها على الواردات خاصة صناعة السيارات.
- تبني نظام التراخيص أثر على المستهلك بسبب عدم احترام المنتجين المحليين للمستهلك الجزائري واستغلال نفوذهم الاحتكارية في رفع أسعار السلع أو عن طريق استغلال ضعف المعروض من المنتجات وتخزينها بيعها لاحقا بأسعار مرتفعة ما أدى إلى المضاربة غير المشروعة.

---

[1] Abdelhamid MERGHIT, Le Choc Pétrolier de 2014 et ses Effets sur la Politique Commerciale en Algérie, Volume V11 n°03,December 2021, p1028

[2] https://w.w.w.douane.gov.dz، تاريخ الاطلاع : 2026/01/12 على الساعة 17:44.

[3] ريمة بوالنح، موكة عبد الكريم، رخص الاستيراد كآلية لضبط قطاع التجارة الخارجية في القانون الجزائري، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 19، العدد 02، 2024، ص 270.

الفرع الثالث: مسار الاتفاقيات التجارية الجزائرية متعددة الأطراف

بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق ومواكبة التغييرات الاقتصادية التي عرفها العالم، سعت الدولة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي كضرورة لاستغلال الفرص المتاحة، خاصة في ظل عدم استقرار أسعار النفط ولهذا استوجب البحث عن سبل وأليات لترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال المشاركة في تكتلات اقتصادية وإبرام معاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف كجزء من الأدوات التنظيمية للسياسات التجارية بهدف الحصول على امتيازات ومعاملة تفضيلية للمنتوجات المحلية في الأسواق الدولية، فقد مرت الجزائر بالعديد من التجارب الدولية قصد تشكيل اتفاقيات وعقود تجارية للتبادل مع العديد من الأقطاب، سوف نستعرض في هذا الجزء أهم وأبرز الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر تباعا كما يلي:

أ. **الانضمام إلى منطقة العربية الكبرى للتبادل الحر:** تم تأسيسها بناء على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية خلال مؤتمر القمة العربية المنعقدة بالقاهرة سنة 1996، الهدف من إنشائها هو تحرير التجارة الخارجية بين الدول العربية، ليتم العمل في هذه المنطقة ضمن برنامج عمل يقوم على أحكام اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981 ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة، لتدخل المنطقة حيز التنفيذ سنة 1998، بحيث أصبحت السلع ذات الأصل العربي يتم تداولها كالمنتجات المحلية للبلد، بحيث يتضمن برنامجها التنفيذي تحرير تدريجي للرسوم الجمركية والضرائب على مدار 10 سنوات وبنسبة 10% لكل سنة بهذا يكون التفكيك كليا سنة 2007، غير أن المدة قلصت لتصبح ثماني سنوات[1].

أعلنت الجزائر رغبتها في الانضمام للمنطقة العربية الحرة بعد المصادقة على اتفاقية تسيير وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية من خلال المرسوم التنفيذي رقم 04-223 المؤرخ في 03 أوت 2004[2]، لترسم انضمامها في القمة الاقتصادية والاجتماعية المنعقدة بالرياض سنة 2007 تعزيزا للوحدة الاقتصادية العربية والتنمية العربية المشتركة، وقدمت الجزائر ملف الانضمام بشكل رسمي لدى أمانة جامعة الدول العربية لتنظم رسميا في 01 جانفي 2009، وبعد التزام الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة الحرة بدأت المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأعضاء تستفيد من امتيازات وإعفاءات جمركية.

[1] حساني عمر، انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية " التطورات، المشاكل والحلول"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 06 ، العدد 01 ،2019، ص 14.

طبقا لأحكام هذه الاتفاقية كل المنتجات التي لها صفة المنشأ يمكن تبادلها في إطار نظام تعريفي تفضيلي باستثناء قائمة تضم 384 منتج غير معني وهذا لاعتبارات أمنية، دينية . بيئية وصحية.

تبنت الاتفاقية المبادئ التالية : مبدأ المعاملة الوطنية العربية، مبدأ الشفافية، مبدأ تبادل المعلومات، مبدأ توحيد التعريفات والمعايير المتعلقة بأسس معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، كنتيجة لتطبيق البرنامج التنفيذي الذي يشمل على النقاط التالية[1]:

- ✓ تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية بناء على التحرير التدريجي للحقوق والرسوم الجمركية ابتداء من سنة 1995 وصولا إلى منطقة تجارية حرة في أواخر سنة 2007 ، ويمكن للدول الأعضاء على التحرير الفوري لأي سلع، بحيث تم تحديد مجموعتين من السلع التي ينطبق عليها التحرير التدريجي مجموعة تضم: السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، والمجموعة الثانية تخص: السلع العربية التي تم إعفاؤها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ انتهاء الاتفاقية[2].
- ✓ منح معاملة تفضيلية للمنتجات ذات المنشأ العربي وتعامل معاملة السلع المحلية فيما يتعلق بالمواصفات وشروط الوقاية الصحية والضرائب المحلية.
- ✓ احتساب التخفيضات الجمركية بناء على الرسوم والضرائب السارية المفعول ابتداء من 01 جانفي 1998.
- ✓ لا يمكن للدول الأعضاء فرض أي إجراءات غير جمركية على المنتجات العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج،
- ✓ يجوز لأي بلدين عربيين على الأقل من دول المنطقة الاتفاق فيما بينهم على تبادل الإعفاءات الضريبية على السلع والمنتجات.
- ✓ تعتمد الدول الأعضاء على مدونة النظام المنسق في تصنيف البضائع، ويشترط لاعتبار منتوج معين سلعة عربية تدخل ضمن هذا البرنامج أن تتوفر فيه قواعد المنشأ التي يحددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

---

[1] فاضل عبد القادر، شليحي طاهر، واقع التجارة البينية الجزائرية– العربية في ظل منطقة التجارة العربية الكبرى GZALE، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 18 ،2012، ص3 .

[2] تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التبادل الحر العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية والعالمية، مجلة الباحث، العدد 06 ، 2008، ص 188.

- ✓ تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وتقديم المعلومات والبيانات للمجلس الاقتصادي الخاصة بالتجارة الخارجية.
- ✓ تشكيل لجنة لتسوية النزاعات المتعلقة بأي نزاع في تنفيذ هذا البرنامج وكافة القضايا الخاصة بتنفيذ

اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

- ✓ منح امتيازات خاصة للدول العربية الأقل نموا بناء على طلبها وموافقة المجلس عليها، وهي الدول العربية المصنفة في الأمم المتحدة.
- ✓ حرية التشاور بين مختلف الأطراف على تنشيط الخدمات بين الدول فيما يخص التجارة والتعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا، وتنسيق الأنظمة والتشريعات السياسية والتجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

ب. الانضمام لاتحاد المغرب العربي: بقيت دول المغرب العربي بعيدة عن التكتلات الاقتصادية بحيث لم تتمكن من تجاوز التناقضات السياسية، ما جعلها في مواجه تكتلات اقتصادية عالية المستوى في إطار تعاملاتها الاقتصادية الخارجية ، الأمر الذي دفع بها نحو أتوجه إلى تشكيل اتحاد مغاربي عربي.

وفي إطار المساعي لتحقيق هذا الاتحاد تم انعقاد أول مؤتمر مغاربي سنة 1964 بحضور وزراء دول الجزائر، تونس ، ليبيا، ليتوج المؤتمر بميلاد مرحلة جديدة للعلاقات المغاربية في إطار التعاون الاقتصادي بهدف مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية.

وفي العاشر من شهر جوان سنة 1988 تم انعقاد مؤتمر القمة المغاربية في الجزائر كأول لقاء جمع بين رؤساء دول شمال افريقيا ، أين أبانت عن رغبتها في إقامة اتحاد مغاربي ، وهذا ما تجسد في صدور بيان الجزائر الذي نص على تكوين لجنة سياسية مغاربية و لجان فرعية، تكفلت بمهام صياغة الاقتراحات في الأمور المتعلقة بمشروع بناء اتحاد المغرب العربي، ومع تسارع الأحداث السياسية آنذاك وتوفر بيئة مناسبة تم بتاريخ 17 فيفري 1989 بمراكش المغربية توقيع معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي يضم الدول الخمس : المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا وموريتانيا[1].

[1] فاطمة الزهراء مغبر، نسيمة لعرج مجاهد، واقع وأفق الاقتصاد الجزائري في ظل اتحاد المغرب العربي، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 03 ، العدد 01 ،2015، ص 08 .

بهدف تجسيد الوحدة الاقتصادية المغاربية تم وضع قواعد استراتيجية بين الدول الخمس تهدف إلى تجسيد الوحدة الاقتصادية المغاربية على أرض الواقع ، وضمان المصالح المشتركة بين دول الأعضاء، حيث تم تحديد أربع مراحل أساسية لكل مرحلة مدة زمنية محددة كما يلي[1]:

- **المرحلة الأولى:** تأسيس منطقة للتبادل بإعفاء جميع السلع المغاربية من القيود الجمركية وغير الجمركية على أن يدخل هذا القرار حيز التنفيذ قبل نهية سنة 1992.
- **المرحلة الثانية:** وضع نظام موحد للتعريفة الجمركية تجاه منتجات العالم الخارجي من خلال إنشاء اتحاد جمركي مغاربي، بحيث تبقى هذه المرحلة ممتدة وسارية العمل بها إلى ما قبل نهاية سنة 1998.
- **المرحلة الثالثة:** إقامة سوق مغاربية موحدة عن طريق انشاء نظام ينظم الأسواق المحلية مع تشكيل سوق داخلية كبرى، وهذا قبل نهاية سنة 2000.
- **المرحلة الرابعة:** الوصول إلى الوحدة الاقتصادية المغاربية من خلال توحيد السياسات والبرامج الاقتصادية حسب الأهداف المشتركة.

أطلق الاتحاد المغاربي من تأسيسيه خاصة خلال الفترة ما بين 1989-1994 عدة قرارات منها:

- إعلان عن منطقة التبادل الحر بين دول المغرب العربي.
- إنشاء البنك المغاربي المشترك للاستثمار خلال قمة تونس سنة 1994.

ليعرف الاتحاد ركودا قرابة خمس سنوات بسبب الوضعية السياسية المتأزمة بين الجزائر والمغرب بحيث تم تجميد مؤسسات الاتحاد بناء على طلب من دولة المغرب، ليعود الاتحاد المغاربي إلى نقطة الصفر مع توتر أكثر في العلاقات بحيث أظهرت هذه النزاعات هشاشة في العلاقات المغاربية، بالرغم من انعقاد عدة دورات من أجل إعادة بعث العلاقات الثنائية إلا أن اقتصاديات الدول المغاربية عرفت تشتتا واختلافا، ليبقى مشروع إنشاء منطقة التبادل الحر لاتحاد المغرب العربي وإقامة السوق المغاربية المشتركة المتفق عليها في مؤتمر مراكش مجرد اقتراح إلى غاية يومنا هذا[2].

[1] ناجي حريرش، منصف بن خديجة ، التكامل الاقتصادي المغاربي بين فرص النجاح ومعوقات التفعيل، مجلة ملف للبحوث والدراسات، المجلد 04 ، العدد 01 ، 2018، ص 481.

[2] ناجي حريرش، منصف بن خديجة، نفس المرجع، ص3

ليبقى التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين دول المغرب لا يرقى إلى مستوى التطلعات بسبب الخلافات السياسية في المنطقة، الأمر الذي دفع بالمؤسسات الدولية بتصنيف سوق المنطقة المغاربية بالسوق أقل نشاط وديناميكية في العالم بالرغم من توفرها على مقومات النجاح، بحيث لم تتجاوز قيمة المبادلات التجارية بين الدول المغاربية قيمة 2 مليار دولار خلال سنة 2015 بنسبة 4,8 % من إجمالي المبادلات العالمية، في حين بلغ حجم التبادل التجاري بين دول جنوب شرق أسيا 21 % وفي الاتحاد الأوربي 66 % وبين دول أمريكا الجنوبية 14.8 % وهذا ما يبين قلة حجم التبادل بين دول المغرب العربي[1].

ج. الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA):

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية من أهم المشاريع الرئيسة التي أطلقها الاتحاد الإفريقي، حيث تمثل فضاء يسمح بحرية تنقل السلع والخدمات بين الدول مما يدعم التجارة البينية الافريقية، عن طريق وضع برنامج عمل يضم السياسات التجارية والاقتصادية، فأثناء انعقاد الدورة العادية لرؤساء دول الاتحاد الإفريقي 18 بأديس بابا في أثيوبيا بتاريخ: من 23 إلى 27 جانفي 2012 ، توجت الدورة بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية إفريقية مطلع سنة 2017 [2]، وهي تعد أكبر منطقة تجارية في العالم من حيث عدد الدول المنخرطة الذي بلغ 55 دولة بناتج محلي إجمالي قدر 4.3 تريليون دولار أمريكي[3] ، وبتاريخ 21 مارس 2018 تم التوصل إلى موافقة 44 دولة على الاتفاقية من أصل 55 بكيغالي عاصمة رواندا[4].

[1] أوضايفية حدة، ضياف علية، فرص التكامل الاقتصادي المتاحة أمام الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 14 ، العدد 02 ، 2019، ص21.

[2] هندة خذيري، بلقاسم تويزة، منطقة التجارة الحرة الافريقية كآلية لاندماج الجزائر في سلسل القيمة العالمية وأفاقها في ظل جائحة كوفيد 19 ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2022، ص440.

[3] دريدي سارة، بن محمد هدى، آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية –إفريقيا جنوب الصحراء –في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، المجلد 26 ، العدد 04 ، 2022، ص 655.

[4] هشام عبد الكريم، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومقومات بناء مواطنة إفريقية جديدة، مجلة قضايا معرفية، المجلد 05 ، العدد05، 2020، ص 19.

تحظى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بأهمية كبيرة ما جعل الجزائر تكون من الدول السباقة للتوقيع على الاتفاقية، فبعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 30 ماي 2019 ، صادقت الجزائر على الانضمام بتاريخ 22 أكتوبر 2020 بموجب القانون رقم 20-10 [1]، بهدف استغلال فرصة هامة لتنويع صادراتها خارج المحروقات وإنعاش اقتصادها المحلي عن طريق حركية منتجاتها في الأسواق الإفريقية من دون حواجز، في ظل تراجع قيمة المبادلات التجارية البينية مع الدول الإفريقية في الآونة الأخيرة.

تسعى منطقة التجارة الافريقية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية تتماشى مع أجندة 2063 ، بحيث تظهر هذه الأهداف في المادة 03 من اتفاقية تأسيس المنطقة نذكرها فيما يلي:

- ✓ التعاون في المجال الجمركي وتنفيذ إجراءات تسيير التجارة الخارجية؛
- ✓ إنشاء لجنة لتصفية النزاعات فيما يتعلق بالحقوق و الواجبات؛
- ✓ التحرير التدريجي لتجارة الخدمات؛
- ✓ التعاون في مجال الاستثمارات وحماية الملكية الفكرية ؛
- ✓ الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية وغير الجمركية التي تعرقل التبادل التجاري ؛
- ✓ إنشاء مؤسسات لإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان استمراريتها.

د. **الشراكة الأورو-جزائرية(الاتحاد الأوروبي):**

تدخل هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بهدف تطوير علاقات التعاون مع دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، من أجل إنشاء منطقة تبادل حر على المدى الطويل تضم عدة جوانب (اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية) مهمة في تحقيق تنمية مستدامة[2]، والجزائر على غرار الدول المتوسطية أبدت استعدادها لتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث بدأت المفاوضات ابتداء من 14 مارس 1997 ، لكن نظرا لاختلاف رؤى الطرفين أوقفت الجزائر هذه المفاوضات في ماي 1997 ، ولعب أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد الاتفاقية هي:

- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحسين وعصرنة القطاع المالي والمصرفي
- حركية رؤوس الأموال والمنافسة وتنازلات تخص القطاع الفلاحي والحقوق الجمركية.

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 80، 2020.

[2] محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 36.

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية
- الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.

لتستأنف المفاوضات من جديد سنة 2000 وبشكل متواصل بالتطرق لجميع القضايا المشتركة، وبعد سلسلة من الجولات استمرت إلى غاية 17 لقاء توصل الطرفان إلى اتفاق تعاون مبدئي تم الامضاء عليه بتاريخ: 19 ديسمبر 2001 بمدينة بروكسل ، ثم جاء التوقيع الرسمي على الاتفاقية بتاريخ: 22 أفريل 2002 بفالنسيا الاسبانية ، وأصبحت اتفاقية الشراكة سارية التنفيذ بتاريخ: 01 سبتمبر 2005[1].

لم يختلف مضمون اتفاقية الشراكة عن الاتفاقيات التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية الأخرى حيث تمحورت حول النقاط الهامة التي تناولها مؤتمر برشلونة بالتركيز على الجانب الاقتصادي أين اهتم بتعميق الشراكة قصد تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم القطاعات التي تعاني من صعوبات داخلية والتي تتأثر بتحرير الاقتصاد، ويشمل هذا التعاون إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على مدى 12 سنة[2] بحيث تتكون الاتفاقية على 110 مادة موزعة على تسعة جوانب أساسية تخص عدة مجالات إضافة إلى المجال الاقتصادي الذي خصص له خمسة أبواب كاملة.

أما في ما يتعلق بالتجارة الخارجية خاصة حرية تنقل السلع الصناعية والزراعية منها تم الاتفاق على عملية تفكيك تدريجي للرسوم الجمركية خلال 12 سنة، وبعد مراجعة شروط الاتفاقية سنة 2010 وأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية الداخلية تم تمديد مدة التفكيك لتصبح 15 سنة، ويتم هذا التفكيك على أساس ثلاث قوائم أساسية تشمل السلع الصناعية كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (28-03): التفكيك الجمركي للسلع الصناعية في إطار الشراكة الأورو جزائرية

قائمة المنتجات	تاريخ بداية التفكيك الجمركي	طبيعة التفكيك الجمركي	معدل التفكيك الجمركي لكل سنة	نسبة المنتجات من الاستيراد الكلي
السلع الوسيطة والسلع	منذ دخول الاتفاقية	تفكيك فوري	%100	%25

[1] نفس المرجع السابق، ص 36.

[2] شهرة عديسة ، دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل الاتفاقات الشراكة الأورو متوسطية الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 10، 2016، ص 24.

النصف مصنعة	حيز التنفيذ			
المنتجات الصيدلانية والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية ومعدات النقل وقطاع الغيار والمنتجات الغازية	ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ	تفكيك تدريجي على مدى 5 سنوات	%20	%35
المنتجات الجاهزة	ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ	تفكيك تدريجي على مدى 10 سنوات	%10	%40

المصدر: دحماني عبد القادر، مرجع سابق ، ص175.

من خلال الجدول يظهر لنا أن التفكيك الجمركي ضمن الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي أخذ بعين الاعتبار طبيعة المنتجات، حيث نصت على تفكيك فوري فيما يتعلق بالسلع النصف مصنعة و المنتج الوسيطة، أما السلع الأخرى فقد عرفت تفكيكا تدريجيا.

أما فيما يخص المنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المحولة جاء الاتفاقية على أن يتم التفكيك والتحرير الجمركي بالتدريج وهذا على مدار ثماني سنوات منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، حيث تضمنت نسب إعفاءات كلية بنسبة 100 % وإعفاءات جزئية حسب طبيعة المنتوج.

تسعى الجزائر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وراء توقيعها الاتفاقية مع الاتحاد الأوربي نذكر أهمها في ما يلي:

- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع تدفق رؤوس الأموال من الاتحاد الأوروبي لأغراض تنموية.
- تسهيل دخول وتسويق المنتجات المحلية في الأسواق الأوروبية.
- استفادة المنتوج الوطني من معاملة تمييزية وإعفاءات جمركية في الأسواق الأوروبية نتيجة لمبدأ المعاملة بالمثل.
- الاستفادة من نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الجزائر.
- الاستفادة من مساعدات وإعانات مالية وتقنية لتطوير الاقتصاد الوطني وتأهيل المؤسسات الوطنية.

- توطيد العلاقة بين الطرفين في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكذا التحرير التدريجي للتجارة الخارجية لضمان تحرير اقتصادي وتجاري للاقتصاد الوطني[1].
- إنشاء منطقة مشتركة للتجارة الحرة بين الأطراف.
- تشجيع الاندماج المغاربي عن طريق تنمية المبادلات والتعاون ضمن المجموعة المغاربية من جهة وبين هذه الأخيرة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

المبحث الرابع: تقييم فعالية أدوات السياسات التجارية في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2014-2021

سوف نحاول من خلال هذا المبحث التعرض إلى تأثير بعض أدوات السياسات التجارية اتي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2014-2021 في إطار تحرير تجارتها الخارجية والسعي إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات التي يعاني عجوزات مستمرة، كسياسة تخفيض سعر الصرف وتخفيض معدلات التعريفة الجمركية الذي بدوره يؤثر على الحصيلة الجمركية على الواردات والصادرات الجزائرية بشكل عام وعلى الميزان التجاري وميزان المدفوعات بشكل خاص.

المطلب الأول: أثر التغير في سعر صرف العملة على تطور حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 2014-2021 وتأثيره على توازن ميزان المدفوعات

يظهر الجدول الموالي نسبة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي واليورو على نسبة الصادرات و الواردات في الجزائر خلال الفترة المختارة للدراسة:

الجدول رقم (29-03): العلاقة بين تغير سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو وتطور حجم الصادرات والواردات وأثره على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2014-2021

الوحدة: مليار دولار

السنوات	سعر الصرف دج/ دولار	سعر الصرف دج/يورو	الصادرات	الواردات	ميزان المدفوعات
2014	80.58	106.90	60.12	59.67	-5.88
2015	100.69	111.17	34.56	52.64	-27.53

[1] حنان خداش، بختة حداد، أثر اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة شركة حمود بوعلام، مجلة المؤسسة، المجلد 9، العدد 01 ، 2020، ص 384.

-26.03	49.43	29.30	117.30	109.44	**2016**
-21.76	48.98	34.56	137.28	110.97	**2017**
-15.82	48.57	41.14	135.05	116.59	**2018**
-16.92	44.63	35.32	132.87	119.35	**2019**
-16.36	35.54	21.93	153.62	140.82	**2020**
-1.66	37.46	38.63	156.91	138.89	**2021**

المصدر: من اعداد الطالبة بناء عل معطيات التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم (14-03): العلاقة بين تغير سعر الصرف وأثره على الصادرات-الواردات وميزان المدفوعات

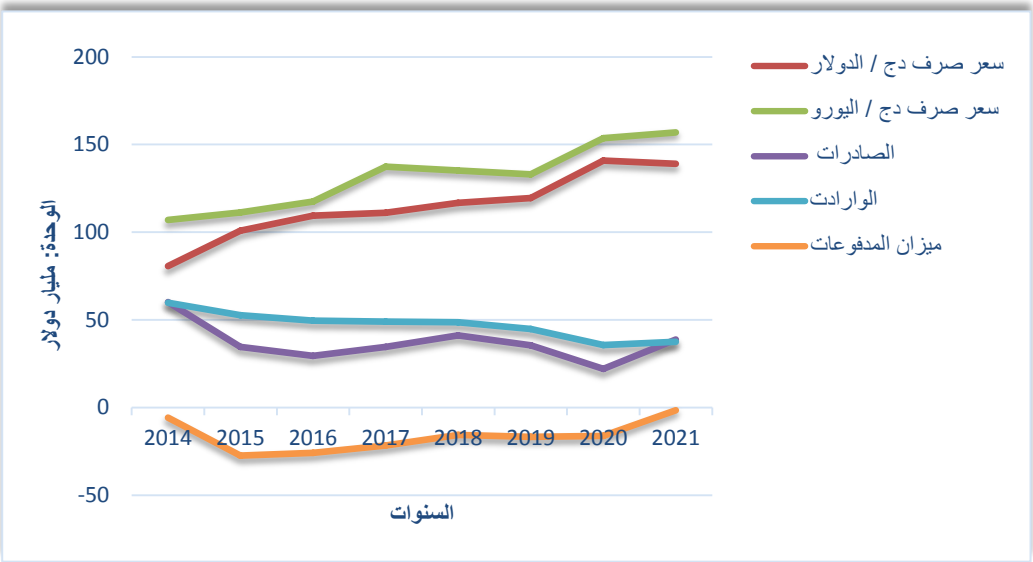

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (25-03)

عند القراءة التحليلية للجدول رقم (25-03) يمكن استخلاص واستنتاج ما يلي:

1. بالنسبة لأثر تخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي واليورو :

- هناك استقرار نسبي في تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لكل من الأورو والدولار حيث بلغ متوسط تغير سعر الصرف حوالي 5%، إلا أن ما يلاحظ هو تراجع محسوس في سعر صرف الدينار مقابل الدولار حيث بلغ معدل انزلاق الدينار قرابة 67 % ما بين 2014 و 2021 بالنسبة للدولار و 46.78% بالنسبة لليورو ، وهو ما يكشف نسبة هامة من تقلبات ومراجعة سعر صرف العملة الوطنية وقد كانت هذه المراجعة أقل بالنسبة للعملة الأوروبية الموحدة الأورو.

- استنادا للأرقام المتحصل عليها من خلال الدراسة التي قمنا بها أن مراجعة الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار كان معتبرا خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 و2015 وتعدى توقعات
- قانون المالية التي اعتمدت على معدل سعر صرف يقدر بحوالي 78 دينار لكل دولار سنة 2013 بينما ارتفع الفارق في الصرف إلى 80,58 دج سنة 2014 ، وتواصل الفارق في الاتساع إلى 100,69 دج سنة 2015 ليواصل تخفيض قيمة العملة في الارتفاع في السنوات التالية ليصل سنة 2020 أعلى قيمة قدرت ب140.82 دج ثم عرف انخفاض طفيف سنة 2021 بمقدار 138.89 دج/ دولار ومن الواضح أن تقلبات سعر صرف الدولار أمام اليورو انعكست على العملة الوطنية الذي يرتكز في تحديده على سلة من العملات لتقدير سعر صرفه، ومع ذلك فإنه عرف أكبر فارق مع الدولار، في حين كان سعر الصرف بين الدينار واليورو بوتيرة أقل ، حيث بلغ 106,90 دينار سنة 2014 و111,17 دج سنة 2015 ، و 137,28 دينار سنة 2017 ، و 135,05 دينار سنة 2018 ليواصل قيمته في الارتفاع ويسجل أعلى سعر له سنة 2021 مسجلا قيمة 156,91 دج.
- من خلال تطور سعر الصرف يتضح أن العملة الوطنية عرف مراجعة دورية سعر الصف خاصة مع الدولار، هذا الأخير يعتبر العملة المرجعية للمبادلات التجارية لاسيما صادرات المحروقات، وبالتالي فإن انخفاض قيمة الدينار مقابل ارتفاع الدولار يسمح حسابيا بدعم قيمة الصادرات المقيمة بالدولار وتضخيمها ، كما يضخم أيضا حساب الايرادات واحتياطي الصرف المقيد بالعملة الأمريكية والتي تمثل 45 % من إجمالي الاحتياطي الجزائري المحولة على شكل سندات الخزينة، حيث يعتبر المحللين الاقتصاديين، أن تراجع سعر صرف العملة بالنسبة لعملة تفضيلية أو مجموعة عملات مرجعية، هي عملية هيكلية تتم لأسباب وأهداف من بينها ضرورة دعم الاقتصاد و التجارة الخارجية أو حماية العملة على المدى المتوسط على الأرجح، من خلال إعادة المراجعة أو إعادة تقييم العملة بشكل دوري ومنتظم ، كما يمكن أن تقوم السلطات النقدية من خلال البنك المركزي بالمراجعة لعوامل تقنية محضة وهذا من أجل تصحيح القيمة الإسمية للعملة، على عكس ذلك تخفيض قيمة العملة بطلب من الهيئات الدولية النقدية مثل صندوق النقد الدولي .

غالبا ما يكون تأثير محدود وقابل للتغيير دوريا على عكس الأولى يكون التأثير عالي على مستوى التوازنات الاقتصادية ومستويات التضخم، إذ ما يلاحظ أن الجزائر تقوم بمراجعة سعر صرف الدينار منذ سنوات، بهدف ضمان التوازنات الاقتصادية والتجارية.

2. بالنسبة لأثر تخفيض سعر الصرف على الصادرات و الواردات:

- نلاحظ أن هناك تأثير غير مباشر لتقلبات سعر الصرف للدولار بالنسبة للأورو وذلك من خلال التأثير على عائدات المحروقات، وهذا ما ينعكس سلبا على قيمة احتياطي الصرف الأجنبي ويؤدي إلى تآكلها، وبالتالي فإن التغييرات التي تطرأ على سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو لا تؤثر بشكل مباشر على رصيد الميزان التجاري (حيث كلما انخفض سعر الدولار بالنسبة للأورو انخفضت القدرة الشرائية لعائدات المحروقات مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الواردات خاصة تلك المسعرة بالأورو، بحيث تقدر وارادت الجزائر من الاتحاد الأوروبي بحوالي 65%، وهذا ما يجعل الميزان التجاري يحقق خسارة غير مباشرة من جهتين، فمن جهة يتم تصدير المحروقات بسعر صرف منخفض، ومن جهة أخرى يتم الاستيراد بسعر صرف مرتفع من منطقة الاتحاد الأوروبي، بحيث بلغت قيمة الصادرات الإجمالية سنة 2014 قيمة 60,12 مليار دولار وعند تقييمها بعملة الأورو فهي لا تتجاوز 44,87 مليار يورو، كما نلاحظ أن قيمة الصادرات في تراجع مستمر إلى أن وصلت سنة 2020 بقيمة 21.93 مليار دولار وهذا بسبب الظروف التي شهدها العالم بسبب الجائحة، لترتفع الصادرات من جديد سنة 2021 لتصل إلى 38,36 مليار دولار وهذا نتيجة تحسن الوضعية الصحية في العالم وتراجع انتشار جائحة كورونا وانتعاش القطاع الاقتصادي بالإضافة إلى سعي الدولة إلى تشجيع المنتوج المحلي بهدف الخروج من دائرة الاعتماد على صادرات المحروقات وتنويع الإنتاج الوطني لزيادة نسبة الصادرات غير النفطية، ولأن قطاع الصادرات الجزائرية الذي يعتمد بصفة شبه كلية على قطاع النفط التي يسعر بالدولار الأمريكي، ففي محاولة تقييم قيمة الصادرات من قطاع المحروقات بعملة اليورو ، سنلاحظ انخفاض قيمتها بنفس وتيرة تراجع سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو ونفس الملاحظة بالنسبة للاحتياطات النقدية فعند تقييمها بالأورو نلاحظ تدهور قيمتها بنفس وتيرة تدهور سعر صرف الدولار.

- نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك علاقة عكسية بين تخفيض سعر الصرف بالنسبة للأورو وتطور قيمة الواردات حيث أنه كلما انخفض سعر صرف الدينار ترتفع قيمة الواردات جراء هذه السياسة في حين كان من المفروض أن تطبيق هذه الأداة السعرية تساهم في تراجع نسبة الواردات لا الزيادة في قيمتها، ويرجع سبب عدم تبعية الواردات في تغير سعر صرف العملة المحلية إلى المتطلبات الداخلية للسلع خاصة تلك المتعلقة بالتجهيز حيث ازداد الطلب عليها نتيجة البرامج التنموية التي شرعت فيها السلطات خلال الفترة (2014-2021) ، وبما أن معظم هذه السلع هي سلع التجهيز الصناعي فهي غير متوفرة داخليا فتعتبر السوق الخارجية كقناة لإشباع الطلب الداخلي على هذه السلع وخاصة في ظل توفر الموارد المالية العائدة من النفط، فبالرغم من تراجع قيمة الواردات التي بلغت سنة 2014 قيمة 59.69 مليار دولار وبحلول سنة 2021 وصلت إلى قيمة 37.46 مليار دولار أي معدل انخفاض قدر ب 37.24% ما يعكس التزامات الجزائر الدولية في إطار التجارة الخارجية والتبادل التجاري ، خاصة ما تعلق ببنود صريحة في اتفاقية الشراكة خاصة مع الاتحاد الأوروبي ومفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة قلصت من صلاحية تحرك الحكومة في إطار كيفيات خفض فاتورة الاستيراد ، وهذا ما دفع بالسلطات النقدية إلى اتباع سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري بهدف الحد من النمو المتزايد للواردات من السلع ، إلا أن هذه السياسة لم تحقق الأهداف المرجوة التي أدت كنتيجة تراجع حجم الصادرات من النفط وارتفاع الواردات، بحكم أن صادرات المحروقات تحدد أسعارها في الأسواق العالمية بالعملة المرجعية الدولار الأمريكي.
- نلاحظ من الجدول كذلك أن التغير في سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة لم يمارس أي انعكاس إيجابي على رصيد ميزان المدفوعات الذي بقي في حالة عجز دائم ومستمر طيلة مدة الدراسة ولم يساهم في تحقيق فائض الذي يمكن من استرجاع حالة التوازن ، بحيث سجل سنة 2015 أعلى عجز له ب27.53 مليار دولار لينخفض العجز ويصل إلى 1.66 مليار دولار نتيجة تحسن أسعار المحروقات في السوق العالمية التي أدت إلى تسجيل فائض على مستوى رصيد الميزان التجاري الذي أثر إيجابيا على رصيد ميزان المدفوعات.

- ويعود السبب إلى خصوصية الصادرات الجزائرية بشكل خاص كونها مرتبطة بأسعار النفط في ظل ضعف مساهمة القطاعات خارج النفط نظرا لغياب التنويع الاقتصادي في المنتجات، بحيث أن ميزان المدفوعات مرتبط بشكل كبير بأسعار النفط ، على العكس من سعر الصرف غالبا ما كان تأثيره على ميزان المدفوعات محدودا مقارنة بتأثير أسعار النفط بحكم اعتماد الاقتصاد على المنتوجات النفطية فقط.

المطلب الثاني: تحليل أثر الحصيلة الجمركية على الصادرات والواردات خلال الفترة 2014-2021

عرفت الجزائر في الفترة ما بين 2014-2021 تعديلات متكررة في التعريفة الجمركية في إطار السياسة التجارية الحمائية الهادفة إلى الحد من العجز الخارجي وتحسين توازن ميزان المدفوعات وتقليص الواردات وتحسين رصيد الحساب الجاري، خاصة في ظل الانخفاض الحاد لأسعار النفط ، بحيث لجأت الجزائر إلى فرض رسوم إضافية وقائية تصل إلى 200% لحماية بعض القطاعات المحلية فالإحصائيات تظهر أن معدل الرسوم الجمركية الإجمالي لمتوسط السلع في الجزائر كان في حدود 8.3% في 2014 وعرف ارتفاعا طفيفا سنة 2021 نحو 10,3% سنة 2021[1]، بالإضافة إلى اعتماد قيود غير جمركية مرافقة، على غرار نظام تراخيص الاستيراد والحصص سعيا لحماية الإنتاج الوطني و توفير موارد جبائية.

و لدراسة تأثير التخفيض في معدلات التعريفة الجمركية على ميزان المدفوعات الجزائري لابد أولا من التطرق لتطور الحصيلة الجمركية الناتجة عن الحركية التجارية من و إلى الجزائر.

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لتأثير الحصيلة الجمركية التي تنتج عن التغير في معدل التعريفة الجمركية في شقين، الشق الأول تأثيرها على للصادرات والشق الثاني أثرها على الواردات، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] Algeria tariff rate, all products,www.ycharts.com ,date de consultation 24/01/2026 14 :31 h.

الجدول رقم (30-03): تطورات الإيرادات الجمركية، الصادرات – الواردات ما بين 2014-2021

الوحدة: مليار دينار جزائري/

السنوات	الإيرادات الجمركية	الصادرات	الواردات
2014	908,47	4917.59	4179.70
2015	1000.66	3456.83	5193.46
2016	980,50	3161.34	4708.90
2017	1005,80	3557.27	4898.06
2018	1026,30	3519.11	4605.11
2019	1097,86	3582.22	4200.01
2020	1035	2382.05	3442.00
2021	1036	3600.11	3380.00

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات المديرية العامة للجمارك www.douane.gov.dz وتقارير بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع: 2026/01/24 الساعة 14:08.

الشكل رقم (15-03): تطور الحصيلة الجمركية، الصادرات والواردات للفترة ما بين 2014-2021

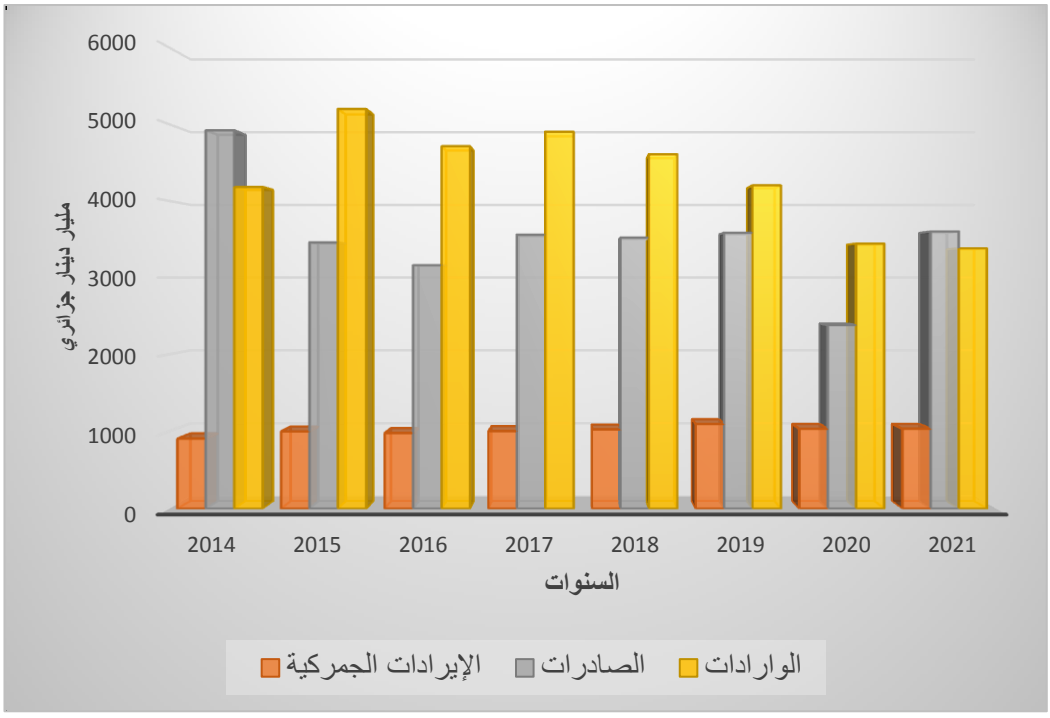

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (26-03)

خلصت القراءة التحليلية للجدول والشكل البياني السابقين إلى ما يلي:

بالنسبة للصادرات:

- عرفت الايرادات الجمركية في بداية 2014 حوالي 908,47 مليار دينار تزامنا مع تراجع أسعار النفط أين سجلت الصادرات قيمة 4917.59 مليار دج ، لتعرف انخفاضا بشكل محسوس بقيمة 3456.83 مليار دج سنة2015 بنسبة تراجع حوالي 43% ، إلا أن حصيلة الرسوم الجمركية عرفت ارتفاعا بحيث سجلت 1000.66 مليار دينار، لتبقى حصيلة الإيرادات الجمركية متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض إلى سنة 2019 أين سجلت أعلى قيمة لها ب 1097.86 مليار دج مقابل 3582.22 مليار دج للصادرات التي عرفت تقلبات نتيجة تداعيات الأزمة النفطية بحكم أن 90% هي صادرات نفطية ، و مع تخفيض معدلات التعريفة الجمركية فإن هذا يساعد على زيادة الواردات الناتجة عن زيادة مماثلة في الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وارتفاع الطلب على النفط الجزائري، لتعرف تراجعا طفيفا سنة 2020 بحكم الوضع الصحي في العالم وإجراءات الاغلاق الكلي إلا أن ذلك لم يؤثر بشكل كبير على الإيرادات الجمركية لارتباطها بحجم الواردات وتبقى قيمة الصادرات في تراجع مستمر نتيجة تهاوي أسعار النفط، وبالتالي ما يمكن استنتاجه أن تأثير الإيرادات الجمركية على قيمة الصادرات يبقى ضعيف ولم تؤدي إلى تعزيز كبير للصادرات بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية الوطنية، ومحدودية تنافسية الاقتصاد الوطني واعتماد الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014-2021 على المحروقات.

بالنسبة للواردات:

- من خلال الشكل أعلاه كانت المبالغ المستردة من الإدارة الجمركية سنة 2015 بقيمة 1000.66 مليار دينار مقابل 908.47 مليار سنة 2014 و بالمقابل عرفت الواردات الجزائرية تراجعا محسوسا بحيث سجلت سنة 2015 قيمة 5193.46 مليار دينار مقابل 4179.70 مليار دولار سنة 2014 و 4708.90 مليار دولار سنة 2016 تزامنا مع بداية تطبيق السلطات لسياسات ترشيد الاستيراد أكثر تقييدا باستخدامها للتعريفات كأداة لتقليل الاعتماد على الخارج وتشجيع الإنتاج المحلي وحماية الصناعات المحلية، وهذا لمواجهة انخفاض أسعار النفط مما زادت الرسوم الجمركية على بعض السلع مما أدى إلى تراجع الكميات المستوردة خاصة في القطاعات

غير الأساسية، ومع استمرار سياسة ترشيد الواردات للفترة ما بين (2017-2019) مع التركيز على

- تقليل استيراد السلع الكمالية وتشجيع الإنتاج المحلي، بحيث عرفت الواردات تراجعا طرديا: 4898.06، 4605.11، 4200.01 مليار دج على التوالي، غير أن هذا التحسن يبقى محدودا ومؤقتا نظرا لاستمرار حاجة القطاعات إلى سلع وسيطيه وتجهيزات ضرورية للإنتاج المحلي، لتنخفض الإيرادات الجمركية انخفاضا طفيفا سنتي 2020 و2021 مقابل تراجع حجم الواردات التي وصلت إلى 3380 مليار دينار جزائري سنة 2021 بسبب تقلص التجارة الخارجية جراء الأزمة الصحية واستمرار تطبيق الإجراءات التقييدية على الاستيراد عن طريق رفع التعريفة الجمركية والرسوم الوقائية ما أدى إلى تراجع نسبي في حجم الواردات، وهذا ما ينعكس إيجابيا على وضعية الميزان التجاري من خلال تقليص العجز على المدى القصير ، وبالتالي تحسين وضعية الحساب الجاري، ومنه التخفيف النسبي من اختلالات ميزان المدفوعات لكنها لم تؤدي إلى تحقيق توازن مستدام على مستوى هذا الأخير ، ويعود ذلك أساسا إلى الاعتماد الهيكلي على صادرات النفط وضعف القاعدة التصديرية.
- ما يمكن استنتاجه أن تأثير السياسة الجمركية يظهر في الميزان التجاري و بالتالي فإنه في حالة وجود فائض ناتج عن تجاوز قيمة الصادرات للواردات فإن معدلات التعريفة الجمركية ستعرف نوعا من التخفيض بغية زيادة الواردات و امتصاص الفوائض المحققة، و العكس في حالة العجز، فإن المعدلات سترتفع مما يخفض من قيمة الواردات مقارنة بالصادرات فيحدث توازن، وهذا باعتبار أن الدول الأخرى لا تتبع نفس السياسات.

المطلب الثالث: أثر فرض نظام الحصص ورخص الاستيراد على بنية الواردات في الجزائر

تبنت السلطات الجزائرية سياسات تجارية غير تقليدية بتطبيق إجراءات إدارية في إدارة عملية الاستيراد من خلال نظام الحصص والرخص الاستيرادية ، بهدف التحكم في معدل وحجم الواردات وتقليص الضغط على ميزان المدفوعات، فالمتغيرات الاقتصادية الدولية التي أثرت في ميزان المدفوعات هي التي دفعت الدولة إلى اللجوء لهذه السياسات التجارية الحمائية ، وفرض رقابة صارمة على سوق

المنتجات المستوردة ونشاط الموردين وتطهير القطاع من المتعاملين الذين لا يستوفي فيهم الشروط القانونية أو الذين لا يحترمون قواعد التجارة الخارجية وكذا المتهربين من الضرائب.

حيث كان يهدف المشرع تقليص فاتورة الاستيراد التي تكلف خزينة الدولة مبالغ ضخمة لاسيما المنتجات الغذائية وغير الغذائية، ، والتي تنتج أغلبها محليا. فبعد الأزمة النفطية لسنة 2014 اضطرت الجزائر إلى ترشيد النفقات تبعها في ذلك تخفيض الواردات من خلال ضبطها كما ونوعا.

قبل التطرق إلى عرض بعض الاحصائيات المتعلقة بأثر فرض نظام الحصص ورخص الاستيراد على بنية الواردات في الجزائر، نوضح من خلال الجدول التالي أهم الشركاء الاقتصاديين من خلال توزيع المبادلات التجارية للجزائر حسب المناطق الجغرافية مع نسب تغير الواردات بالنسبة لسنتي 2019 و 2020 .

الجدول رقم (31-03): أهم الشركاء التجاريين للجزائر حسب المناطق الجغرافية لسنة 2020

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المناطق		2019		2020		نسبة التغير
		القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة %	%
أفريقيا	تونس	331.82	24.77	228.20	20.30	31.23%
	مصر	584.28	43.62	559.55	49.76	%-4.23
	افريقيا	**1339.57**	**3.19**	**1124.39**	**3.27**	**%16.06-**
أمريكا	الأرجنتين	1812.59	32.16	1384.04	25.88	-23.64%
	البرازيل	1136.21	20.16	1336.36	24.99	17.62%
	الولايات المتحدة	1418.66	25.17	1400.98	26.19	-1.25%
	أمريكا	**5635.35**	**13.44**	**5348.33**	**15.55**	**-5.09%**
آسيا	الصين	7654.26	52.03	5782.35	51.37	-24.46%
	تركيا	2141.10	14.55	1478.43	13.14	-30.95%
	الهند	968.70	6.58	731.88	6.50	-24.45%
	العربية السعودية	625.41	4.25	552.57	4.91	-11.65%
	آسيا	**14712.47**	**35.08**	**11255.27**	**32.73**	**23.50-%**
أوروبا	باق الدول	20246.74	48.28	16663.65	48.45	17.70-
	الاتحاد الأوروبي	18563.75	91.69	14812.64	88.89	20.21-
المجموع الكلي		**41934.12**	**%100**	**34391.64**	**%100**	**-17.99%**

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات تقرير إحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر لسنة 2020 متاح على الرابط: www.douane.gov.dz

بعد انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي وقعت على اتفاقيات اقتصادية مع معظم دول العالم، وتحدد أهمية كل شريك اقتصادي بحجم المبادلات التجارية التي تجمعه مع الجزائر بشقيها الاستيراد والتصدير، وعليه ما يوضحه الجدول السابق الذي يمكن استخلاص منه ما يلي:

- يظهر ارتباط الجزائر تجاريا بالدول الأوروبية وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من انخفاض قيمتها بمقدار 20.21 % مقارنة بالسنة السابقة إلا أن نسبة التعامل مع الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2020 بلغت 88.89 % من إجمالي المبادلات التجارية بشقيها الصادرات والواردات بقيمة 14.81 مليار دولار، أما باقي الدول الأوروبية على سبيل المثال: إيطاليا وفرنسا وإسبانيا كانت قيمة المبادلات سنة 2020 ب 16.66 مليار دولار بنسبة 48.45 بنسبة تراجع قدرت ب17.70 %، إلا أن هذا لم يؤثر كون أن الاتحاد الأوروبي وبقية دول قارة أوروبا يعتبران الشريك التجاري الأول في التجارة الخارجية مع متوسط قدر بحوالي 30 مليار دولار كصادرات للاتحاد أغلبها صادرات نفطية بحيث لم تتجاوز الصادرات غير النفطية نسبة 5% رغم الإعفاءات الجمركية ما يعكس ضعف الاستفادة الهيكلية من الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، وحوالي 18 إلى 22 مليار دولار كواردات للفترة ما بين 2014- 2021 محققة الجزائر فائض لصالحها؛
- تليها دول أسيا وأوقيانوسيا وعلى رأسها الصين فكانت لها حصة معتبرة من التبادلات التجارية مع الجزائر حيث شكل قيمة 51.37 % من إجمالي المبادلات التجارية للجزائر بقيمة 5782 مليون دولار أمريكي رغم أنها سجلت تراجعا بنسبة 24.46% عن سنة 2019 ورغما عن ذلك كان متوسط المبادلات مع الصين لا يتجاوز قيمة 1.5 مليار دولار كصادرات و 9 مليار دولار كواردات مع جعل عجز الميزان التجاري الجزائري مع الصين مستمرا خلال الفترة 2015-2020؛
- في حين كان التبادل التجاري مع الدول الإفريقية والأمريكية ضعيفا بنسبة 15.55 % قدرت نسب التراجع ب 15.55% بحيث كانت متوسط المبادلات التصديرية نحو أمريكا الشمالية ما بين 8 إلى 12 مليار دولار وواردات ما بين 3 إلى 5 مليار دولار ما سمح للجزائر بتسجيل فائض كبير في الميزان التجاري الناتج عن تصدير الغاز الطبيعي والمنتجات الطاقوية، و3.27% نسبة المبادلات مع الدول الافريقية بسبب ضعف الصادرات والبنية اللوجستية والمصرفية غير المكتملة بحيق يعتبر تأثرها محدود قبل سنة 2021.

وهذا ما يؤكد ضعف التجارة البينية للجزائر وتبعيتها للدول الغربية ما يجعلها عرضة للأزمات الخارجية.

- ما يلاحظ كذاك أن نسبة التبادل التجاري مع الدول العربية (منطقة التجارة الحرة) وأهم شركائها مصر والسعودية كانت قيم ضعيفة فقد بلغت قيمة المبادلات مع مصر حوالي 559 مليون دولار سنة 2020 و552 مليون دولار للسعودية، رغم الاعفاء الجمركي الكامل لم تتحول اتفاقية المنطقة العربية إلى سوق بديلة حقيقية للصادرات الجزائرية لتكوين العملة الصعبة بل ظلت مستوردة صافية ما حد أثرها الإيجابي على ميزان المدفوعات.

كخلاصة تحليلية تظهر البيانات أن المبادلات التجارية الجزائرية مع بقية المناطق في العالم اتسمت بتركيز جغرافي مرتفع، بحيث يستحوذ الاتحاد الأوروبي وآسيا على أكثر من 70% من إجمالي التجارة الخارجية، ورغم تعدد الاتفاقيات التجارية (عربية/ إفريقية/ أوروبية) فإن أثرها على تنويع الشركاء والصادرات بقي محدودا.

بعد ذلك نتطرق إلى عرض بنية واردات بعض المنتجات الجزائرية وتبيان تغير نسبها خلال نفس الفترة، أي سنتي 2019-2020.

الجدول رقم (32-03): وارادات المنتجات الغذائية والحيوانات الحية

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الرمز	المنتجات الأساسية	2019		2020		نسبة التغيير
		القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	
041	القمح والمعادن غير المعالجة	1729.12	23.13	1641.26	21.82	-5.08
022	حليب وكريمة الحليب ومنتجات الألبان (الجبن والزبدة)	1099.61	14.71	1404.57	18.67	27.73
044	الذرة غير المطحونة باستثناء الذرة الحلوة	871.86	11.66	907.69	12.07	4.11
061	السكريات والعسل	725.69	9.71	773.62	10.28	6.60
098	منتجات وتحضيرات غذائية غير مصنفة	478.02	6.39	470.93	6.26	-1.48
081	أعلاف الحيوانات	561.93	7.52	367.25	4.88	-34.64
057	الفراكه ، الفواكه المقطعة، باستثناء الفواكه المغلفة بالرقائق، البذور الزيتية الطازجة	276.44	3.70	298.76	3.97	8.07

	والمجففة					
054	خضروات وأعشاب طازجة أو مبردة أو مجمدة او معلبة	341.10	4.56	273.8	3.64	19.73-
071	القهوة وبدائلها	275.87	3.69	261.9	3.48	5.06-
001	الحيوانات الحية وحيوانات القسم 03	275.27	3.68	222.5	2.96	19.17-
المجموع الفرعي		**6634.91**	**88.74**	**6622.28**	**88.03**	**0.19-**
أخرى		**841.75**	**11.26**	**900.49**	**11.97**	**6.98**
المجموع الكلي		**7466.76**	**%100**	**7522.77**	**%100**	**0.62**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات تقرير إحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر لسنة 2020 متاح على الرابط: www.douane.gov.dz

ما يلاحظ من الجدول أن حصة المنتجات الغذائية والحيوانات الحية جاءت في المرتبة الثانية في هيكل الواردات المحققة لسنة 2020 بحصة إجمالية قدرت نسبتها 21.87% من القيمة الاجمالية، وبارتفاع طفيف قدره 0.62% مقارنة بسنة 2019، بحيث مس الارتفاع كل من منتجات الحليب ومشتقات الألبان أين تبقى حصص استيرادها مرتفعة للمتطلبات الكبيرة للسوق الوطنية بمعدل 27.73%، الفواكه 8.07% (فواكه استوائية وأخرى لا تنتج محليا)، السكر و العسل 6.61% أما المواد التي شهدت انخفاضا في وبالتالي تراجع الحصة الاستيرادية المخصص لها تتمثل في أغذية الأنعام بمعدل 34.65% والحيوانات الحية بمعدل 19.17% ، ويرجع ذلك للسياسات التجارية المتبعة من طرف السلطات بتقييد استيراد مواد يحقق فيه الاقتصاد الوطني انتعاشا ملحوظا خاصة في إنتاج الحبوب وأعلاف الحيوانات بهدف تقليص فاتورة الاستيراد التي أنهكت الخزينة العمومية، فالحكومة تسعى لدعم وتشجيع الإنتاج المحلي خاصة المنتجات الاستهلاكية عن طريق وضع برامج تنموية ومخططات استعجالية للنهوض بالقطاعات الاستراتيجية التي تساهم في تحقيق فوائض مالية على مستوى الميزان التجاري وميزان المدفوعات بشكل خاص.

الجدول رقم (33-03): وارادات المشروبات والتبغ

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المجموعة	المنتجات الأساسية	2019		2020		نسبة التغيير
		القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	
122	منتجات التبغ المصنعة أو تلك لتي تحتوي على بدائل التبغ	312.19	75.63	311.05	81.30	0.37-
121	تبغ غير مصنع، نفايات التبغ	51.05	12.37	35.37	9.24	30.71-
112	مشروبات كحولية	46.37	11.23	31.07	8.12	33.00-
111	مشروبات كحولية غير مصنفة	3.15	0.76	5.10	1.33	61.90
المجموع		**412.26**	**%100**	**382.59**	**%100**	**-7.31**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات تقرير إحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر لسنة 2020 متاح على الرابط: www.douane.gov.dz

- تحتل المنتجات المكونة لهذا القسم المرتبة التاسعة من قائمة المنتجات المستوردة خلال سنة 2020 ، وذلك ب 1.11%من القيمة الكلية للواردات، فهي بذلك سجلت انخفاضات قدره 7.31% مقارنة بسنة 2019 ، أي من 412.76 مليون دولار أمريكي إلى 382.60 مليون دولار امريكي، وفي هذا الشأن حققت المشروبات الكحولية انخفاضا محسوسا قدرت ب 33% مقارنة بسنة 2019 فيما عرفت منتجات التبغ غير مصنع تراجعا كبيرا بنسبة 30.71% لتشهد المشروبات الكحولية غير مصنفة ارتفاعا قدر ب 61%، يرجع ذلك للسياسة التجارية الحمائية المطبقة والتي تسعى دائما إلى خفض حجم الواردات كما أن الوضعية الاقتصادية السائدة في العالم سنة 2020 بسبب انتشار جائحة كورونا جعلت حركية التجارة الخارجية في حالة ركود، كما أن تطور الصناعة المحلية في هذا المجال ودعم المؤسسات الناشئة ساهمت في الحد من استيراد هذا النوع من المنتجات.

الجدول رقم (34-03): واردات المنتجات القابلة للأكل و المعادن، الزيوت والمنتجات المرافقة

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المجموعة	المنتجات الأساسية	2019		2020		نسبة التغيير
		القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	
334	زيوت البترول أو المعادن القارة والمنتجات الاخرى للبترول	966.15	71.04	540.24	64.28	44.08-
335	منتجات مخلفات البترول والمواد الخام	268.35	19.73	245.48	29.21	8.52-
325	منتجات الفحم والزيوت	112.42	8.27	41.72	4.96	62.89-
321	المنتجات الفحمية مسحوقة غير متكتلة	9.34	0.69	7.24	0.86	22.48-
المجموع الفرعي		**1356.26**	**99.72**	**834.64**	**99.32**	**38.46-**
أخرى		**3.79**	**0.28**	**5.74**	**0.68**	**51.45**
المجموع الكلي		**1360.05**	**%100**	**840.42**	**%100**	**38.21-**

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات تقرير إحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر لسنة 2020 متاح على الرابط: www.douane.gov.dz

نلاحظ من الجدول أن واردات الوقود والمعادن بلغت ما قيمته 840.42 مليون دولار مقابل 1.36 مليار دولار سنة 2019 بنسبة تراجع قدرت ب 38.21 % ، في حين تمثل أهم منتجات هذه المجموعة زيوت البترول أو المعادن القارة والمنتجات الأخرى للبترول والتي سجلت على التوالي نسب قدرها 64.28% و29.21%، وبالإجمال عرفت عملية الاستيراد هذه المنتجات 62.89%.

غير أن تطبيق نظام الرخص يثير مسألة اخلال الجزائر بأحكام اتفاق الشراكة حيث تنص المادة 17 من الاتفاق على إلغاء القيود الكمية السارية أو التي سيتم إدخالها بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، بينما تسمح المادة 11 من اتفاق الجات بشأن التعريفات والتجارة، بلجوء الأطراف للحدود الكمية في حدود ضيقة رغم منعها عموما إلا في حالات استثنائية تتعلق بحماية ميزان المدفوعات والصناعة المحلية[1].

[1] بخدة زقار، لعلا نورية، أنماط السياسات التجارية – تحليل تأثير سياسة الحماية التجارية (حصص الاستيراد)على التشغيل–، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 11، العدد 03، 2022، ص 186.

ما يمكن استنتاجه من خلال التحليلات السابقة لمختلف الجداول أن الجزائر اعتمدت تقييد الاستيراد عبر الحصص ورخص الاستيراد بهدف تقليص حجم الواردات غير الأساسية وتخفيف بعض القيود على السلع الأساسية والاستراتيجية من أجل تحفيز الصناعات الوطنية على زيادة الإنتاج ودعم المنتوج المحلي لتقليل الاعتماد عل الاستيراد بهدف تحسين ميزان الحسابات الجارية الذي يلعب دورا مهما في تحسين توازن ميزان المدفوعات على المدى القصير ومنه الحد من الطلب على العملة الأجنبية لاسيما خلال فترات تراجع أسعار النفط وانخفاض الإيرادات الخارجية.

المطلب الرابع: تفعيل دور السياسات التجارية في ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات

يعتبر تفعيل دور السياسات التجارية في تقليص الواردات وترشيدها وتنمية المنتوج المحلي و تثمينه لأجل تعزيز الإمكانيات الوطنية على التصدير من أهم الإصلاحات الاقتصادية الواجب تجسيدها في الفترة المقبلة في الجزائر، و هو ما يتطلب تحليل نتائج التدابير التجارية السابقة و دراسة انعكاساتها على المتعاملين الاقتصاديين من أجل مواجهة المعوقات وتصحيح الأخطاء و بناء الاستراتيجيات المناسبة.

الفرع الأول: تحليل أثر السياسات التجارية في تشجيع التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات

قامت السلطات العليا في الجزائر من خلال أجهزتها التنفيذية إلى تبني مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تتعلق بسياستها التجارية بهدف تحسين مستوى أداء القطاعات الاقتصادية خارج قطاع النفط من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي أولا ثم توجيه الفائض من الإنتاج الوطني نحو عملية التصدير، وعلى الرغم من اعتماد أدوات كمية : نظام الحصص و فرض رخص الاستيراد لعدد معتبر من السلع والمنتجات الذي تم اعتماده بدءا من سنة 2016، وأساليب سعرية :كتخفيض قيمة العملة والتعريفات الجمركية إلا أن أداء التجارة الخارجية في الجزائر لم يحقق نتائج إيجابية، واستمر رصيد ميزان المدفوعات يسجل قيما سالبة على مدار سنوات الدراسة ، متأثرا بطريقة مباشرة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

و كنتيجة لعدم قدرة القطاعات الاقتصادية في الدولة على تغطية العجز و توفير مختلف المنتجات في السوق المحلي لم تتمكن الدولة من التحكم في سياسة إحلال الواردات، ولا حتى كبح وتيرة ارتفاعها المستمر إلا بنسب جد متواضعة حيث انخفضت من 51.702 مليار دولار سنة 2015 إلى 42.22 مليار دولار سنة 2016 ، ثم سرعان ما عرفت ارتفاعا جديدا في سنتي 2017 و 2018 لتصل إلى 46.02 مليار دولار تقريبا، على عكس ما كان منتظرا بعد زيادة الإجراءات الإدارية و الجمركية وكذا تشديد التدابير البنكية على عمليات الاستيراد في إطار سياسة التقشف[1] .

أما فيما يتعلق بتأثير السياسة التجارية المنتهجة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات فقد عرفت تراجعا معتبرا منذ تطبيق إجراءات حظر بعض المنتجات ونظام الحصص الواردة في قانون المالية 2016، وهو ما كان نتيجة لانعكاسات هذه السياسات على القطاعين الزراعي والصناعي بصفة خاصة، إذ سجل القطاع الزراعي تراجعا في النمو سنة 2016 بمعدل انخفاض 1.8 ثم انخفض إلى 1 % سنة 2017 و يرجع السبب في هذا التراجع إلى منع استيراد بعض المنتجات الزراعية الأساسية التي يتطلبها القطاع ، ليعرف انتعاشا بعد ذلك خلال سنة 2018 خاصة بعد إلغاء الحظر على بعض هذه المواد ليحقق نموا بنسبة 5%[2]، و هو ما ساعد على ارتفاع حجم الصادرات من المواد الغذائية خلال السنوات اللاحقة.

أما فيما يخص القطاع الصناعي فقد عرف انخفاضا في معدل نموه بنسبة 3.8 % سنة 2016 هو كذلك متأثرا بالإجراءات المتخذة في إطار السياسات التجارية المنتهجة ومنها حظر استيراد بعض المواد الصناعية ما فرض على المؤسسات الوطنية الناشطة في القطاع استخدام المواد الأولية المحلية المتوفرة في السوق المحلية التي تحتاجها الصناعات التحويلية، مما أدى إلى ارتفاع معدل نموه سنة 2017 إلى 4.7 % ، مما انعكس إيجابيا على تعزيز صادرات القطاع في هذه السنة[3]، إلا أن إلغاء الدولة الحظر في إطار تدابير 2018 أدى إلى انخفاض معدل نمو هذا القطاع من جديد وانخفاض صادراته كذلك.

[1] بركان أنيسة، مرجع سابق، ص 33.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر ديسمبر 2019، ص 15.

[3] التقرير السنوي ، مرجع سبق ذكره، ص 21.

يمكن القول أن السياسات التجارية التي طبقتها الدولة لم يكن لها تأثير كبير على حماية و تشجيع الإنتاج الوطني، وبالتالي أبطئ فاعليتها في تنويع سلة الصادرات خارج قطاع المحروقات وساهم في تقليص حجم الواردات، و هو ما يضعها أمام حتمية انتهاج إجراءات أكثر فاعلية تكون قادرة على الخروج بالاقتصاد الجزائري من سيطرة قطاع المحروقات عليه.

الفرع الثاني: صعوبات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر

لا تزال منظومة التجارة الخارجية في الجزائر تعاني من عدد من المشاكل التي تعرقل دخول الكفئ في الاقتصاد العالمي فبالرغم من التطورات التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، ومن أبرز الصعوبات التي تواجه التجارة الخارجية نجد :

1) الصعوبات المؤسسية:

- عدم تطور وظيفة التصدير لدى هيكل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، بالإضافة إلى إهمال وظيفة التسويق الدولي التي تعتبر وظيفة مهمة في الهيكل التنظيمي الجديد المعاصر للمؤسسة بحكم فتحه لقنوات توزيع المنتجات نحو الأسواق الخارجية بهدف تنشيط التجارة المحلية.
- عدم تفعيل نظام الجودة وتصميم المنتجات وتغليفها وتوزيعها، مما نتج عنه ضعف القدرة على قياس القوة التصديرية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصادي كخيار أساسي ضمن خيارات عمليات الإنتاج نظرا لانعدام الخبرة في هذا المجال، وبالمقابل هيمنة فكرة الاستيراد.
- تعاني المؤسسة الجزائرية من عدم الكفاءة التنافسية التي تمكنها من إنتاجها سلعا وطنية ذو جودة وبمواصفات عالية وفق المعايير العالمية لمواجهة نظيرتها من السلع في الأسواق الخارجية و بأسعار تنافسية.

2) الصعوبات التنظيمية:

- سوء تسيير وتوجيه الايرادات المالية بالصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات نحو الخيارات الأكثر فاعلية و كفاءة.
- تداخل المهام لمختلف الهيئات الموكل إليها مهمة حماية المنتج الوطني وترقيته.

- غياب الخطط الاستراتيجية الدقيقة لإنعاش الاقتصاد الوطني وتنمية قطاع التصدير خارج قطاع النفط في ظل التشابك الموجود بين الأسواق الوطنية والخارجية.
- تطبيق عشوائي وغير مدروس للإجراءات والتدابير المنتهجة ضمن القوانين المنصوص عليها خاصة فيما يتعلق بتطبيق مختلف أدوات السياسات التجارية.

3) الصعوبات الاقتصادية:

- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر لتقلبات السوق، مما يؤدي إلى عدم التجاوب مع تغيرات الأسعار وكذا الاستجابة لمستوى الطلب المحلي قبل الخارجي.
- عدم الاهتمام الجاد والكافي بالقطاعات الاقتصادية المنتجة الذي تعتبر الشريان الأساسي في أي اقتصاد فضلا عن الموارد المالية الضخمة المتأتية منها خاصة العملة الصعبة في المبادلات التجارية الدولية مما تؤدي إلى تسجيل فوائض على مستوى الميزان التجاري مما يسمح بتحسين رصيد ميزان المدفوعات.
- التركيز على تطوير الصناعات الكبرى إلا أن نتائجها لم تكن كافية مع عدم إعطاء الأولوية لدعم وتشجيع المؤسسات الناشئة (الصغيرة والمتوسطة) مع ارتفاع التكاليف الانتاجية للقطاع الصناعي والتبعية التكنولوجية.

الفرع الثالث: مستقبل استراتيجية السياسات التجارية في الجزائر في ظل التحولات التجارية العالمية

تميز قطاع التجارة الخارجية في الجزائر بأحادية السياسات التجارية والمتمثلة في استهداف تجارة المحروقات بالدرجة الأولى، في حين كان من الممكن تبني سياسات تجارية قائمة على استغلال أدواتها المتنوعة باستخدام مخرجات العائدات البترولية في بناء اقتصاد وطني يواكب التطورات العالمية، قادر على خلق الثروة التي يمكن من خلالها ترقية الصادرات السلعية والحد من الاستيراد بهدف زيادة الموارد المالية من العملة الصعبة وتحسين ميزان مدفوعاتها بعيدا على الريع النفطي إلا أن ملاحظة مسار السياسة التجارية في الجزائر يبين أن صناع القرار تعمل على إيجاد حلول ظرفية ولحظية لقطاع التجارة الخارجية.

وكنتيجة لضعف بنية التجارة الخارجية واعتماده شبه كلي على الصادرات النفطية، مع عدم فعالية أدوات السياسة التجارية في تحقيق توازن لميزان المدفوعات على المدى الطويل، أصبح من الضروري تبني سياسة تجارية استراتيجية تراعي المصالح القومية وتتناسب مع القدرات المحلية الموجودة.

ولمعالجة فكرة هذا الجزء من البحث نحاول تحليل العناصر التالية:

1- استراتيجية القطاع الزراعي:

تعتمد كل الدول سواء كانت نامية أو متطورة على القطاع الزراعي في توازن هيكل التجارة الخارجية كونه قطاع حساس يؤثر على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى بدرجة كبيرة، فقد تم استخدام السياسة التجارية الزراعية في العديد من الدول والتي أصبحت اليوم وسيلة لتمويل الصناعة لاسيما أن الزراعة تمثل مصدرا لتمويل الدخل خاصة في مرحلة التنمية، إلا أن الجزائر تعاني من مشكل غياب الاستراتيجيات التجارية الواضحة بخصوص التنمية الزراعية التي توفر لها الأمن القومي ، إذ أن تفعيل القطاع الزراعي يمثل الحل الأمثل للتحرر من التبعية الاقتصادية أولا وفك رباط النفط ثانيا، فالجزائر تملك مقومات كبيرة سواء في الثروة النباتية أو الحيوانية تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية دون اللجوءّ إلى تغطيتها من الخارج بحيث تستورد الجزائر من الحبوب واللحوم والحليب سنويا ما يقارب 50% من احتياجاتها.

أ. **الثروة النباتية:**

- اتساع المساحة الزراعية: امتلاك حوالي 3 مليون هكتار من أصل 40 مليون هكتار من أجود الأراضي الزراعية الخصبة في العالم ، منها أراضي مستغلة بمساحة 5.8 مليون هكتار، 20 مليون هكتار من السهول، 9 مليون هكتار من فضاءات الصيد البحري، 2.4 مليون هكتار غابات متمركزة على المناطق الشمالية.
- تنوع الإنتاج الزراعي: من أهم المنتجات الزراعية في الجزائر نجد الحبوب والخضر الجافة ، الأشجار المثمرة التي تقدر مساحتها حوالي مليون هكتار أهمها الزيتون بمساحة 450 ألف هكتار، الكروم قلصت مساحتها لتصبح 97 ألف هكتار، الحمضيات مساحتها حوالي 65 ألف

هكتار، نجد كذلك النخيل ب 2.21 مليون نخلة موزعة على 17 ولاية بمساحة حوالي 200 ألف هكتار[1].

- الموقع الجغرافي الاستراتيجي والتنوع المناخي المتوسطي الصحراوي والذي يعتبر من أحسن المناخات الملائمة للإنتاج الزراعي بحكم مناخها المعتدل إضافة إلى الثروة المائية من سدود وأنهار ومياه جوفية باحتياطي ضخم كلها مؤشرات تسمح بإنتاجية كبيرة للقطاع الزراعي.

وعلى الرغم من امتلاكها لهذه الإمكانيات تبقى الجزائر بلدا مستوردا بالدرجة الأولى للمنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع خاصة منها الحبوب والبقوليات، كما تعتبر إنتاجية القطاع الزراعي من بين المعدلات المتدنية في المنطقة العربية، وهذا الوضع ليس له مبرر بالنظر لحجم الإمكانيات المتاحة.

ب. الثروة الحيوانية: تشكل الثروة الحيوانية ركيزة أساسية للقطاع الفلاحي وتساهم ب حوالي 35% من القيمة المضافة الزراعية، ومن اهم ما تتكون منه التركيبة الحيوانية في الجزائر: الأغنام بحوالي 30 مليون راس ، الماعز بحوالي5 ملايين رأس، الأبقار حوالي 1.8 إلى 2 مليون رأس، الابل حوالي 400 ألف رأس، الخيل بحوالي 50 ألف خيل[2] الدواجن بقوة انتاجة كبيرة للحوم البيضاء والبيض.

ج. هيكل تجارة السلع الزراعية في الجزائر:

تمثل حركية الصادرات و الواردات من المنتجات الزراعية عن وضعية التجارة الخارجية فيما يخص القطاع الزراعي وكذا عن أهمية السلع الزراعية في استراتيجية السياسة التجارية في الجزائر، وعلى سبيل المثال نذكر اهم المنتجات التي تم استيرادها من قبل الجزائر لسنة 2018

الجدول رقم (35-03): أهم المنتجات الزراعية المستوردة سنة 2018

الوحدة: مليار دولار أمريكي

المنتجات	النسب المئوية من إجمالي الواردات	القيمة
القمح	**18.21**	**1.78**
حليب مركز	**11.3**	**1.1**
حبوب الذرة	**7.38**	**0.723**

[1] مراد شوابكة . أهم الثروات الطبيعية في الجزائر www.mawdoo3.com ، تاريخ النشر 2018/02/12، تاريخ الاطلاع 2026/01/29، 15:29سا.

[2] مراد شوابكة، مرجع سابق.

قصب السكر	6.99	0.89
بقايا فول الصويا الصلبة	5.63	0.51
زيت الصويا	5.07	0.496
خشب منشور	4.08	0.99
القهوة	2.31	0.226
خضروات بقولية	2.12	0.208

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz تاريخ الاطلاع: 2026/01/29

ما يلاحظ من خلال الجدول أن القمح والحليب يتصدران قائمة المواد الزراعية المستوردة كأهم منتجات غذائية بنسبة 18.1% بقيمة 1.78 مليار دولار، و11.3% بقيمة 1.1 مليار دولار على الترتيب من اجمالي الواردات، مما يعكس أهمية هذه المواد نظرا لقلة الإنتاج الفلاحي في هذه الشعبة، تليها حبوب الذرة ب 7.38% وقصب السكر ب 6.99% ب890 مليون دولار وغيرها من المواد الأخرى الموضحة في الجدول، وقد قامت الدولة باستيراد هذا المواد نظرا لقلة الإنتاج الوطني في السوق المحلية وكسر احتكار المواد الغذائية وكبح التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية ، وما يمكن فهمه أن الدولة تستورد المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك وهو ما يعكس الصورة الحقيقية لوضعية الامن الغذائي من جهة ووضعية القطاع الزراعي من جهة أخرى.

الجدول رقم (36-03): أهم المواد الزراعية المصدرة من قبل الجزائر سنة 2018

الوحدة : مليار دولار أمريكي

المنتجات	النسبة المئوية من إجمالي الصادرات	القيمة
الفواكه الاستيوائية	33.02	0.0947
قصب السكر والسكاروز	30.61	0.0878
القشريات	5.63	0.0161
الزبدة والكاكاو	3.05	0.0876
جلود الابقار	3.02	0.0868
الأعشاب البحرية والطحالب	2.94	0.0843
جلود الحملان والضأن	2.44	0.0701
خضروات أخرى	1.28	0.0368
الرخويات	0.98	0.0282

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

يظهر الجدول السابق أن صادرات الجزائر سنة 2018 من المواد الزراعية لم تتجاوز مليار دولار بحيث تتصدر الفواكه الاستوائية قائمة المنتجات الزراعية المصدرة بقيمة 0.0947 مليار دولار تليها قصب السكر بقيمة 0.0878 مليار دولار ثم الزبدة والكاكاو بقيمة 0.0876 مليار دولار، ثم جلود الأبقار بقيمة 0.0868 مليار دولار وتأتي الخضروات في المرتبة التاسعة بقيمة 0.0368 مليار دولار، بالنظر إلى ما جاء به الجدول تبين ان صادرات القطاع الزراعي في الجزائر لا تزال ضئيلة جدا ولا ترقى إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى ما تزخر به الجزائر من مقومات وإمكانيات في المجال الزراعي، وفي نفس الوقت نرى أن استغلال الإمكانيات الحالية وفق مخطط تنموي استراتيجي للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال تطبيق سياسة تجارية واضحة من قبل الجهات المختصة تساهم في رفع نسبة الصادرات من المنتجات الزراعية ودعم التجارة الخارجية.

د. استراتيجية السياسة التجارية الزراعية في الجزائر(الاتجاهات المستقبلية)

يجب على السلطات المتخصصة في الجزائر التركيز على جملة من النقاط حتى يؤدي القطاع الزراعي دوره بفعالية في استراتيجية السياسة التجارية للجزائر وهي:

- ✓ التركيز على المنتجات الزراعية التي تتميز بارتفاع الطلب العالمي كالسكر والحبوب خاصة وأن الجزائر تتمتع بإمكانيات زراعية كبيرة في هذه المواد؛
- ✓ تفعيل الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية الممولة بصيغ التمويل الإسلامي عكس الكثير من الدول العربية التي تولي أهمية لهذا النوع وتوجهه لخدمة الإنتاج الزراعي.
- ✓ العمل على جعل مخططات الحكومة التنموية في المجال الزراعي تتسم بالشمولية والتكامل والاستمرارية باتباع أسلوب التخطيط الاستراتيجي لاستخدام الموارد الزراعية؛
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في القطاع الزراعي من خلال استغلال الشراكة التجارية الصينية –الجزائرية والاستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها الصين في هذا المجال؛
- ✓ تطوير قاعدة بيانات تضم المعلومات الزراعية تساعد واضعو مخططات التنمية إضافة إلى رفع معدلات تبني تقنيات الإنتاج من قبل القائمين على القطاع الزراعي واعتماد برامج نقل التكنولوجيا الحديثة.

- ✓ الاهتمام بعملية تسويق المنتجات الزراعية في الجزائر من خلال النقاط التالية:
  - توجيه القطاع الخاص نحو الاستثمار في مجال التسويق الزراعي.
  - اعداد سياسات تسويقية تعمل على توزيع المنتجات الزراعية في الأسواق التقليدية
  - تقليص هوامش التسويق المرتفعة للموازنة بين سعر المنتج وسعر المستهلك بسبب ضعف القاعدة التحتية للتسويق.
- ✓ دعم الإنتاج الزراعي المحلي من خلال استعمال أداوت السياسة التجارية الحمائية ومحاربة الاستيراد غير الضروري للسلع الزراعية.
- ✓ مراجعة الاتفاقيات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي ومناطق التبادل الحر بما يضمن دعم المنتجات الوطنية وتكريس المنافسة مع المنتجات الأوروبية خاصة عند ظهورها الأول في الأسواق الدولية.
- ✓ دعم سياسة تصديرية واضحة تسهر عليها الجهات الرسمية(وزارة التجارة والفلاحة) بتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لفتح الأبواب أمام المتعاملين من أجل تسهيل تصدير وتسويق منتجاتهم إلى الخارج.
- ✓ دعم الصادرات الزراعية عن طريق سياسة إعانات التصدير موجهة لمنتجات الحبوب والبقوليات.
- ✓ إعادة الاعتبار للهيكل المؤسساتي في القطاع الزراعي وتطويره باستخدام الطاقات الاكاديمية والعوامل التكنولوجية لتسهيل عملية تنفيذ المخططات التنموية.

2- استراتيجية القطاع الصناعي:

حاولت الجزائر العديد من المرات انتهاج استراتيجية لإعادة بعث القطاع الصناعي بهدف التقليل من التبعية الفادحة لقطاع المحروقات، بحيث توجهت إلى الاهتمام بتطوير الصناعات الثقيلة إلا أنها لم تصل إلى نتائج مرضية إلى غاية الآن، إذ لا يمكن حقيق فوائض تجارية والقضاء على التخلف الاقتصادي وجود قاعدة صناعية قوية مبينة على استخدام التكنولوجيا المتطورة في الإنتاج الصناعي باعتباره قطاع استراتيجي هام في ديناميكية الاقتصاد الوطني وخلق القيمة المضافة وانعاش حركية التجارة الخارجية.

2-1 استراتيجية السياسة التجارية الصناعية في الجزائر:

في السنوات الأخيرة أولت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع الصناعة باعتباره أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة التجارة الوطنية وفتح آفاق الولوج للأسواق العالمية، إلا أن تحقيق الهدف لن يأتي إلا بالعمل على بناء سياسات تجارية صناعية شاملة ومرنة تأخذ في الاعتبار بيانات البيئة الاقتصادية الجزائرية، وعليه سنحاول إدراج بعض النقاط المهمة الواجب تحسينها أو تغييرها لتنمية القطاع الصناعي لبناء استراتيجية تجارية فعالة:

- التدخل الحكومي: يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا جوهريا بهدف الدفع بعجلة التنمية في القطاع الصناعي والقضاء على التخلف في المجال، خاصة مشاريع الصناعات الضخمة (الجسور، السدود، المطارات..) فهي استثمارات غير قابلة للتجزئة فهير تتضمن برامج استثمارية واسعة النطاق مع توجيه مثل هذه المشاريع نحو القطاعات التي تحتاجها التنمية فالدولة لها دور مهم في رعاية القطاع نحو إدارة المشاريع الاقتصادية[1].
- الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير: إن دمج الوحدات الاقتصادية صغيرة الحجم بغرض الاستفادة من اقتصاديات الحجم التي تتميز بانخفاض متوسط الكلفة للوحدة الواحدة وبالتالي تحقيق أرباح أكبر، فعلى الدولة أن تسعى لخلق صناعة تقوى على المنافسة بدمج المشروعات الصغيرة ذات النشاط المشترك بهدف بناء قاعدة صناعية وبالتالي محققة أرباحا أكبر وقادرة على المنافسة.
- اختيار الصناعات الموافقة للموارد المتاحة: من أجل بلوغ مستوى المنافسة العالي في الأسواق الدولية، يجب على الجزائر أن تستثمر في الصناعات التي تتمتع بميزة نسبية تتوافق مع الإمكانيات المتوفرة مع اختيار فروع صناعية معينة حيث تقام فيها الصناعات الثقيلة أ وبناء قاعدتها بهدف الاستجابة لاحتياجات الصناعات المراد انشائها.
- توسيع حجم السوق: إن ضيق حجم السوق الوطنية هو أحد أسباب عرقلة مسار التنمية بما معناه أن الجزائر تعاني من ضعف مستوى الطلب المحلي في تصريف منتوجاتها الوطنية، وبالتالي في مراحل الأولى للتصنيع إعطاء الأولوية في انتاج السلع الاستهلاكية التي يكثر الطلب المحلي

[1] بن موفق زروق، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019/2018، ص288.

عليها مما تسمح بالبحث في فرص تصديرها في إطار الاتفاقيات التجارية الإقليمية أو إيجاد قنوات تسويقية من خلال الحصول على تسهيلات لدى بعض الدول أو الأسواق الدولية مثل الحصول على أفضلية في تسويق زيت الزيتون و التمور في الأسواق الأوروبية.

- مراقب نسبة الادماج في المنتجات المصنعة في الجزائر قصد التخلص من ظاهرة الصناعات المقلدة التي تكلف الدولة أموالا ضخمة من ناحية تضخيم الفواتير وكذا الاستفادة المزايا التفضيلية الممنوحة للمنتج الوطني دون وجه حق.
- تحرر القطاع الصناعي وتشجيع الاستثمارات الخاصة ودعم المؤسسات الناشئة وحمايتها من المنافسة الخارجية
- التركيز على المنتجات الصناعية والتي تتميز بالحركية التجارية الكبيرة قصد الاستفادة من الإيرادات المالية الكبيرة.
- تنسيق السياسات التجارية لقطاع الصناعة بالتوازي مع القطاعات الأخرى مع دعم التكنولوجيا المحلية والاستغناء التدريجي عن التكنولوجيا المستوردة.

3. اتجاه مستقبل السياسة التجارية نحو تطوير القطاع السياحي

بعد فشل معظم السياسات المسطرة من طرف الحكومات الماضية التي لم تعطي أهمية كبيرة للقطاع السياحي، أصبح من الضروري الاهتمام بهذا القطاع استكمالا للاستراتيجيات التجارية نحو القطاعين الصناعي والزراعي، ولهذا نقترح مجموعة من العناصر الرئيسية التي لابد من الاعتماد عليها في رسم خطة النهوض بالقطاع السياحي وهي:

- الاستفادة من النماذج السياحية الناجحة في الدول المجاورة كتونس وتركيا، ومحاولة الاستفادة من الخبرة في تسيير الخدمات السياحية
- دعم وتشجيع القطاع الخاص على التوجه نحو الاستثمار السياحي و الفندقي
- إعادة هيكلة الإطار المؤسساتي للقطاع السياحي من خلال تأسيس وكالة وطنية لتسيير ومتابعة النشاطات السياحية تتولى مهمة البحث في سبل النهوض بالقطاع السياحي
- تبسيط الإجراءات الجمركية للسلع التي يحتاجها السياح أو التجهيزات التي يحتاجها للتنمية السياحية مما يسمح تخفيض تكاليف الخدمات الفندقية.

- الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتحقيق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات، والتطابق بين الطلب السياحي والمنتج السياحي المقدم، لتحقيق مجموعة من المكاسب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة
- تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق عن طريق:

✓ وضع قانون الاستثمار السياحي والفندقي بحيث يكون واضح وبسيط مع تحديد جهة رقابية ومرجعية مختصة واحدة لمواجهة الفساد الإداري.

✓ وضع نظام لتشجيع الاستثمار السياحي في مختلف المناطق

✓ تنويع الحوافز بدعم الاستثمار السياحي والفندقي عن طريق الإعفاءات الضريبية من وتقديم التسهيلات الجمركية والقروض الطويلة الاجل بالنسبة لمؤسسات الاستثمار السياحي والفندقي.

- تحسين الأطر التنظيمية والقانونية للقطاع والقضاء على العراقيل التي تكبح ترقية و مساهمة القطاع السياحي في النشاط الاقتصادي.
- اتباع سياسات تسويقية وترويجي فعالة عن كريق إعطاء أحسن صورة بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية والعملة الصعبة عن طريق السياح الأجانب مما يؤدي إلى انتعاش ميزان الخدمات والحساب الجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

خاتمة الفصل

خلص الفصل التطبيقي إلى أن أدوات السياسة التجارية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2014-2021)جاءت في طابع اقتصادي اتسم بسيطرة قطاع المحروقات و تحكم أسعار النفط في الاقتصاد الوطني، ما انعكس سلبا على ميزان المدفوعات وفرض على السلطات تبني إصلاحات أجرتها على قطاع التجارة الخارجية والتوجه من التقييد التجاري نحو التحرير لتحقيق جملة من الأهداف أبرزها تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ولهذا اتخذت الدولة حزمة من التدابير التنظيمية و الحمائية للحد من العجز الموازني.

قد أظهرت الدراسة الوصفية والتحليلية أن اللجوء إلى أدوات مثل: التعريفة الجمركية ، تخفيض سعر العملة نظام الحصص وتراخيص الاستيراد واتفاقيات الشراكة ساهمت بدرجات متفاوتة في تحسين بعض جوانب الميزان التجاري غير أن تأثيرها التحليل الكمي والوصفي أظهر في المقابل محدودية الأثر لهذه الأدوات حيث ظل تحسن ميزان المدفوعات مرتبطا بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط أكثر من ارتباطه بفعالية السياسة التجارية في دعم الصادرات خارج المحروقات، وعليه يمكن أن نستنتج أن هذه الأدوات قامت بدور تكميلي ومؤقت في تحقيق قدر من التوازن في ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، دون أن ترقى إلى كونها حلا فعالا، وهو ما يستدعي إعادة النظر في أداء السياسات التجارية المطبقة وإعادة صياغتها ضمن إطار استراتيجية تجارية تتناسب مع التغيرات العالمية وتراعي تطور القطاعات الاستراتيجية: الزراعية. الصناعية والسياحية بما يسمح بتقليص التبعية للمحروقات وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل.

الخـــــاتمة العامـــــة

الخاتمة العامة

إن واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل اعتمادها على مورد رئيسي واحد لتوليد الدخل والعملة الصعبة جعل تركيب تجارتها الخارجية من صادرات وواردات حبيسة تقلبات أسعار المحروقات إلى جانب ضعف المردودية التصديرية للقطاعات غير النفطية، ما أدى إلى تفاقم وضعية عجز ميزان المدفوعات في الجزائر في السنوات الأخيرة خاصة بعد الأزمة النفطية لسنة 2014 ، وذلك باعتباره من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي يعتمد عليها في وضع معالم السياسة الاقتصادية للدولة.

ولهذا جاءت هذه الدراسة لمعالجة إشكالية دور أدوات السياسات التجارية في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2014-2021) في سياق اقتصادي داخلي ودولي اتسم بدرجة عدم اليقين وتزايد الضغوطات الخارجية نتيجة التقلبات الحادة في أسعار النفط باعتباره المحدد الأول للإيرادات الخارجية للاقتصاد الوطني، ولهذا قامت الجزائر بتبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي مست الاقتصاد الوطني وتجارتها الخارجية بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي، وقد سعت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية هذه الأدوات ، ليس فقط من زاوية أثرها المباشر وإنما من حيث قدرتها على تحقيق توازن يستمر على المدى الطويل.

فعلى المستوى النظري أتاح استعراض الادبيات الاقتصادية الكلاسيكية والمعاصرة المتعلقة بالتجارة الخارجية والسياسات التجارية وميزان المدفوعات إبراز أن أدوات السياسات التجارية تعد من الآليات الأساسية التي تلجأ إليها الدول لمعالجة الاختلالات من خلال التأثير على هيكل الصادرات والوارادت أو من خلال دعم الإنتاج الوطني وحمايته غير أن الاطار النظري أكد في الوقت ذاته أن نجاعة هذه الأدوات تكمن في مدى تنويع القاعدة الإنتاجية ودرجة تنافسية الإنتاج المحلي، أما على المستوى التطبيقي فقد مكن تحليل تطور مؤشر ميزان المدفوعات الجزائري ومتابعة تقلبات أرصدته وخاصة الحساب الجاري خلال هذه الفترة ومدى تأثره بالسياسات والاجراءات المتخذة في سبيل تخفيف فاتورة الواردات والناجمة هي الاخرى عن تراجع في الصادرات و تحليل أهم أدوات السياسة التجارية التي استخدمتها السلطات خلال الفترة (2014-2021) في ظل مرحلة التحرير التجاري من تقييم مدى انسجام التطبيق العملي مع المرتكزات النظرية.

أفضت الدراسة التطبيقية من التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الجوهرية التي تسمح بتقييم مدى فعالية السياسة التجارية ونجاعة أدواتها وتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية والفرضيات المطروحة كإجابات مبدئية نلخصها فيما يلي:

❖ النتائج:

- ثبات التركيبة السلعية للصادرات والواردات حيث أنه لم يحدث أي تغيير ملحوظ في البنية السلعية وبقاء الصادرات النفطية مهيمنة على نسبة الصادرات الإجمالية رغم الإجراءات المطبقة للسياسات التجارية.
- إن تحسين وضعية ميزان المدفوعات يتطلب انتهاج سياسة تجارية ديناميكية ترتكز على تنويع القاعدة الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وتوسيع الشراكات الاقتصادية على أساس المنفعة المتبادلة.
- إن تبني رؤية استراتيجية قائمة على التحرر التجاري التدريجي المقترن بدعم الإنتاج المحلي يسهم في تحقيق توازن خارجي على مستوى ميزان المدفوعات وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام.
- إن أغلب الاتفاقيات التجارية مع مختلف الأطراف لم تنعكس بالشكل الإيجابي المرغوب به على وضعية ميزان المدفوعات بينما استفاد الطرف الآخر من المزايا الجمركية من خلال إغراق السوق المحلية بالسلع الأجنبية وهو ما يجعل المنتجات الوطنية في منافسة غير متعادلة مما جعل الجزائر سوقا مفتوحة لتصريف المنتجات الأجنبية في ظل توجه الجزائر نحو التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- لم تفضي القيود الكمية وسياسة دعم الصادرات إلى تطور ملموس في الرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات إذ لاتزال نسبها تشكل قيما جد ضعيفة لا تتجاوز في كثير من الأحيان 7%، كما أن الطابع الحمائي للسياسة التجارية التي تبنته السلطات في بعض الفترات من الدراسة لم يكن كافا لتحفيز الإنتاج المحلي القابل لتصدير.
- إن تحقيق التوازن على المدى الطويل في ميزان المدفوعات يتطلب إصلاحات جذرية تتجاوز الأدوات التجارية التقليدية بحيث لا يمكن أن تشكل السياسة التجارية أداة مستقلة لمعالجة اختلال التوازن في ميزان المدفوعات في ظل غياب الإصلاحات الهيكلية المستدامة.

- تمتلك الجزائر قدرات هائلة في القطاعات الاقتصادية الأخرى: القطاع الزراعي، الصناعي والقطاع السياحي تمكنها من التخلص من التبعية لقطاع المحروقات و تعتبر الصادرات خارج المحروقات المصدر والأمل لتستطيع الخروج الفعلي من دائرة الارتباط الوثيق بأسعار النفط و تجنب تعرضها للصدمات الخارجية.

❖ اختبار الفرضيات:

اعتمد اختبار فرضيات هذه الدراسة على مقاربة تحليلية تفسيرية استندت إلى المقارنة بين الإطار النظري و مخرجات التحليل التطبيقي:

- **الفرضية الأولى:** تبين صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن اختلالات ميزان المدفوعات في الجزائر ترتبط أساسا بتقلبات أسعار النفط، فقد أثبتت النتائج التطبيقية أن تطور رصيد الحساب الجاري وميزان المدفوعات الكلي مرتبط بشكل وثيق وذو علاقة قوية بتطور أسعار النفط خلال الفترة (2014-2021) بحيث سجل الميزان عجزا ملحوظا في فترات انخفاض الأسعار مقابل تحسن خلال فترات الارتفاع، بحيث شكلت الإيرادات النفطية نسبة غالبة من إجمالي الصادرات ما جعل التوازن الخارجي شديد الحساسية للصدمات النفطية.
- **الفرضية الثانية:** تقبل الفرضية الثانية قبولا جزئيا بحيث بين التحليل أن تفعيل أدوات السياسة التجارية لاسيما التعريفة الجمركية والقيود الكمية (نظام الحصص وتراخيص الاستيراد) أسهمت في التخفيف من حدة الواردات خلال بعض سنوات الدراسة ما انعكس إيجابيا وبصفة مؤقتة على الميزان التجاري ورصيد الحساب الجاري غير أن هذا التحسن كان ظرفيا وغير مستدام ، في حين كانت سياسة تخفيض سعر الصرف عديمة الأثر على نمو الصادرات نظرا لعدم وجود جهاز إنتاجي متطور و لغياب هيكل تصديري بسبب ارتباط الصادرات بتقلبات أسعار النفط والوارادت بمدى الطلب على العملة الأجنبية.
- **الفرضية الثالثة:** تبين صحة الفرضية الثالثة إذ أثبتت الدراسة أن بنية الصادرات الجزائرية في الفترة ما بين 2014-2021 ظلت تهيمن عليها المحروقات بنسبة مرتفعة ، وهو ما يعكس ضعف التنويع الاقتصادي وتخلف القاعدة الإنتاجية ما قد ترتب عنه هشاشة ميزان المدفوعات أما الصدمات والأزمات الاستثنائية كأزمة كوفيد 19، رغم تشديد إجراءات السياسة التجارية المطبقة على تقييد الواردات دون أن تواكبها إصلاحات عميقة تستهدف تحسين مناخ الأعمال، تطوير القدرات الإنتاجية وتعزيز تنافسية القطاعات القابلة للتصدير، وتطوير أداء القطاعات الاقتصادية

الاستراتيجية (السياحة ، الزراعة والصناعة) وهو ما حد من قدرة الاقتصاد الوطني على الاستجابة الإيجابية للتدابير الحمائية وجعل أثرها محصورا في نطاق زمني ضيق.

❖ توصيات الدراسة:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، توصي هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إعادة هيكلة السياسة التجارية ضمن رؤية اقتصادية استراتيجية شاملة وطويلة المدى تهدف إلى التنويع الاقتصادي وتشجيع البنية التصديرية خارج المحروقات عبر تحسين جودة الإنتاج المحلي وتسهيل الولوج إلى الأسواق الدولية.
- النهوض بالقطاع الاقتصادي من خلال القيام إصلاحات شاملة من خلال تشجيع الاستثمارات المنتجة والمشاريع الاقتصادية ذات الجدوى .، وهذا بهدف الرفع من ديناميكية الاقتصاد الوطني من أجل تنويع الإنتاج والرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات والتحرر من التبعية للنفط و الحد من الواردات.
- اعتماد نظام حماية تجارية انتقائي مشروط زمنيا مقترن بأهداف إنتاجية وتصديرية واضحة بما يجعل الإجراءات الحمائية من آليات دفاعية إلى أدوات تحفيزية لتطوير القدرات الإنتاجية ورفع تنافسية القطاعات المحلية.
- مراجعة وإعادة صياغة نظام الحوافز الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين في مجال التجارة الخارجية وربطها بالأداء التصديري الحقيقي.
- تنويع مصادر النقد الأجنبي للتخفيف من هشاشة ميزان المدفوعات أمام الصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط.
- ضرورة ربط تفعيل التعريفة الجمركية والقيود الكمية بإصلاحات هيكلية عميقة تشمل تبسيط الإجراءات الإدارية وإعادة تأهيل المؤسسات الوطنية مع اعتماد مؤشرات أداء واضحة لتقييم أثر هذه الأدوات على ميزان المدفوعات.
- إرساء آليات تنسيق فعالة بين السياسة التجارية والسياسات الاقتصادية الأخرى بما يضمن توافق التدخلات العمومية ويحد من التناقض التي يقلص من فعالية السياسة التجارية في تحقيق التوازن الخارجي.

- التخلي عن منطق كبح الواردات من ضرورة دعم الصادرات عبر اعتماد أدوات تجارية تفضيلية موجهة للقطاعات القابلة للتصدير خاصة الصناعات التحويلية والفلاحة ذات القيمة المضافة.

إن تنفيذ التوصيات يعتمد على إرادة إصلاحية شاملة تعيد الاعتبار للسياسة التجارية كأداة تكاملية ضمن هيكل السياسات الاقتصادية، وليس كبديل عن الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتحقيق الاستقرار والتوازن الخارجي المستدام.

❖ **آفاق البحث المستقبلية:** يمكن ذكر بعض المواضيع التي يمكن اعتبارها امتداد لموضوع الدراسة منها:

- تحليل معمق لدور سياسة الصرف وسعر الدينار في تعزيز فعالية أدوات السياسة التجارية.
- استكشاف امكانيات التجارة الرقمية وتجارة الخدمات كرافد جديد لتحسين الحساب الجاري وتنويع مصادر العملة الصعبة.
- دراسة العلاقة بين تحسين مناخ الأعمال وفعالية السياسة التجارية من خلال تقييم أثر الاجراءات الادارية والجمركية على تنافسية الصادرات الجزائرية.
- اقتراح نماذج سياسات تجارية تكاملية بين دعم الصادرات والاصلاحات الهيكلية بما يحقق التوازن المستدام لميزان المدفوعات.

قـــائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. أمين رشيد كنونة: الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة، العراق،1980.
2. أمين هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، إثراء للنشر والتوزيع، 2010.
3. إيمان عطية ناصف، اقتصاد دولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.
4. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.
5. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 2003
6. بلقاسم زايري، اقتصاديات التجارة الدولية (نماذج وتمارين)، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2006
7. توفيق سعيد بيضور، الاقتصاد السياسي الحديث، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1994.
8. جاسم محمد منصور، التجارة الدولية، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
9. جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة 01، عمان ، الأردن،2013 .
10. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، 2014.
11. جوزيف دانيالز وديفيد فانهور ترجمة محمود حسن حسني وونيس فرج عبد العال، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، 2007.
12. حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان ،2002.
13. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر و التوزيع، 2000.
14. خالد أحمد محمود، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الطبعة 01، الإسكندرية، مصر، 2009.
15. خالد محمد السواعي، التجارة الدولية– النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
16. دبليو، تشارلز وريتشارد، سبرينكل: الاقتصاد الدولي، ترجمة مؤسسة صائغ عالمية ناشرون، مكتبة لبنان للنشر، بيروت، لبنان،2015.
17. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر ، سوريا ، 2000.
18. زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الرواد، طرابلس،2002.
19. زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2003.
20. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2005.
21. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطابع الأمل، الإسكندرية، مصر، 2008.

22.زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديد، الاسكندرية، 2004.

23.سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2005.

24.سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الطبعة الأولى ، الدار اللبنانية المصرية، مصر ،2005.

25.سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة 05، القاهرة، مصر، 2000.

26.السعيد بريبش ، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر ، الجزائر، 2007.

27.السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2009.

28.شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2012.

29.شقيري، نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، الطبعة 02، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2015.

30.صلاح الدين حسن السيسي، الموسوعة الاقتصادية الدولية للتجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية: النظريات والسياسات، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2014.

31.صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

32.صبحي تادرس قريصة وآخرون، مقدمة في علم الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، مصر، 1976.

33.صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات(التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري)، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2000.

34.طارق يوسف حسن، السياسة التجارية في نظام الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان ، 2012.

35.عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

36.عبد الله محمد عيسى وإبراهيم موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية، لبنان، دار المنهل اللبناني، 1998.

37.عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العرقية، القاهرة، مصر، 2000.

38.عبد الرحمن يسري أحمد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2004.

39.عبد العزيز عبد الرحمان سليمان، التبادل التجاري–الأسس ، العولمة والتجارة الالكترونية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2004.

40.عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات ، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2010.

41.عبد القادر السيد متولي ، الاقتصاد الدولي " النظرية والسياسة"، الطبعة الأولى ، دار الفكر، عمان ، الأردن، 2011

42.عبد اللطيف بن آشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999–2000، آلفا ديزيان، باريس، فرنسا، 2004.

43.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
44.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
45.عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1996.
46.عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
47.علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة، عمان ، الأردن، 2015.
48.عماد حسن حسين، رحمن حسن علي، التنمية الاقتصادية وعلاقاتها بسياسات التجارة الخارجية، مجلة الكون للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 06، جامعة واسط، العراق، 2012.
49.فطيمة حاجي، المدخل إلى التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
50.فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2007.
51.فوزي عبد الرزاق، استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016.
52.كاظم عبادي حمادي الجاسم، جغرافيا التجارة الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.
53.كامل البكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الدولية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2003.
54.كمال سي محمد، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
55.محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1993
56.محمود يونس وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015.
57.محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان.
58.محمد سيد، عابد، التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع الفني، الإسكندرية، مصر، 2001
59.محمود يونس، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية ، القاهرة، مصر، 1999
60.محمد دياب، بسام الحجار، النظريات المحدثة للتجارة الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2012.
61.محمد خميس الزوكة، جغرافيا التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2010.
62.مصطفى عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1988.
63.مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
64.موسى، سعيد مطر و آخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان،2001.
65.مسعود مجيطنة، دروس المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2013.
66.محمد فوزي أبو السعود، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2004.
67.محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، مصر، بدون سنة.

68.محمد راتول ، الاقتصاد الدولي، مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2018.
69.
70.محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فارس العلمية، الطبعة الأولى، السعودية، 2007.
71.محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
72.مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
73.محمود يونس عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
74.محمد خليل حمزاوي، سوق الصرف الأجنبي–ماهيته–مدركاته الأساسية–تطوره، منشأة المعارف للطباعة والنشر، مصر، 2004.
75.نبيل عبد الرحمن يحياوي، التجارة والنقل والجمارك في الدول الاتحادية الفيدرالية، الجزء 14، المكتبة القانونية، بغداد، 2009.
76.نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
77.نسرين عبد الحميد، نظرية التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، المكتب الجماعي الحديث، الطبعة الأولى، مصر، 2012.
78.نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 1، عمان،2007.
79.هاني حامد الضمور، التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 04، 2007.
80.هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
81.هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع، 2001.

ثانيا: المقالات العلمية

1. أوضايفية حدة، ضياف علية، فرص التكامل الاقتصادي المتاحة أمام الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 14 العدد 02 ، 2019.
2. إسماعيل صاري، رشيد سعيداني، نظام سعر الصرف المناسب للدينار الجزائري في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي ، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2021.
3. بخدة زقار، لعلا نورية، أنماط السياسات التجارية – تحليل تأثير سياسة الحماية التجارية (حصص الاستيراد)على التشغيل–، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 11، العدد 03، 2022.
4. بركان أنيسة، دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات، دراسة تحليلية للفترة 2010–2020، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 13، العدد 01، 2022.
5. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف.

6. بن قطيب خيرة، حكيم شبوطي، دراسة تحليلية لظاهرة عجز ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة اقتصاديات ،شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 25، سنة 2021.
7. بهلولي فيصل، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث ، 2012
8. بن يوسف نوة، أثر التضخم على ميزان المدفوعات، دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد02، العدد16، ديسمبر 2014.
9. تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التبادل الحر العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية والعالمية، مجلة الباحث، العدد 06 ، 2008.
10. جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.
11. حاجي سمية، مفتاح صالح، السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري 1990-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 09، المجلد الأول، 2017.
12. حساني عمر، انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية " التطورات، المشاكل والحلول"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 06 ، العدد 01 ،2019.
13. حنان خداش، بختة حداد، أثر اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة شركة حمود بوعلام، مجلة المؤسسة، المجلد 9، العدد 01 ، 2020.
14. دريدي سارة، بن محمد هدى، آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية -إفريقيا جنوب الصحراء -في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، المجلد 26 ، العدد 04 ، 2022.
15. ريمة بوالنح، موكة عبد الكريم، رخص الاستيراد كآلية لضبط قطاع التجارة الخارجية في القانون الجزائري، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 19، العدد 02،2024.
16. زواد نجاة ، أثر السياسات النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019، مجلة دفاتر، العدد 18، جوان 2022.
17. السبتي وسيلة، زعرور نعيمة، مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد رقم 1، العدد 01، 2018.
18. السعيدي وصاف، قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2005-2018)، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، العدد الخامس، جوان 2020.
19. سليم حمو، الزهرة بن بريكة، أثر تقلبات سعر الصرف الأورو دولار على رصيد الميزان التجاري دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفترة 2000-2018، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة أم البواقي، المجلد 0، العدد 02، 2020.

20.سمير حنا بهنام، أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة للمدة 1990–2009، مركز الدراسات التعليمية، العدد 07، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2011.

21.شهرة عديسة ، دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل الاتفاقات الشراكة الأورو متوسطية الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 10، 2016.

22.طوال هبة، سهام محمدي وآخرون، سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2019.

23.عبد السلام مخلوفي، سفيان عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية وجهة جديدة للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 04، 2013.

24.عبد الغفار غطاس وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2011)، مجلة الباحث ، العدد 15، مخبر دور الجامعة والمؤسسة الاقتصادية في التنمية المحلية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصد مرباح، ورقلة، 2015.

25.عبد الوحيد صرارمة، نوفل بعلول، أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000–2014، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد05، جوان 2017.

26.عقبي لخضر، حاكمي بوحفص، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990–2013)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية، المجلد(28) ، العدد 01، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، 2021.

27.عماد حسن حسين، رحمن حسن علي، التنمية الاقتصادية وعلاقاتها بسياسات التجارة الخارجية، مجلة الكون للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 06، جامعة واسط، العراق،2012.

28.فاتحي رضوان وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري خلال الفترة 1990–2018، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 01، جامعة طاهري محمد، بسكرة، 2020.

29.فاضل عبد القادر، شليحي طاهر، واقع التجارة البينية الجزائرية– العربية في ظل منطقة التجارة العربية الكبرى GZALE ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 18 ،2012.

30.فاطمة الزهراء مغبر، نسيمة لعرج مجاهد، واقع وأفق الاقتصاد الجزائري في ظل اتحاد المغرب العربي، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 03 ، العدد 01 ،2015.

31.لباح محيد، منصوري عبد الكريم، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري، دراسة اقتصادية وقياسية للفترة الممتدة ما بين (1990–2020)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 01.

32.كمال باصور، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة إلى حالة الجزائر للفترة (2000–2012)، مجلة الاقتصاد والتنمية، ، المجلد رقم 04، العدد 06، جامعة يحيى فارس، المدية ،جوان 2016.

33.ماحي زكرياء، ابنية صبرينة، أثر سياسات التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990–2020، مجلة اقتصاد المال والأعمال ،المجلد 07، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، سبتمبر 2022.

34.محمد راتول ، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التعويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 03، العدد 04،2020.

35.محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2016.

36.مفتاح حكيم، السياسة التجارية وأزمات تراجع أسعار المحروقات، مجلة الابداع، المجلد 11، العدد 01 A، 2021.

37.مكاوي الحبيب، بابا حمد كريمة، التجارة الخارجية في الجزائر في ظل سياسة الحماية التجارية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد رقم 02، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ديسمبر 2019.

38.منير خروف، ريم ثوامرية وآخرون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية للفترة 2000–2016، مجلة Les réformes économique et intégration en économie mondiale، المجلد 14، العدد 01، 2020.

39.ميدون سيساني، دور الدولة في مواجهة عجز ميزان المدفوعات في ظل ندرة الموارد المالية الجزائر خلال الفترة 1990–2016، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد رقم 02، العدد02، 2019.

40.نادية العقون، سامية مقعاش، قياس أثر تخفيض العملة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2019، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد10، العدد 02، 2020.

41.ناجي حريرش، منصف بن خديجة ، التكامل الاقتصادي المغاربي بين فرص النجاح ومعوقات التفعيل، مجلة ملف للبحوث والدراسات، المجلد 04 ، العدد 01 ، 2018.

42.ناجي ساري فارس، واقع التجارة الخارجية بين إيران والدول النامية وآفاقها المستقبلية، مجلة الاقتصادي الخارجي، المجلد 31، العدد 26، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 2015.

43.نميش خديجة، سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد رقم 05، العدد 01، 2022.

44.هشام عبد الكريم، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومقومات بناء مواطنة إفريقية جديدة، مجلة قضايا معرفية، المجلد 05 ، العدد05، 2020.

45.هندة خذيري، بلقاسم تويزة، منطقة التجارة الحرة الافريقية كآلية لاندماج الجزائر في سلسل القيمة العالمية وأفاقها في ظل جائحة كوفيد 19 ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2022،

46.وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات، مجلة الباحث، المجلد رقم 02، العدد 02، 2002.

47. وفاء رمضاني، حياة عثماني، اثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1992-2017)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 04، الجزائر، 2009 .
48. يزيد تقراررت، سليم هلال، سليمة بن زعمة، تشخيص وتحليل ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2004-2018)، مجلة المالية و الحوكمة ، المجلد رقم 06، العدد 01، جوان 2022.

ثالثا: رسائل وأطروحات

1. آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر- مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر، 2011/2010.
2. إبراهيم بلقالة، آليات تنويع الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، 2009/2008.
3. بخدة زقار، أثر أدوات السياسة التجارية على نمو التجارة الخارجية، وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني(دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص : الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة مصطفى سطمبولي، معسكر، الجزائر، 2024/2023.
4. بريكسي، الرقيق رشيد، إشكالية التصدير خارج المحروقات في الجزائر في ظل اقتصاد السوق ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلسان ، الجزائر، 2018/2017.
5. بلقاسم ليندة، أثر السياسيتين النقدية والمالية على التجارة الخارجية، دراسة قياسية وتحليلية: حالة الاقتصاد الجزائري(1970-2014)، أطروحة دكتوراه، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، 2019/2018.
6. بلعة جويدة، دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2016/2015.
7. بن بارة بوزيد، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المبادلات التجارية البينية (دراسة اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ولوم التسيير، جامعة سطيف، 2015/2014.
8. بن طيب زهية، تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، غير منشورة، كلية الحقوق، 2007-2008.
9. بن طيرش عطا الله، أثر تغيير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2011/2010.

10.بن سليمان محمد، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية مقارنة مع بعض الدول النامية، أطروحة دكتوره، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جماعة بن زيان عاشور، جامعة الجلفة، الجزائر ، 2020.

11.بن قطيب خيرة، عجز ميزان المدفوعات وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية لحالة الجزائر للفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص : مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2021/2020.

12.بن موفق زروق، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019/2018.

13.بيبي يوسف، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006.

14.جمال مساعديه، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1996-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، سطيف،2019/2018.

15.الحاج العربي منور، تحليل أثر السياسات الاقتصادية عل ميزان المدفوعات في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2022/2021.

16.حاجي سمية، دور السياسية النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

17.حشمة عبد الحميد ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

18.حميدات عمر، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011.

19.دادي سارة، أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019/2018.

20.دحماني عبد القادر، سياسة تحرير التجارة الخارجية وانعكاسها على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، أطروحة دكتوراه، فرع علوم تجارية، تخصص :مالية وتجارة دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2023-2024.

21.دوحي سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015.

22.زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، فرع: علوم التسيير، كليو العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، 2006/2005.

23.زراقة محمد، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جماعة تلمسان، 2016.

24.زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، فرع : التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

25.سعودي إيمان، أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية: دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995-2015، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2020/2019.

26.شتاتحة عمر، فعالية السياسة التجارية للحد من آثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2019.

27.شريف عمروش، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب ، البليدة، 2005/2004.

28.صدر الدين، صواليلي، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه علوم، فرع العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.

29.طالب دليلة، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2016/2015.

30.عابي وليد، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2019/2018.

31.عبد الغفار غطاس، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة من 1990-2006، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع: تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010/2009.

32.عبد القادر، عبيدلي، تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه علوم، فرع علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، غير منشوره، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2017/2016.

33.عبد اللاوي خديجة، آلية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية، رسالة ماجستير في قانون الأعمال المقارن، كلية الحقوق، مدرسة الدكتوراه، جامعة وهران، 2013/2012.

34.عبد مدهش الشجري، اتجاهات إصلاح السياسة المالية في الاقتصاد اليمني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد ،جامعة حلب، 2008.

35.عزي خليفة، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/2011.

36.عقبي لخضر، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر 1990-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران02، 2017/2016.

37.عيسى خوذري، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة ماجستير في علم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال الدولية، كية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/2016.

38.محمد راتول، سياسات التعديل الهيكل ومدى معالجتها للاختلال الخارجي-التجربة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 1999-2000.

39.مفتاح حكيم، السياسات التجارية في ظل العولمة دراسة تقييمية استشرافية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 03، 2019/2018.

40.مكاوي الحبيب، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2021.

41.ملوك عثمان، انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على الميزان التجاري خلال الفترة 2005-2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018.

المراجع باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب

1. Barbabra Ingham, International economics, European focus, pearson eduaction, England,2004.
2. Bernard guilbochans.theories de l'échange international, P.U.F, 1976.
3. Daniel lederman, the political economy of protection : theory and the chilean exprience, stanford university press, Stanford, california,2005.
4. DOMINICK salvatore.traduction françois contensou –économie international –mcGraw –hill paris, 1982.
5. Emanuel Nyahoho, Pierre –paul proulx, le commerce international théories,politiques et prespectives industrielles, quebec,canada,2006.
6. Jean pierre bideau, Introduction à L'économie internationale : Geatan, Québec, 2em édition,1995.
7. George Soule, Qu'est-ce que l'économie politique? les presses du Régional service center, philippines, 1983.
8. Jamel,Naji :commerce international :théorie techeniques et application, édition du renouveau pédagogiques.INC.Québec.canada.2005.
9. Michel Rainell, L'organisastion mondiale du commerce, 6em édition, édition la découverte, France, 2002.
10.
11. Paul R Krugman and other,.International trade theory and policy.eleventh edition.

12. Raymond Barre, Economie politique, 5 em édition, presses universitaires de France, France, tome second, 1965.

ثانيا: المقالات العلمية

1. Abdelhamid MERGHIT, Le Choc Pétrolier de 2014 et ses Effets sur la Politique Commerciale en Algérie, Volume V11 n°03, Décembre 2021.

2. Assia merabet.corrélation entre les taux de change et balance des paiements –cas de l'Algérie de 1991 à 2007, revue recherche économique université saad dahleb.blida. VOL N°07.N°07.décembre 2012.

3. Claude Revel, diplomatie économique multilatérale et influence, in Revue géoéconomique, N°56, hiver 2010.

4. Damian Ukwandu,David Ricardo's :theory of comparative advantage and its implication for development in sub-Saharan Africa A decolociel view, african journal of public Affairs. V08.N°03.

5. Imoughele lawrene ehkioya.ismaila mohammed.monetry policy and balance of payments stability in Nigeria. International journal of academie research in puplic policy and governance.VOL N°02,2015.

6. Jean.Luc dgut,réussir la dissertation d'économie, puplié par studyrama,paris,2003.

7. Nahanga Verter ,the application of international trade theories to agriculture,Mediterranean journal of socials,2015 ,Vol 6, N°06 .

8. Umar lawal aliyu,balance of payments and economic growth, International journal of economic and Busineness, VOL N°0 ,N°02,décember 2019.

ثالثا: القوانين والمراسيم

1. قانون رقم 91-26 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، الجريدة الرسمية، العدد 36، الجزائر، 1991.

2. قانون 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 المتضمن قانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية، العدد82، الجزائر، 1995.

3. القانون رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997 المتضمن قانون المالية لسنة 1998، الجريدة الرسمية، العدد 89، الجزائر، 1998.

4. قانون رقم 98-12 المؤرخ في 31 ديسمبر 1998 المتضمن قانون المالية لسنة 1999، الجريدة الرسمية، العدد 98، الجزائر، 1998.

5. القانون 01-15 المؤرخ في 21 أكتوبر 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، الجزائر، 2001.

6. قانون المالية لسنة 2018 الصادر بتاريخ 08 ربيع الثاني 1439هـ الموافق ل28 ديسمبر 2017.

7. قانون المالية لسنة 2017 الصادر بتاريخ 29 ربيع الثاني ربيع الأول 1438هـ الموافق ل29 ديسمبر 2016.

8. الأمر 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 يتعلق بتأمين القرض عند التصدير، الجريدة الرسمية، العدد 03، 1996.

9. الأمر رقم 96-31 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 المتضمن قانون المالية لسنة 1997، الجريدة الرسمية، العدد 85، الجزائر، 1997.
10. المرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 05 جوان 1996 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-084 الذي عنوانه الصندوق الخاص لترقية الصادرات، الجريدة الرسمية ، العدد 35، 1996.
11. المرسوم التنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 02 جويلية 1996 يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفياته ، الجريدة الرسمية، العدد 41، 1996.
12. المرسوم التنفيذي رقم 05-222 المؤرخ في 22 جوان 2005 يحدد شروط تنفيذ الحد من الإغراق وكيفياته، الجريدة الرسمية ، العدد 43، 2005.
13. المرسوم التنفيذي رقم 08-07 المؤرخ في 19 جانفي 2008 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-205، الجريدة الرسمية ، العدد 05، 2008.
14. الجريدة الرسمية ، العدد 104، الصادرة في 29 ديسمبر 1972.
15. الجريدة الرسمية ، العدد 45، سنة 1990.
16. الجريدة الرسمية، العدد 38، الصادرة بتاريخ 21 جويلية 2001.
17. الجريدة الرسمية، العدد 43 لسنة 2003، موافقة عليه بالقانون رقم 03 - 13 موقع في2003/10/25
18. الجريدة الرسمية، العدد 64 لسنة 2003.
19. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 39 المؤرخ في 23 ربيع الثاني 1425 هـ الموافق لـ 16 جوان 2004.
20. الجريدة الرسمية، العدد 21، 2007.
21. الجريدة الرسمية، العدد 66 ، الموافق ل 27 صفر 1437 المؤرخة في 09 ديسمبر 2015
22. الجريدة الرسمية، العدد 76 ، الصادرة ب 28 ديسمبر 2017.
23. الجريدة الرسمية ، العدد 01، المؤرخة في 19 ربيع الثاني الموافق لـ 07 جانفي 2018.
24. الجريدة الرسمية ، العدد 80، 2020
25. الجريدة الرسمية للجمهورية، العدد رقم 60 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1447 هـ الموافق لـ 07 سبتمبر 2025

رابعا: المواقع الالكترونية

1. التقارير السنوية لبنك الجزائر 2021/2019/2017/2016/2015 على الموقع www.bank-of-algeria.dz
2. التقارير السنوية لبنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي السنوات 2015-2021 على موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع 2025/11/11.
3. النشرات الإحصائية الثلاثية :نوفمبر 2016 ، جوان 2021 ، 2022 على الموقع الالكتروني www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع: 2025/12/06.
4. تقرير استدامة الحساب الجاري، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية 2019 على الموقع www.pma.ps تاريخ الاطلاع 12 /2025/07.

5. اقرأ المزيد التجارة الدولية: أهميتها ومستقبلها:
https://www.tebadul.com/ar/turkey/blog/international-trade ، تاريخ التصفح 2021/01/24.
6. ميراندا، زغلول رزق: التجارة الدولية، مركز التعليم المفتوح ، جماعة نيها، 2010، متاح على الموقع
http://olc.bu.edu.eg/olc/images/tgaradwilia.pdf، تاريخ التصفح : 2025/01/30
7. أحمد السيد كردي، ميزان المدفوعات، متاح على الرابط الالكتروني:
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/158562 تاريخ التصفح: 2025/07/02.
8. أنواع القروض الخارجية وأعباءه، موقع التحميل: https //www.alwrsal.com/post/554881 ، تاريخ التصفح: 2025/08/05.
9. مراد شوابكة . أهم الثروات الطبيعية في الجزائر www.mawdoo3.com ، تاريخ النشر 2018/02/12، تاريخ الاطلاع 2026/01/29
10. وزارة التجارة وترقية الصادرات ، بيان متعلق بآليات تأطير عمليات استيراد البضائع، جانفي 2018
11. البنك الدولي، على الموقع الالكتروني http://www.albankaldawli.org. تاريخ الاطلاع: 2025/12/04.
12. موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع: 2025/11/11.
13. المديرية العامة للجمارك، الموقع الالكتروني: www.douane.gov.dz ، تاريخ الاطلاع 2025/11/26
14. الديوان الوطني للإعلام والاحصاء، إحصائيات التجارة الخارجية، الموقع الالكتروني، الموقع الالكتروني: www.ons.dz
15. الموقع الالكتروني: www.cagex.dz تاريخ الاطلاع 2025/12/24.
16. الموقع الالكتروني www.algex.dz، تاريخ الاطلاع 2025/12/22.
17. وزارة التجارة www.commerce.gov.dz تاريخ الاطلاع : 2025/12/23 الساعة 31:20سا.
18. وكالة الأنباء الجزائرية، https://www.aps.dz/ar/economie/66266-2019-01-30-16-27-35 ، السلع المستوردة الخاضعة للرسم الاضافي الوقائي المؤقت في الجريدة الرسمية، جانفي 2019 ، تاريخ الاطلاع: 2025/12/12.
19. الموقع:www.indexmundi.com تاريخ الاطلاع 2026/01/08
20. العين الإخبارية: http://al-ain.com/article/negative-value-algerian-dinar.com تاريخ الاطلاع: 2026/01/08
21. the naturel resource curse unmasked : the economy and finance in Algeria in the shadow of COVID-19.united nations beirut.ESCWA , www.unescwa.org, consulté 26/12/2025
22. Assurance à l'expor : la cagex couvert 500 millions de dollars de crédit en 2021 –les champions économiques article puplie 17 mai 2022.site à www.leschamioneconomiques.dz
23. www.unescwa.org ,consulté le 25/12/2025.
24. Algeria tariff rate, all products,www.ycharts.com ,date de consultation 24/01/2026.

❑ أخرى:

1. توفيق بن الشيخ، سامي بلبخاري، مطبوعة في نظريات التجارة الدولية، فرع علوم تجارية، تخصص تجارة دولية وإمداد، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر ،2022/2021.
2. نويوة عمار، مطبوعة في مقياس اقتصاد دولي، مقدمة لطلبة السنة الثالثة Lmd، تخصص تجارة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
3. فراس الأشقر، محاضرات في التجارة الدولية للسنة الثالثة، كلية الاقتصاد، جامعة حماه.
4. فريدة لرقط، فتيحة ونوغي، الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية ومبررات اصلاح الاقتصاديات النامية، ملتقى دولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 2004.